

٢٠٠٠

٢


بسم الله الرحمن الرحيم

الأرهاب والتطرف

٢٠٠٠

المجلد الثانى

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم :٢ مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ (...)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
انتهاء المرافعات فى قضية نقابيى الاخوان والمحكمة العسكرية المصرية			
نبيل ابو ستيت	الشرق الاوسط	١	٠٠/٠٦/٢٦
عثمان اسماعيل يكشف : أشرف مروان وتوفيق عويضة والمجلس			
	القاهرة	٣	٠٠/٠٦/٢٧
حبس ٣ من جماعة الاخوان المنحلة لقيامهم بتوزيع منشورات بالفيوم			
نبيل خلف	المساء	٩	٠٠/٠٦/٢٧
قائد محاولة اغتيال مبارك يقود التيار السلمى فى " الجماعة الاسلامية " !			
محمد صلاح	الحياة	١٠	٠٠/٠٦/٢٨
الشاهد الأول اكد ان الجماعة تدعو الى تعطيل احكام الدستور والاعتداء على حريات المواطنين			
	الاهرام	١٣	٠٠/٠٦/٢٨
حبس ٣ من جماعة الاخوان المسلمين المحظورة بالفيوم			
احمد طلعت	الاهرام	١٣	٠٠/٠٦/٢٨
النيابة تطالب بتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة على اعضاء جماعة التكفير			
عادل السروجى	الاهرام المسائى	١٤	٠٠/٠٦/٢٩
النيابة تطالب بتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين فى قضية " جماعة التكفير "			
احمد رزق	الوفد	١٥	٠٠/٠٦/٢٩
حبس موظفين ورجل اعمال من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين			
	الاهرام	١٦	٠٠/٠٧/٠٥
قيادى فى تنظيم الجهاد المصرى يثمن مبادرة وقف العنف			
عبده زينة	الشرق الاوسط	١٧	٠٠/٠٧/٠٦
مصر: معتقلو تنظيم الجهاد يؤيدون الهدنة وتحرير القدس سلميا			
أ.ف.ب	القدس	١٨	٠٠/٠٧/٠٦
مصر: صراع الاصلاحيين والمتشددين فى "الجماعة الاسلامية"			
محمد صلاح	الحياة	١٩	٠٠/٠٧/٠٦

مجلد رقم :٢ مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ (الـ ٢)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر: أكثر من ٥٠ من "الجهاد" يعلنون تاييدهم التوجه السلمي			
	الحياة	٣١	٠٠/٠٧/٠٦
مصر: اعتقال ٣٥ عضوا من الاخوان			
محمد صلاح	الحياة	٣٣	٠٠/٠٧/٠٩
توقيف ٢١ ناشطا من جماعة الاخوان المسلمين في مصر			
ا.ف.ب	القدس	٣٤	٠٠/٠٧/١٠
استمرار مرافعة الدفاع اليوم في قضية التكفير			
	الاهرام	٣٥	٠٠/٠٧/١٠
عدم اختصاص المحكمة لانها ليست جريمة طوارىء			
خديجة عبد الكريم	الاخبار	٣٦	٠٠/٠٧/١٠
حبس ٢١ عضوا من "الاخوان المسلمين" بتهمة السعي لاعادة تنشيط الجماعة			
ا.ف.ب	الوفد	٣٧	٠٠/٠٧/١٠
ليسوا تنظيما متطرفا .. بل اسرة واقارب			
صلاح عبد المنعم	الجمهورية	٣٨	٠٠/٠٧/١٠
اليوم.. انتهاء من سماع دفاع المتهمين في قضية جماعة تكفير المجتمع			
أحمد رزق	الوفد	٣٠	٠٠/٠٧/١١
أبرز المتهمين في أحداث عام ٨١ يؤيد مبادرة وقف العنف			
أحمد موسى	الاهرام	٣١	٠٠/٠٧/١١
الدفاع في قضية جماعة التكفير يؤكد بطلان اعترافات المتهمين لصدورها تحت تاثير التعذيب			
احمد رزق	الوفد	٣٣	٠٠/٠٧/١٣
حجز قضية التكفير للحكم لجلسة ١٤ سبتمبر المقبل			
خالد الاصمعي	الاهرام	٣٤	٠٠/٠٧/١٣
١٤ "سبتمبر" الحكم في قضية جماعة تكفير المجتمع			
احمد رزق	الوفد	٣٥	٠٠/٠٧/١٣
الاسلام ينهى عن اعمال القتل واراقة الدماء			
أحمد موسى	الاهرام	٣٦	٠٠/٠٧/١٣
حبس ١٣ واخلاء سبيل ١١ من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين			
	الوفد	٣٧	٠٠/٠٧/١٤

مجلد رقم :٢)   مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ (أ

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فقهاء القانون يكشفون "الالتفاف حول حكم بطلان مجلس الشعب		الوفد	٣٨	٠٠/٠٧/١٤
فى قضية جماعة الاخوان المنحلة القبض على متهم جديد .. اخلاء سبيل ١١		الجمهورية	٤٠	٠٠/٠٧/١٤
القاهرة تفرج عن ٤٨ من الاخوان	عبده زينه	الشرق الاوسط	٤١	٠٠/٠٧/١٨
مسئولو الجناح العسكرى يؤكدون التزامهم بوقف العمليات	أحمد موسى	الاهرام	٤٢	٠٠/٠٧/١٩
مصر : اعتقال ٣ من الاخوان واطلاق سراح ٣ اخرين		الشرق الاوسط	٤٣	٠٠/٠٧/١٩
١١ من قيادات تنظيم الجهاد المصرى المحبوسين		الشرق الاوسط	٤٤	٠٠/٠٧/١٩
عفوا القتل على الطريقة الالمانية	عبد الله امام	الجمهورية	٤٥	٠٠/٠٧/٢٠
ارتباط حزب العمل بجماعة الاخوان وتعاونه مع المتطرفين		الاهرام المسائى	٤٨	٠٠/٠٧/٢٠
محامى "الجهاد " ينوه بالافراج عن ٥٠٠ اصولى		القبس	٤٩	٠٠/٠٧/٢١
قلق من ارهاب العنف الى ارهاب التنمية		الاحرار	٥٠	٠٠/٠٧/٢١
عبد الرحمن يؤكد استئناف العنف	محمد عبد الحفيظ	الاهرام العربى	٥٢	٠٠/٠٧/٢٣
الافراج عن ٥٠٠ تائب من عناصر الجماعات المتطرفة		الاهرام	٥٣	٠٠/٠٧/٢٤
نقطة انكسار الهجوم فى حرب التطرف	على سالم	الوسط	٥٤	٠٠/٠٧/٢٤
القاهرة : اطلاق ٥٠٠ من الاصوليين		الشرق الاوسط	٥٧	٠٠/٠٧/٢٥

مجلد رقم :٢   مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ (أ [illegible] .)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خريطة جديدة للوطن العربي لتوزيع نقاط التكفير الملتهبة !			
محمود خير الله	القاهرة	٥٩	٠٠/٠٧/٢٥
حصار كنيسة القلب المقدس .. واحتراق وتحطم سيارتين واتوبيس			
	الاهالى	٦٠	٠٠/٠٧/٢٦
عفوا مازالت ايديهم .. ملوثة بدمائنا			
عبد الله امام	الجمهورية	٦٣	٠٠/٠٧/٢٧
الاحد .. الحكم فى قضية الانضمام للاخوان المسلمين			
	الوفد	٦٥	٠٠/٠٧/٢٨
مصر: غضب فى اوساط الاخوان لتاجيل الاحكام فى "النقابات المهنية"			
محمد صلاح	الحياة	٦٦	٠٠/٠٧/٣١
أسلاميون راديكاليون تؤكدون التزامهم فتوى			
	الحياة	٦٧	٠٠/٠٨/٠٣
مصر: حرمان من الترشيح للانتخابات للمحكومين			
	الحياة	٦٨	٠٠/٠٨/٠٣
تجديد حبس ٣ من جماعة الاخوان المسلمين حاولو احياء فكر الجماعة			
	الاهرام	٦٩	٠٠/٠٨/٠٣
تجديد حبس ٣ من جماعة الاخوان المحظورة			
عبد الله شيف	الوفد	٧٠	٠٠/٠٨/٠٣
عفوا مرشدهم الان .. مشهور			
عبدالله امام	الجمهورية	٧١	٠٠/٠٨/٠٣
مصر : أشتداد الصراع بين "الاخوان" واجهزة الامن			
	القبس	٧٣	٠٠/٠٨/٠٥
النائب العام : محاكمة الذراع اليمنى للارهابيين أيمن ومحمد الظواهرى			
خديجة عفيفى	اخبار	٧٤	٠٠/٠٨/١٠
القاهرة : محاكمة قيادى فى "الجهاد" بعد عودته من دولة عربية			
	النبأ	٧٥	٠٠/٠٨/١٠
مصر : أطلاق ٨٥ من الاخوان المسلمين			
	الحياة	٧٦	٠٠/٠٨/١٠

مجلد رقم . ٢ مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ ([illegible]

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مسئول اعلام " الجماعة الاسلامية " المصرية : ضعف المعلومات			
عبد اللطيف المناوى	الشرق الاوسط	٧٧	٠٠/٠٨/١٣
١١ من قادة " الجهاد " وطلائع الفتح " يؤيدون التوجه السلمى فى مصر			
محمد صلاح	الحياة	٨١	٠٠/٠٨/١٣
ط الاهرام المسائى " ينفرد بنشر اسرار وقائع مناقشات قيادات حزب الوفد			
حامد محمد حامد	الاهرام المسائى	٨٣	٠٠/٠٨/١٦
تحديد موعد انتخاب رئيس جديد لحزب الوفد .. خلال ايام			
حازم منير	الاهالى	٨٤	٠٠/٠٨/١٦
البدرى فرغلى : انا اغلى نائب فى مصر			
عمر احمد عمر	الاهالى	٨٥	٠٠/٠٨/١٦
أبالسة الارض			
حنان بكرى	الاهرام	٨٨	٠٠/٠٨/١٩
مشروعات القوانين بين سندان المصلحة وطرقة الدستور			
عماد الفقى	الاهرام	٩٠	٠٠/٠٨/١٩
.. وقنابل الجمعات الاسلامية تنفجر من جديد			
	الاحرار ٩٣	٩٣	٠٠/٠٨/١٩
مصر: " الاخوان " يرحبون بالمنافسة و" الوسط " يستغرب " ضجة اخوانية "			
محمد صلاح	الحياة	٩٣	٠٠/٠٨/٢٣
ضبط موظفين حاولا احياء نشاط الاخوان بالسويس			
عبد الله ضيف	الوفد	٩٥	٠٠/٠٨/٢٤
القبض على ١٩ من الاخوان المسلمين			
لجؤق عبد العزيز	الوفد	٩٦	٠٠/٠٨/٢٧
أمن الدولة المصرى يأمر بحبس ٣٠ من " الاخوان "			
عثمان امين	الاخبار	٩٧	٠٠/٠٨/٢٨
القاهرة : أعتقال ٤٤ من " الاخوان "			
محمد صلاح	الحياة	٩٨	٠٠/٠٨/٢٨
احكام قضية الاخوان مؤشر على التعامل مع الاسلاميين فى الانتخابات			
هانى زايد	الاسبوع	٩٩	٠٠/٠٨/٢٨

مجلد رقم ٧ مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ ([illegible])

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
عفوا قتل رئيس الوزراء .. الجريمة والاستنكار			
عبد الله امام	الجمهورية	١٠١	٠٠/٠٨/٣١
أمعارضة تلقن الحزب الوطنى درسا فى الديمقراطية			
محى الدين سعد	الاحرار	١٠٣	٠٠/٠٩/٠٤
تأجيل الحكم فى قضية الاخوان المسلمين والنقابات			
أسامة هيكل	١٠٤	الوفد	٠٠/٠٩/٠٤
مد أجل الحكم فى قضية تنظيم الاخوان المسلمين لجلسة ٧ نوفمبر المقبل			
	الاهرام	١٠٥	٠٠/٠٩/٠٤
النطق بالحكم فى احداث دار السلام			
محمد مطاوع علام	الاهرام	١٠٦	٠٠/٠٩/٠٤
عفوا أفكار الامس .. وأفكار اليوم			
عبد الله امام	الجمهورية	١٠٧	٠٠/٠٩/٠٧
الحركة الاسلامية لم تطور نفسها .. وانشغلت بالانقسامات الداخلية			
احمد عبد الهادى	الاحرار	١٠٩	٠٠/٠٩/١١
حبس رئيس قسم التعليم التجارى وموجه مكتبات ومدرس لانتمائهم لجماعة الاخوان المحظورة			
عطيه عبد الحميد	الاهرام	١١٠	٠٠/٠٩/١١
مصر : القبض على ٤٠ من الاخوان فى ٥ محافظات			
محمد صلاح	الحياة	١١١	٠٠/٠٩/١٤
حبس ١٣ من جماعة الاخوان بشبين الكوم			
عبد المنعم حجازى	الوفد	١١٢	٠٠/٠٩/١٤
الاشغال الشاقة لاعضاء جماعة التكفير			
نشات أمين	الاحرار	١١٣	٠٠/٠٩/١٥
الحكم فى قضية جماعة تكفير المجتمع ١٥ عاما لقائدى الجماعة ..			
احمد رزق	الوفد	١١٤	٠٠/٠٩/١٥
الاشغال ١٥ عاما لمتهمين والسجن والحبس لثمانية اخرين			
خالد الاصمعى	الاهرام	١١٦	٠٠/٠٩/١٥
مصر : مرشد "الاخوان" يتعهد تحقيق أهداف			
محمد صلاح	الحياة	١١٨	٠٠/٠٩/١٧

مجلد رقم : ٢ مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ (١)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر : "الاخوان" يتحدثون عن اجراءات ضد ناخبيهم			
محمد صلاح	الحياة	١١٩	٠٠/٠٩/١٩
حبس ١٣ من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين			
	الاحرار	١٣٠	٠٠/٠٩/١٩
حبس ثمانية اعضاء من جماعة الاخوان المحظورة بالاسكندرية			
	الاهرام	١٣١	٠٠/٠٩/١٩
مصطفى حمزة ل "الحياة" : قرار وقف العمليات يحظى بتأييد قادة وعناصر التنظيم			
محمد صلاح	الحياة	١٣٣	٠٠/٠٩/٢١
اوامر القبض على عناصر من "الاخوان قانونية وتصدر من النيابة ولا علاقة لها بقانون الطوارئ			
	الاهرام	١٣٤	٠٠/٠٩/٢٣
حبس ٣ متهمين من جماعة الاخوان بالمنوفية والبحث عن ٤ اخرين			
رفعت ابو سريع	الاهرام	١٣٥	٠٠/٠٩/٢٤
انسانية الوزير.. تقهر فكر الجماعات الارهابية			
على محمدى	المساء	١٣٦	٠٠/٠٩/٢٤
"الاخوان "يلوحون بالطعن فى دستورية البرلمان المقبل			
محمد صلاح	الحياة	١٣٧	٠٠/٠٩/٢٧
عفوا وزير الداخلية والمرشد .. حوار الصمت			
عبد الله أمام	الجمهورية	١٣٨	٠٠/٠٩/٢٨
حبس ٤ من جماعة الاخوان المسلمين بشبين الكوم			
	الوفد	١٣٠	٠٠/١٠/٠١
بدء اجتماعات الامم المتحدة لمكافحة الارهاب مصر تؤكد ضرورة تحديد تعريف الارهاب			
	الوفد	١٣١	٠٠/١٠/٠١
حبس ٣ متهمين من بينهم ناظر مدرسه لانضمامهم لجماعة الاخوان المنحلة			
ناصر جويدة	الاهرام	١٣٢	٠٠/١٠/٠٥
مصر : اطلاق مرشح ل "الاخوان "والقبض على ٣٧ اخرين			
	الحياة	١٣٣	٠٠/١٠/٠٨
حبس ٨ من جماعة الاخوان المسلمين			
ممدوح سلطان	الوفد	١٣٤	٠٠/١٠/٠٩

مجلد رقم : ٢ مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ ([illegible])

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر : إطلاق ثلاثة ضباط واعتقال ٤٦ من "الاخوان"			
محمد صلاح	الحياة	١٣٥	٠٠/١٠/٠٩
اعتقال ٦٤ من "الاخوان" في ٦ محافظات			
محمد صلاح	الحياة	١٣٦	٠٠/١٠/١١
تجديد حبس ١٩ من جماعة الاخوان			
نجوى عبد العزيز	الوفد	١٣٧	٠٠/١٠/١٦
عواجيز الدائرة هل يحتفظون بمقاعدهم أم تاتى الرياح بما يشتهى الشارع القنائى ؟!			
عبد الحكيم القاضى	الاسبوع	١٣٨	٠٠/١٠/١٦
مصر : اجراءات حكومية لوقف صعود "الاخوان"			
محمد صلاح	الحياة	١٤٣	٠٠/١٠/٢٣
اعتقال ٩٤ من "الاخوان"			
محمد صلاح	الحياة	١٤٣	٠٠/١٠/٢٣
عفوا الخل الثانى .. وحرب المنشورات			
عبد الله امام	الجمهورية	١٤٤	٠٠/١٠/٢٦
المتهمون أعترفوا بارادتهم دون اكراه .. المحكمة أطمأنت لجدية التحريات			
صلاح عبد المنعم	الجمهورية	١٤٧	٠٠/١٠/٣١
المحكمة اطمأنت لاعترافات المتهمين وانها وليدة ارادة حرة			
أحمد رزق	الوفد	١٤٩	٠٠/١٠/٣١
أعترافات المتهمين تمت نتيجة ضبط صحيح والمحكمة اطمأنت لصدق مطابقتها للحقيقة			
خالد الاصمعى	الاهرام	١٥٠	٠٠/١٠/٣١
ترحيل مصرى من المانيا للاشتباه فى علاقته ب "بن لادن"			
أ.ف.ب	الاهرام	١٥١	٠٠/١١/٠٣
عفوا فصول ضائعة من مسرحية المنشية			
عبدالله امام	الجمهورية	١٥٣	٠٠/١١/٠٣
تجديد حبس ٣٥ من الاخوان			
نجوى عبد العزيز	الوفد	١٥٤	٠٠/١١/٠٦
مد أجل النطق بالحكم فى قضية الاخوان والنقابات			
اسامة هيكل	الوفد	١٥٥	٠٠/١١/٠٨

مجلد رقم :٢ مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ م

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مد اجل الحكم فى قضية قيادات الاخوان ل ١٩ نوفمبر			
	الاهرام	١٥٦	٠٠/١١/٠٨
عفوا .. انها الحرب .. فالقتل وحده لايكفى ...			
عبد الله أمام	الجمهورية	١٥٧	٠٠/١١/٠٩
كلام فى الهواء الاخوان والتنوير ! .			
سليم عزوز	الاحرار	١٦٠	٠٠/١١/١٣
سر سقوط رموز الاخوان			
جمال غوش	اخر ساعة ١٦١	١٦١	٠٠/١١/١٥
تجديد حبس الارهابى المتهم بمحاولة قتل ضباط الشرطة بجامعة القاهرة			
شادية السيد	الوفد	١٦٣	٠٠/١١/١٥
.. واغتيال ٣ اشخاص واختطاف فتاة			
	الاحرار	١٦٣	٠٠/١١/١٥
مصدر قضائى : لم يتبق للمتهمين الاالتقدم بالتماس للحاكم العسكرى خلال ١٥ يوما			
عادل السروجى	الاهرام المسائى	١٦٤	٠٠/١١/٣٠
السجن ٥ سنوات ل٣ و٣ سنوات ل ١٢ وبراءة ٥ المحكمة : جماعة الاخوان المحظورة			
محمد البهنساوى	الاخبار	١٦٥	٠٠/١١/٣٠
براءة ٥ متهمين وسجن ١٥ اخرين فى قضية تنظيم الاخوان			
طارق درويش	الاحرار	١٦٦	٠٠/١١/٣٠
براءة خمسة والسجن ل ١٥ متهما فى قضية تنظيم الاخوان			
طارق درويش	الاحرار	١٦٧	٠٠/١١/٣٠
الاخوان يطالبون بحزب سياسى ويوافقون على حزب للاقباط شرط التزامهم بالشريعة ..			
حسينين كروم	القدس	١٦٨	٠٠/١١/٣٠
مصر : حكم عسكرى بسجن ١٥ عضوا فى " الاخوان " والجماعة تعتبره " عقابا " على نجاحها فى الانتخابات			
	القدس	١٧٤	٠٠/١١/٣٠
ادانة ١٥ وبراءة ٥ فى قضية الاخوان المسلمين المحكمة اتهمتهم بنشر فكر " الاخوان " فى النقابات والتجمعات			
اسامة هيكل	الوفد	١٧٦	٠٠/١١/٣٠
السجن ل ١٥ متهما وبراءة لخمسة			
	الاخبار	١٧٧	٠٠/١١/٣٠

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السجن ل١٥ متهما ... وبراءة خمسة المحكمة راعينا الادلة والبراهين .. وقضينا بما ارتاح له الضمير			
عبد الرزاق توفيق	الجمهورية	١٧٨	٠٠٣/١١/٣٠
٣ سنوات لنوح وبشر وبدوي .. و٥ لعشماوي وبديع والحلواني البراءة للمرشدي وعبد الرحيم			
عبد الرزاق توفيق	الجمهورية	١٨٠	٠٠/١١/٣٠
السجن ٥ سنوات ل ٣ متهمين و٣ سنوات ل١٢ متهما وبراءة خمسة			
عبد الحميد شعير	الاهرام	١٨١	٠٠/١١/٣٠
المحكمة العسكرية العليا اصدرت احكامها في قضية الاخوان المسلمين والنقابات			
اسامة هيكل	الوفد	١٨٣	٠٠/١١/٣٠
مقتل ١٢ مصريا في اشتباك و"الجماعة "تجدد التزامها وقف النار			
حازم محمد	الحياة	١٨٥	٠٠/١١/٢٣
الجماعات الاسلامية .. تنفي علاقتها بحادث سوهاج			
محمود نوفل	المساء	١٨٨	٠٠/١١/٢٣
"امنستي "تنتقد الاحكام العسكرية ضد جماعة "الاخوان "في مصر			
رويترز	القدس	١٨٩	٠٠/١١/٢٣
الجناة اجبروني على تعبئة ٣ اجولة بالاموال لاخفاء البصمات			
محمد راضوان	الاخبار	١٩٠	٠٠/١١/٢٤
لانسعى لانشاء حزب للاخوان ونتعاون مع الجميع في القضايا العامة			
محمود غلاب	الوفد	١٩٢	٠٠/١١/٢٧
نحو ادانة عناصر من "الجماعة الاسلامية "في عملية السطو على المصرف الاهلي			
محمد صلاح	الحياة	١٩٣	٠٠/١١/٢٨
جريمة المراغة كشفت الشرطة			
	العربي	١٩٥	٠٠/١١/٢٩
في الممنوع اتفق مع وجهة النظر التي تقول عن حادث السطو المسلح			
مجدي مهنا	الوفد	١٩٦	٠٠/١٢/٠١
السلطات المصرية تتجه الى اتهام "الجماعة "بحادث مصرف سوهاج			
محمد صلاح	الحياة	١٩٧	٠٠/١٢/٠٤
امن رجال الدولة لا امن المواطن العادي !			
محمد علوان	الوفد	١٩٩	٠٠/١٢/٠٥

مجلد رقم : ٢ مصر إرهاب وتطرف ٢٠٠٠ (٢ ٠)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
راى *راى فوز الاخوان خيرى كامل	القاهرة	٣٠١	٠٠/١٢/٠٥
عفوا عندما اعلنوا انهم هم الاسلام عبدالله امام	الجمهورية	٣٠٣	٠٠/١٢/٠٧
ثروة .. على المشاع ! سعيد سلامة	الوفد	٣٠٤	٠٠/١٢/٠٩
مجزرة ارهابية تؤدى الى مصرع اكثر من ٢٠ مواطنا سودانيا	الاهرام المسائى	٣٠٦	٠٠/١٢/٠٩
حادثة المراغة ولا للتكفير المسلم فى مصر	الاحرار	٣٠٨	٠٠/١٢/١٩
مجلس الشعب يناقش اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمكافحة الارهاب صالح شلبى	الاحرار	٣١٠	٠٠/١٢/٢٠
٣ الاف هارب من احكام و١١٦ بندقية الية فى حملة بقنا جمال النجار	الاحرار	٣١١	٠٠/١٢/٢١
محاولة اغتيال محمد احمد حسين عضو مجلس الشعب باسيوط صلاح فضل	المساء	٣١٢	٠٠/١٢/٢٣
الحزب الاسلامى عادل الجوجرى	الاحرار	٣١٣	٠٠/١٢/٢٤
الشورى يستانف جلساته السبت مناقشة ٤ تقارير و١٥ اتفاقية دولية محمد عبد الحافظ	الاخبار	٣١٥	٠٠/١٢/٢٥
حادثة المراغة والموساد متهم بتهديد امننا ممدوح اسماعيل	الاحرار	٣١٦	٠٠/١٢/٢٦
المرشد الامين .... فى فهم الاخوان المسلمين ! انور الهوارى	صوت الامة	٣١٧	٠٠/١٢/٢٧
الجيل السرى للارهابيين ! عصام عبد الجواد	روزاليوسف ٣٢١		٠٠/١٢/٣٠
اوراق الدكتور احمد خليفة (٥) الوحى ...الوعى	اكتوبر	٣٢٤	٠٠/١٢/٣١



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٦/٦/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتهاء المرافعات في قضية نقابيي الإخوان والمحكمة العسكرية المصرية العليا تنطق بالحكم في 30 يوليو

القاهرة: نبيل ابو ستيت

حددت المحكمة العسكرية العليا 30 يوليو (تموز) المقبل للنطق بالحكم في قضية نقابيي الإخوان العشرين، واختتم المرافعات امس رجائي عطية رئيس هيئة الدفاع عن النقابيين العشرين، وطالب باخلاء سبيل المتهمين. وكانت المحكمة العسكرية قد اجلت النظر في القضية لمدة شهر رغم طلب الدفاع حجز القضية للحكم بعد انتهاء المرافعات لعدم حضور محام كان قد طلب مرافعة نهائية، وهو ما فسره المراقبون في مصر، بانه مؤشر لارجاء النطق بالحكم لما بعد انتهاء انتخابات نقابة المحامين المقررة اول شهر يوليو المقبل.

وكان الدفاع قد تناول بتفنيد عدد من الاتهامات الموجهة للنقابيين، وتساءل: عما اذا كان الانتماء الى جماعة الاخوان المسلمين مجرما ومحرما، فما معنى تصريح الرئيس المصري حسني مبارك و حبيب العادلي وزير الداخلية المصري حديثا بان جماعة الاخوان المسلمين لا تستعمل العنف؟ وما معنى دعوة مصطفى مشهور المرشد العام للجماعة للرموز السياسية والدبلوماسية والدينية، حضور حفلات افطار الاخوان المسلمين السنوي في رمضان؟ وماذا يعني لقاء الرئيس السابق محمد انور السادات مع عمر التلمساني المرشد الأسبق للجماعة؟

واشار الدفاع الى وجود اخطاء عدة من شانها ان تجعل القضية هشة، ولا وزن لها، من ذلك الاحراز التي ضمت الكثير من الكتب التي لا يجوز ضبطها قانونا الا اذا كانت تروج لفكر او معدة للتوزيع. وقال الدفاع انه غير جائز كما يقضي القانون المصري، طالما انها لا تدعو الى تعطيل الدستور او تهدد السلام الاجتماعي، خاصة ان المطبوعات المضبوطة كانت عبارة عن مجموعة رسائل لحسن البنا، وهي كتب متداولة في الأسواق والجميع يقراها. ودفع المحامي جمال برعي ببطلان التسجيلات الصوتية والمرئية في القضية لانعدام الإذن بهما، ولعدم اجرائهما تحت اشراف النيابة العامة أو العسكرية. وقال المحامي رجائي عطية ان النقابيين لم يمارسوا اي نوع من أنواع العنف، كما خلت أوراق احالة القضية للنيابة العامة ثم للنيابة العسكرية من أي دليل ادانة ضد النقابيين.

ومن المفاجات التي ساقها رجائي عطية، الدفع ببطلان التحريات لاجرائها من غير مختص مكانيا ونوعيا، ومن ذلك حالة ضابط امن الدولة النقيب أحمد مجدي الذي حرر مذكرتي معلومات وتحريات 1. 10. 1999م و12 ـ 10 ـ 1999م ضد 7 اشخاص من النقابيين المتهمين في القضية، رغم انه ليس لضابط امن الدولة صلاحيات اختصاص اجراء تحريات في جميع المحافظات طبقا لقانون الاجراءات الجنائية المصري.

من جهة اخرى، اكد المحامي



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/٢٠٠٢

عبد المنعم عبد المقصود المتحدث باسم هيئة الدفاع التي تجاوز عدد المحامين فيها مائة وعشرين محامياً، انه «في ما يتعلق بالتسجيلات الصوتية لاجتماع النقابيين. فانه لا يجوز قانونا وضع تسجيلات في مكان عام، ومن ثم تعد التسجيلات التي وضعت في اتحاد المنظمات الهندسية للدول الاسلامية خرقاً للقانون». وحول مسالة خبير الأصوات الذي انتدبته المحكمة، تساءل عبد المقصود عما إذا كانت لهذا الخبير مؤهلات علمية واكاديمية وخبرات تسمح له بالقطع والفصل في مثل هذه المسائل الفنية، خاصة ان الخبير نفسه اكد امام المحكمة انه ليست لديه مؤهلات علمية اكثر من دبلوم فني فقط، بل لا يعلم أن هناك قسماً في الجامعات المصرية يعرف بـ«قسم الأصوات» كما أن النيابة العامة تنازلت عن اشرافها على التسجيلات وتركتها لمباحث أمن الدولة.



المصدر : القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٢

القاهرة تنشر ذكريات الرجل الغامض الذى كلفه السادات
بتكوين الجماعات الإسلامية كما رواها لـ « عاطف عبد الغنى »

وقائع عام الضباب (٣ من ٣)

عثمان اسماعيل يكشف: أشرف مروان وتوفيق عويضة والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية تولوا الإشراف على الجماعات الإسلامية!

■ ممدوح سالم قال لى: « الشيوعيون ممكن نلمهم من الإسكندرية لأسوان فى ساعتين، لكن الفكر الإسلامى زى الحصان

الجامح » ■ ظلم طلبة الجماعات الإسلامية هو الذى خلق التطرف! ■ كلام هيكل عن اشتراك

عثمان أحمد عثمان فى

تكوين الجماعات غير صحيح! ■ لم نعط طالبا من الجماعات مليما واحدا لكن رتبنا لهم

رحلات مخفضة للحج والعمرة



المصدر : القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٠

كانت سنة ١٩٧٢ سنة حرجة فى عمر نظام الرئيس السادات، وعلى عكس ماقد يتصور البعض من أن الرئيس قد استتب له الحكم بعد القضاء على مراكز القوى، فقراءة الأحداث تقول إن الأوضاع فى الداخل والسياسات فى الخارج كان يكتنفهما الغموض، والخوف من القاعدة الشعبية- النشطة- كان هاجس النظام الأول، هذه القاعدة التى مثلها شباب الجامعات والمثقفون هؤلاء وأولئك الذين ملوا انتظار عام الحسم ولم يقنعهم السادات بديلا عن عبد الناصر.

فى الجامعة تم تصنيع الجماعات الإسلامية لتواجة الذين يهاجمون النظام من الطلبة، أما المثقفون فقد قرر السادات تشكيل لجنة فى الاتحاد الاشتراكى لتاديبهم أطلق عليها تسمية «لجنة النظام»، ولفهم الدافع الذى حدا بالسادات لاتخاذ هذا الإجراء، لابد أن نرجع للسادات نفسه، فهناك جملة عابرة وردت فى مذكراته «البحث عن الذات» تبدو وكأنها تصف الأوضاع الداخلية فى تلك الفترة لكننا نستطيع بقليل من الملاحظة والتحليل ان نكتشف فيها مفتاح شخصية السادات، حيث يقول السادات: «كنت اعرف أن القيم قد ضاعت ولكنى استطيع أن أصحح هذا بقيمى ومبادئى . انا أتسامح ولكنى لا أسمح بالعيب»!!

وماسبق هامش على متن رواية محمد عثمان إسماعيل عن الأحداث التى عاشها والتى يقول فيها:

ونأتى الآن للمسألة التى اتهمنا بها كل من هاجموا دورنا فى تكوين الجماعات الإسلامية وهى أننا أغدقنا عليهم الأموال!

أولا: هذا كذب وافتراء وصدق الله العظيم إذ يقول «كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا».

ثانيا: للحقيقة والتاريخ أقول: لم يحدث أن أعُطى طالب مليما واحدا لكننا رتبنا لهم أداء فريضة الحج والعمرة نظير اشتراك من مالهم الخاص واقتصرت مساعداتنا لهم فى الحصول على تخفيض فى ثمن تذاكر الطيران بمقدار ٥٠٪ وتفضل بمنحنا ذلك وزير الطيران فى ذلك الوقت الأستاذ أحمد نوح، حصلنا أيضا لهم على الاقامة المجانية بمعرفة وزارة الأوقاف فى التكية المصرية بالملكة السعودية، كما حصلنا من بعض شركات الأغذية المحفوظة على شنطة بها بعض المعلبات الغذائية تكفى الطالب مدة إقامته، وأذكر ان اشتراك الطالب فى ذلك الوقت كان خمسين جنيها، وأعداد قليلة منهم هى التى فازت برحلتى الحج والعمرة فلم يتجاوز الذين قاموا بتأدية فريضة الحج على هذه الكيفية خمسين طالبا وحوالى عشرين أدوا العمرة.

أما الذين يعرفون أسلوب الرشوة واستخدام المال لشراء الذين يبيعون أنفسهم فهم الذين يفعلون فعلتهم ويخفون وجوههم خلف إصبع واحد وهم يحسبون أن الناس لاتراهم..

(وفيها إيه؟!)

زارنى وأنا محافظ لأسيوط اللواء عبد المنعم عوض مفتش المباحث العامة وطلب منى أن أوافق على صرف إعانة دورية لثلاثة طلاب بواقع خمسة عشر جنيها لكل واحد تصرف له شهريا كذلك طلب أن يكون الصرف عن طريقه هو شخصيا وليس عن طريق إدارة العلاقات العامة!! ورأيت أنه يكسر قاعدة المساعدات المالية التى نقدمها للطلبة فمثل هذا المبلغ يدُفع للطالب مرة واحدة سنويا ويصرف عن طريق العلاقات العامة وشممت فى الأمر رائحة فساد فسألته بشكل مباشر: لماذا التجاوز فى الأمر لهؤلاء بالذات؟

قال: «بصراحة علشان هندخلهم وسط الجماعات الإسلامية ويجيبوا لنا أخبارهم» تضايقت لكنى وافقت له على الصرف وقد أضمرت فى نفسى أن أخبر وزير الداخلية بالأمر معتقدا أنه لن يرضى عن تلك الأساليب، ولم أنتظر وسافرت فجر اليوم مباشرة إلى القاهرة وقابلت المرحوم ممدوح سالم ولما أخبرته بالواقعة قال: «وفيها إية؟!» أغاظنى رده فجاوبته: «فيها إن اللى تشتريه بخمستاشر جنيه يبيعك بعشرين وكان الأولى تتبعوا هذه الأساليب مع الشيوعيين».

قال: الشيوعيون ممكن نلمهم خلال ساعتين على طول البلد من الإسكندرية لأسوان أما الفكر الإسلامى فهو مثل الحصان الجامح إذا ترك له العنان فلن يستطيع أحد السيطرة عليه، فعدت لأسأله: ألسنا مسلمين؟!..»

قال: «نعم» فقلت له: «إذن لماذا تريدون السيطرة على الفكر الإسلامى؟!» قال: «الحكم».. واستمر نقاشنا على هذا المنوال حول المناهج والأحزاب التى من حقها أن تصل للحكم ومنهم أصحاب الفكر الإسلامى على أن يكون الفيصل فى ذلك للناس وصندوق الانتخابات فرفض منطقى وحاول أن يقنعنى بأن الظروف الدولية تحتم كذا وكذا.. ولم ينته النقاش بيننا إلى نتيجة...

حكاية الجنازير والمطاوى!

والسؤال الذى لابد وأن يتردد فى ذهن البعض الآن: من أين أتت حكاية الجنازير والمطاوى حتى يقع وزير داخلية مثل اللواء حسن أبو باشا ضحية كذبة فيذكرها فى مذكراته على أنها واقعة صحيحة..

ولعل فى الحكاية التالية الإجابة والتوضيح.

فى نفس العام الذى بدأنا فيه تكوين الجماعات حدث صدام فى جامعة القاهرة بين بعض الطلبة وهو صدام عادى ولم أعرف تفاصيله أو أطرافه سواء أكانوا جماعات إسلامية ضد الشيوعيين أو غيره بل سمعت بالواقعة مثل كثيرين ولم تستحوذ كثيرا على اهتمامى لأن العنف لم يكن واردا أبدا فى حساباتنا.

وبعد هذه الواقعة بأيام جاءنى مدير مكتبى وقال لى إن الدكتور رفعت المحجوب (وعلى ما أذكر كان وقتها يتولى أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى) يريد أن يقابلنى فاتصلت به ودعوته للحضور فى أى وقت.

جاءنى د. رفعت وبعد أن تناول قهوته قال: «جئت لأخبرك بواقعة غريبة» قلت له «خيرا».

فقص على قصة كانت بالفعل غريبة مؤداها أن أحد الطلبة فى جامعة القاهرة ذهب لأحد أساتذته وهو الدكتور مأمون سلامة يحمل فى يده مطواة وأخبره أن طالبا زميله شرع فى قتله بتلك المطواة! والدكتور رفعت يحكى القصة نقلا عن د. مأمون سلامة.

فما كان من الدكتور مأمون إلا أن أجلس الطالب الشاكى وأرسل يستدعى الطالب المتهم لكى يجرى تحقيقا مع الطرفين، فلما جلس أمامه الشاكى والمشكو فى حقه لاحظ أن بينهما نوعا من التفاهم لا يعقل بين طرفين أراد أحدهما قتل الآخر كذلك لاحظ بينهما تبادل الاشارات والغمز فواجههما بشكل غاضب وسألهما عن حقيقة مايحدث فأخبره أحدهما أنه وزميله اتفقا على الصلح فيما بينهما على شروط هى: أن يعلن المتهم بمحاولة الشروع فى القتل أمام جمع من الطلبة فى مؤتمر يعقد خصيصا للتصالح وأن من أعطاه المطواة هو محمد عثمان إسماعيل!! ولما كان الأستاذ مأمون سلامة لايعرفنى فقد ذهب للدكتور رفعت وهو يعلم أن له نشاطا فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى يسأله عن

٤ . . . . .

شخصى وسلوكياتى..

ادهشتنى القصة حتى أننى طلبت من الدكتور رفعت ان يكتب مذكرة يحكى فيها تفاصيل الموضوع كله ويوقع عليها بصفته شاهدا.

سببت لى الواقعة كثيرا من الضيق والالم وكشفت لى فى نفس الوقت أن الأمر قد يصل إلى حد تلفيق تهم خسيسة، فأخذت من فورى مذكرة الدكتور رفعت واتجهت بها إلى سيد مرعى أمين عام اللجنة المركزية واخبرته بمحتوى المذكرة فاطل عليها ثم قال: «اذهب إلى الرئيس السادات واخبره بالموضوع».

وبالفعل طلبت مقابلة الرئيس ثم ذهبت إليه فى استراحة القناطر، كان جالسا على مركب فى مرسى الاستراحة، وبعد قليل من الكلام فى موضوعات شتى اخبرته بأمر واقعة الجامعة واعطيت له مذكرة د. رفعت المحجوب ليقرأها بنفسه وبعد أن انتهى من ذلك ضحك الرئيس ومزق الورقة ثم القاها فى الماء قائلا: «لاتندهش سوف ترى كثيرا من هذه الأمور لأن هناك ناس كثيرة تحاول أن تكيد لك وتتآمر عليك».

واعتقدت أن الموضوع انتهى عند هذا الحد إلى أن جاء من يزورنى فى مكتبى وهو أحد أعضاء مجلس الشعب (فى ذلك الوقت) واسمه طه الغطريفى يصاحبه طالبان وعلى ما اذكر ان احدهما من سوهاج وقدمهما لى طه الغطريفى على انهما صاحبا واقعة المطواة التى اخبرنى بها د. رفعت المحجوب فبدأت اناقشهما واخبرانى انهما اقدما على هذا الأمر بناء على طلب احد ضباط البوليس بعدها استأذنا فى الانصراف فأذنت لهما، لاننى كنت بالفعل احسست أن الأمر لا يعدو أن يكون الاعيب صبيانية وكلاماً فارغا كما وصفه لى الرئيس السادات.

بقية الحكاية!

ونأتى الآن لإجابة سؤالنا الذى طرحناه فى البداية: هل تلك الجماعات التى تكونت فى الجامعة هى نفسها التى قامت بالأعمال الارهابية التى روعت المجتمع المصرى؟!

لقد توقفنا فى سيناريو تكوين الجماعات عند نقطة اعمالهم الجيدة ونجاحهم فى السيطرة. على اتحادات الطلبة وذلك فى العام الاول لتكوينهم فلما جاء العام التالى كانت هناك خطة قد أعدت لإسقاطهم فى انتخابات الاتحادات وحدث هذا بتكتيل الطلاب ضدهم وشطب بعض المرشحين منهم وإخراج بعضهم من المدن الجامعية وبدأت اقوال تتناثر بينهم على ان هذا يحدث بناء على تقارير او مطالب المباحث العامة وهذا مارسب فى وجدانهم ان السلطة تقف منهم موقفا عدائيا وتحاربهم فكان ذلك الموقف هو بذرة الشقاق التى انبتت شجرة العداء السامة، وردا على ما سمعوه او قصد به أن يصل إلى أسماعهم بدأ هؤلاء الطلاب يعقدون الاجتماعات والندوات يندون فيها بهذا الموقف ويوجهون انتقادات لاذعة للحكومة، وعندما ضيق عليهم الخناق داخل الجامعة بدأوا يعقدون اجتماعاتهم فى بعض المساجد ويصل صوتهم وكلامهم إلى بعض الحضور من الشباب الذين لاينتمون إليهم وتجاوب معهم بعض من هؤلاء فكانت تلك هى البداية لنشر الجماعات الإسلامية خارج نطاق الطلاب (إذن كانت بداية شذوذ الأمر أو خروجه عن طبيعته هو ظلم طلبة الجامعة بالتضييق عليهم وشطبهم وإخراجهم من المدن الجامعية وأينما يوجد ظلم لابد أن يوجد تطرف).

بدأ ت الشرطة فى تصعيد اخر للمسألة فى حصار هذه المساجد بقواتها عند اجتماعهم بها ثم ادخلت بينهم بعض جنودها بملابس مدنية يجلسون بينهم ويحاولون منع خطبائهم من اعتلاء المنابر (لاحظ أن هناك عنصرا ثالثا دخل طرفا مؤثرا فى تلك المواجهة وهم الشباب غير المتعلم او المثقف ثقافة دينية ضحلة وتعاطف مع الطلبة وانضم إليهم) وتطورت الأمور إلى الاصطدام والاشتباك ولاول مرة داخل المساجد تحل القوة محل الكلمة فى تصاعد المواجهة بين الطرفين!

الأخطر من ذلك أن بعض القيادات الدينية ذات الفكر المتشدد من محدودى التعليم والثقافة الدينية التى لا تملك إلا عاطفة ووجدانا دينيا رشحت هذه القيادات نفسها كنموذج قيادى وكان فيها من هو صاحب مشروع دينى فقهى يشرع فيحلل ويحرم ويوجه تحت دعوى الجهاد فتشتت الأمور والأفكار ولم يعد العمل واحدا ولا التوجيه موحدا ولا الفكر سليما فسمعنا عن اسماء فى محافظات عدة فى الوجهين البحرى والقبلى كقيادات حتى أن الشرطة صارت تسمى الجماعات بأسماء قياداتها تلك.

لاجامع ولاعثمان!!

لم تزد تجربتى مع الجماعات الإسلامية التى كونتها فى الجامعة عن شهور هى فترة عملى مستشارا للرئيس وأمينا للتنظيم وانقطعت صلتى بهم تماما وسمعت ولا أقول عرفت أنه تولى مسئوليتهم أخرون فسمعنا مثلا عن أشرف مروان أنه كان يتولى شئون مجموعة وتوفيق عويضة وكذلك كان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية يتولى شئون مجموعات أخرى.

أما ما قيل عن أن الدكتور محمود جامع كلف معى بتكوين تلك الجماعات فهذا ما أدهشنى!

والدكتور جامع تربطه صلة قرابة بالرئيس السادات أعتقد أنها لأمه وكان من المقربين للسادات وهو فى نفس الوقت صديق عزيز لدى لذلك أعرف انه من الاخوان ولاننى لا اقول إلا ما اعلمه فالدكتور محمود على حد علمى لم يحدث انه كلف بذلك الأمر او اشترك معى فيه أو كان مسئولا عن الوجه البحرى فى حين كنت أنا مسئولا عن الوجه القبلى لسبب بسيط وهو اننا بدأنا تشكيل تلك الجماعات فى جامعتى الإسكندرية وأسيوط ولم نسمع عن تلك الجماعات مثلا فى جامعة المنصورة او طنطا إلى اخره.

قال أيضا الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه خريف الغضب أننى وعثمان احمد عثمان شكلنا الجماعات الإسلامية وقال أيضا أن الأخير دعمها ماديا!! وهذا الكلام عار من الحقيقة فعثمان أحمد عثمان ليس له علاقة على الاطلاق بتشكيل الجماعات الإسلامية ويبدو أن الخلط فى ذهن الأستاذ جاء من أن عثمان كان حوله مجموعة من أفضل من يعملون معه فى شركة المقاولون العرب من الاخوان المسلمين فخلط هيكل بين ذلك وبين علاقة عثمان بالرئيس السادات! أو وقع أسيرا لإشاعة كاذبة. أما الآن وقد مرت فترة طويلة تقترب من الربع قرن على تجربة تكوينى للجماعات الإسلامية وبنظرة



المصدر : القاهرة

التاريخ : ٢٧/٦/٢٠٠٢

محايدة تماما للتجربة أستطيع ان اقول أنه كان يمكن الاستفادة من تلك الجماعات وتوجيهها الوجهة السليمة وذلك لو وجد العقل السياسى الناضج فى الدين الذى يبنى ولايهدم، يجمع ولايفرق، يعلو بالقيم ويشد الهمم ولكن للاسف المواجهة بدات بالمواقف العدائية وهنا احب ان اوكد ان جريمة الاعتداء أيا كان نوعها على النفس او المال لايقرها عاقل ومن باب اولى لايقرها المؤمن الذى يعرف حق ربه ودينه وحقوق العباد عامة ونظرة خاصة إلى اولئك الذين نسب إليهم التطرف وحوكموا او اعتقلوا نجد انهم من بيئات متواضعة ذوو ثقافة محدودة او معدومة وبالذات فى أمور الدين، ولكن أوضاعهم الاجتماعية وظروفهم المعيشية والمناخ العام الذى يكتنف مناحى الحياة هو الذى دفع بهم إلى التطرف تنفيسا عن الام مكتومة واحقاد دفينة.

الحكومة تتصدى!

تم تعييني محافظا لاسيوط قبل نشوب حرب اكتوبر باشهر ولاسباب كان من اهمها إبعادى عن الرئيس السادات.

واذكر انه عندما عين الاستاذ الدكتور حسن حمدى مديرا للجامعة وحضر إلى مكتبى يوم وصوله للتعارف وأخبرنى فى هذا اللقاء انه قابل رئيس الوزراء د. مصطفى خليل قبل حضوره واعطاه الاخير تعليمات بالتصدى للجماعات الإسلامية فى جامعة اسيوط والوقوف بحزم فى وجهها وذلك بعدم تنفيذ طلباتها.

سألته: «طلبات مثل ماذا؟».

قال: «مثل تخصيص اماكن فى المدرجات للبنات وإقامة الحفلات والأسر المختلطة». فعدت لأسأله مؤكدا: ارئيس الوزراء قال لك هذا؟» قال: «نعم» فقلت له: «وأنا أقول لك انا معهم فى هذه الطلبات».

ولم يكن دافعى فى هذا مناصرة تلك الجماعات وإنما كانت دوافع أخلاقية أعلمها واعف عن ذكرها ، وكانت المباحث العامة هى التى توافينى بأخبار وقائع لا اخلاقية تحدث، واتخذت هذا الموقف على الرغم من أن الجماعات فى أسيوط كانت قد بدأت تتخذ مواقف عداء ضدى باعتبارى ممثلا للسلطة فى المحافظة.

كنت أعلم أن مايقوله د. حسن حمدى سوف يؤدى إلى تصعيد المواجهة ولذلك قلت له فى نفس اللقاء: «لاتساهموا فى إشعال الفتنة» اما انا فكنت أطفئ شرارة الفتنة بالحوار، كنت استمع لهم عندما يتكلمون باسم الإسلام وينتقدون باسم الدين، فاطلب لقاء زعمائهم بعد انتهاء عملى فى استراحة المحافظة وافتح معهم حوارا دينيا وسياسيا وفى مرات عديدة امتدت جلسات المناقشة تلك حتى أذان الفجر فكنت أصليه معهم، وفى كل الحالات تقريبا كنت أقنعهم بوجهة نظرى فيمتنعون عما ينوون القيام به من تظاهر أو اعتصام لأنهم كثيرا ما كانوا يقعون أسرى لمفاهيم خاطئة من السهل تصحيحها بالحوار وسعة الصدر.

ولهذا لم يحدث تجاوز أثناء عملى محافظا فى اسيوط باستثناء الاعتداء الذى حدث على مديرية امن اسيوط والاستيلاء عليها وقتل بعض الجنود عقب اغتيال الرئيس السادات، وفى هذا التاريخ كنت مسافرا خارج البلاد أؤدى فريضة الحج، واستغل المدبرون لتلك العملية اجازات عيد الأضحى وضعف الحراسة بسبب ذلك فهاجموا جنود الحراسة واستولوا على اسلحتهم ثم احتلوا المبنى وحتى هذه اللحظة لا اعرف حقيقة جريمة اغتيال الرئيس السادات وقد يكشف التاريخ لنا تحليلا مقنعا لها.

ونعود لجريمة الاستيلاء على مديرية أمن أسيوط ونتساءل هل يعقل ان شخصا يفكر فى انقلاب فيستولى على مبنى مديرية أمن؟! العقل يقول حتى لو استولى على محافظة أسيوط كلها لم يكن ليستطيع تغيير نظام الحكم!.

وللأسف الشديد فقد قرأنا وسمعنا بعد اغتيال الرئيس السادات خلطا عجيبا بين التطرف والتدين بدات الحملة بالهجوم على الجماعات الإسلامية متضمنة نقدا للمرحوم انور السادات وصل أحيانا إلى حد الشماتة الصريحة فقيل كلام من مثل انه ربى الثعبان فى عباءته! .. وقاد هذه الحملة الشيوعيون والعلمانيون ومن جعلوا إلههم هواهم.

عام الضباب

لقد التقط الشيوعيون تلك التسمية لهذا العام ١٩٧٢ من إحدى خطب الرئيس وتزايدت فيه نشاطاتهم بشكل ملحوظ وزادت حدة هجومهم على الرئيس السادات مما حدا به إلى إصدار قرار بتشكيل لجنة للنظام فى الاتحاد الاشتراكى برئاسة حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب وعضوية محمد حامد محمود وكمال ابو المجد واحمد عبد الآخر ويوسف مكاوى.

كانت تصل إلى من ممدوح سالم وزير الداخلية تقارير عن بعض الأشخاص الذين نسبت إليهم وقائع وتصرفات واقوال أكثرهم من الإعلاميين وفيهم من كان بالخارج، واعتبرت هذه الوقائع والأقوال المنسوبة إليهم تعادى النظام وتهاجمه وخاصة الرئيس انور السادات .. وبصفتى أمينا للتنظيم كان دورى ان احيل هذه الوقائع إلى لجنة النظام التى تشكلت خصيصا للتصرف فى أمر هؤلاء، وهذه التقارير التى تتضمن تلك الوقائع المنسوبة لهؤلاء الأشخاص كانت تاتى إلى مكتوبة على نموذج خطابات وزارة الداخلية وممهورة بتوقيع الوزير وإذا كانت سجلات الاتحاد الاشتراكى محفوظة حتى الآن فسيكون بينها تلك الأوراق .. المهم، كان على أن اعيد كتابة تلك التقارير على نماذج خطابات أمانة التنظيم وأبدأ التقرير بعبارة «ورد إلينا المعلومات التالية» ثم انهى التقرير بعبارة «يرفع إلى هيئة النظام لاتخاذ ما تراه مناسبا».

وفى اول اجتماع عقدته هيئة التنظيم للنظر فى هذه التقارير طالبت بصفتى وشخصى إجراء تحقيق لكل واقعة، واكرر انا الذى طلبت ولم يناصرنى فى هذا سوى الدكتور كمال أبو المجد وطالب هو الآخر بتحقيق الوقائع، إلا ان باقى أعضاء اللجنة ورئيسها رأوا ان هذه الوقائع يستحيل تحقيقها، إذ إنها عبارة عن معلومات صادرة عن وزارة الداخلية وليس هناك شهود عليها، وإذا تم التحقيق مع الشخص الذى تتناوله الواقعة بالاتهام فسوف ينكر بالطبع، وبالتالى فقد اتخذت اللجنة قرارها بالأغلبية فى قبول الوقائع كما هى على مسئولية وزارة الداخلية ويكون دور اللجنة اتخاذ قرار فيها.

كانت قرارات لجنة النظام تصدر بأغلبية الأعضاء بفصل بعض من شملتهم التقارير أو نقلهم من أعمالهم إلى أعمال وظيفية أخرى غالبا تابعة للقطاع العام مثل محلات باتا للأحذية مثلا!!. بعد اتخاذ القرار بالنقل او الفصل كانت اللجنة تخطرنى بصفتى أمينا للتنظيم لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ لكن قبل ذلك كان لابد من تصديق رئيس الاتحاد الاشتراكى وهو رئيس الدولة والذى فوض أمين عام الاتحاد الاشتراكى «سيد مرعى» فى ذلك، وبالفعل قام بالتصديق على قرارات اللجنة دون تعديل وإعادها إلى لتنفيذها!.

ولا اذكر الآن أسماء من شملتهم تلك القرارات لكن كان منهم صحفيون فى لبنان أو لندن «مصريون» وهناك آخرون نسب إليهم انهم كانوا فى التنظيم الطليعى، أما لماذا كنت أنقل معلومات وزارة الداخلية على أوراق تخص أمانة التنظيم، لأن هذا عمل سياسى بينما عمل وزارة الداخلية عمل تنفيذى وليس لها دخل فيما سينتهى إليه التحقيق فى تلك الوقائع ولأننى لست جهة تحريات أو جمع معلومات فكنت انسب ذلك لغيرى وأبدأ تقريرى كما قلت سابقا بعبارة «ورد إلينا» ولا اتدخل أبدا بالحذف أو الإضافة فى المعلومات التى ترد إلى تحت مسئولية وزير الداخلية وتصف العناصر التى يشملها الاتهام بأنها مضادة للنظام، وتحوى وقائع من مثل أن فلانا وهو جالس على مقهى فى لبنان تناول رئيس الدولة بالشتم وقال كذا وكذا إلى آخره.



المصدر : القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٢

لم اكن جهة التحقيق ولا جمع المعلومات بل طالبت بإعادة التحقيق فى الوقائع التى ذكرتها وزارة الداخلية وشاهدى فى ذلك اعضاء اللجنة الاحياء وكان الدكتور كمال ابو المجد من المتمسكين بالتحقيق ومن حيث المبدأ فأنا لم اقر هذا الأسلوب ولم ارض عنه ولكنى لم اكن املك له إيقافا او منعا.

لقد تعلمنا من نظام العمل فى محراب العدالة ان هيئة المحكمة تشكل من ثلاثة مستشارين وقد يرفض فيهم واحد حكما ما لكن عند إصدار الحكم تصبح المحكمة كلها مسئولة عنه ولا يستطيع الرافض ان يعلن حتى عن رأيه بالرفض وإلا يكون قد افشى سرا من أسرار المداولة ولا اقول هذا الكلام الآن بشكل مرسل او على إطلاقه لكنى سجلت رأيى هذا مكتوبا، وعلى الورق كنت اكتب ذلك : «وأرى تحقيق الواقعة» فترد على لجنة النظام«إن الوقائع مستحيلة التحقيق وصاحبها لن يسلم بها».

ورغم دفوعى السابقة والتى شرحتها من قبل للصحافة إلا ان بعضا ممن شملتهم تلك القرارات ظلوا من تاريخ صدورها وحتى الآن يحملوننى مسئوليتها وليس هذا الآن دفاعا عن نفسى لكنه إعلان عن رأيى الذى أؤمن به من منطلق دينى وأخلاقى كما أؤمن تماما بالمبدأ القضائى ان الكلام الذى لا دليل عليه لا يقبل الحكم به.

خلافى مع الأخوة المسيحنيين

صدر قرار بتعيينى محافظا لأسيوط سنة ١٩٧٢ وقوبل هذا القرار بسعادة كبيرة جدا من أبناء المحافظة وخاصة من الأخوة الاقباط والدليل الترحيب الذى استقبلت به ليلة وصولى للمحافظة بعد صدور القرار حتى أن اجراس الكنائس دقت فى انحاء المحافظة كلها فى وقت واحد وهذا أمر لا يحدث إلا عند استقبال ضيف عظيم، واعتقد اننى رددت الجميل لمحافظتى ولم ادخر جهدا فترة وجودى فى بعض النواحى التنفيذية وقدمت لها من المنشآت والمشاريع ما لم يقدمه احد من قبلى .. المهم الا انكر انه حدثت بعض الخلافات البسيطة بينى وبين الأخوة الأقباط حاول البعض النفخ فيها لتضخيمها ومن باب النكاية والطعن فى شخصى صورونى على اننى عدو للوحدة الوطنية ومتعصب ضد الاقباط وسبق ان اوضحت أن احد الكتاب ذكر فى مجلة روزاليوسف «القومية» اننى قلت فى مؤتمر عام أن اعداء الوطن ثلاثة «الشيوعيون والمسيحيون واليهود» وسبق ان علقت على ما ذكره الكاتب فقلت إن من يقول هذا إما مخبول او مجنون ولم نسمع ان الدولة عينت مخبولا أو مجنونا محافظا لأحد اقاليمها وهذا الكاتب مسلم ويدعى على سالم وقد قاضيت المجلة التى كتب فيها وحكم لى بألفين من الجنيهات تعويضا وتأيد الحكم استئنافيا . كان مطران اسيوط الأنبا ميخائيل صديقا ولا يزال وحدث اثناء توليتى محافظا خلاف بينى وبينه لسبب أعتقد انه تافه جدا ففى أحد احتفالاتنا السنوية برؤية هلال رمضان، وهو احتفال كنت أوافق على إقامته من باب العادة رغم عدم اقتناعى بإسلاميته، وتبدأ وقائع هذا الاحتفال باستعراض لقوات الشرطة فى شوارع المدينة يتبعها موكب يمثل المهن المختلفة بينما ينتظر المحافظ وكبار المسئولين امام المسجد الذى ينتهى عنده الموكب قرب صلاة المغرب فتقام الصلاة تتلوها بعض الكلمات التى تعلن الفتوى الشرعية بظهور هلال الشهر الكريم وبدء الصيام ثم يصلى الحضور العشاء وينصرف الجميع.

الموكب كان ينتهى عند مسجد اسمه مسجد ناصر يجاور هذا المسجد بقليل مطرانية الأرثوذكس وبالتالى لابد للموكب ان يمر أمام المطرانية، وعادة ما يسير صبية وأطفال فى مثل هذه المواكب، ويبدو ان بعضهم قد القى بعض الحجارة على المطرانية، وتسبب ذلك فى كسر زجاج بعض الشبابيك او الأبواب.

وأنا جالس فى المسجد أثناء الاحتفال جاء سكرتير عام المحافظة يهمس فى أذنى بما حدث، واعتبرت المسألة تافهة ولا تعدو أن تكون تصرف صبية غير مدركين لما يفعلونه، وعلى الفور أمرت سكرتير عام المحافظة بأن يتولى بنفسه عملية الإصلاح فقلت له أن يحضر نجارا ليأخذ مقاسات الزجاج اولا ثم يتم شراؤه وتركيبه، وانصرف السكرتير لينفذ ما أمرته به.

انتهى الاحتفال وعدت إلى مبنى المحافظة لأجد تلغرافا ينتظرنى ارسله المطران أتذكر من بعض عباراته«المسلمين الغوغاء .. ونحن على استعداد لأن نموت شهداء فى سبيل مسيحنا ..» إلى اخره .. فى الحقيقة تضايقت جدا وارسلت من يبحث عن سكرتير عام المحافظة وكان اسمه عبدالعزيز عيد ويحضره لى..فلما جاء سألته «هل ركبت الزجاج»؟ قال«لقد رفعنا المقاسات وذهبت لأشترى الزجاج ولكنهم احضرونى من عند البائع فقلت له «لا تشترى الزجاج طالما الامر بهذا الشكل».

لم يكن هذا من باب العند او المكابرة لكن الغضب كان على قدر العشم كما يقولون .. فعندما توليت أمر محافظة أسيوط كان هناك دير اقيم فى الجبل بالقرب من قرية درنكة وهو دير العذراء يستأجر الأخوة المسيحيون غرفه للخلوة، لم يكن هناك طريق ممهد للدير فأمرت بتمهيد الطريق إليه ورصفته ولم يكن تصله مياه الشرب ولا الكهرباء فأمرت بتوصيل المياه والكهرباء إليه .. كذلك لاحظت أن المحليات تتحمل ثمن المياه والكهربا بالنسبة للمساجد دون الكنائس فأصدرت قرارا ان تعامل الكنائس معاملة المساجد، ولم احمل ابدا شعورا بالعداء او الكراهية لغير المسلمين بل كنت أزور الكنائس عشية الاحتفالات الدينية المسيحية وأخطب على منابرهم فأتمنى اليوم الذى ارى فيه المسلم والقبطى يطبقان تعاليم دينيهما، لاعتقادى ان كل الأديان مهما اختلفت عقائدها فهى تتفق فى القيم فليس هناك دين إلا ويحرم اللصوصية والرشوة والزنا والقتل .. ويحض على التعاليم السامية حتى الأديان الوضعية تفعل ذلك وبالنسبة لى كمسلم افهم جيدا قول الله تعالى «لا إكراه فى الدين». الواقعة الثانية فى خلافى مع الأخوة الاقباط حدثت ايضا فى اسيوط وهى انه جاءنى مطران ابو تيج وكان رجلا مسنا يبلغ وقتها من العمر اكثر من سبعين عاما، واستقبلته فى مكتبى مرحبا به وسألته عما استطيع ان أقدمه له فقال إنه لديه شكوى فعدت لأسأله عن سببها فقال« عامل خط تنظيم فى شارع عبد المنعم رياض «وهو الشارع الرئيسى بالمدينة ويقع فيه مجلس المدينة والمطرانية» وهذا الخط سوف يدخل فى نطاقه سور المطرانية اى انه سوف يزيل السور». وبدأت اناقش المطران وأنا اعرف جغرافية الشارع جيدا فقلت له إن ما بين مبنى المطرانية والسور حوالى ثلاثمائة أو اربعمائة متر أرض فضاء فإذا أخذنا جزءا قليلا منها فى سبيل توسعة الشارع فهى ليست مشكلة ونحن على استعداد لان نعيد بناء ما سوف نهدمه من السور على نفقة المحافظة.

وزيادة فى ضبط الأمور كنت قد استدعيت – فى حضور المطران – مدير الشئون القانونية بالمحافظة واستفسرت منه عن تفاصيل الموضوع خاصة وأنه لم يكن قد مر وقت كاف على كمحافظ حتى اعرف تلك التفاصيل.

وأخبرنى مدير الشئون القانونية ان هناك قرارا جمهوريا قد صدر بنزع الملكية وتوسيع الشارع وأن المشروع قد تم إقراره فى عهد المحافظ الذى سبقنى.

وهنا قلت للمطران ان الامر ليس بيدى فأنا لا املك تغيير القرار الجمهورى ولا أحد يملك ذلك إلا صدور قرار جمهورى آخر ينسخه، وهنا رد على المطران ردا عجيبا، إذ قال وكان هذا قبل حرب سنة ١٩٧٣ «على أية حال لما اولادنا يرجعوا من الجبهة يبقوا يعرفوا ياخدوا حقوقنا».

ونزل الكلام على راسى كالصاعقة فأمرت المطران ان يغادر مكتبى ولا يدخله بعد ذلك ابدا،



وفى اليوم التالى جاءنى أعضاء المجلس المحلى ومنهم كثيرون افاضل من الاقباط أعتز بصداقتهم مثل المرحوم امين خلة المحامى ولواء شرطة غبريال وبعد أن جلسوا قالوا إنهم قادمون لتقديم اعتذراهم عما صُدرَ من المطران الذى وصفوه بأنه رجل مسن لا يكاد يدرى ما يقوله فأجبتهم، أنه لم يصدر منه ما يستوجب الاعتذار لكننى تمسكت بقرارى فى الا يدخل المطران مكتبى طيلة وجودى محافظا لأسيوط.

اتكون مثل هذه الوقائع نوعا من انواع الفتنة؟! لا اعتقد .. هى لا تعدو أن تكون حساسيات فى التعامل نشأت نتيجة تراكمات خاطئة قادر شعبنا المصرى أن يتجاوزها بالحوار المتفتح والقلوب الصافية والعقليات المستنيرة حتى تعود الصفحة بيضاء تناسب دعوة المحبة التى دعاها المسيح وتعاليم الأخوة والسماحة التى حث عليها الإسلام، ولو فهم كل ذى دين دينه فهما سليما صحيحا، ما كان للعداء، أو الكراهية او حتى الحساسية مكان فى الحياة.

المصدر : المساء
التاريخ : ٢٧/٦/٢٠٠٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حبس ٣ من جماعة الاخوان المنحلة لقيامهم بتوزيع منشورات بالفيوم

الفيوم ـ نبيل خلف:

القت مباحث أمن الدولة بالفيوم القبض على ثلاثة من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين المنحلة والمحظور نشاطها فى مصر ويجوزتهم منشورات وبعض المطبوعات والكتب التى تثير المواطنين وتحض على الفتنة والكراهية بين المواطنين.

كانت المعلومات التى توافرت لادارة مباحث أمن الدولة بالفيوم تفيد قيام كل من احمد ابراهيم «محاسب» وحسن عبدالسلام «مدير مبيعات» وسيد فؤاد «مهندس» بمحاولة اعادة نشاط جماعة الاخوان المسلمين المنحلة والمحظور نشاطها فى مصر وعقد بعض الاجتماعات السرية والمشتركة وان بحوزتهم بعض المنشورات والكتب والمطبوعات المثيرة للفتنة بين المواطنين.

وبعد استئذان النيابة العامة تم مداهمة منازلهم بحى العريان والصوفى وضبط منشورات ومطبوعات تثير الفتنة بين الاهالى وتحض على الكراهية بين المواطنين.

تم القبض على المتهمين الثلاثة وبعرضهم على ايهاب طنطاوى وكيل اول نيابة بندر الفيوم أمر بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق.



خمس سنوات على عملية "أديس أبابا"

قائد محاولة اغتيال مبارك يقود التيار السلمي في "الجماعة الإسلامية"!

□ القاهرة - محمد صلاح

■ لم يكن الحديث قبل خمس سنوات عن قضايا أو مخططات للحركات الاصولية المصرية تتعلق بالإعداد لمحاولات لاغتيال الرئيس حسني مبارك يلقى ارتياحاً بين الأوساط المصرية الرسمية. ولا يزال المصريون يتذكرون إصرار السلطات العام ١٩٩٤ على نفي وجود قضية تحمل اسم «قصر المنتزه» ينتمي المتهمون فيها إلى تنظيم «الجماعة الإسلامية» عن مخطط لاقتحام القصر الذي يقع في مدينة الاسكندرية الساحلية أثناء وجود الرئيس داخله، مقابل تأكيد «الحياة» أن أجهزة الأمن وقتذاك أوقفت المتهمين في القضية التي ظلت أوراقها حبيسة الادراج نحو اربع سنوات إلى أن أحيل المتهمون على محكمة عسكرية. وظهرت وقائع القضية وتفاصيلها امام الجميع. ويبدو أن ما حدث يوم ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٩٥ غيّر كثيراً من المواقف وبدل الطريقة التي تتعاطى بها السلطات المصرية مع ذلك النوع من الانباء. ففي ذلك اليوم كان مبارك وصل صباحاً الى مطار اديس أبابا لحضور القمة الافريقية ولم يكد يدخل العاصمة الاثيوبية حتى اعترض مسلحون كانوا في سيارتين موكبه واطلقوا النار في اتجاهه، لكن حراس الرئيس سارعوا إلى الرد على المسلحين فقتلوا ثلاثة منهم وتكفلت القوات الأمنية الاثيوبية مطاردة الباقين فقتلت ثلاثة منهم واعتقلت ثلاثة آخرين أحالتهم لاحقاً على المحاكمة في حين تمكن قائد العملية مصطفى حمزة واثنان من زملائه هما حسين شميط وإسلام الغامري من الفرار بعيداً عن الاراضي الاثيوبية.

وأحدثت الواقعة ردود فعل واسعة النطاق، وكانت لها تداعيات كبيرة على العلاقات المصرية - السودانية، اذ اتهمت القاهرة الخرطوم بإيواء حمزة وزميليه بعد فرارهم من اثيوبيا، وأكدت أن خطة اغتيال الرئيس وضعت في الخرطوم، وأن المهاجمين انطلقوا من هناك. وساهمت المحاولة الفاشلة في استنفار أمني عالمي ضد الاصوليين في كل مكان لم يماثله سوى ما حدث بعدها بأكثر من ثلاث سنوات، حين فجّر اصوليون عرب سفارتي اميركا في نيروبي ودار السلام وصارت اراضي افريقيا مسرحاً لأكبر عمليتين للإسلاميين الراديكاليين في العقد الماضي.

ظهر حمزة في وقت لاحق في افغانستان وتحدث إلى «الحياة» من هناك في المرة الوحيدة التي ظهر فيها علناً ربما لينفي التهمة عن السودان بإيوائه، وترددت أنباء عن تنقله ما بين أفغانستان والصومال لكن أحداً لم يشاهده هناك. ولم تحظ المحاولة الثانية، التي تعرض فيها مبارك لاعتداء استهدف حياته في ايلول (سبتمبر) العام الماضي اثناء زيارته لمدينة بورسعيد الساحلية، الاهتمام نفسه ربما لانه ثبت ان الجاني لا ينتمي الى أي تنظيم اسلامي راديكالي أو لكونه لم يستخدم الرصاص، أو اسلحة الية أو متفجرات وإنما مجرد سكين وزجاجة ملأها بحامض الكبريتيك.

واللافت ان مناسبة مرور خمس سنوات على حادثة أديس أبابا جاءت وسط جدل يدور حول موقف «الجماعة الإسلامية» من عمليات العنف بعدما سحب زعيم التنظيم الدكتور عمر عبد الرحمن، الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في أحد السجون الاميركية، تأييده لمبادرة سلمية أطلقها في تموز (يوليو) ١٩٩٧ القادة التاريخيون للجماعة الذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات. لكن الغريب أن حمزة الذي لم تخل قضية واحدة، منذ بداية تفجر العنف في مصر في ربيع العام ١٩٩٢، من إسمه باعتباره ساهم في تدريب عناصر



الجناح العسكري ممن اقاموا في معسكرات تابعة لـ«الجماعة الإسلامية» على الأراضي الافغانية او لكونه أصدر التكليفات الى هؤلاء وحدد لهم الهدف الذي ستنطلق رصاصتهم إليه، يقود حالياً التيار السلمي في التنظيم من موقع «مسؤول مجلس الشورى» الذي يشغله منذ نحو سنتين في مواجهة المسؤول السابق للمجلس رفاعي أحمد طه الذي يتبنى مواقف متشددة ضد النهج السلمي لحمزة وزملائه من أعضاء مجلس الشورى سواء المقيمين في الخارج او القابعين في السجون المصرية.

ولد مصطفى حمزة في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) العام ١٩٥٧، في مدينة بني سويف، وحصل على بكالوريوس في الزراعة وأتهم في قضية اغتيال السادات وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات وغادر مصر بعدها إلى إحدى الدول العربية ومنها انطلق الى افغانستان حيث ساهم في تدريب أعداد كبيرة من عناصر التنظيم التي وصلت ذلك البلد. وفي كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩٩٢ صدر ضده أول حكم غيابي بالإعدام في قضية «العائدون من افغانستان»، التي نظرت فيها محكمة عسكرية وبعد أقل من سنتين صدر ضده حكم غيابي من محكمة عسكرية أيضاً بالإعدام في قضية محاولة اغتيال وزير الإعلام صفوت الشريف. وفي نيسان (ابريل) العام ١٩٩٨ صدر ضده حكم ثالث بالإعدام في قضية «أحداث المنيا»، التي نظرت فيها محكمة أمن الدولة العليا، وأوردت السلطات المصرية في نهاية العام ١٩٩٦ اسم حمزة في لائحة ضمت ١٤ أصولياً عبر تهمة «أخطر الإرهابيين المصريين المقيمين في الخارج»، لكنه صار الآن حجر الزاوية في قضية الخلاف داخل «الجماعة» حول النهج السلمي وحائط الصد للمتشددين وعلى رأسهم رفاعي طه.

سماع مرافعة النيابة فى قضية جماعة التكفير اليوم

الشاهد الأول أكد أن الجماعة تدعو إلى تعطيل أحكام الدستور والاعتداء على حريات المواطنين

استمعت امس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ الي شاهد الاثبات الاول هاني رزق عبدالودود فى قضية جماعة التكفير والمتهم فيها ١٠ ارهابين انضموا الي جماعة اسست علي خلاف احكام القانون ادارها المتهمان منصور احمد رمضان والسيد ابوالنجا الصفتاوى للدعوة الي تعطيل احكام الدستور والاعتداء على حريات المواطنين، ودعت هذه الجماعة إلى تكفير الحاكم والمجتمع وامرت بالامتناع عن التعامل مع مؤسسات الدولة واستباحت اعراض النساء . وجميع المتهمين فى القضية وعددهم ١٠ مازالوا علي اقتناع بفكر ومنهج الجماعة كما ان المتهم الاول منصور محمد رمضان وهو امير الجماعة يقوم بالتمويل والانفاق عليها كما يتولى تثقيف اعضاء الجماعة واعطاء الضوء الاخضر لضم اي عنصر جديد للجماعة، والكل يدين له بالسمع والطاعة وانه قام بالاعتداء الجنسي علي الشقيقتين شيماء واسماء محمد شعبان واجبرهما على ترك مدرستيها والانضمام للجماعة. وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة برئاسة المستشار حسن عمرو وعضوية المستشارين عصام خشبة واحمد عبدالحكم بحضور اشرف العشماوى واحمد خيرى وكيلى اول نيابة امن الدولة تأجيل القضية لجلسة اليوم لسماع مرافعة النيابة وكلفت المحكمة النيابة بعرض المتهم السيد الصفتاوى علي الطبيب الشرعى لبيان ما به من اصابات.



حبس ٣ من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بالفيوم

الفيوم - احمد طلعت:

قررت نيابة بندر الفيوم حبس ثلاثة من اعضاء جماعة الإخوان المسلمين ويحوزتهم مطبوعات وكتب محظور تداولها، وكانت تحريات مباحث أمن الدولة بالفيوم قد أكدت محاولة إحياء نشاط جماعة الإخوان المسلمين بالفيوم عن طريق محاسب ومدير مبيعات ومهندس.

تم استئذان النيابة لتفتيش منازلهم حيث عثروا على بعض الكتب والمطبوعات المحظور تداولها فتم القبض عليهم وإحالتهم إلى النيابة فأمر إيهاب طنطاوى وكيل أول النيابة بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق.



المصـــدر : ....الأهــرام المســائى....

التاريــخ : ٢٩/٦/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تطالب بتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة على أعضاء جماعة التكفير

قررت محكمة امن الدولة العليا طواريء برئاسة المستشار حسنى عمر تاجيل نظر قضية جماعة التكفير إلى جلسة ٩ يوليو المقبل لسماع مرافعة الدفاع عن المتهمين فى القضية، وقد طالب اشرف العشماوى رئيس نيابة امن الدولة العليا بتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة على المتهمين نظرا لما اقترفوه من جرائم فى حق انفسهم وفى حق المجتمع واشار فى مرافعته إلى ان عناصر الإجرام خالفت كل الشرائع السماوية وقامت باستغلال الدين فى الترويج لأفكار متطرفة وقاموا باستحلال الأموال والسرقة ومعاشرة النساء دون توافر الأركان الشرعية للزواج بعد إقناع النساء بشرعية ما يفعلون. كما شرح اعترافات المتهمين فى التحقيقات واركان الجريمة مشيرا إلى أن المتهمين فى القضية اصحاب فكر شيطانى اعماهم التطرف عن سبيل الحق واتبعوا خطوات الشيطان فعاثوا فى الأرض وطالب هيئة المحكمة بالقصاص العادل وتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين كما طالب أحمد خير الدين وكيل اول نيابة امن الدولة العليا بتطبيق اقصى عقوبة على المتهمين وعلى مدار ٣ ساعات أكدت النيابة فى مرافعتها ان عناصر الإرهاب حاولت توسيع قاعدة التنظيم من خلال استقطاب الشباب.

المحكمة تقرر تأجيل القضية لجلسة ٩ يوليو المقبل لسماع مرافعة الدفاع

وكانت نيابة أمن الدولة العليا قد أحالت اوراق القضية التى تضم ١٠ متهمين من بينهم ٤ سيدات إلى المحاكمة بعد أن وجهت إليهم تهم الانضمام إلى جماعة اسست على خلاف أحكام القانون، تولى المتهمان الاول والثانى إدارتها والقيادة فيها وتهدف إلى الدعوة الى تعطيل احكام القانون والدستور بأن دعت هذه الجماعة الى تكفير الحاكم والمجتمع والامتناع عن التعامل مع مؤسسات الدولة والمستندات الصادرة عنها واستباحة اعراض النساء بالمخالفة للقواعد الشرعية واستحلال اموال المواطنين من غير اعضاء الجماعة بهدف الإخلال بالنظام العام واستغلال الدين للترويج لأغراض متطرفة والازدراء به والاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه استباحة معاشرة النساء دون توافر الأركان الشرعية للزواج بعد إقناعهم بشرعية ذلك.

وكان زعيم التنظيم وهو السيد أبو النجا الصفطاوى يقوم بفض غشاء بكارة كل فتاة تنضم للتنظيم ثم يزوجها لأحد أعضاء التنظيم. كما جمع بين ثلاث شقيقات وأنجب منهن ٧ اطفال اكبرهم يبلغ من العمر٧ اعوام، كما سجل قرار الاتهام ان عناصر الإرهاب قاموا بحيازة ٢٧ كتابا من بينها ٧ كتب لشكرى مصطفى مؤسس جماعة التكفير بالإضافة إلى حيازة بعض الأسلحة لاستخدامها فى عمليات السرقة بالإكراه والمتهمون هم:

منصور محمد رمضان ٤٣ سنة مقاول، وابراهيم محمد عبد الحميد ٣١ سنة تاجر والسيد ابو النجا الصفطاوى ٤٢ سنة ترزى، صلاح ابراهيم محمد ٣٤ سنة تاجر، وأحمد اسماعيل رجائى ٢٩ سنة فنى ديكور، محمد سمير حسن ٣٥ سنة عامل، وسناء يسرى ابراهيم ٣٦ سنة ربة منزل، وابتسام اسماعيل عبد الله ٢٦ سنة وحنان محمد شعبان ٣٢ سنة وشقيقتها عبير ٢٥ سنة.

اكدت التحقيقات ان نشاط التنظيم بدا منذ عام ١٩٩٢ عقب محاولة المتهم الصفطاوى استرجاع عناصر الجماعة بعد خروجه من المعتقل عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٩ فتم القبض عليه. وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التاجيل لجلسة ٩ يوليو المقبل لبدء مرافعة الدفاع عن المتهمين.

عادل السروجى



النيابة تطالب بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين فى قضية «جماعة التكفير»

المهتمون اعتدوا علي الحريات وروجوا أفكارا متطرفة واستحلوا أعراض النساء

كتب ـ أحمد رزق:

طالبت امس النيابة بتوقيع اقصي عقوبة علي المتهمين في قضية جماعة التكفير. اكدت التحقيقات ان المتهمين اتخذوا من شريعة الله وسنة رسوله سبيلا للمعصية ومصيدة للضحايا ولم يراعوا حرمة لكتاب الله فاحلوا ما حرم الله وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة ٩ يوليو المقبل لسماع مرافعة الدفاع. عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن عمر محمد وعضوية المستشارين عصام خشبة واحمد عبدالحكم وبحضور أشرف العشماوي واحمد خيري وكيلي اول نيابة امن الدولة وامانة سر علي ابوالسعود.

استمعت المحكمة علي مدي ٤ ساعات لمرافعة النيابة التي وصفت القضية بانها حلقة من حلقات التطرف الفكري والهوس الديني بتكفير المواطنين. ووصفت المتهمين بانهم فئة ضالة مضللة زين لها الشيطان طريقها فسارت فيه حتي منتهاه الي ان شاء الله ان يكشف سترهم ويوردهم جميعا الي ساحة القصاص. فسعوا في الأرض فساداً وان المتهم الأول جمعهم وروج لهم أفكاره فاعتنقوها وامتنعوا عن التعامل مع الدولة وكفروا غيرهم من المسلمين واعتدوا علي الحريات التي كفلها الدستور والقانون واستحلوا اعراض النساء ونفذوا فتوي اميرهم باستحلال اموال المواطنين.

طالبت النيابة بتوقيع اقصي عقوبة علي المتهمين العشرة جزاء لما اقترفوه من جرائم الانضمام الي جماعة اسست علي خلاف احكام القانون واستغلت الدين في الترويج لأفكار متطرفة بقصد ازدراء الدين الاسلامي واثارة الفتنة واستحلال اموال غير أعضاء الجماعة، كما هتك المتهم منصور محمد رمضان عرض طفلة في الثانية عشرة من عمرها. كما هتك المتهم ابراهيم محمد عبدالحميد عرض فتاة ١٨ سنة وان المتهم السيد ابوالنجا حسين الصلطاوى جمع بين ٣ شقيقات كزوجات له. كما سرق المتهمون ماشية من منزل سعد عبدالله ابراهيم وحازوا واحرزوا مطبوعات تتضمن ترويجا لأفكار جماعتهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهــــــــرام

التاريـــخ : ٥ / ٧ / ٢٠٠٠

حبس موظفين ورجل أعمال من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين

امـر تامـر يونس مـدير نيـابة المطرية بحبس ٣ من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين المحظور نشاطها ١٥ يوما على ذمة التحقيق، بإشراف المستشار حسنى زيان المحامى العام لنيابات الدقهلية لاتهامهم بإحياء فكر الجماعة ونشره بين المواطنين، وتعريض الوحدة الوطنية للخطر، وذلك عن طريق ترويج الكتب والشرائط التى تدعـو إلى ذلك بهدف التأليب على نظام الحكم. كما أمـر مـدير النيـابة بتشكيل لجنة من الأزهر الشريف لفحص المضبوطات وبيان ما إذا كانت تخالف صحيح احكام الدين. وكانت مباحث أمن الدولة بالدقهلية قد ضبطت محمد عبدالغنى رئيس قسم الحسابات بالإدارة الزراعية بالمطرية، ومحمد عبدالله المتولى مهندس زراعى، وعبدالعزيز عبدالمتعال حسنين رجل أعمال وبحوزتهم مجموعات كبيرة من الكتب وشرائط الفيديو والكاسيت التى تدعو إلى إحياء فكر الجماعة .



قيادي في تنظيم الجهاد المصري يثمن مبادرة وقف العنف

القاهرة: عبده زينة

ثمن قيادي في تنظيم الجهاد الاسلامي المحظور في مصر ـ اسامة ايوب ـ موقف نبيل المغربي وهو احد قادة الجهاد المسجونين من مبادرة وقف العنف. وقال ايوب اللاجئ السياسي في المانيا في بيان تلقته «الشرق الأوسط» إن الأسس الشرعية التي ذكرها المغربي كان لها اثر كبير في طمانة الاخوة من الناحية الشرعية بالنسبة لمبادرة وقف العنف. وكان المغربي الذي يمضي حكماً بالسجن 53 عاماً قال إن «الجهاد» تم تشريعه لتحقيق مصلحة شرع من اجلها، وإذا ما اقترن بإراقة الدماء او القتل ولم يحقق المصلحة اصبح غير مطلوب شرعاً وانتفت مشروعيته.

واعاد موقف المغربي قضية وقف العنف إلى السطح مرة اخرى بعد الضجة التي اثارتها في أعقاب سحب الزعيم الروحي للجماعة الاسلامية الشيخ عمر عبد الرحمن تاييده للمبادرة ومطالبته قادة الجماعة المسجونين في مصر باعادة النظر في مواقفهم ووقف التراشق الاعلامي. ويعد المغربي من أبرز المنظرين لفكر الجهاد داخل التنظيم واحد القادة العسكريين عام 81 وحكم عليه بالسجن 53 عاماً اشغالا شاقة مؤبدة، في قضيتي الجهاد الكبرى عام 81 وطلائع الفتح الجزء الرابع عام 95.



مصر: معتقلو تنظيم الجهاد يؤيدون الهدنة وتحرير القدس سلميا

■ القاهرة - اف ب: تعهد 42 عضوا معتقلا من حركة الجهاد الاسلامي المصرية امس الاربعاء بدعم الهدنة مع الحكومة وتكريس جهودهم «لتحرير بيت المقدس» بالطرق السلمية.

ووقع المعتقلون بيانا اعلنوا فيه «تاييدهم لمبادرة اسامة ايوب» احد قياديي الجهاد المقيم في المنفى في المانيا حيث جدد الشهر الماضي دعمه هدنة بين الاسلاميين المتطرفين والحكومة المصرية ودعا الى الافراج عن المعتقلين الاسلاميين.

واكد الاسلاميون في البيان «على الاستمرار على موقفنا الثابت من الالتزام بالمبادرة وذلك لافساح المجال للدعوة الاسلامية الصحيحة لدين الله وتوجيه الجهود نحو تحرير بيت المقدس».

واوضح المحامي سعد حسب الله الذي ارسل البيان لوكالة فرانس برس ان الموقعين يريدون «تحرير بيت المقدس من الاحتلال الاسرائيلي بالطرق السلمية».

وجدد في اتصال هاتفي التزامهم بالتخلي عن العنف.

يشار الى ان حركة الجهاد مسؤولة بالخصوص عن اغتيال الرئيس المصري انور السادات عام 1981 وشاركت في اعمال العنف المناهضة للحكومة التي بدات عام 1992.

وقد اعلن ستة قياديين في حركة الجماعة الاسلامية من السجن التخلي عن العنف في تموز (يوليو) 1997.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠

ثلاث سنوات على المبادرة السلمية للتنظيم

مصر: صراع الإصلاحيين والمتشددين في "الجماعة الاسلامية"

□ القاهرة – محمد صلاح

■ سيظل يوم ٥ تموز (يوليو) ١٩٩٧ نقطة فاصلة في تاريخ الحركات الاصولية الراديكالية في مصر. فهو اليوم الذي حدث فيه أهم تحول في افكار تلك الحركات منذ بروزها في منتصف السبعينات، ومروراً بحوادث العنف الدامية التي نفذتها في بداية الثمانينات، وعلى راسها عملية اغتيال الرئيس أنور السادات وانتهاء بصدامها شبه اليومي مع السلطات من ربيع ١٩٩٢ وحتى نهاية ١٩٩٧.

ومن المؤكد أن حال الهدوء التي تسود البلاد منذ مجزرة الاقصر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧ لها أسباب عدة، بينها الظروف الدولية والاقليمية التي افرزت «عولمة أمنية» أطاحت قواعد الاصوليين العرب عموماً والمصريين خصوصاً في مناطق عدة. كما ان التعاطي الامني المصري مع قضية الاصوليين اختلف بدرجة كبيرة عن الاساليب التي اتبعتها الشرطة المصرية في معالجة القضية خلال سنوات العنف الدامي. لكن المؤكد أيضاً أن المبادرة السلمية التي أطلقها القادة التاريخيون لتنظيم «الجماعة الإسلامية» الذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال السادات ستظل احد الأركان الرئيسية التي يستند إليها ذلك الهدوء. فقبل ثلاث سنوات، وأثناء محاكمة عناصر في التنظيم أمام محكمة عسكرية، فاجأ المتهم محمد عبد العليم الحضور بتلاوة بيان وقعه اعضاء «مجلس شورى الجماعة الإسلامية» داخل سجن ليمان طرة أعلنوا فيه وقف العمليات المسلحة من جانب واحد بعد ما رأوا أن الظروف توجب ذلك.

صبت ردود الفعل من جانب قادة الخارج في اتجاه التشكيك في صدقية المبادرة وتحدثوا عن ضغوط مورست على زملائهم السجناء دفعتهم الى التوقيع على البيان، لكن مع توالي جلسات المحاكمة كان المتهم عبد العليم يطرح جديداً وأدلة على أن القادة السجناء اقتنعوا بما اقدموا عليه. وظل الخلاف على المبادرة قائماً إلى أن وقعت مجزرة الاقصر وما ترتب عليها من ردود سلبية أضرت بسمعة الجماعة. فانقسم قادة الخارج الى فريقين الأول تزعمه المسؤول الإعلامي في التنظيم اسامة رشدي المقيم في هولندا، والذي اصدر بياناً اعتذر فيه باسم الجماعة عن العملية وأكد ان منفذيها لم يحصلوا على أمر بتنفيذها، والثاني تزعمه القيادي المتشدد رفاعي أحمد طه الذي كان يشغل وقتها موقع «مسؤول مجلس الشورى» وتبنى باسم التنظيم العملية، مؤكدا أنها تمت بناء على توجيهات.

ودخل رشدي وطه في صدام إعلامي استمر فترة حتى حصل فريق الاصلاحيين على دعم قوي من الزعيم الروحي للجماعة الدكتور عمر عبد الرحمن الذي اصدر بياناً من داخل سجنه الأميركي يؤيد فيه المبادرة، فخرج مجلس شورى التنظيم في شباط (فبراير) ١٩٩٨ ببيان أعلن فيه تجاوز الخلاف بين رشدي وطه، وأن قادة الخارج يدرسون التعاطي بإيجابية مع مبادرة القادة السجناء بعدما أيقنوا انها صدرت عنهم بالفعل. ومن وقتها لم يطلق اي من عناصر التنظيم رصاصة واحدة. وفي المقابل اعتمدت أجهزة الأمن



المصرية سياسة جديدة تقوم على عدم استفزاز الاصوليين تضمنت اطلاق أعداد منهم كل فترة وتحسين أحوال السجون وفتح الزيارات التي كانت ممنوعة لفترة ووقف حملات الاعتقال العشوائي فجاء «قرار وقف العمليات المسلحة داخل وخارج مصر» الذي اصدره التنظيم بشكل رسمي في آذار (مارس) ١٩٩٩ ليزيد حال الهدوء رسوخاً. ورغم أن القادة السجناء اطلقوا مبادرتهم من جانب واحد تفادياً لإحراج الحكومة إلا أن السلطات استمرت على نهجها الجديد في معالجة قضية الاصوليين في هدوء وبعيداً عن القضايا الوهمية التي كانت تثار قبل مجزرة الأقصر للإيعاز بأن أجهزة الأمن تؤدي عملها بكفاءة. واللافت أن الذكرى الثالثة للمبادرة أتت بعد أيام قليلة من جدل اثير في شأن مستقبلها بعدما سحب الشيخ عبد الرحمن تأييده لها. وتفجر الخلاف بين الاصلاحيين والمتشددين من قادة الجماعة في شأن تأثير الموقف الجديد لزعيم الجماعة على قرار وقف العمليات. لكن الثابت أن الجهة المناط بها اتخاذ القرارات في التنظيم تقف في صف الاستمرار في النهج السلمي. فمجلس الشورى وعلى رأسه القيادي البارز مصطفى حمزة والقادة السجناء اكدوا أن عبد الرحمن طرح رأيا ولم يتخذ قراراً وأعربوا عن أملهم في أن تغيير الشيخ رأيه بعدما يطلع على تقويم للمبادرة أعده أحد مؤسسي الجماعة المهندس صلاح هاشم وأرسله إليه وشددوا على أن التحول السلمي «خيار استراتيجي» وليس «تكتيكاً مرحلياً». وفي المقابل اعتبر طه أن موقف الشيخ يستوجب التراجع عن النهج السلمي.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/٧/٢٦

مصر: أكثر من ٥٠ من "الجهاد" يُعلنون تأييدهم التوجه السلمي

□ أعلن أكثر من ٥٠ عضواً في تنظيم «الجهاد» الاسلامي المتشدد في مصر تأييدهم نداءً سلمياً أطلقه أحد قياديي التنظيم أسامة أيوب صديق المقيم في ألمانيا، وهو في حال فرار من تنفيذ حكم غيابي صدر عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة.

□ *القاهرة - «الحياة»*

■ عقدت محكمة امن الدولة المصرية جلسة امس في مقر محكمة العباسية (وسط القاهرة) للنظر في تمديد حبس عدد من المتهمين من عناصر تنظيم «الجهاد» الاسلامي في قضايا ما زالت تحقق فيها نيابة أمن الدولة.

وخلال الجلسة، طلب المتهم عمرو عبد العزيز الروبي من رئيس المحكمة المستشار صلاح الدين بدور تلاوة بيان باسم المتهمين وقع عليه آخرون موجودون داخل السجون المصرية. فاشترط القاضي الاطلاع على البيان ثم سمح للمتهم بقراءته على الحاضرين. ومما جاء فيه: «يعلن المعتقلون والمتهمون على ذمة قضايا الجهاد والمحبوسون حالياً في سجن استقبال طرة تأييدهم التام وترحيبهم بمبادرة الاخ اسامة أيوب صديق قيادي الجماعة المقيم في الخارج، وكذلك البيان الذي اصدره الاسبوع الماضي بتأكيد الاستمرار في موقفنا الثابت من التزام المبادرة وذلك لإفساح المجال للدعوة الاسلامية الصحيحة لدين الله وتوجيه كل الجهود نحو تحرير بيت المقدس». ودعا البيان قادة «الجهاد» المقيمين في الخارج «الى تأييد مبادرة أيوب»، مؤكداً أنها تعبر عن «إرادة كل المعتقلين والسجناء من عناصر التنظيم داخل مصر»، وشدد على أن المبادرة «تتفق مع شرع الله الحنيف» وانها «بدأت تؤتي ثمارها».

وجاء التطور الاخير في مناسبة مرور ثلاث سنوات على مبادرة سلمية اطلقها القادة التاريخيون لتنظيم «الجماعة الاسلامية» الذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال



الرئيس انور السادات. وكان ايوب ايد العام الماضي مبادرة «الجماعة الاسلامية» وناشد عناصر «الجهاد» الانضمام إليها. ورداً على بيان أصدره الشهر الماضي الدكتور عمر عبدالرحمن اعلن فيه سحب تاييده لمبادرة «الجماعة الإسلامية» اعلن ايوب الاسبوع الماضي إصراره على المضي في مبادرته وناشد زملاءه الانضمام إليه.

ووصف محامي المتهمين سعد حسب الله التطور الاخير بانه «مهم للغاية»، مشيراً الى ان نحو ٥٣ من عناصر التنظيم وقعوا على البيان الذي تلي امس، واعتبر أن هذا الموقف «سيسهم في توسيع رقعة المقتنعين بالنهج السلمي للحركات الاصولية». واشاد حسب الله بـ«تغييرات في اسلوب تعاطي الحكومة مع الحركات الاصولية»، لافتاً الى «ان وقف حملات الاعتقال العشوائي وتحسين احوال السجون وفتح الزيارات، كلها جوانب ايجابية يجب أن تتبعها إجراءات أخرى ترسخ حال الهدوء في البلاد».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٧/١٩٩٩

الجماعة اعتبرت الحملة محاولة لتحطيم آلتها الانتخابية

مصر: اعتقال ٢٥ عضواً من "الاخوان"

☐ القاهرة - محمد صلاح

■ وجهت السلطات المصرية ضربة جديدة الى جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة، اذ قبض امس على ٢٥ من اعضائها في محافظات عدة ضمن حملة هي الاكبر منذ فترة. وابلغ المحامي عبد المنعم عبد المقصود «الحياة» ان قوات الامن في محافظات القاهرة والجيزة وكفر الشيخ والمنيا والدقهلية والسويس ودمياط دهمت، على نحو متزامن، منازل المتهمين فجر امس واقتادتهم الى مخافر الشرطة التابعين لها قبل نقلهم الى مقر نيابة امن الدولة العليا حيث خضعوا للتحقيق.

ومنذ بداية الشهر الماضي باشرت السلطات حملات متتالية ضد عناصر «الاخوان» في المحافظات، اعتبرتها الجماعة تهدف الى ضرب خططهم في الانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ولوحظ ان غالبية المستهدفين من العناصر التي تولت العام ١٩٩٥ تنفيذ الحملات الانتخابية لمرشحي «الاخوان» او ممن اختيروا مندوبين عن المرشحين في اللجان الانتخابية.

وقال عبد المقصود ان عدد المحتجزين من «الاخوان» منذ بداية الشهر الماضي بلغ اكثر من ٢٢٠ شخصاً، لافتاً إلى ان اخرين اطلقوا بعد انتهاء فترة الحبس الاحتياطي. ورأى ان ذلك «دليل على ان المستهدفين لم يرتكبوا جرائم واعتمدت المعلومات المقدمة من اجهزة الامن الى النيابة ضدهم على اقوال مرسلة من دون مخالفة القوانين».

وكانت الجماعة تعرضت لحملة مماثلة العام ١٩٩٥، عندما احالت السلطات اكثر من ٨٠ من قادتها، على رأسهم النائب السابق الدكتور عصام العريان، على ثلاث دوائر قضائية عسكرية. فردت بترشيح نحو ١٥٠ من رموزها للانتخابات. إلا ان احداً منهم لم ينجح في هذه الانتخابات التي اتهمت الجماعة الحكومة بتزويرها.

وأوضح عبدالمقصود ان رجال الامن صادروا من منازل المتهمين اوراقاً وكتباً سلمت الى النيابة باعتبارها أدلة اتهام ضدهم، مشيراً إلى انه قدم طلباً للنيابة لاطلاق المتهمين على اساس ان التهم الموجهة اليهم اعتمدت على اقوال مرسلة من دون ادلة حقيقية على خرقهم للقانون الا ان الطلب رفض وقررت النيابة حبس المتهمين جميعاً لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق.

واعتبر الدكتور عصام العريان ان الحملة الحكومية تستهدف «ضرب الآلة الانتخابية للاخوان» ورأى ان الاجراءات الاخيرة «تعكس رغبة حكومية في اشاعة مناخ من الخوف لديهم لمنع اكبر عدد منهم من الترشيح للانتخابات او حتى المشاركة فيها بتأييد مرشحي التيار الاسلامي او الترويج لهم بين الجماهير». وقال العريان لـ«الحياة»: «من الواضح ان كل الشعارات التي اطلقت اخيراً من جانب المسؤولين عن نزاهة الانتخابات المقبلة كانت لمجرد امتصاص انفعال القوى السياسية وعلى ذلك فإن الانتخابات المقبلة ستكون كسابقتها، كما ان البرلمان الجديد لن يختلف عن القديم»، مؤكداً ان محاولات استبعاد «الاخوان» من اللعبة السياسية سابقا لم تحقق نجاحاً، «لكونهم تياراً له جذوره وليس مجرد تنظيم سياسي».

وستصدر المحكمة العسكرية يوم ٣٠ الجاري الحكم في قضية «النقابات المهنية» المتهم فيها ٢٠ من رموز «الاخوان» في النقابات على رأسهم النائب السابق مختار نوح. وكانت السلطات قبضت على المتهمين في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي اثناء اجتماع عقدوه في مقر «اتحاد المنظمات الهندسية الإسلامية» في ضاحية المعادي جنوب العاصمة، ثم احالتهم على نيابة امن الدولة العليا بتهمة «التخطيط لقلب نظام الحكم». واصدر الرئيس حسني مبارك في وقت لاحق قراراً باحالة القضية على القضاء العسكري.



المصدر : القدس

التاريخ : ١/٧/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقيف 21 ناشطا من جماعة الاخوان المسلمين في مصر

■ القاهرة ـ اف ب: اعلن مصدر امني لوكالة فرانس برس ان الشرطة المصرية اوقفت 21 ناشطا من جماعة الاخوان المسلمين السبت وضعتهم نيابة امن الدولة قيد الحبس الاحتياطي لفترة 15 يوما.

وقد تم توقيف ناشطي الحركة الاسلامية المحظورة التي تغض السلطات المصرية النظر عنها في خمسة محافظات منها العاصمة ووجهت لهم تهمة السعي الى اعادة تنشيط جماعة الاخوان المسلمين.

وقد حظرت السلطات المصرية التي اوقفت اكثر من مائة ناشط منذ تشرين الاول (اكتوبر)، في ايار (مايو) الماضي حزب العمل وصحيفة «الشعب» التابعة له بينما كان الحزب الاسلامي الوحيد المرخص له بممارسة النشاط السياسي.

واعلن الناطق باسم جماعة الاخوان المسلمين مامون الهضيبي لوكالة فرانس برس ان الهدف من اعتقالات الاخوان المسلمين المتزايدة هو لجمهم قبل الانتخابات التشريعية المقبلة التي تعتزم الحركة المشاركة فيها بدون انتماء سياسي.

وتتهم السلطات المصرية جماعة الاخوان المسلمين التي تاسست عام 1929 بالتحريض على ارتكاب اعمال عنف بينما يؤكد الناشطون الاسلاميون انهم يدعون الى اقامة دولة اسلامية في مصر بالطرق السلمية.



استمرار مرافعة الدفاع اليوم فى قضية التكفير

استانفت امس محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالجيزة نظر قضية جماعة التكفير والمتهم فيها ١٠ متهمين حيث استمعت لمرافعة الدفاع الذى طعن فى إجراءات الضبط ومحاضر التحريات والتحقيقات التى جرت مع المتهمين وقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة اليوم لاستمرار مرافعة الدفاع. عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن عمر وعضوية المستشارين عصام خشبة وأحمد عبد الحكم بامانة سر على أبو السعود.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٤/ ٧/ ٢٠٠٠

الدفاع فى قضية جماعة التكفير:

عدم اختصاص المحكمة لأنها ليست جريمة طوارىء

كتبت خديجة عبد الكريم:

بدأت امس محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالجيزة سماع مرافعة الدفاع فى قضية جماعة التكفير المتهم فيها منصور محمد رمضان امير الجماعة وابو النجا الصفطاوى القيادى الاول للجماعة وثمانية اخرون بينهم ٤ سيدات اسسوا الجماعة لتكفير المجتمع والحاكم واستباحة اعراض النساء.. دفع محامى المتهم الاول بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانها ليست جريمة طوارىء ولاتمس امن الدولة وليست القضية تنظيما انما المتهمون عائلة تربط بينهم صلة النسب والزواج و لم يتداول بينهم فكر تكفير المجتمع بل على العكس فالمطبوعات التى تم تحريزها فى القضية ترد على فكر التكفير وتسفهه.. وعن اتهام المتهم الاول بالجمع بين الشقيقات بدون زواج اووثائق قدم الدفاع للمحكمة حافظة مستندات تضم وثائق زواج المتهمين وشهادات ميلاد ابنائهم. كذلك لم يوجد فى الدعوى دليل على تورط احد المتهمين فى الجمع بين شقيقات ا و استباحة معاشرة النساء.. واضاف الدفاع أن الاحداث المنسوبة للمتهمين وقعت خلال الفترة من عام ٩٠ حتى عام ٩٢ وسبق أن قبضت أجهزة الامن على جميع المتهمين وحققت معهم ورأت النيابة العامة الا وجه لاقامة الدعوى الجنائية عن التهم المنسوبة إليهم وهى تهم جنح تسقط الدعوى الجنائية عنها بعد ٣ سنوات من وقوعها.. وقررت المحكمة برئاسة المستشار حسن عمر رئيس المحكمة وعضوية المستشارين عصام خشبة واحمد عبد الحكم وامانة سر على ابو السعود وخالد عبد المنعم التأجيل لجلسة اليوم لاستكمال مرافعة الدفاع عن باقى المتهمين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ / ٧ / ٢٠٠٠

حبس ٢١ عضواً من «الإخوان المسلمين» بتهمة السعى لإعادة تنشيط الجم

القاهرة - أ. ف. ب: اعتقلت أجهزة الأمن المصرية، ٢١ عضواً ب
الإخوان المسلمين. قررت نيابة أمن الدولة العليا، حبسهم ١٥ يوماً
التحقيق. أشارت مصادر أمنية إلى القبض على أعضاء الجما
محافظات. وجهت لهم النيابة تهمة السعي إلى إعادة تنشيط جماعة
المسلمين. أكد مأمون الهضيبي الناطق باسم الاخوان المسلمين فى ا
لوكالة الأنباء الفرنسية، أن الهدف من اعتقالات الإخوان الجارية
تكميم أفواههم قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٠/١١/٢٠٠٠

الدفاع في قضية جماعة التكفير:

ليسوا تنظيماً متطرفاً .. بل أسرة و أقارب

الاتهامات «جنح» .. سقطت منذ ٦ سنوات

المتهم الأول مؤلف.. والكتب المضبوطة .. مراجع يحتاج إليها

كتب: صلاح عبد المنعم

قررت محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» بالجيزة امس تاجيل نظر قضية جماعة التكفير الى جلسة اليوم لاستكمال مرافعة الدفاع عن المتهمين منصور محمد رمضان حسين والسيد ابو النجا الصفطاوى و٨ اخرين بينهم ٤ سيدات.. وجهت لهم النيابة تهمة الانضمام الى جماعة تدعو الى تعطيل احكام الدستور والامتناع عن التعامل مع مؤسسات الدولة واستباحة اعراض النساء بالمخالفة للقواعد الشرعية.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن عمر بعضوية المستشارين عصام خشبة واحمد عبد الحكم سلامة بحضور اشرف العشماوى وكيل اول نيابة امن الدولة بامانة سر على ابو السعود.. حضر اربعة محامين مع المتهمين وانتدبت المحكمة محاميا اخر للدفاع عن احد المتهمين لعدم وجود محام معه.

المتهمون من جماعة التكفير داخل قفص الاتهام

استمعت المحكمة على مدى ٤ ساعات متصلة الى مرافعة الدفاع والذى دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانها ليست جريمة «طوارئ» ولا تمس امن الدولة..

قال الدفاع إنه ليس فى القضية تنظيم بالمعنى المفهوم وإنما عائلة مكونة من اصهار واقارب وانه لم يتداول بينهم فكر التكفير.. والكتب التى ضبطت عند المتهم الاول «منصور» ترد على فكر التكفير وتسفهه واما ماقيل من أن بعض المتهمين كانوا يجمعون بين الشقيقات والزواج منهن بغير وثائق فهو قول غير صحيح..

قدم الدفاع للمحكمة وثائق وشهادات ميلاد للاولاد وجوازات سفر مما يؤكد بانهم يتعاملون مع مؤسسات الدولة.. ولم يثبت فى الاوراق بأن هناك استباحة لمعاشرة النساء وهتك عرضهن.

قال الدفاع عن المتهمين ان الاتهامات المنسوبة الى المتهمين حدثت عام ٩٣ وحقق معهم فيها فى سبتمبر عام ٩٩ بما يعنى ان هذه الوقائع كانت تحت بصر رجال المباحث وسمعها منذ عام ٩٠ حتى عام ٩٢ فلو كانت صادقة وصحيحة وكانوا يراقبون نشاط المتهمين فعلا لتم ضبطهم فى حينه وقدموا للمحاكمة فى ذلك التوقيت. اضاف الدفاع بأن الجرائم المنسوبة الى المتهمين معظمها جنح تسقط عنها الدعوى بعد ثلاث سنوات من وقوعها اى انها سقطت عام ٩٣ و ٩٤ ودفع ببطلان الدعوى الجنائية وان



المصـدر : الجمهورية

التاريـخ : ١٠ / ٧ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المحكمة برئاسة المستشار حسن عمر تستمع الى مرافعة الدفاع تصوير: أحمد يسرى

عناصر الجريمة الواردة بالمادة ٨٦ والمادة ٩٨ وغير منطبقة على أوراق الدعوى وان المتهمين ابرياء من الاتهام الوارد بهذه المواد بفرض صحة ما ورد فى الأوراق وهو غير صحيح.

اكد الدفاع ان تهمة حيازة المطبوعات لا تنطبق شروطها القانونية على واقعة الدعوى لان هذه المطبوعات لم تكن معدة لاطلاع الغير عليها وان حيازتها بسبب ان المتهم «منصور» يقوم بتأليف بعض الكتب الدينية فهو يحتاج الى وجود مراجع يرجع إليها وان من بين هذه المضبوطات كتاب بعنوان «إعلان النكير على غلاة التكفير» مما يعنى ان هذه المطبوعات التى كانت بحوزته اتنكر فكر التكفير وترد عليه..

كانت نيابة أمن الدولة قد قدمت المتهمين وهم منصور محمد رمضان والسيد ابو النجا الطنطاوى وابراهيم محمد عبد الحميد وصلاح ابراهيم محمد وأحمد اسماعيل على ومحمد سمير سرحان وسناء يسرى ابراهيم وابتسام اسماعيل عبد الله وحنان محمد شعبان وشقيقتها عبير للمحاكمة لانهم فى الفترة من بداية عام ٩٠ وحتى اكتوبر عام ٩٩ بدائرتى محافظتى الجيزة والاسكندرية انضموا الى جماعة اسست على خلاف احكام القانون تولى المتهمان الاول والثانى ادارتها بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ودعت الجماعة الى تكفير المجتمع والامتناع عن التعامل مع مؤسسات الدولة والمستندات الصادرة عنها واستباحة اعراض النساء بالمخالفة للقواعد الشرعية واستحلال اموال المواطنين من غير اعضاء الجماعة واستغلوا الدين فى الترويج بالقول لافكار متطرفة بقصد ازدراء الدين الاسلامى وإثارة الفتنة وروجوا لفكرهم فيما بينهم ولاخرين من خلال جلساتهم.

كما ان المتهمين من الاول حتى الخامس ارتكبوا جرائم هتك العرض والسرقة واستباحوا معاشرة النساء دون توافر الاركان الشرعية كما ان المتهم الثانى جمع بين ثلاث شقيقات شيماء وعبير واسماء كزوجات له بعد ان اقنعهن بشرعية الجمع بينهن وعاشرهن جنسيا حال كونه متوليا رعايتهن.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ / ٧ / ٢٠٠٠

اليوم.. الانتهاء من سماع دفاع المتهمين في قضية جماعة تكفير المجتمع

كتب – أحمد رزق:

واصلت أمس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بالجيزة، سماع مرافعة دفاع المتهمين في قضية جماعة التكفير الذي طالب ببراءة المتهمين لانقضاء المدة القانونية عن التهم المنسوبة إليهم. عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن عمر محمد، وعضوية المستشارين عصام خشبة، واحمد عبدالحكم وبحضور احمد خيرى وكيل أول نيابة امن الدولة العليا، وأمانة سر علي أبو السعود. استمعت المحكمة لدفاع المتهمين الثانى والثالث والمتهمتين الثامنة والتاسعة، ودفع ببطلان إذن النيابة بالقبض على المتهم صلاح إبراهيم لصدوره بناء على تحريات غير جدية، وبطلان الاعترافات التى أدلى بها في التحقيقات لعدم مطابقتها الواقع والحقيقة وعدم صحة اسناد الواقعة، وانقطاع صلة المتهم بباقى أعضاء الجماعة. كما دفع ببطلان اعترافات المتهم سيد أبو النجا لانها جاءت وليد اكراه وتعذيب، كما اكد الدفاع سقوط تهمتى هتك العرض المنسوبة للمتهم سيد أبو النجا لمضى المدة القانونية، وأن أقوال أسماء محمد شعبان وشقيقتها شيماء، جاءت متناقضة حول كيفية بدء علاقتهما بالمتهم سيد أبو النجا، وتواصل اليوم المحكمة سماع دفاع المتهمين الرابع والخامس والعاشرة.

٠٠٠٠٣٠



المصـــدر : الأهـــــــرام

التاريـــخ : ١١ / ٧ / ٢٠٠٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في أكبر تحول داخل صفوف تنظيم الجهاد:

أبرز المتهمين فى أحداث عام ٨١ يؤيد مبادرة وقف العنف

نبيل المغربى يطالب قيادات تنظيم الجهاد بتبنى نهجه

تحسن الأوضاع داخل السجون والإفراج عن المعتقلين وراء التحولات الفكرية

كتب - أحمد موسى:

فى تحول كبير داخل صفوف تنظيم الجهاد اعلن القيادى نبيل المغربى المحكوم عليه بالمؤبد فى قضية اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات عام ٨١ تاييده لمبادرة وقف العنف التى اطلقها قاده الجماعة الاسلامية عام ٩٧ ومبادرة الجهاد التى اطلقها اسامه ايوب اللاجىء فى المانيا ودعا المغربى كل قادة الجهاد إلى تأييد المبادرتين.

ويمثل هذا التحول الذى جاء من ابرز قادة تنظيم الجهاد والمنظر لفكر التنظيم بمثابة تاكيد الجدية فى مسألة وقف العنف والمصداقية التى اعلنت عنها اجهزة الأمن فى اثبات حسن النيات تجاه من ينبذون العنف، وهو ما أدى الى تحسن الاوضاع داخل السجون واطلاق دفعات عديدة من عناصر تنظيمى الجهاد والجماعة، ولاحظ مراقبون أن بيان نبيل المغربى يعتبر من أهم التحولات التى حدثت على الساحة من جانب تنظيم الجهاد، وذلك لأهمية المغربى الذى يحتل موقفا قياديا فى التنظيم ومن المؤثرين على مختلف فصائله، وذكر نبيل المغربى فى بيانه الذى اصدره أمس من محبسه فى ليمان طره حيث يقضى فترة العقوبة حيث سلمه الى محاميه سعد حسب الله من منطلق شرعى واضح واقتناع تام لمصلحة الاسلام والمسلمين ويقول: فيه أؤيد مبادرة وقف العنف التى اطلقها القادة التاريخيون للجماعة الاسلامية فى ٩٧/٧/٥ ومبادرة اسامة صديق التى اطلقها اخيرا ووجه المغربى النداء الى كل القادة لتاييد المبادرتين وقال فى البيان، اناشد جميع الاخوة فى كل مكان تأييدهم للمبادرتين حتى يعم الأمن بلاد الاسلام والمسلمين.

وعقب تسلمه البيان قال المحامى سعد حسب الله إن هذا التحول من اقوى بيانات التأييد التى صدرت من الجماعا، لأن المغربى من القادة المؤثرين فى الجهاد ومن اهم الشخصيات، واكد حسب الله عن اقتناع نبيل المغربى لما ذكره وشدد عليه نظرا لما يراه داخل السجون من تحسن للاوضاع والمعاملة التى يلقاها المعتقلون والمحكوم عليهم وعن المبررات التى أخرت المغربى فى إعلان بيانه قال حسب الله: لم تكن هناك وسيلة للاتصال به خلال الفترة الماضية ومجرد نقله الى ليمان طره امكنه نقل تاييده والتعبير عما يجول فى صدره، مؤكدا بما الاقتناع الشرعى والفكرى الذى كان نقطة تحول فى حياة قيادى الجهاد وهو ماذكره بالتفصيل فى المقابلة معه داخل الليمان أمس التى

استغرقت عدة ساعات .

واستطرد حسب الله أن المغربي وجه نداء لقادة الخارج لتأييد ماصدر من مبادرات سواء الجهاد أو الجماعة لما فيها من مصلحة للاسلام، وشدد على هذه الجزئية لانها ادت بالخير للمعتقلين والذين اصبحوا الآن فى صورة مختلفة عن السنوات الماضية، وكل منهم يريد ان يصدر بيانا يدعم فيه مواقف قادة الجهاد والجماعة نتيجة للثمار التى ادت اليها المبادرات واستفاد منها المحكوم عليهم والمعتقلون وأسرهم.

وقد جاء بيان المغربى بعد أيام قليلة من البيان الذى وقعه ٥٣ من عناصر الجهاد والذى تلاه احدهم أمام محكمة أمن الدولة الاسبوع الماضى ويعلنون فيه تاييدهم للمبادرات السلمية ووقوفهم بجانب وقف العنف والاتجاه للدعوة بدلا من حمل السلاح، وسبق ان اصدر اسامة صديق مبادرته فى بداية العام الحالى والتى احدثت ردود أفعال واسعة لكونها جاءت من قيادى فى الجهاد مقيم فى الخارج وحاصل على اللجوء السياسى، وجدد المبادرة ببيان آخر اصدره قبل نحو اسبوعين وهو مايزيد من أهمية هذه المبادرات السلمية التى تنطلق من الداخل والخارج، وتصب فى اتجاه وقف العنف.



المصــدر : الــوفــد

التاريــخ : ٢١ / ٧ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدفاع في قضية جماعة التكفير يؤكد بطلان اعترافات المتهمين لصدورها تحت تأثير التعذيب

كتب – أحمد رزق:

انتهت محكمة أمن الدولة العليا من سماع دفاع المتهمين فى قضية جماعة تكفير المجتمع ، وتستمع اليوم لتعقيب نيابة أمن الدولة. عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن عمر، وعضوية المستشارين عصام خشبة واحمد عبدالحكم، وامانة سر على ابو السعود. استمعت المحكمة لدفاع المتهم الرابع احمد سرحان الذى دفع بفساد التحريات وانتفاء الركن المعنوى للجريمة المنسوبة للمتهم ولا يوجد فى أوراق القضية ثمة دليل ضده، وانه لا يعرف المنهج الفكرى لجماعة التكفير، كما لم يرتكب جرائم فاحشة او سرقات وأضاف دفاعه انه يتعامل مع مؤسسات الدولة ودلل على ذلك بوثيقة زواجه التى قدمها للمحكمة والتى تعود إلى عام ١٩٩٤. أما دفاع المتهم محمدسمير وزوجته المتهمة التاسعة حنان محمد شعبان فقد دفع بانقضاء الدعوى الجنائية على المتهمين لمضى المدة القانونية على الجرائم المنسوبة إليهما، ودفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش ، وبطلان اعترافات المتهم لانها جاءت وليدة إكراه وتعذيب وأضاف الدفاع ان علاقة المتهم محمد سمير مع المتهم الأول منصور محمد رمضان بدات عندما استدعاه لعلاج شقيقته من مرض نفسى بالقرآن، وانقطعت صلتهما عقب زواج منصور من شقيقة زوجته، وإقامتهما بالاسكندرية. تستمع اليوم المحكمة لتعقيب النيابة على مرافعة الدفاع.



المصـــدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٢ / ٧ / ٢٠٠٠

حجز قضية التكفير للحكم لجلسة ١٤ سبتمبر المقبل

كتب ـ خالد الأصمعي:

واصلت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بالجيزة نظر قضية التفكير المتهم فيها ١٠ أشخاص بينهم ٦ رجال محبوسين و٤ سيدات مفرج عنهن، حيث استمعت إلى تعقيب النيابة على دفوع الدفاع، وقررت حجز القضية للحكم بجلسة ١٤ سبتمبر المقبل مع استمرار حبس المتهمين المحبوسين والتصريح لمن يشاء من الدفاع بتقديم المذكرات والمستندات خلال شهر من تاريخه، عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن عمر رئيس المحكمة وعضوية المستشارين عصام خشبة وأحمد عبدالحكم وحضور احمد خيرى واشرف العشماوى وكيلى أول نيابة أمن الدولة وامانة سر على أبوالسعود. بدأت الجلسة فى العاشرة صباح أمس بحضور المتهمين وإيداعهم قفص الاتهام وبدأ تعقيب النيابة على ما دفعت به هيئة الدفاع على مدار ثلاث أيام متواصلة وقالت النيابة ان هيئة الدفاع حاولت النيل من النيابة فيما باشرته من اجراءات بما فيها أمر الاحالة وان النيابة تترفع عن الخوض فى تفاصيل فرعية وانها تتصدر للدفوع الجدية واولها الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائا بنظر الدعوى باعتبارها محكمة طوارئ وهذا مردود عليه بان قرار رئيس الجمهورية بنص المادة «٥٣» من الدستور فصل فى هذا الأمر ويعتبر هذا الدفع فى غير محله، كما ان الدفاع أشار الى ان سن اخدى المتهمات اسماء محمد شعبان وقت ان استطال المتهم الثانى الى جسدها كان قد تجاوز الثامنة عشرة استنادا إلى انها انجبت طفلة بعد عام فالعبره بتاريخ الميلاد الرسمى المدون بالشهادة كما دفع الحاضر عن المتهمين بانتفاء الاتفاق الجنائى على جريمة الهتك بالعرض لعدم منطقية تلاقى الارادة على مثل هذا النوع من الجرائم والرد على ذلك هو الصفقة التى عقدها المتهم الأول منصور محمد رمضان بالإسكندرية حين وهب عبير محمد شعبان لعضو جماعته سيد أبوالنجا ووهب أسماء محمد شعبان لعضو آخر هو ابراهيم محمد عبدالحميد نتلاقت الارادة على هتك العرض وهذا اتفاق جنائى وينطبق على ذلك تلاقى ارادة المتهمين فى جرائم السرقة فى ضوء اقتناعهم بفكر الاستحلال.

وكانت نيابة أمن الدولة قد احالت المتهمين إلى المحاكمة بتهم الدعوة إلى تكفير الحاكم والمجتمع وتعريض أمن المواطنين للخطر وتحريم التعليم فى المؤسسات التعليمية ومقاطعة جميع انظمة الدولة وتحريم الصلاة فى المساجد، بالاضافة إلي استحلال اموال الغير، واستباحة اعراض النساء بالمخالفة للقواعد الشرعية.



المتهمون المحبوسون فى قفص المحكمة والمتهمات خارجه
[تصوير: السيد عبدالقادر]

٠٠٠٠٣٤



المصـــدر : الـــــوفـــــــد

التاريـــخ : ١٢ / ٧ / ٢٠٠٠

١٤ «سبتمبر» الحكم فى قضية جماعـــة تكفيـر المجتمــــع

كتب ـ أحمد رزق:

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالجيزة النطق بالحكم فى قضية جماعة تكفير المجتمع بجلسة ١٤ سبتمبر المقبل. صدر القرار برئاسة المستشار حسن عمر محمد وعضوية المستشارين عصام خشبة، واحمد عبد الحكم، وأمانة سر على ابوالسعود. استمعت أمس المحكمة لتعقيب نيابة أمن الدولة العليا على مرافعة دفاع المتهمين العشرة.

ردت النيابة على الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا باعتبارها محكمة أمن الدولة طوارىء بنظر القضية، وقررت ان قانون الطوارىء هو قانون قائم وصحيح فى ظل دستور ٥٨، واما بخصوص سن المجنى عليها اسماء محمد شعبان والتى ادعى الدفاع انها تجاوزت سن ١٨ عاما بناء على شهادة من مستشفى الحمام المركزى صادرة فى ٢ اكتوبر ١٩٩٤ يفيد انها انجبت طفلة فى هذا التاريخ ردت النيابة ان الثابت من تلك الشهادة ان الطفلة كانت ثمرة الجريمة التى ارتكبت فى حق المجنى عليها، وان الشهادة لاتثبت تاريخ معاشرة المتهم للمجنى عليها واضافت النيابة ان الشهادة المقدمة من الدفاع ليست من المستندات المعدة لاثبات السن.



نبيل المغربى قيادى الجهاد يحدد الأسس الشرعية لمبادرات وقف العنف:

الإســلام ينهى عـن أعمـال القـتل وإراقـة الـدماء

إنتهـاج طريقـة جـديدة فى التـعـامل مع الجـمـاعـات وراء المبـادرات السلمـيـة

كتب ـ أحمد موسى:

استمرارا للتحول الكبير داخل صفوف تنظيم الجهاد لدعم مبادرات وقف العنف، اعلن القيادى نبيل المغربى المحكوم عليه بالمؤبد لمدة ٥٠ عاما فى قضيتى احداث عام ٨١ وطلائع الفتح ان البيان الذى اصدره يوم الاثنين الماضى وأيد فيه مبادرة قادة الجماعة الإسلامية، ومبادرة اسامة ايوب قيادى تنظيم الجهاد، قد استند فيه على اسس شرعية لان الإسلام نهى عن الجهاد اذا ادى إلى هلاك المسلمين.

واكد المغربى ان سياسة وزارة الداخلية الجديدة فى انتهاج طريقة غير سابقيها هى الدافع الرئيسى وراء مبادرات وقف العنف.

وقال المحامى سعد حسب الله انه خلال زيارته الى نبيل المغربى فى سجن ليمان طره يوم اصدار بيانه طلب منه الاخير إعلان الاسباب والمبررات وراء تاييد مبادرتى وقف العنف.

واستند المغربى إلى مجموعة من الادلة الشرعية:

● ان الجهاد شرع لتحقيق مصلحة فاذا اقترن باراقة دماء او قتل أنفس، ولم يحقق المصلحة التى شرعها لها، اصبح غير مطلوب شرعا وانتفت مشروعيته واذا ادى الجهاد «القتال» إلى مفاتن او فتن اكبر من المصالح الناتجة عنه فلا يجوز شرعا وان الصلح جائز شرعا بين مختلف الطوائف المتقاتلة، حيث يمكن ان يكون من وراء الصلح جلب مصلحة او دفع ضرر وان الإسلام نهى عن الجهاد اذا ادى إلى هلاك المسلمين.. لقوله تعالى «ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة». كما ينبغى ان يكون لنا أسوة باخواننا القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية الذين لم يطلقوا مبادرتهم الا ابتغاء لوجه الله وبناء على اسس شرعية تثبتوا منها واستوثقوا فيها.

واضاف ان ما تناقلته وسائل الاعلام من تكوين الجبهة العالمية والتى ضمت فى عضويتها الدكتور أيمن الظواهرى يوضح ان الجبهة كانت تسعى لتوحيد الصف ضد عدو مشترك وتعتزم عدم اجراء اى عمليات داخل مصر.

كما ان القبضة الأمنية لم تكن وراء اطلاق المبادرات وانما لسياسة الوزارة الجديدة فى انتهاج طريقة غير سابقيها كانت هى الدافع الرئيسي وراء تلك المبادرات. وقد اثبتت التجربة ان العنف يولد عنفا مضادا ويتسبب فى سفك دماء برئية لم يجز الشرع سفكها.

واكد سعد حسب الله ان الدافع وراء صدور بيان التأييد من جانب نبيل المغربى فى هذه الفترة وما اعقبه من توضيح للاسس الشرعية والمبررات عندما أتيحت له الفرصة للاطلاع على البيانات السابقة ومانشر اعلاميا هو ما ادى الى وصوله لاقتناع تام بتأييد المبادرتين اللتين اطلقهما قادة الجماعة من داخل ليمان طره، وقيادى الجهاد اسامة ايوب اللاجىء فى المانيا.

وعلم ان البيان الذى اصدره المغربى احدث الكثير من ردود الافعال فى الداخل والخارج وكان صداه واسعا، خاصة لما يتمتع به نبيل المغربى من ثقل داخل جميع فصائل الجماعات واعتباره احد الرموز المهمة وذات الثقل والتأثير فى تنظيم الجهاد كما علمت من مصادر مقربة استمرار مطالبة نبيل المغربى لجميع قادة التنظيم فى الخارج السير على النهج الذى يؤيده بوقف العنف باعتبار انه يحقق المصلحة والفائدة للمعتقلين والمحكوم عليهم واسرهم على حد سواء.

حبس ١٣ وإخلاء سبيل ١١ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين

قررت نيابة أمن الدولة العليا أمس إخلاء سبيل ١١ عضوا بجماعة الإخوان المسلمين بضمانات مالية تتراوح بين ٢٠٠ و ١٠٠٠ جنيه. كما قررت النيابة حبس ١٣ عضوا لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام.

وجهت النيابة الى الأعضاء اتهامات محاولة إعادة تشكيل وهيكلة تنظيم محظور نشاطه، وحيازة وإحراز مطبوعات وشرائط فيديو وكاسيت لترويج فكر الجماعة وتحريض الجماهير على مناهضة نظام الحكم.

وكانت اجهزة الأمن قد القت القبض على ٢٤ عضوا بجماعة الإخوان المسلمين فى محافظات السويس والدقهلية والقاهرة والفيوم وأسوان وبنى سويف.



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ / ٧ / ٢٠٠٠

فقهاء القانون يكشفون «الالتفاف» حول حكم بطلان مجلس الشعب

الحكومة تعمدت التراخى فى نشر حكم المحكمة الدستورية بالجريدة الرسمية

القرار الجمهورى بتعديل قوانين الانتخابات لا يتطلب دعوة البرلمان لاجتماع طارىء

كتب ـ المحرر السياسى:

كشف فقهاء وأساتذة القانون عن التفاف مستشارى الحكومة حول حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان تشكيل مجلس الشعب. وصف الفقهاء والأساتذة تعمد التراخى فى نشر الحكم بالجريدة الرسمية بأنه التفاف أريد به تفادى المخالفة الصريحة للحكم، واشاروا الى ان هذا التأجيل فى النشر اتاح دعوة مجلسى الشعب والشورى لدور الانعقاد غير العادى لإقرار القرار بقانون الخاص بتعديل قوانين الانتخابات.

استنكر اساتذة القانون لجوء الحكومة الى هذا الالتفاف حول حكم المحكمة الدستورية العليا. وأكدوا ان النوايا السليمة فى تنفيذ الحكم كانت تقتضى نشره أولا فى الجريدة الرسمية ويترتب على هذا النشر بطلان تشكيل مجلس الشعب لأن الحكم واجب النفاذ من اليوم التالى لنشره. ويتم حل المجلس واستفتاء الشعب على قرار الحل. أضاف أساتذة وفقهاء القانون ان الأمر كان يقتضى بعد ذلك قيام رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور باصدار قرار بقانون لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية واستبدال نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ المحكوم بعدم دستوريتها بنص جديد يتلاءم مع مقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا. وتتلو ذلك دعوة الناخبين خلال ٦٠ يوما من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء إلى المشاركة فى انتخابات جديدة لمجلس الشعب.

ويتم عرض القرار بقانون الذى اصدره رئيس الجمهورية على مجلس الشعب المنتخب فى مقدمة أعماله فى دور الانعقاد الجديد. أكد أساتذة القانون انه لم تكن هناك حاجة الى دعوة مجلسى الشعب والشورى الى اجتماع غير عادى لاقرار القرار بقانون الخاص بتعديلات قوانين مباشرة الحقوق



السياسية لأن من حق رئيس الجمهورية طبقا لصريح أحكام الدستور ان يصدر قرارات بقوانين بتعديل القوانين القائمة، خاصة إذا كان القصد من ذلك تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية، وتحقيق الشرعية الدستورية فيما حكم ببطلانه من نصوص تشريعية. اضاف الأساتذة أنه بعد صدور الحكم وعلم الجميع به فى الداخل والخارج، يكون من غير المتصور ان يكون مجلس الشعب الباطل صالحا لمناقشة واقرار قوانين بصورة دستورية سليمة. وحذروا من إمكانية الطعن بعد ذلك بعدم دستورية تعديلات قوانين الانتخابات، بسبب اسلوب الالتفاف الذى لجأت إليه الحكومة فى معالجة الأزمة التى ترتبت على صدور حكم المحكمة الدستورية العليا.

وتنشر «الوفد» غدا، تفاصيل أراء أساتذة وفقهاء القانون حول الالتفاف على حكم المحكمة الدستورية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٤ / ٧ / ٢٠٠٠

فى قضية جماعة الإخوان المنحلة

القبض على متهم جديد.. إخلاء سبيل ١١

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا اخلاء سبيل ١١ عضوا من جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها بضمان مالى ٢٠٠ جنيه لكل منهم وتجديد حبس ١٢ متهما ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات لاتهامهم بمحاولة اعادة تشكيل وهيكلة تنظيم الاخوان المحظور نشاطه وحيازة واحراز مطبوعات ومنشورات وشرائط كاسيت وفيديو تتضمن ترويج فكر الجماعة وتحريض المواطنين على مناهضة نظام الحكم فى البلاد.

كانت اجهزة الامن قد ألقت القبض على عدد من اعضاء الجماعة المنحلة بمحافظات القاهرة والسويس والفيوم والمنيا وأسوان والدقهلية بعد ان اكدت التحريات قيامهم بعقد اجتماعات سرية واستقطاب عناصر جديدة لاعادة احياء فكر الجماعة.. كما تم القبض على العنصر الجديد محمد عبد الرحمن عبد الصمد (محاسب) بمستشفى بالدقى وأمرت النيابة بحبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

القاهرة تفرج عن 48 من الإخوان

القاهرة: عبده زينه

اطلقت السلطات المصرية خلال اليومين الماضيين سراح 48 من اعضاء حركة الاخوان المسلمين المحظورة في اكبر عملية من نوعها منذ عدة سنوات.

وجاء ذلك في الوقت الذي نفذ فيه ما يقرب من 700 محام مصري امس اعتصاماً احتجاجياً في مقر نقابة المحامين بالقاهرة بدعوة من مرشحي جماعة الاخوان المسلمين (المحظورة) بسبب تأجيل انتخابات النقابة التي كان مقرراً اجراؤها مطلع الشهر الحالي، واستقر عدد الذين ما زالوا رهن الاعتقال من «الاخوان» عند 200 عضو.

وواصلت السلطات المصرية في الوقت نفسه اعتقال اعضاء جدد في الجماعة، إذ اعتقلت فجر امس طالبين من محافظة الاسماعيلية هما احمد محمد سعد، وعبد الشافي جودة عبد الشافي بعد ان كانت اعتقلت قبلهما اثنين آخرين من اسوان هما اشرف يوسف ابو الحجاج (محاسب) وعبد الباسط رفاعي مغربي (مدرس).

واعتبر محامي جماعة الاخوان عبد المنعم عبد المقصود ان ارتد - المفرج عنهم يعد مؤشراً إيجابياً. وتمنى استمرار هذه الخطوة من جانب اجهزة الامن.

وقابل مكتب الارشاد العام لجماعة الاخوان المسلمين المحظورة في مصر قرار الافراج عن 48 من قيادات الجماعة امس بتوجس شديد وعدم ارتياح حسبما جاء على لسان المستشار مامون الهضيبي نائب المرشد العام للجماعة في تصريحاته لـ «الشرق الاوسط»، حيث قال ان الامن المصري اعتاد بشكل يومي القبض على ابناء الجماعة شبابا وكوادر بدون اسباب وباتهامات صارت مثل «كليشيه قديم» كتهمة محاولة قلب نظام الحكم دون تحديد كيفية التنفيذ وغير ذلك.

واضاف ان الاجهزة الامنية «ابتكرت اسلوبا جديدا لارهاب الجماعة خلال الاشهر الثلاثة الماضية لارهاق شباب الجماعة المقبوض عليهم، حيث يتم القبض على الشاب دون اتهامات واضحة ثم يتم الافراج عنه مقابل 1000 جنيه».



المصدر : الأهـــــرام
التاريـخ : ١٩ / ٧ / ٢٠٠٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرارا للتحول داخل تنظيم الجهاد

مسئولو الجناح العسكرى يؤكدون التزامهم بوقف العمليات ويناشدون الفصائل المختلفة العودة لصحيح الدين ونبذ العنف

كتب ـ أحمد موسى:

حدثت ردود فعل كبيرة داخل صفوف تنظيم الجهاد، دفعت ١١ من قادة الجناح العسكرى الى اصدار بيان جددوا فيه تأييدهم لمبادرات وقف العنف، والتى تهدف الى تحقيق الفائدة لهم ولجميع من داخل السجون سواء المعتقلون أو المحكوم عليهم، وناشدوا قادتهم العودة الى الهدف الذى اجتمعوا من اجله وهو الدعوة المخلصة لدين الله.

ودعا القيادى اسماعيل سليمان نصر الدين قائد الجناح العسكرى «طلائع الفتح» والمحكوم عليه بالأشغال ١٥ عاما ـ فى بيان أمس نقله المحامى سعد حسب الله وموقع من ١٠ من العناصر البارزة في الجناح العسكرى الذين يقضون عقوبات مختلفة بالسجن ـ ضرورة المراجعة مع النفس واحتوى البيان عدة نقاط استندوا فيها الى مرجعية شرعية لقرارهم الذى اتخذوه لان مقاصد الشرع الحنيف التى حددها العلماء فى حفظ الضرورات الخمس، الدين ـ النفس ـ العقل ـ العرض ـ المال. وان واقع التجربة أكد أن الطريق الذى سلكوه لم يحقق هذه المقاصد، وانما آل بهم الى الفتنة التى لا يجد فيها المقتول لما قتل، واستطرد البيان: وفى وقفة صادقة مع النفس والله ووضع ضرورات الدين فى وضع صحيح وهو ما دفعهم الى إعادة تقويم موقفهم وتوجيه أعمالهم بالحكمة والموعظة الحسنة.

وناشدوا إخوانهم وقف العمليات والعودة الى الهدف الاول الذى اجتمعوا من اجله وهو الدعوة المخلصة لدين الله، مؤكدين ان تلك الفكرة كانت تراودهم، لكنهم اثروا التريث للتثبت من الأدلة الشرعية، وحينما وصلوا للاقتناع التام أصبح لزاما عليهم توجيه هذا النداء، وعبروا عن تقديرهم للقادة التاريخيين للجماعة الإسلامية الذين اطلقوا مبادرة وقف العنف في مارس ٩٧، وللقيادى نبيل المغربى أحد القادة البارزين فى تنظيم الجهاد، وأسامة أيوب اللاجىء فى المانيا والذى اطلق مبادرته فى بداية العام الحالى، واعتبروهم قدوة لسبقهم فى اعلان قرارهم بنداءات وقف العنف بشجاعة وايمان راسخ، لا يكون من ورائه إلا إعلاء كلمة الله والدعوة الصحيحة وجددوا مناشدة اخوانهم من فصائل الجهاد ضرورة أن يحققوا وقفة مع النفس والعودة لصحيح الدين ونبذ أعمال العنف ليعم الخير على البلاد والمسلمين.

ووقع على البيان، الذى وصلت إلى «الأهرام» نسخة منه قيادات واعضاء الجهاد فى سجن طرة من المحكوم عليهم والمعتقلين ممن شاركوا فى قضايا «طلائع الفتح» و«خان الخليلى» و«العائدون من البانيا» وهم: إسماعيل سليمان نصر الدين «مهندس» ووحيد سعد فكرى «طالب» وأكرم عبدالعزيز الشريف «بريطانى الجنسية» وعلى عبدالعزيز الفقى «طالب» وعمر محمد عبدالمنعم «طالب» وعبدالله علام هاشم «محاسب» وعمرو حسين عويس «نجار» ومحمود السيد العتباوى «مقاول» ومحمود محمد نافع «مقاول» ومحمد صابر حسن «محاسب» وسيد حجازى فرماوى «مهندس».

٥٢٠٠٠٤٣



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٧/ ٢٠٠٠

مصر: اعتقال 3 من الاخوان واطلاق سراح 3 آخرين

القاهرة: «الشرق الأوسط»

اعتقلت سلطات الامن المصرية امس الثلاثاء، 3 اعضاء جدد من المنتمين الى جماعة الاخوان المسلمين المحظورة، من محافظة بني سويف هم عبد العظيم احمد ابو سيف (مهندس) ومحمود عمر جلاوة (مامور ضرائب) وعبد الله عبد العزيز (مدرس) فيما اخلت سبيل 3 اخرين من محافظة بورسعيد هم عماد علي صديق وهشام محمد لطفي وعادل السيد. وجددت النيابة حبس خمس اعضاء اخرين.

وقد لاقى افراج السلطات المصرية عن 51 عضوا من الجماعة خلال الايام الماضية من بين 250 عضوا مقبوضا عليهم ارتياحا نسبيا لدى الجماعة.



المصدر: الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩/ ١١/ ...٢

11 من قيادات تنظيم الجهاد المصري المحبوسين يصدرون بيانا يؤيد مبادرة وقف العنف

القاهرة: «الشرق الأوسط»

اصدر أمس 11 قياديا بارزا من قادة الجناح العسكري في تنظيم الجهاد المصري من داخل محبسهم بسجن طرة بيانا يؤيدون فيه مبادرة وقف العنف ويناشدون قادة واعضاء جماعة الجهاد بالداخل والخارج ضرورة تحقيق وقفة مع النفس - على حد كلمات البيان - ومراجعة نتائج التجارب السابقة والعودة لصحيح الدين والتوجه بالدعوة لاعلاء دين الله.

وقال قادة واعضاء الجناح العسكري في بيانهم: انه كان لزاماً علينا ان نقف وقفة صادقة مع النفس ولهذا نعلن تمسكنا وحرصنا البالغ على ارواح المسلمين ودمائهم التي سالت كثيراً حتى صار الامر فتنة لايدري فيها المقتول في ما قتل، والآن نحن نعلنها صريحة قوية نريد ان نكون صادقين مع الله اولا ثم مع شرعه الحنيف ثم مع انفسنا ومع الناس اجمعين وهذا نداؤنا إليكم جميعا فكونوا مع الصادقين وكونوا مع كتاب الله وسنة رسوله الذي امركم بالفقه في الدين ووضع ضرورات الدين في الموضع الصحيح وننزل اعمالنا كلها على فقه الإسلام وضبطها بذلك.

وقال البيان ان الواقع الذي نعيشه يتطلب وقف العمليات واعطاء الفرصة للدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة.

واشار البيان الى ان جماعة الجهاد بدات عملها الأول لنشر الدعوة الإسلامية وحمايتها ولهذا كانا لزاماً ان نذكر الجميع بالعودة الى هدفنا الأول الذي اجتمعنا من اجله وهو افساح المجال لرجال الدعوة المؤهلين لذلك.

واضاف البيان ان «فكرة اعلان هذا البيان كانت تراودنا منذ فترة إلا اننا آثرنا التريث للتثبت من أدلتنا الشرعية وحينما وصلنا للقناعة التامة راينا انه واجب علينا ان نعلن هذا النداء بل ونشيد بمن سبقونا من اخواننا القادة التاريخيين للجماعة الاسلامية كما نشيد بالقيادي البارز نبيل المغربي والشيخ اسامة صديق اللذين سبقانا في اعلان قرارهما وندائهما بوقف العمليات العسكرية بشجاعة وإيمان راسخ لا يبغون من ورائه إلا اعلاء كلمة الله والدعوة الصحيحة للاسلام».

وقال لـ«الشرق الأوسط» المحامي سعد حسب الله محامي الجماعات الاسلامية بمصر ان البيان الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه وقع عليه 11 قياديا وعضوا من جماعة الجهاد هم اسماعيل سليمان سعد الدين من تنظيم طلائع الفتح ووحيد سعد فكري المكاوي الذي يقضي عقوبة المؤبد واكرم عبدالعزيز الشريف المحكوم عليه بالسجن 10 سنوات وعلي عبدالعزيز الفقي المحكوم علية بـ15 سنة وعمرو محمد عبدالمنعم محمد (عقوبة السجن لمدة 10 سنوات) وعبد الله علام هاشم محمد من تنظيم الجهاد بالخارج ويقضي عقوبة السجن 10 سنوات وعمرو حسين عويس عبد الحليم (10 سنوات) ومحمود السيد علي العقباوي 10 سنوات ومحمود محمد نافع ومحمد صابر حسن مدين وسيد حجازي فرماوي.

وقال المحامي سعد حسب الله ان هذا البيان يعتبر نضوجا فكريا في العمل الاسلامي وتطورا يؤدي الى النهج السلمي بين جماعة الجهاد والمجتمع المدني كما يعبر عن تيار جارف داخل السجون لاتباع الاسلوب الدعوي السلمي واتاحة الفرصة لنشر الدعوة الاسلامية الصادقة والتخلي عن العمليات العسكرية داخل مصر وبه مناشدة لقادة الجماعة بالخارج بالالتزام بما جاء ببيان نبيل المغربي.

واعتبر المحامي ان هذا البيان يكتسب اهمية خاصة لانه صادر من «قادة واعضاء الجناح العسكري الميدانيين» على حد قوله.

واستبعد المحامي سعد حسب الله ان تكون هناك اية ضغوط امنية قد مورست عليهم لاصدار مثل هذا البيان ونفى ذلك وقرر ان ليس مثل هؤلاء الاشخاص الذين تمارس عليهم ضغوط لخروج مثل هذا البيان، بل هي مراجعة شرعية وفكرية لمسيرة العمل الاسلامي وتغيير استراتيجية العمل الاسلامي داخل الجهاد.



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٧/٢٠٠٠





القتل على الطريقة الألمانية

الرجل الذى اجرى التحقيق فى اكبر واخطر قضايا الاخوان المسلمين التى كشفت لاول مرة عن وجود تنظيم سرى ارهابى مسلح للاخوان، هو المستشار عصام الدين حسونة - شفاه الله - وكان وقتها وكيلا للنائب العام، وهم لا يستطيعون الطعن فى شهادته، خاصة وقد استدعوه هو نفسه كشاهد على بعض ما وقع عليهم من تعذيب، ولم يتأخر عن الذهاب الى المحكمة، واجاب على كل تساؤلات المحكمة، وبعدها احتضنوه لنزاهته وتجرده، وشجاعته على قول الحق.. فلقد شهد بما رآه، واقر انه وقع عليهم تعذيب.

كان ذلك قبل قيامهم باغتيال النقراشى باشا بعد ان اصدر امرا عسكريا بحل جمعية الاخوان المسلمين، بسبب قيامها بعمليات ارهابية، واغتيالات سياسية.

اهمية شهادة المستشار عصام الدين حسونة انها تتعدى الكشف عن حقيقة التنظيم السرى، ودوره الارهابى، وانها تتعرض لرؤية الاخوان منذ البداية الى انهم هم وحدهم المسلمون والذين لا ينضمون اليهم ليسوا بمسلمين، وانهم يهدرون دماء كل من يعترض طريق دعوتهم.. كما انهم ايضا زيفوا تاريخهم، وادعوا ان العنف الذى بدأوه فى الاربعينيات واستمر معهم حتى اليوم كان نتيجة لسجنهم ولتعذيبهم.

ويلفت عصام الدين حسونة نظرنا من خلال اوراقهم المضبوطة الى اهداف اخرى للعمليات الارهابية التى يقومون بها خارج مصر، او ضد السياح الاجانب.. لقد اعتمدوا اسلوب القتل بالمدفع والسكين وايضا بالتشهير والتجريح على الطريقة الالمانية.. لاحداث فرقعة اعلامية.. ازهاق ارواح البشر وترويع المجتمع، وتدمير بنيته الاساسية، وتيتيم اطفال، وتجريح المواطنين وغيرها من الاعمال الاجرامية والبعيدة عن الاخلاق هدفها فقط ان تتحدث عنهم الصحف وتنشر اخبارهم.. وتلفت النظر اليهم.. والغريب هو اعترافهم بدورهم الاكبر فى نشر الاشاعات، وفى ترويجها.. وكشفوا خططهم للاستيلاء على الشركات بالتسلل للعمل فيها.

ولان قصة هذا التنظيم السرى طويلة، فاننا نبدأها بشهادة هذا الرجل الذى شهد بنفسه الاعلان عن الدور الارهابى للتنظيم، منذ الاربعينيات، والذى مازال مستمرا، هنا.. او هناك.. فى المناطق التى ابتليت بهذه الوصمة فى جبين المسلمين، والتى اضفت على الاسلام صفات العنف والقتل والدعوة بالمسدس، وبنسف المنشآت بينما الاسلام بعيد عن ذلك تماما، بل ان هذه الممارسات ضد اسس الاسلام وشريعته وقواعده ومبادئه واهدافه.

يقول المستشار عصام الدين حسونة ان مصر استيقظت يوم ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ لتعرف لاول مرة ان جماعة الاخوان المسلمين



المصـــدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢ / ٧ / ٢٠٠٠

التى تعرفها حق المعرفة قد انشات فى الخفاء تنظيما سريا، لم تعرف مصر بامره من قبل.. وكان هذا التنظيم السرى: العبقرى، الرائع، المروع، نتاج عقول رسمت وخططت وتامرت وهى امنة، مطمئنة، واثقة من نفسها، ومن غفلة خصومها.. لا يعكر صفاءها شئ، وليس يؤرقها خوف.. تنظيم استكمل قواته الضاربة، المدربة على القتال للاستيلاء على السلطة حيث انه يصدر اليه الامر من قادته، تنظيم له مخابراته السرية التى لم تعرف مصر لها - من قبل - مثيلا.. مخابراته التى تسللت فى هدوء الى اهم مراكز الدولة الحساسة، واستكملت اهبتها للاستيلاء عليها، وشل حركتها، وله اجهزة اعلامه ومحطة اذاعته، لتكون فى خدمة هذا التنظيم السرى العبقرى الرائع المروع.

«اكتشفت مصر ذلك كله صباح ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ وعرفت ان فى مصر دولة داخل الدولة الشرعية، بل فوق تلك الدولة، تستعد للانقضاض عليها، متى اصدر القادة امرهم.. وقد كانوا على وشك ان يفعلوا».

وفى صباح ١٥ من نوفمبر ١٩٤٨، لم يكن الاخوان قد دخلوا السجون بعد.. لا سجون السعديين فى العهد الملكى.. ولا سجون عبدالناصر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. فلم تعرف مصر فى سنة ١٩٤٨ ان هناك فى طى الغيب ضابطا يدعى عبدالناصر سيقود بعد نحو اربع سنوات طوال ثورة تعرف باسم ثورة ٢٣ يوليو.

واذا كانت شهادة ميلاد التنظيم السرى قاطعة فى ان مولد التطرف الدينى نشا فى مصر فى منتصف الاربعينيات، فقد كان لزاما على بناة هذا التنظيم، ومؤرخيه، ان يطمسوا شهادة الميلاد الحقيقية، وان يزيفوا وانصارهم شهادة اخرى.. تقول ان التطرف الدينى ولد فى حضن سجون السعديين وسجون عبدالناصر.. ولم يملوا، وانصارهم، ومؤرخوهم الذين يعرفون - قبل غيرهم - الحقيقة من تكرار هذه المقالة - حتى كتابة هذه الشهادة فى منتصف ١٩٨٩.

الكلام مازال للمستشار عصام الدين حسونة وكيل النيابة من خلال اشتراكه فى الاربعينيات فى تحقيقات لبعض قضايا ارهاب الاخوان المسلمين، يقول وكيل النيابة الذى حقق هذه القضايا انهم عملوا على اخفاء شهادة الميلاد الحقيقية واستبدلت بها شهادة ميلاد زائفة، وقد ضبطت اسلحة وذخائر وقنابل ومتفجرات.

ويرى ان اهم ما ضبط «السطور التى حرروها باقلامهم، واعترف بها قادة التنظيم السرى، والتى ارست المبادئ والقيم والشعارات، التى لا تزال تعتبر دستور جماعات التطرف الدينى حتى اليوم.. فهم وحدهم جماعة المسلمين.. وكل من يحاول مناوأتهم، او الوقوف فى سبيلهم مهدر دمه.. وان قاتله مثاب على فعله، وتحدث مؤسسو التنظيم عن الاجانب يهودا كانوا ام نصارى وحذروا من خدعة انهم ذميون، وقالوا انه اذا كان اعلان الحرب النظامية على اهل الذمة ليس فى مقدور اعضاء الجماعة فان عليهم الا يترددوا فى اغتيال اعداء رسول الله «وان من سياستنا ان الاسلام يتجاوز عن قتل غير المسلمين اذا كان فى ذلك مصلحة».

ويقول عصام الدين حسونة ان قادة التنظيم اعدوا عدتهم - باعترافهم - لنسف ثكنات الجيش المصرى، وتعطيل اسلحته عن طريق العمال الموالين للتنظيم، والى استعمال القنابل المتفجرة لنسف مكاتب شركة قناة السويس وورشها ومعداتها، والى تعطيل خطوط السكك الحديدية ونسف القطارات بواسطة الالغام، ونسف الطرق والكبارى ونسف اقسام البوليس والاستيلاء على اسلحتها وقتل خيولها عن طريق وضع السم لها.

ويواصل فى شهادته: «المفاجأة التى كشف عنها التحقيق ان بناة التنظيم السرى تحدثوا عن سياستهم فى الاعلام، فقالوا «ان الامر قد يتطلب اغتيال شخصية معادية خارج القطر للفت انظار العالم.. وان برنامج اذاعتهم ينبغى ان يهتم بسرد الاشاعات المثيرة لعواطف ومشاعر الجماهير على الطريقة الالمانية وباصدار منشورات عن الحوادث التى يرتكبها افراد الحركة بصورة مبالغ فيها تارة، وبالنقد والتجريح للايهام تارة اخرى وانه يتعين تهيئة اشخاص للعمل فى بعض الاماكن والشركات والاشتراك فى اسهم الشركات او تاسيسها..».

ومازالت هناك جوانب اخرى كثيرة مجهولة حول هذا التنظيم الذى يرى الكثيرون انه مازال قائما الى اليوم، حتى وان اختلف الشكل بما يتلاءم مع تجربتهم وخبرتهم فى التنظيم، ومع المعاناة الطويلة التى عاشوها، وجعلتهم اكثر حرصا ليكونوا بعيدين بقدر الامكان على الوقوع تحت طائلة القانون بالاخفاء والتهرب والانكار، والابتعاد عن كل الشبهات التى توحى بان لهم علاقة بالاعمال الارهابية التى تقوم بها التنظيمات السرية المسلحة التابعة لهم.

وربما كانت القضية التى كشفت هذا التنظيم لاول مرة اكثر اثارة، خاصة وان ابطالها هم الذين مازالوا حتى اليوم يقودون العمل فى الجناح العلنى للاخوان، وهم الذين يطالبون اليوم بالديمقراطية، ويدينون بالفاشية، ويسعون للتعاون مع الاحزاب، ويستعدون لدخول الانتخابات التى طالما راوا فيها ابتعادا عن الاسلام كما يفهمونه.

مازالت جوانب من التنظيم خافية، ومازالت القضية التى كشفتهم بعيدة عن التناول.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٠

تحقيقات المدعى العام الاشتراكى تؤكد:

ارتباط حزب العمل بجماعة الإخوان وتعاونه مع المتطرفين

فى تطور جديد للأحداث التى تشهدها قضية حزب العمل أعلن المستشار جابر ريحان المدعى العام الاشتراكى نتائج التحقيقات التى اجراها جهاز المدعى العام فى المخالفات التى ارتكبها حزب العمل الاشتراكى، وقد كشفت التحقيقات ان حزب العمل ارتكب العديد من المخالفات وذلك بالمخالفة لقانون نظام الاحزاب السياسية ومن بين المخالفات ارتباط حزب العمل بجماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها وتعاونه مع عناصر من الجماعات الاسلامية المتطرفة والمناهضة للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتقلد بعض افراد هذه الجماعات مناصب قيادية بالحزب، كما تضمنت المخالفات افساح صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمل المجال لبعض قيادات واعضاء جماعة اخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتطرفة وبعض قيادات الحزب للدعوة علانية وبطريق الإثارة والتحريض للترويج لمبادئ واتجاهات تلك الجماعات التى تتعارض مع مقتضيات الحفاظ على الوحدة الوطنية.

كما تضمنت المخالفات تغيير برنامج الحزب باضفاء الطابع الدينى عليه بما يتعارض مع الحفاظ على الوحدة الوطنية بجعل كتيب «الاسلام هو الحل» برنامج حزب العمل من اجل الاصلاح الشامل بدلا من برنامجه الذى أنشئ على اساسه وتعديل شعار الحزب والرمز المصاحب له بما يتفق مع تغيير برنامجه وذلك بجعل شعار الحزب هو الاسلام هو الحل بدلا من الله ـ الشعب، وجعل الرمز المصاحب لنداء الشعار الترس والهلال بدلا من الترس والسنبلة، كما تضمنت المخالفات عدم علانية بعض مصادر تمويل حزب العمل بإدارج ايرادات بموازناته السنوية دون بيان مصادرها ودعوة حزب العمل من خلال صحيفة الشعب الناطقة بلسانه للتبرعات وتلقيها لتبرعات دون الحصول على ترخيص بذلك من وزيرة الشئون الاجتماعية.

واشتملت المخالفات على عدم اعلان حزب العمل عن اسماء المتبرعين له وقيمة ماتبرع به كل منهم فى اية صحيفة يومية، وعدم اعداد حزب العمل لموازناته السنوية وموازنات صحيفة الشعب وعدم اعتمادها فى المواعيد المقررة وعدم امساكه للمجموعات الدفترية المنصوص عليها فى لائحته المالية وايداع بعض امواله فى بنك قناة السويس وهو غير المصرف المحدد بنظامه المالى السابق تقديمه للجنة الاحزاب السياسية.

كما تضمنت المخالفات عدم اخطار رئيس لجنة الاحزاب السياسية خلال الميعاد المقرر قانونا بالتعديلات التى ادخلها حزب العمل على نظامه الداخلى والتى تمثلت فى تعديل اسم الحزب بجعله حزب العمل بدلا من حزب العمل الاشتراكى وتعديل شروط منح العضوية العاملة بالحزب باضافة شرط جديدة مؤداه ضرورة اجتياز العضو المنتسب لدورات تنظيمية وتثقيفية واضافة مستوى تنظيمى جديد لتشكيلات الحزب تحت مسمى لجان القطاعات وتضمنت المخالفات تعديل أسم اللجنة العليا للحزب لتصبح مجلس شورى الحزب، وزيادة عدد اعضاء اللجنة التنفيذية للحزب من ٤٥ الى ٥٥ عضوا.

بالاضافة الى عدم قيام رئيس الحزب باخطار رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية قبل قيامه وبعض قيادات الحزب بزيارات للاتصال باحزاب وتنظيمات سياسية اجنبية وعقد لقاءات وندوات مشتركة معها وكذلك عدم موافاته رئيس اللجنة المذكورة بمذكرات بما اسفرت عنه هذه الاتصالات وذلك بالمخالفة لقرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بشأن القواعد المنظمة لاتصال الاحزاب السياسية او التنظيمات السياسية الأجنبية.

وكانت لجنة شئون الاحزاب برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى قد قررت فى شهر مايو الماضى وقف نشاط الحزب وجريدته وعدم الاعتداد بأى من المتخاصمين حول رئاسة الحزب واحالة مخالفاته الى المدعى العام الاشتراكى للتحقيق فيها.

ومن المقرر احالة تلك المخالفات الى محكمة الاحزاب السياسية بمجلس الدولة والتى تقرر استمرار حزب العمل او الغاء ترخيصه بسبب ما ارتكبه من مخالفات



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٧/٢٠٠٢

«الداخلية المصرية تعاملت بإيجابية والمطلوب خطة شاملة»

محامي «الجهاد» ينوه بالإفراج عن ٥٠٠ أصولي

القاهرة - القبس:

بدات وزارة الداخلية المصرية الافراج عن دفعة من الاصوليين المعتقلين والمنتمين الى «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» و«طلائع الفتح»، ويصل عددهم الى خمسمائة شخص تقريبا، الا ان اجراءات اطلاق سراحهم ستتم على مراحل وفقا للاجراءات الادارية المتبعة.

وياتي الافراج عن هذه الدفعة بعد ايام معدودة من اعلان احد عشر من قيادات الجناح العسكري لجماعة الجهاد، في بيان سلموه من محبسهم في سجن ابو زعبل لمحاميهم سعد حسب الله، وقفا للعمليات العسكرية، مناشدين زملاءهم داخل مصر وخارجها الانضمام اليهم.

المرة الاولى

يذكر انه ولمدة عشر سنوات كاملة، لم تفرج القيادات الامنية المصرية عن اي من معتقلي جماعة الجهاد، فيما افرجت عن عدة الاف من معتقلي الجماعة الاسلامية منذ اقرت قيادات الجماعة مبادرة وقف العنف قبل ثلاث سنوات، الى ان اتى قيادي «الجهاد» البارز اسامة ايوب الحاصل على حق اللجوء السياسي في المانيا، ووجه نداء الى قيادات الجهاد دعاهم فيه الى وقف العنف الموجه ضد النظام المصري، على اعتبار ان هذه المواجهة التي استمرت طوال عقدين من الزمن قد اضرت بمسيرة العمل الاصولي وراح ضحيتها العديد من الابرياء.

وبعد صدور دعوة ايوب في فبراير الماضي، بدات السلطات في اطلاق سراح عدة دفعات من معتقلي «الجهاد» و«طلائع الفتح»، اضافة الى خروج العشرات بصورة منتظمة من السجون في دفعات غير جماعية.

ليسوا حركيين فاعلين

الى ذلك، قلل المحامي سعد حسب الله في تصريح لـ«القبس» من اهمية الاعتراضات التي تصدر من «عدد محدود من قيادات الجهاد في الخارج»، وقال انهم يصنفون كدعويين اكثر منهم فاعلين وحركيين في الجهاد، واضاف ان هاني السباعي الذي اعلن اعتراضه على بيان نبيل المغربي، القيادي البارز والمحكوم عليه بثلاثة وخمسين عاما مع الاشغال، انما يرجع موقفه الى اعتقاده (السباعي) ان مثل هذه البيانات «مضروبة» او صادرة عن طريق الاكراه، لكن الايام تثبت انها صحيحة، والسباعي لديه محام يستطيع الذهاب الى «طرة» والتاكد من صدق البيانات.

وفي اشارة الى البيان الاخير الصادر عن الاحد عشر قياديا، يقول حسب الله ان قوته صادرة من ان هؤلاء القيادات كانوا من الفاعلين في الجناح العسكري، الذين نفذوا اعمال عنف مدوية.

واعتبر محامي «الجهاد» ان تعامل الداخلية مع نداء وقف العنف هو تعامل ايجابي، بافراجها عن عدة مئات من عناصر «الجهاد وطلائع الفتح» خلال خمسة اشهر فقط، الا انه طالب بان يتم ذلك وفق استراتيجية كاملة، تقر الاخراج عن كل من لم يتورط في قضية عنفية.



المصـــدر : الأحــــــرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٢/٧/٢٠٠٠

ملوى من إرهاب العنف الى إرهاب التنمية

عانت مدينة ملوى ثانى مراكز الجمهورية من حيث التعداد والمساحة.

منذ اكثر من ٥ سنوات مضت تئن من اوجاعها والتى كان مصدرها الاساسى الارهاب والعنف خلال تلك السنوات حينما «سكنت البنادق وتكلمت البالوعات» واقصد هنا بالبالوعات انحدار وانهيار التنمية فى المدينة فبعد ان هدات موجة الارهاب وشعر الناس فيها بالامن والامان وتطلعوا الى بناء وتعمير المدينة بعد سنوات العنف هذه ولكن تطلعاتهم كانت ماهى الا اضغاث احلام كانت تراودهم فى اليقظة واطل عليهم ارهاب آخر وهو ارهاب التنمية حيث انهارت الخدمات فى قطاع الصحة والتعليم والثقافة وعلى سبيل المثال لا الحصر تحولت الوحدات الصحية بالقرى الى عيادات خاصة يديرها اطباء الوحدات وانعدمت الخدمات بالمستشفى العام الوحيد بها وفى قطاع التعليم وصلت بعض المدارس الى ثلاث فترات بها فى اليوم الواحد حتى انه لايوجد ارض املاك دولة لبناء مدارس جديدة عليها بالاضافة الى العديد من ملاك المدارس والتى تستاجرها وزارة التربية والتعليم ستعود الى ملاكها وفقا للقانون الجديد اما قطاع الثقافة «اكلوا مثقفى ملوى الاونطة» حيث اغتيلت احلامهم حينما خالفت هيئة قصور الثقافة قرار تخصيص الارض التى خصصت لاقامة بيت ثقافة حديث بالمدينة اما المشروع القومى والذى اطلق عليه الصرف الصحى فانه يسير بخطى السلحفاة الامر الذى ادى الى تدهور الطرق بالمدينة علاوة على احداث الانفجارات اليومية بشبكة المياه القديمة والتى انشئت منذ عام ١٩٢٠ اما المرور بالمدينة فهو مشكلة المشاكل حيث المفارقة الغريبة ان ادارة المرور هى التى تعطل المرور داخل المدينة بعدما لم تجد مقراً لها فاحتلت ثلاثة شوارع رئيسية داخل المدينة جعلت منها فوضى مرورية. والكثير الكثير من المشاكل على مختلف انواعها ناميك عن فشل مشروعات شروق والتى هى السبيل الوحيد لتنمية القرية المصرية حيث لم تات هذه المشروعات وفقاً لاحتياجات القرى هذا على سبيل المثال لا الحصر.

والغريب وخاصة ونحن فى اجازة صيف فان طاقات الشباب لم تستغل بعد فبدا الشباب يتسكع فى شوارع المدينة على هيئة تجمعات



المصـــدر : الأهــــــــرام

التاريـــخ : ١٢ / ٧ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم: جمال علم الدين

تخشى الفتيات معاكستهن من جانبهم وهو مايحدث بالفعل لدرجة ان هناك بعض الاباء يخافون على بناتهم من النزول لشوارع المدينة لان الشباب لايتورعون فى اثارة الذعر بين الفتيات فى الشوارع والاغرب من ذلك ان مديرية الشباب والرياضة لم تعد حتى الان خطة استغلال طاقات الشباب فى الصيف وان اعدت الخطة فالخطة نمطية ومكررة لافائدة منها وهذا اوضحه تقرير المجلس الشعبى المحلى لمحافظة المنيا

والمدهش فى الامر انه تعاقب على رئاسة مدينة ملوى خلال السنوات الخمس الماضية اربعة رؤساء مدن مما جعل امور المدينة فى حالة عدم استقرار حتى لم يترك احد من هؤلاء الاربعة ايه مشروعات تذكر لاحدهم اما نواب الشعب فنحن فى حيرة من امرهم فالمدينة والمركز يمثلها اربعة نواب فى مجلس الشعب حيث فشل النواب الاربعة طوال فترة عضويتهم التى وصلت باحدهم الى اكثر من عشرين عاما لم يقدموا شيئا يذكر لهم ولم يكن لهم دور فى مواجهة موجة الارهاب والتطرف التى مرت بها المدينة وفى خلال هذه الفترة أطلوا علينا بنفس الوجـــوه ونفس الشعارات القديمة ونحن على ابواب انتخابات دورة جديدة وهم مفلسون.

ويزداد الامر دهشة حينما عقدت جامعة المنيا عام ١٩٩٨ مؤتمرا بعنوان «نحو فرصة عمل للشباب» حضرها اربعة وزراء وثلاثة محافظين حيث اكدت الاحصائيات فيها ان محافظة المنيا فيها ١٢٥ الف خريج يعانون من البطالة واكدت ان هذه المشكلة هى حجر الاساس فى ظهور موجه العنف والارهاب فى المحافظة وخرج عن المؤتمر العديد من التوصيات التى رأى فيها المجتمعون انها العصا السحرية للقضاء على مشكلة البطالة ولكن هذه التوصيات لم تر احداها النور او دخلت حيز التنفيذ وهنا يثار العديد من التساؤلات اولها اليس من الاولى ان تهتم الدولة بمدن الصعيد وخاصة المدن التى شهدت احداث عنف وارهاب؟ وثانيها اين دور التنفيذيين والشعبيين فيها واين حق المواطن المشروع فى حياة آمنة مستقرة؟



المصدر : الاهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٢

عبدالرحمن يؤكد استئناف العنف

■ كتب: محمد عبدالحميد

وجه الشيخ عمر عبدالرحمن اللوم لابنه «عبدالله» بسبب تكذيبه لفتوى أبيه الأخيرة بإلغاء مبادرة وقف العنف فى مصر والتى نقلتها المحامية «لين ستيوارت» الأسبوع قبل الماضى إلى وكالات الأنباء العالمية. وكان عبدالله - أكبر أبناء عبدالرحمن - قد أعلن عن عدم صحة ما تدعيه المحامية، ، مما دعا المحامية إلى إخبار عمر عبدالرحمن بأقوال ابنه فى لقاء جرى بينهما فى سجن «كليفلاند» فأكد أنه متمسك بفتواه، وطلب منها نقل لومه الشديد إلى ابنه. وأكد عبدالله 27 سنة أن والده أصيب بثورة عارمة بسبب إنكاره لما ذكرته «لين ستيوارت» عن فتواه، وأضاف أن عمر عبدالرحمن أخبره هاتفياً بأنه أفتى فعلاً بإلغاء مبادرة وقف العنف وتحريض الجماعات الإسلامية بضرورة العودة للتعامل بطريقتها التى كانت متبعة من قبل.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٠

الإفراج عن ٥٠٠ تائب من عناصر الجماعات المتطرفة

أفرجت أجهزة الأمن خلال الساعات الماضية عن ٥٠٠ من التائبين من عناصر الجماعة الاسلامية والجهاد وطلائع الفتح والذين نبذوا العنف وعادوا الى صوابهم ومعظمهم من محافظات الصعيد خاصة من المنيا وبنى سويف وسوهاج.

وقرر السيد حبيب العادلى وزير الداخلية الافراج عن عناصر الجماعات من داخل السجون الذين تاكد تغير مفاهيمهم والأفكار الخاطئة لديهم وتأكيدهم العودة مواطنين صالحين، وقد خرج المفرج عنهم من السجن مباشرة وعادوا الى منازلهم



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٤/٧/---

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقال

نقطة إنكسار الهجوم في حرب التطرف

بقلم علي سالم •

في معركة التطرف - الاحتساب الأخيرة على الساحة العربية التي كانت اليمن مسرحاً لأحداثها، وجه المحتسبون الذين لا يعرفهم احد ضربتهم الى صحيفة «الثقافية» متهمين رئيس تحريرها بـ «الترويج للكفر والاساءة إلى الدين الإسلامي والمساس بالذات الإلهية» لنشره رواية «صنعاء مدينة مفتوحة» لمؤلفها المرحوم محمد عبد المولى الذي توفي في حادث طائرة منذ ربع قرن، فاثبتوا بذلك - من بين ما اثبتوا - ان الفن لا يموت بموت صاحبه، كما اثبتوا ان المطلوب ليس رؤوس الكتاب فقط بل كل ما يكتبون. ولعل ما اشعل حماستهم في هجومهم الأخير، هو أسم الجريدة نفسها «الثقافية» بدلالاته الرمزية، بوعي او بوهم ان الانتصار في هجومهم الكاسح سيمكنهم من السيطرة على الشان الثقافي نفسه، اي الثقافة المدنية بكل حقولها، وهو الهدف الثابت لكل حركات التطرف في طول البلاد العربية وعرضها.

غير اننا سنفاجأ هذه المرة بموقف جديد ونبيل لم نعهده من قبل من رجال الدولة العرب من اصحاب المناصب ذات الصلة، فقد اعلن السيد عبد الرحمن الأكوع وزير الإعلام اليمني باكبر قدر من الفهم والشجاعة السياسية ان ما يثار حالياً «يمثل انفعالات لا علاقة لها بالوطن والدين الإسلامي ولا تعتبر غيرة عليهما وإنما هي قضية سياسية اكثر من كونها غيرة على الذات الإلهية وعلى الشريعة الإسلامية»، إن وزارة الإعلام ضد كل ما يمس العقيدة والدين وتتصدى بقوة لمثل هذه المحاولات، والصحافة قلقة جداً، خصوصاً عندما تواجه بتيار لا يؤمن بحرية الإنسان ولا بالصحافة وحرية الراي (الحياة ١٦ و١٧ يوليو ٢٠٠٠)، إن اهم ما يميز كلمات وزير الإعلام هو انه «اعلن» ما يعرفه الجميع ويخشون إعلانه، كل الأطراف بما فيها اصحاب الهجوم على يقين من أن هذه المعركة، سياسية، أرضية، بشرية المبتدأ والخبر، لا صلة لها بتعاليم السماء.

ليسمح لي القارئ الآن ان اشرح في الف كلمة ما قاله الوزير في كلمات قليلة.

التطرف ليس فكرة، بل هو انفعال يمتطي افكاراً جذابة او يرتديها لإخفاء طبيعته، تلك الطبيعة النابعة اصلاً من اكثر الغرائز ثباتاً عند الإنسان وهي العدوان. وبذلك يكون العدوان هو الآلية الذهنية التي تحكم كل حركات التطرف بكل انواعها، قومية، وطنية، سياسية، دينية. وهي جميعاً لا تؤمن بحرية الإنسان تلك الحرية التي تضع الإنسان في مواجهة مع قدره، وتحتم عليه ان يكون مسؤولاً عن حياته وحياة الأخرين، المتطرف يبحث عمن يخلصه من عبء الشعور بالحرية ويحميه من الإحساس المؤلم بالمسؤولية، بمعنى ادق تفريغ شحناته الانفعالية الضارة بغير التعرض للعقاب. وبدراسة ما حدث في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة سنكتشف بسهولة ان سلاح «التهمة - الإلحاد - المحكمة - الاحتساب» لم تكن له الأفضلية الأولى عند المتطرف الديني، بل لم يكن وارداً، فسلاحه المفضل كان، الشحنة الناسفة كما في حالة الاعتداء على الدكتور عاطف صدقي وحسن الألفي وزير الداخلية، والمدفع الرشاش كما في حالة الاعتداء على صفوت



الشريف وزير الإعلام المصري، وكان من ضحاياها الدكتور رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب المصري والمفكر المعروف الدكتور فرج فودة، ثم السكين كما في المحاولة الفاشلة للاعتداء على الروائي الكبير نجيب محفوظ. لست في مجال الحصر ولكن إعطاء الأمثلة، غير انه بعد الموقف الحازم من الحكومات العربية وتعاون عواصم الغرب معها، تلك العواصم التي ضيعت وقتاً كبيراً قبل ان تفهم ان ما يشكله المتطرف من اخطار في قرية مصرية هو نفسه ما يشكله في شوارع الدنمارك ونيويورك. ضيعت عواصم الغرب وقتاً طويلاً قبل ان تفهم انها ليست بإزاء «افكار» باحثة عن الحرية، وإنما «انفعالات» تستهدف القضاء عليها. وكان التقدم الأكيد في حقوق الإنسان انساها ما خبرته شعوبها على ايدي الطغاة (هل كان من الممكن التعامل مع هتلر على انه صاحب فكرة تستوجب منحه حق اللجوء السياسي؟) نتيجة لذلك تخلي المتطرف عن اسلحته المفضلة بدافع من الفشل والعجز. ولأن التطرف انفعال وليس فكرة، كان من المحتم ان يواصل المتطرف نشاطه باقل اسلحته فعالية ولكن اكثرها إزعاجاً، بقنابل الصوت المسماة قضايا الاحتساب ضد المثقفين والفنانين، غير اننا سنلاحظ في حالة اليمن بالتحديد ان الطرف المهاجم ليس واثقاً من الانتصار لذلك حرص على اخفاء وجهه.

وبالرغم من كل قنابل الصوت في مصر والاردن والكويت واليمن، فإنه يمكن للراصد من بعيد أو قريب ان يدرك أن هجوم التطرف في المنطقة العربية وصل إلى نقطة الإنكسار، ففي اي هجوم وكل هجوم هناك نقطة يسميها العسكريون نقطة الانكسار، إنها تلك النقطة التي تشعر فيها القوات المتقدمة بالانهاك لزحفها الطويل، عندها يبدا الطرف المعتدى عليه في شن حربه الدفاعية، اي الهجوم المضاد، إنها حرب صعبة وسهلة في آن، لأن عتادها هو الشرف الإنساني نفسه، أن نعلن ما نفكر فيه، أن نعلن الحقيقة التي يعرفها الجميع وهي ان هذا النوع من المعارك لا صلة له بالدين، والخوف لن يحمي احداً، بل على العكس من ذلك، إن كل رجال علم النفس الجنائي يعرفون جيداً ان نظرات الرعب في عيني الضحية تشعل نيران الرغبة في العدوان عند الجاني.

احد الدلائل العملية على انكسار هجوم التطرف هو ذلك الحكم الذي اصدرته محكمة عمان الشرعية ببراءة الشاعر موسى الحوامدة من تهمة إطالة اللسان على الأنبياء بعدما كانت المحكمة نفسها قد برأته من تهمة الردة. ولم تعد قنابل الصوت تخيف احداً، هي تزعج الناس فقط. ولما كان المتطرف ينضم للتنظيم المتطرف أو للجماعة المتطرفة ليذوب فيها فرديته حماية لنفسه من عبء الحرية التي تفرض عليه الشعور بالمسؤولية، لذلك كان من الطبيعي ان النظم القمعية في المنطقة لا تعاني من التطرف بعد ان تولت هي تذويب ذواتهم الفردية ووفرت لجميع مواطنيها قدراً لا حد له من الإحساس بالرعب والضآلة، واكدت لكل متطرف صدق تصوراته عن العالم والبشر، فالمتطرف يرى ان جميع البشر – ما عدا جماعته – اوغاد يجب القضاء عليهم وانه لا وجود لما يسمى بالقيم او المثل العليا وأن الاستبداد هو الأصل والمطلب في كل شؤون الحياة، وحتى عندما يعمل المتطرف ضد نظام متطرف، فلأنه يراه مقصراً في تطرفه، اي اقل قمعاً واستبداداً ووحشية مما يطلبه هو.

إن آليات التطرف في العقل البشري واحدة، فتهمة «الاتصال بجهات اجنبية» هي نفسها تهمة «الاتصال بالشيطان» الشهيرة التي كانت توجه للناس في العصور الوسطى وتهمة (الإلحاد والخروج على تعليمات الدين) هي نفسها تهمة «الخروج على مبادئ الحزب» او «خيانة مبادئ الحزب». ومن الطريف أن حزبا ثورياً عربياً استصدر حكماً بالإعدام على احد اعضائه لخيانته بمبادئ الحزب، وتصادف ان هذا العضو كان منشئ الحزب وصاحب افكاره الأساسية. وفي الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين اعدم خمسون الف شخص من قيادات الحزب اعترفوا علناً باتصالهم بجهات اجنبية لتخريب الاتحاد السوفياتي «جنة العمال». ومنذ اقل من مئتي عام في قرية سالم (ليس لي صلة بها) التابعة لولاية ماساشوستس اعدم مئة وعشرون شخصاً شنقاً لأنهم انكروا صلتهم بالشيطان بينما تم تبرئة كل هؤلاء الذين اعترفوا بانهم كانوا اصدقاء للشيطان، ثم جاء الكاتب المسرحي الكبير آرثر ميللر ليعيد صياغة هذه الأحداث على هيئة مسرحية بديعة هي «البوتقة» ليكتشف المتفرجون على الفور ان ما تفعله «لجنة مكارثي» في الكونغرس لا يقل تطرفاً عما فعله المتطرفون باهالي قرية سالم المساكين.

لا بد من الاعتراف بان البشرية غادرت الكهوف منذ دقائق، وان انفعالاتها الأساسية العدوانية ما زالت قوية تفصح عن نفسها بوضوح وفجاجة في العقل المتطرف، ليس بعيداً ذلك اليوم الذي كان يخرج فيه الإنسان للصيد والقنص باحثاً عن فريسة بكل ما يثيره ذلك في نفسه من لذة، لم تعد هناك غابات



يصطاد فيها البشر الأسود والنمور والغزلان، فلم يعد أمامه للإحساس بلذة القنص القديمة، إلا ان يصطاد مؤلفاً او مغنياً او باحثاً او شاعراً او رئيساً للتحرير، يلبدون لهم بين الإدغال متخفين ويصوبون سهامهم نحوهم.

الأحرار يشعرون المتطرف بقدر طاغ من الفزع، والموهوبون يحيلون حياته إلى جحيم، في ذلك يقول برنارد شو في مقدمته لمسرحية القديسة جان «من الصعب على ذوي العقول الكبيرة ان يدركوا مدى ما يثيرونه من فزع في قلوب غير الموهوبين» لقد تم إحراق جان دارك بعد محاكمة «عادلة» اعترفت فيها انها ساحرة امام رجال الكنيسة الفرنسية من القضاة، وهم انفسهم الذين اعترفوا بها قديسة بعد خمسمئة عام، ذنبها الوحيد – كما يرى برنارد شو – إنها كانت موهوبة، لذلك لن ترى المتطرف يصوب سهامه إلى الناس، بل إلى الفرائس المتميزة، الموهوبة التي تؤجج نيران الفزع والكراهية في صدره. الكراهية والفزع هما وجها العملة عند المتطرف، وحدة الكراهية وثيقة الصلة بشدة الفزع، وكلاهما ينبع من الإحساس بالضآلة وانعدام عاطفة احترام الذات، انا اكرهك لانك تخيفني، كما اكرهك لقدرتك على الاستمتاع بما انا عاجز عن الاستمتاع به، انت تتحرك بحرية وتفكر بحرية وتشعر بالمسؤولية.. من اين تنبع فيك هذه الأشياء؟ انا عاجز عن أن اكون مثلك، وعليّ ان ارغمك على ان تكون مثلي، ان تشعر بما أشعر به انا من رعب وكراهية، ولكني عاجز عن تحقيق ذلك، لذلك اسمح لي ان احول حياتك بقنابل الصوت هذه إلى جحيم، ولو لعدة شهور، وبعدها ابحث لك عن مصيبة اخرى.

هي بالفعل معركة وجود وايضاً معركة حدود، ان يكون للجميع حق الوجود وان يلتزم الجميع ايضاً بالحدود. ان«القضاء» على التطرف خرافة وخطا سياسي، المطلوب فقط إبعاده عن المواقع الحاكمة، فسيبقى التطرف ما بقي الإنسان، ما بقي الناجح والفاشل، ما بقي الأحرار والعاجزون عن تحمل عبء الحرية، حتى في بلد مثل أميركا ستجد متطرفاً يامر اتباعه بالانتحار فيقتل ١٢٠٠ شخص انفسهم ومعهم اطفالهم بالسم في لحظات، وسنجد متطرفاً آخر يشعل النار في مبنى يتحصن به اتباعه فيموت الجميع حرقاً، كما سنجد متطرفاً ينسف مبنى حكومياً في اوكلاهوما فيمزق اجسام البشر بغير سبب مفهوم، هناك عشرات الملل والنحل والعبادات المتطرفة السرية في الغرب وفي اميركا وهم يقتلون اي فرد يفكر في الخروج عليهم بعد ان اوقعه سوء الحظ في براثنهم، ولكن لا مستقبل لهم جميعاً وذلك بالمزيد من توعية البشر بحقيقتهم.

النفاق في مثل هذه الأمور خطا سياسي يجر الخراب على الدولة، ومجاملة التطرف هي بحد ذاتها تطرف وهي ايضاً لا تصدر إلا عن هؤلاء الذين تخلوا عن دورهم في حماية مواطنيهم. التحول الى الاقتصاد الحر يضيق الخناق على التطرف فحرية التجارة بما تفرضه من حقوق وواجبات وتشريعات وضمانات هي مقدمة اكيدة لحقوق الإنسان – ارجو الا يغضب المثقفون لهذه الحقيقة – ومراعاة الفصل الصارم بين السلطات يوفر العدل للبشر ويشعرهم بانه من السهل على كل فرد ان يكون له مشروعه الخاص في حماية القانون والدستور، وان يكون شريكاً في المشروع العام ايضاً وهو ان يحيا في وطن يكفل له الحرية والأمن فلا يكون في حاجة لأسرة ذات نفوذ او قبيلة قوية او جماعة متطرفة يقودها فاشل صاحب شخصية طاغية ■



القاهرة: إطلاق 500 من الأصوليين

القاهرة: «الشرق الأوسط»

اطلقت وزارة الداخلية المصرية خلال اليومين الماضيين نحو 500 من اعضاء الجماعة الاسلامية والجهاد وطلائع الفتح من غير المتهمين في قضايا قيد التحقيق أو الصادرة بحقهم احكام قضائية. وقال مصدر أمني مسؤول ان هذا الاجراء يأتي في اطار السياسة التي تنتهجها وزارة الداخلية والقائمة على مراجعة حالات المعتقلين الاصوليين والافراج عن غير المدانين ومن يثبت عدم تورطهم في اعمال ارهابية، مشيرا الى ان الافراج عن الدفعة الاخيرة يأتي في اطار الاحتفالات المصرية بذكرى مرور 48 عاما على ثورة يوليو (تموز) 1952.

ورحب منتصر الزيات محامي الجماعة الاسلامية في مصر بإطلاق سراح المعتقلين، مشيرا الى انه يدعم أي خطوة تؤدي الى اخلاء سبيل أي معتقل، لكن مراقبين رأوا ان الافراج عن هذه الدفعة من المعتقلين الاصوليين ينفي وجود أي تأثير لقرار الدكتور عمر عبد الرحمن المرشد الروحي للجماعة الاسلامية بسحب تأييده لمبادرة وقف العنف على المراجعة الدورية التي يجريها الامن المصري على قوائم الاصوليين المعتقلين.



المبدعون العرب ضحايا لأجنحة التكفير الإرهابية:

خريطة جديدة للوطن العربى لتوزيع نقاط التكفير الملتهبة !

عاشت الأمة العربية عدة ازمات متداخلة فى ازمة «وليمة لاعشاب البحر» كانت سببا فى انفجار عدد لا يحصى من الأسئلة حول: من المسئول عن حالة التكفير التى وصل إليها الواقع العربى، فهناك نماذج تكفيرية فى أغلب بلدان الوطن العربى ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين، والأمة العربية تكفر مبدعين وتعتبرهم خارجين عن القطيع العربى، حدث فى اواخر القرن الماضى تكفير لكل من : نجيب محفوظ، د. نصر حامد أبوزيد، مارسيل خليفة وغيرهم كثيرون فى الجزائر مثلا كفر عدد من المثقفين واعدموا برصاص الأجنحة العسكرية فى الجماعات الإسلامية، فهل توقفت الأجنحة العسكرية عن تصفية المبدعين لكى تترك مجالا مفتوحا لأجنحة التكفير التى تصفى المبدعين نفسيا وتتركهم نهبا لأى يد باطشة ؟

الحقيقة أن بعض أطراف فى الجماعات الإسلامية اعلنت عن توقف عملياتها العسكرية وعن رغبتها فى الدخول للحياة السياسية السلمية، عرف ذلك فى مصر منذ عامين بانه «مبادرة» الجماعات للعمل السلمى، ترى هل كان عملا سلميا حقا ما فعلته هذه الجماعات فى الوطن العربى خلال العام الفائت والعام الحالى ١٩٩٩-٢٠٠٠ والذى يعد فعلا عام الانقلابات الفكرية، حيث تم تحريك دعاوى ضد عالية شعيب وليلى العثمان فى الكويت- والتحقيق مع موسى حوامدة فى الأردن- والمطالبة بتحريك دعوى حسبة ضد د. جابر عصفور» مصر»، بالإضافة للقضية الشهيرة لوليمة حيدر حيدر، والحديث التكفيرى عن رواية «صنعاء مدينة مفتوحة» لمحمد الولى اليمن- وهكذا يمكن وضع خريطة جديدة للوطن العربى ترسم حدود التكفير المنتشرة من المحيط إلى الخليج.

تصفية ثلاثة من اهم المفكرين العرب: حسين مروة، سهيل الطويل، مهدى عامل، فهل ننتظر أن تتسع خريطة التكفير المأساوية لتشمل كل ربوع هذا الوطن، لقد سفك دم نجيب محفوظ من قبل، وقاوم الرجل، ثم سفك دم د. فرج فودة ومات، وتم التفريق بين د. نصر أبوزيد ود. ابتهال يونس، فهل نصمت أم نحاول قراءة خريطة التكفير فى الوطن العربى؟

وفيما مثل سلاح التكفير اداة جذرية فى ايدى «الجماعات الإسلامية» إلا أنها لم تعد تكفيرا يؤدى إلى القتل، وتقريبا منذ قضية د. نصر حامد أبوزيد لم يتعرض مفكر تم تكفيره إلى القتل، او حتى المحاولة، وذلك باستثناء بعض الحالات الخاصة فى «الجزائر» والتى شهدت دماء لمواطنين عاديين بقدر ما شهدت دماء مفكرين تم تكفيرهم.

«مارسيل» فى لبنان

لقد داب الأصوليون بعد قضية د. نصر ابوزيد على اللجوء إلى ساحة القضاء وتفجير لغم التكفير فى مواجهة حاسمة مع من يفكر عكس تيار هذه الجماعات وتمثل ذلك فى قضية «مارسيل خليفة» ذلك المطرب اللبنانى الشجاع الذى تصدى لغناء قصيدة للشاعر العربى الكبير محمود درويش «انا يوسف يا أبى» التى اتهمها اصوليون بتضمين نص قرآنى، مما يعنى أن «مارسيل» يغنى القران، إلا ان القضاء حسم الموقف بعد تدخل مثقفى لبنان وبعض المثقفين العرب، ولم يحدث أن تم الاعتداء على «مارسيل» وكان ذلك بين عامى ١٩٩٨و١٩٩٩.

وبين التوجه بسكين لرقبة نجيب محفوظ، والوقوف فى ساحة القضاء ضد د. نصر ابوزيد مسافة كبيرة، هى نفسها المسافة التى قطعها منظرو هذه الجماعات بين تنفيذ عمليات عسكرية فى الميادين الكبرى والكنائس والشوارع التى يسكن بها قيادات امنية ووزارية، وبين إشاعة جو من الظلامية والتكفير داخل المجتمع العربى المنهك بغياب الديمقراطية وضعف مستوى التعليم العام وسوء الاحوال الاقتصادية، وإذا كانت الحكومات العربية تتعمد تغييب مواطنيها، فإن هؤلاء المواطنين هم المستهدفون من قبل هذه الجماعات التى تصيد فى ماء الأنهار العربية العكر.

أما فى الأردن فإن نشاط الجماعات الإسلامية المكثف منذ سنوات داخل البرلمان جعل الأوضاع الفكرية والإبداعية داخل هذا القطر اكثر سوءا، تشهد بذلك القضية التى تشهدها الساحة الثقافية الأردنية منذ شهور، وذلك بعد ان خطب بعض خطباء المساجد ضد ديوان شعرى للشاعر الأردنى «موسى حوامدة»، والديوان يحمل عنوانا لافتا «شجرى أعلى» وكان قد صدر عن دار المؤسسة العربية للطبع والنشر فى بيروت واجازته دائرة المطبوعات والنشر فى مايو عام ١٩٩٩، إلا ان الشاعر فوجئ بانه مطلوب للتحقيق بسبب قصيدة بعنوان «يوسف»، واتهم فيها الشاعر بأنه يخالف ما جاء فى القران عن قصة هذا النبى، يقول الشاعر موسى حوامدة عن هذه القصيدة «كنت قدمت رؤيا جديدة فى القصيدة لكثرة ما تغنى شعراؤنا بيوسف وتساءلت، الا تعنى القصة وترديدها ان «المصريات يضاجعن الإسرائيليين ويعشقن رجال الموساد»- نقلا عن القدس العربى- العدد ٣٣٨٥ فى ٣٠ مارس ٢٠٠٠.

ويلاحظ ان يوسف كان سببا فى ازمتين خلال عام واحد، مرة لان مارسيل غنى نصا مضمنا من القران، ومرة لان شاعرا يخالف ما علم فى الدين بالضرورة وذلك حسب رأى الأصوليين فى الحالتين، أما ما حدث مع الشاعر الأردنى فهو أن مسئولين فى الثقافة الأردنية راوا ان الشاعر يثير حفيظة الامة وانه يستحق ان يهدر دمه، كما أن عمل خطباء المساجد من المنتمين روحيا او عمليا للجماعات الإسلامية اصبح ملمحا مهما فى قضاياهم التكفيرية وذلك لتسهيل مهمتهم إذا ما اصبحوا فى موقع السلطة. وأظن أن ذلك سيكون مقدمة لخلق مساحة أوسع داخل الجماهير، وهو الامر الاكثر خطورة مما سبق. وفى تصريح للشيخ إبراهيم زيد الكيلانى لجريدة «الجارديان تايمز» بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٦ قال فيه : «إن محاكمة الشاعر موسى حوامدة ستتم لأنه خالف القران».

وعلى هذا الشاعر ان يخشى مصير نصر ابوزيد، لأن العمائم صارت تكفر الأدباء فى العالم العربى المأزوم. .

ومن الأردن إلى الكويت التى تشهد هى الأخرى التفافا سياسيا من قبل الجماعات الإسلامية التى اصبحت قوة لا يستهان بها



المصدر : القاهرة

التاريخ : ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٠

فى البرلمان الكويتى مما خلق لهذه الجماعات بعض الصدى، حتى أن قضية غريبة اثيرت فى الصحف الكويتية منذ شهور حيث قام متعنتون بتوقيف فتاة - غير محجبة- وقاموا بإطلاق نيران بشكل عشوائى لم يصب احداً، وكانت الكويت قد خرجت من مأساة احتلال العراق لها بعدد لا يحصى من المشاكل، وفى نهاية العام الماضى رفض البرلمان الكويتى الموافقة على منح حق التصويت للمرأة، مما اصاب المرأة والمجتمع الكويتى بنكبة سياسية، وكانت إشكالية تكفير الأدباء قد طالت اديبتين من

الكويت اواخر العام الماضى هما «عالية شعيب» و«ليلى العثمان» وصدر حكم المحكمة الكلية بالسجن شهرين ودفع كفالة مالية لوقف التنفيذ وسجن «يحيى الربيعان» مالك دار النشر التى وزعت كتاب عالية شعيب. وهو ديوان شعرى بعنوان «عناكب ترثى جرحاء» وكان الحكم قد صدر بعد أن حرك إسلاميون دعوى ضدهما عام ١٩٩٦ ورأت المحكمة أن الكتابين «فيهما عبارات تمس الذات الإلهية وعبارات منافية للآداب ومخلة بالحياء» وقد ورد عن الأمين العام «للحركة السلفية» ويدعى «حامد العلى» أن «الحكم يتلاءم مع ثوابت الأمة والمجتمع ونصوص الدستور والقوانين المعمول بها فى البلاد».

والكويت التى تعانى ازمات ليس اكثرها عدم حصول جزء كبير من المواطنين فيها على الجنسية الكويتية فيما يعرف بمشكلة «البدون» هوية، إلا ان نشاط الجماعات الإسلامية يتضاعف كلما كانت الازمات التى تواجهها البلاد كبيرة ومؤثرة.

اما فى مصر فإن قضايا التكفير كانت مبكرة جدا هذا العام حيث طالب بعض المحامين المتشددين بتحريك دعوى حسبة ضد

د. جابر عصفور الأمين العام للمجلس الاعلى للثقافة، بسبب ما قالته زليخة ابو ريشة فى المؤتمر الذى عقد بمناسبة مرور مائة عام على صدور كتاب قاسم أمين «تحرير المرأة» واعتبروا كلام زليخة ضد الإسلام والشريعة، لكن النيابة لم تصرح لهم بإقامة الدعوى، وإن كانت قد استدعت د.جابر عصفور لسؤاله، وكانت بعض التعديلات الدستورية قد ادخلت على القانون بعد قضية د. نصر أبوزيد وأوكلت هذه المهمة للنيابة حتى يتم ضبط قضية الحسبة ولكى لا يتكرر نفس ما حدث من المحامى الذى حرك الدعوى ضد د. نصر، وكان يدعى «صميدة عبد الصمد».

وإذا كانت المطالبة بتحريك دعوى حسبة ضد د. جابر عصفور قد تمت فى شهر فبراير من عام ٢٠٠٠، فإن تكفير رواية حيدر حيدر قد تم فى منتصف شهر مايو من نفس العام، وكانت خطوات المتشددين الإسلاميين تشبه تماما ما حدث من المعارك المشابهة فى البلدان العربية الاخرى، فيبدا دائما المتشددون فى المطالبة بتكفير عمل أدبى، حتى يتحرك محامون باتجاه محاكم لتجريم الأديب، فى نفس الوقت يتم شحن الجماهير والقاعدة العريضة من

الناس والتغرير بهم، بحيث تتشكل عناصر ضغط شعبى وجماهيرى ليصبح الأمر مشمولا بحراك الجماهير، وهو الحراك الذى تخشاه دائما الحكومات التى لا تتورع عن إرضاء الجماعات الدينية المتشددة للحفاظ على مقاعدهاالوثيرة فى أمان.

ومن مصر أم الدنيا إلى اليمن، التى كفرت منذ اسابيع رواية «صنعاء مدينة مفتوحة» لكاتبها محمد عبد الولى، والمدهش انه نفس السيناريو بالضبط، فعادة يبدأ الامر بصحيفة تصدرها الجماعات المتشددة وفى اليمن كانت «الصحوة» لتكفير الكاتب اليمنى، مثلما كانت «الشعب» فى مصر و«الساعة» فى الأردن وهكذا يخطب فى المساجد ضد الرجل بلا قراءة للعمل ولا يحزنون ، ثم فجأة تلتفت السلطات ويتدخل الرئيس اليمنى شخصيا لوقف نشر الرواية، ثم يودع المسئول عن نشرها فى جريدة «الجمهورية» ثم تعتذر الجريدة عن «النشر» بعد ذلك،مما يدفع متشددين إلى تضمين ذلك فيما يعرف باحتساب شرعى لنسف كل ما تنشره جريدة «الجمهورية» من موضوعات، وتتم التعمية والتضبيب واعتبار المثقفين العرب كفارا حتى يثبت العكس.

السؤال الآن، هل يشهد القرن القادم ردة فى التعامل مع الفنون؟ وهل تظل الحكومات العربية تاركة السماء مفتوحة لأمطار التكفير؟ تلك الأوطان التى لا تعرف الديمقراطية وتعانى من سوء الأوضاع الاقتصادية وترديها، وتعانى من فساد إدارى، ومستوى غير لائق من التعليم، هل تتراجع الانظمة العربية عن تلقين المواطنين- عبر وسائل الإعلام- مفاهيم هشة وهلامية ولا تشكل وعيا سياسيا بحيث يأتى الاصوليون على أرض فارغة فيعلقون مشانقهم لكل مفكر وكل مبدع وكل راغب فى فضح أساليبهم، هذا ما ستجيب عنه الأعوام القادمة بالسلب أو الايجاب

محمود خير الله



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٢

قصة الأحداث الدامية فى شارع أحمد سعيد

حصار كنيسة القلب المقدس .. واحتراق وتحطم سيارتين وأتوبيس

حبس ٥ متهمين على ذمة التحقيق

قرر إبراهيم شعير رئيس نيابة الوايلى أمس حبس ٥ من المتهمين فى احداث الشغب التى وقعت بين المواطنين بشارع أحمد سعيد بالقاهرة وعدد من السودانيين والأفارقة المقيمين بمصر. هاجم أكثر من الف من الأهالى والصبية وأطفال الشوارع المشردين كنيسة القلب المقدس التابعة لإرسالية إفريقيا الوسطى.

تابع الأحداث الزميل عبدالستار حتيتة ، وكتب هذا التقرير:

تراشق الطرفان بالحجارة وزجاجات المياه الغازية وزجاجات البنزين (المولوتوف) الحارقة. وقعت الأحداث المؤسفة عقب صدم الأتوبيس رقم ٦٢٢٧ نقل عام (خط ٩١٦) لأحد السودانيين تحت كوبرى أحمد سعيد مساء الاثنين الماضى. قام عدد من الطلاب السودانيين بسب سائق الأتوبيس «يحيى زكريا حسين» لرفضه نقل زميلهم «شول نانيال» الذى أصيب فى الحادث، إلى المستشفى. تم تبادل كل من السائق والركاب، وباقى الطلاب الشتائم التى تطورت إلى اشتباكات نتج عنها تحطم الأتوبيس. تفاقمت الأحداث بعد الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه عندما استدعى الطلاب زملاءهم الموجودين فى كنيسة القلب المقدس بشارع أحمد سعيد والتى تبعد عن موقع الحادث حوالى ٢٠٠ متر فقط.

ويقول شهود العيان من الطرفين إن الاشتباكات امتدت من كوبرى أحمد سعيد، حتى مدخل الكنيسة، واشترك فيها أكثر من ٥٠٠ من أطفال المنطقة والمشردين، وصبية «ورش الميكانيكا» بشارع أحمد سعيد والشوارع المجاورة، واستخدام كل ما تحت أيديهم لضرب السودانيين والأفارقة، وهؤلاء تراجعوا حتى تحصنوا خلف باب الكنيسة، بعدما سقط منهم أكثر من ٢٠ جريحا. احترقت فى الحادث سيارة ملاكى القاهرة رقم ١٣٤٩٤، وتحطمت أخرى برقم ٦٦٠٥٠٩ ملك المواطن «شريف محمد حتحوت». وتمكنت قوات الأمن ومكافحة الشغب من السيطرة على الأحداث، حيث دخلت إلى المنطقة فى الساعة الثامنة والنصف من مساء اليوم ذاته، واستخدمت القنابل المسيلة للدموع والكلاب البوليسية وضربت طلقات نارية فى الهواء لفك حصار الكنيسة، وفض الاشتباك، واحتشد عدد كبير من المواطنين والصبية فى محاولة لاختراق الكردونات الأمنية من جانبى شارع أحمد سعيد.. وتمكنت قوات الأمن (اكثر من ٥٠٠ جندى وضابط) من تهدئة المنطقة فى الساعة الحادية عشرة ليلا.. استخدمت حوالى سبع شاحنات أمنية (سعة ٥٠ فردا) لنقل السودانيين والأفارقة المحاصرين داخل الكنيسة إلى اماكن إقاماتهم فى أحياء القاهرة، فى الساعة الواحدة والنصف من صباح امس.

وكذلك نقل المصابين منهم إلى احد المستشفيات التابع للشرطة. شارك فى السيطرة على الأحداث مدير أمن القاهرة، ونائبه لقطاع غرب، بالإضافة إلى مدير مباحث العاصمة. كما قام فريق من النيابة العامة بمعاينة موقع الأحداث على الطبيعة



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٦/٧/ [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

برئاسة المستشار اسامة قنديل رئيس نيابات غرب.

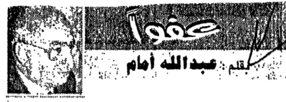
من جانب اخر، ارجع عدد من السودانيين والافارقة سبب تواجد أكثر من ٣٠٠ من زملائهم داخل كنيسة القلب المقدس يوم الاثنين الماضى، إلى انهم تجمعوا لوداع عدد من أصدقائهم المسافرين إلى كندا. وقالوا إن الكنيسة تعتبر أحد الأماكن التى يلتقون داخلها بشكل دورى، ويوجد بها مدرسة نوتردام، كما أنها أحد أماكن «الاستقبال» و«الوداع» للقادمين والعائدين من وإلى السودان ووسط إفريقيا، والمتجهين إلى دول أخرى. كما يضطر عدد منهم (من القادمين حديثا) للإقامة داخل الكنيسة، إلى حين العثور على مسكن فى أحد أحياء القاهرة. ويدرس عدد منهم فى العاصمة، ويعمل اخرون فى انشطة مختلفة، ويمارسون الرياضة وتلاوة الصلوات واللقاءات الاجتماعية داخل الكنيسة نفسها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

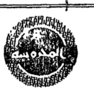
التاريخ : .. / ٨ / ٢٠٠٠



مازالت أيديهم.. ملوثة بدمائنا

لا يصدق البعض ان الجماعات المسلحة التى تدعى الانتساب إلى الإسلام، هى التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين.. وفى اقصى تصورهم انها خرجت من تحت عباءتهم، وتمردت عليهم، وابتعدت عنهم فانفردت بالعمل الإرهابى الذى لا يوافق عليه عقلاء الجماعة، وشيوخها.. الذين خبروا الحياة، وساروا من قبل فى نفس الطريق وكانت نهايته أن سدت الأبواب امامهم واساءوا إلى الإسلام، وتيقنوا أن «الجريمة لا تفيد».. لذلك كان توزيع الأدوار بين الجهاز السرى للإخوان، وبين الجهاز العلنى هذه المرة مختلفا.. حتى لو ظهر للبعض انه يحمل نوعا من الصدام فى الأسلوب، وليس فى الهدف، فالإخوان لهم فضل السبق فى الإعلان عن تكفير المجتمع القائم الآن، وأنه فى جاهليته أشد من الجاهلية الأولى ولذلك يجب قتاله وإعلان الحرب عليه.. وهى الأفكار الاساسية التى قامت عليها جميع التنظيمات السرية المسلحة التى قتلت المسلمين كنوع من الجهاد فى سبيل الله.. فذلك فى تصورهم هو الطريق لإقامة المجتمع الإسلامى..!!

وفى السنوات الأولى من قيام تنظيم الإخوان قام إلى جواره تنظيم شبه عسكرى هو الجوالة الذى كان تمهيدا لإنشاء التنظيم السرى عام ١٩٣٩ وفقا لاعترافات الرجل الثانى فيه والذى شارك فى عملية التاسيس فقد اختير أعضاؤه بعناية، وتم تجنيدهم بطريقة خاصة، وخضعوا لاختبارات كثيرة بعد أن وقع الاختيار عليهم، وقد تم اعتمادهم بعد طقوس عجيبة حتى حصلوا على العضوية، ويرى خبراء وعلماء النفس ان هذه الطريقة قد درست بعناية لوضع العضو فى أجواء ايحائية معينة تجعله يتقبل الافكار التى تصب فى عقله، ويندفع للعمل على تحقيقها، وتنفيذها، وهى اشبه بعمليات غسيل المخ التى قامت بها بعض التنظيمات الإرهابية، أو التبشيرية، بوضع الشخص فى مناخ وتحت ظروف ليكون مستعدا لتلقى الافكار التى تعطى إليه، فيندفع إلى تحقيقها.. ويصف أحد مؤسسى هذا التنظيم قبول العضوية بانه كان أول ما يختبر به جدية العضو الجديد فيما أعلنه من رغبة صادقة في الجهاد فى سبيل الله ان يكلف بشراء مسدس على نفقته الخاصة ولا يستثنى من ذلك من أحد، ويتم الانضمام على عدة جلسات يدخل فيها أن يكلف المرشح للعضوية بعمل فى مكان بعيد، مع تكليف شخص آخر بمراقبته سراً، ثم يمر بعدة مراحل قبل البيعة التى كانت تتم بمنزل بحى الحلمية حيث يدعى العضو المرشح للبيعة ومعه المسئول عن تكوينه، بحضور المسئول الرئيسى عن الجيش الإسلامى داخل الجماعة وبعد استراحة فى حجرة الاستقبال يدخل ثلاثتهم إلى حجرة البيعة فيجدونها مطفأة الأنوار، ويجلسون على بساط فى مواجهة أخ فى الإسلام مغطى قمة رأسه إلى أخمص قدمه برداء أبيض يخرج من جانبيه يداه ممتدتين على منضدة منخفضة «طبلية» عليها مصحف شريف، ولا يمكن للقادم الجديد مهما أمعن النظر فيمن يجلس فى مواجهته أن يخمن بأى صورة من صور التخمين من عسى أن يكون هذا الأخ.



المصـــدر : ......الـجـمـهـوريـة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــخ : ٤ / ٧ / ٢٠٠٠

وتبدأ البيعة بأن يقوم الأخ الجالس في المواجهة ليتلقاها نيابة عن المرشد العام بتذكير القادم للبيعة بآيات الله التي تحض على القتال في سبيله وتجعله فرض عين على كل مسلم ومسلمة، وتبين له الظروف التي تضطرنا إلى أن نجعل تكويننا سريا في هذه المرحلة، مع بيان شرعية هذه الظروف: «واستعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان»، ثم يذكره بأنه مادام قد قدم مؤمنا بفريضة الجهاد في سبيل الله عازما على العمل في صفوف المجاهدين، فإننا نأخذ البيعة على الجهاد في سبيل الله حتى ينتصر الإسلام أو نهلك دونه، مع الالتزام بالكتمان والطاعة، ثم يخرج من جانبه مسدسا، ويطلب للمبايع أن يتحسسه وأن يتحسس المصحف الشريف الذي يبايع عليه ثم يقول له فإن خنت العهد او أفشيت السر فسوف يؤدي ذلك إلى إخلاء سبيل الجماعة منك، ويكون مأواك جهنم وبئس المصير، فإذا قبل العضو بذلك كلف بأداء القسم على الانضمام عضوا في الجيش الإسلامي والتعهد بالسمع والطاعة.

هذه بالنص شهادة الرجل الثاني في التنظيم السري ولقد اهمل ذكر أن القسم كان على المصحف والمسدس، وهذا ما يضيفه واحد آخر من مؤسسي الجهاز السري في مذكراته بأنه عندما دخل الغرفة وجد أنه «قد فاح في أرجائها روائح البخور والعطور الشرقية، وإنني جلست على الأرض، وجاء صوت الرجل الجالس في الظلام يذكرني بمبادىء الدعوة التي جندنا أنفسنا لنصرتها، وإلى أن الجهاد من أركانها وهو سبيلها وإلى أني بأداء هذه البيعة أضع نفسي تحت تصرف القيادة سامعا مطيعا لأمرائها في العسر واليسر، وبعد البيعة أخذت إلى غرفة شديدة الإضاءة فجلست لا أرى شيئا من شدة الضوء.

هذه الطريقة في التجنيد تشبه إلى حد كبير حركة الحشاشين الذين كانوا يسعون لوضع الذين يجندونهم في مناخ معين، موحين إليهم أنهم إذا قتلوا شخصا معينا سيكونون من القانتين... وسوف يدخلون الجنة.. ويواصل عضو التنظيم بأن مجموعات النظام الخاص كانت تتلقى في بيوت أعضائها دروسا على مختلف أنواع الأسلحة ولاسيما المسدسات والقنابل اليدوية والتوصيلات الكهربائية لتفجير الشحنات الناسفة.. وفكر النظام في صناعة ما يحتاجه محليا من المتفجرات وتمت تجربة هذه الصناعات اليدوية وكان يتبع النظام الخاص قسم للمخابرات، وقد أدخل هذا القسم بعض إخوان النظام في الأحزاب والهيئات الأخرى بمصر ليحضروا له أخبارها - أي يتجسسون عليها - حتى تكون لدينا تغطية لما يجري على الصعيد السياسي في مصر.. وكان في اللائحة الداخلية نظام لترقية الفرد إلى أمير جماعة.

بعد سنوات من الانكار اضطر أعضاء الجماعة العلنيون للاعتراف بوجود هذا التنظيم قائلين انهم انشأوه لمواجهة الاستعمار، والقتال في فلسطين.

ولا يتصور أحد أن تنظيما سريا، يجمع الأسلحة، ويعد المفرقعات، ويدرس صنع القنابل اليدوية ويجمع المعلومات عن الأحزاب، والهيئات والمؤسسات داخل الوطن ويغرس عيونه فيها، كان يعد نفسه بذلك لحرب مع اليهود في فلسطين سنة ١٩٤٨ وهي التي نشبت بعد إنشاء هذا التنظيم بحوالى عشر سنوات.

وحتى لا نحتار في بحث أسباب إنشاء هذا التنظيم وأهدافه، فليس لنا أن نجتهد حيث يوجد النص - كما يقولون - فقد كشف مسئول هذا الجهاز السري في مذكراته الهدف عندما قال إن المرحلة الرابعة من التدريب كانت أن يقوم كل فرد بحصر قوات البوليس في قسم معين، وحصر قوات المرور وأماكنهم في منطقة معينة، والقيام بدراسة عملية شاملة لمدينة القاهرة وذلك ببيان أحيائها، وعلاقتها ببعض، ومشاكلها، ومواصلاتها، وكيفية مهاجمة مكان ما.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧/ ٦ / ٢٠٠٠

وإذا ابتعدنا عن الممارسة العملية، والحوادث الإرهابية التي قام بها أعضاء التنظيم، فإن دراسة أحياء القاهرة، وحصر قوات الشرطة، حتى شرطة المرور لم يكن - بداهة - يدخل ضمن خطة الحرب في فلسطين، ولا حتى مواجهة الاستعمار البريطاني على أرض مصر، والتي رفض مرشدهم العام الاشتراك في العمليات الفدائية التي قامت بها الأحزاب والهيئات والطلاب عقب إلغاء معاهدة ٣٦ على نحو ما رأينا من قبل.

وما قامت به الجماعات السرية التابعة لهم من عمليات إرهابية لم تختلف في الصيغة، ولا في الأسلوب، ولا في الهدف عما قام به هذا التنظيم السري للإخوان.. كما أن استنكار هذه العمليات، وشجب العنف، الذي يعلنه الجناح العلني للإخوان هو نفس ما كان يقوم الذين أنشأوا التنظيم ودربوه ووضعوا له الخطط منذ أول عملية قام بها وتم كشفها.

والإرهابيون الحاليون يمتد إرهابهم إلى تصفية زملائهم الأعضاء الذين يختلفون معهم، وهذا ما حدث منذ فترة قليلة، عندما قتل أعضاء جماعة الجهاد أعضاء اختلفوا معهم، وهو نفس ما قام به أعضاء التنظيم السري ضد السيد فايز أحد أربعة أسسوا التنظيم، عندما أرسلوا له على منزله علبة حلاوة مولد النبي تسلمتها شقيقته، وعندما فتحها انفجرت فيه وقضت على حياته.. وكان السيد فايز قد اعترض على بعض قيادات التنظيم فكان جزاؤه أن قتلوه هم أنفسهم وبأيديهم.

والمجتمع المصري مستعد أن يقبل توبة الجهاز العلني للإخوان عندما يعلن صادقا ندمه، وإدانته العملية، لكل الأعمال الإرهابية التي قاموا بها ويرصدها، ويعترف بعلاقته بالتنظيم السري، ويكشفه.. ويتجه إلى الأساس الذي قامت عليه الدعوة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة، وفقا لما أمرنا به الدين، ولنا في رسول الله أسوة حسنة.

ليغسل الإخوان أيديهم من دماء عشرات الأبرياء الذين سقطوا برصاصهم، ويطهرون أنفسهم من الإرهاب وكفى مسلسل العنف فالأحداث التي وقعت في الماضي تكررت بالنص.

جماعة سرية مسلحة، لها أمراء، تحمل المتفجرات، وتروع المجتمع، وتقتل المنشقين عليها، وجماعة علنية تعلن براءتها وأثبتت الأحداث أنهم لم يكونوا أبدا على امتداد تاريخهم أبرياء.. إن آثار دمائنا مازالت عالقة بأيدي هؤلاء الذين يكتبون عن الديمقراطية، ويخوضون انتخابات النقابات.. ويطلبون أن نعطيهم أصواتنا.

إن قتل المسلمين.. وسرقة المحلات، وتحطيم نوادي الفيديو، وإلقاء القنابل على السياح وعلى المحلات عمليات إجرامية، وليس هناك عاقل يمكن أن يتصور أنها سوف تقيم مجتمعا إسلامياً.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨/٧/٢٠٠٠

الأحد.. الحكم في قضية الانضمام للإخوان المسلمين

تصدر المحكمة العسكرية العليا يوم الأحد القادم احكامها فى قضية الانتماء الى جماعة الاخوان المسلمين. اتهم فى القضية ٢٠ شخصا من القيادات النقابية المهنية والشخصيات العامة. وتم القبض عليهم فى مطلع العام الحالى اثناء اجتماع بمقر اتحاد مهندسى المنظمات الهندسية الاسلامية ووجهت لهم النيابة اتهامات الانضمام الى تنظيم غير مشروع والترتيب لخوض انتخابات النقابات المهنية والتشريعية!!.



مصر: غضب في أوساط "الإخوان" لتأجيل الأحكام في "النقابات المهنية"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ ساد الغضب اوساط جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة في مصر بعد ما قررت المحكمة العسكرية العليا تأجيل النطق بالاحكام في قضية «النقابات المهنية» الى جلسة تعقد يوم ٣ ايلول (سبتمبر) المقبل. واعتبرت الجماعة ان التأجيل «خطة حكومية لممارسة ضغوط قبل الانتخابات البرلمانية» المقررة في تشرين الثاني المقبل. وكان مقرراً صدور الاحكام امس وتجمع عشرات من اهالي المتهمين والمحامون ومراسلو وسائل الاعلام عند منطقة عسكرية في قاعة المحكمة لكنهم فوجئوا بعدم احضار المتهمين من سجن طره، واعلن مسؤول في ادارة القضاء العسكري ارجاء النطق بالحكم.

واعتبرت مصادر في الجماعة ان وقائع قضية «النقابات المهنية» خالفت التصريحات الرسمية التي بررت إحالة بعض القضايا على المحاكم العسكرية بالحرص على اصدار الاحكام فيها بسرعة، واشارت الى ان المتهمين في القضية قضوا بالفعل سنة كاملة داخل السجون «مما يعني ان من سيحكم ببراءته سيكون نفذ عقوبة على رغم عدم ادانته».

وتتعرض الجماعة طوال الشهرين الماضيين لحملات شبه يومية تستهدف العناصر الفاعلة في الانتخابات ممن شاركوا في الانتخابات السابقة في الحملات الانتخابية لمرشحي التنظيم او من مثلوهم كمندوبين عنهم في لجان الاقتراع. وفي هذا الاطار، اعتقلت الشرطة امس ستة من عناصر الجماعة في محافظتي الدقهلية والمنيا واحيلوا على نيابة امن الدولة التي قررت حبسهم لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق كما قررت تمديد حبس ٩ آخرين ممن القي القبض عليهم الشهر الماضي بعد انتهاء فترة حبسهم احتياطياً.

وقال مصدر حقوقي أن جهات الامن اعترضت امس على الترخيص للمنظمة المصرية لحقوق الانسان، بعد اخطارها موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية بالتسجيل الاربعاء الماضي.



إسلاميون راديكاليون يؤكدون التزامهم فتوى "عدم جواز" دخول مجلس الشعب

☐ القاهرة - «الحياة»

■ أكد اصوليون مصريون محسوبون على تيارات جهادية التزامهم فتوى اطلقها زعيم «الجماعة الاسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية، تنص على عدم جواز دخول مجلس الشعب (البرلمان).

ونفى محامي الجماعات الاسلامية في مصر السيد منتصر الزيات انباء ترددت عن عزمه على خوض الانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل عن دائرة مدينة اسوان التي ينتمي اليها. واكد أن عدم انخراطه تنظيمياً في نشاطات الجماعات الراديكالية «لا يعني بحال إقدامه على اتخاذ القرارات بصورة منفردة».

وكانت تحليلات ذهبت الى ان التحولات الفكرية التي تشهدها تنظيمات اسلامية راديكالية في الفترة الاخيرة بفعل مبادرة وقف العنف التي اطلقها في تموز (يوليو) ١٩٩٧ القادة التاريخيون لـ«الجماعة الاسلامية» الذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات، ستجعل عدداً من المحسوبين على التيارات الجهادية يخوضون الانتخابات ويتراجعون عن رفض التعاطي مع النظام الحزبي.

واعلنت «جماعة الاخوان المسلمين» الاسبوع الماضي المشاركة في الانتخابات المقبلة بعدد محدود من المرشحين لن يزيد على نصف الذين رشحوا في الانتخابات السابقة العام ١٩٩٥. وتتناقض مواقف الاخوان تماماً مع الجماعات الراديكالية التي ترفض من الاساس الديموقراطية حتى ان بعضها يكفر المؤمنين بها.

ورشح المحامي الزيات لخوض انتخابات نقابة المحامين التي كان مقرراً ان تجرى بداية الشهر الماضي، لكن صراعاً قضائياً بين الحكومة والمحامين تسبب في تعطيلها. وهو أوضح ان فارقاً كبيراً بين عضوية النقابات المهنية التي يتعلق عملها في المقام الاول بخدمة اعضائها والعمل على رفع مستواهم المهني والاقتصادي والاجتماعي، إضافة الى المشاركة في الحياة العامة وبين عضوية البرلمان الذي يضع التشريعات ويراقب سياسات الحكومة. واضاف: «ان مجلس الشعب بصورته الراهنة لا يصلح كوسيلة لتطبيق الشريعة الاسلامية بشكل كامل، والمناخ الذي اصدر فيه الشيخ عبدالرحمن فتواه ما زال قائماً ولم يتغير منه شيء وبالتالي فإننا نتبع الفتوى».



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٠

في ما اعتبر ضربة جديدة لـ"الاخوان"

مصر: حرمان من الترشيح للانتخابات للمحكومين أمام القضاء العسكري

القاهرة - محمد صلاح

■ تعرضت جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة في مصر لضربة جديدة، إذ علمت «الحياة» من مصادر رسمية ان الحكومة قررت تطبيق المادة الثانية من قانون «تنظيم مباشرة الحقوق السياسية» التي تحرم المحكومين في قضايا الجنايات من مزاولة النشاط السياسي، الامر الذي ينطبق على رموز الجماعة الذين حوكموا في ١٩٩٥ و١٩٩٦ في اربع قضايا نظرت فيها محاكم عسكرية، مما يعني حرمانهم من الترشيح لخوض انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ويتعين على «الاخوان» اعادة حساباتهم مجدداً لتحديد مرشحيهم للانتخابات، اذ ستمتنع السلطات عن قبول طلبات ترشيح ٥٨ منهم دينوا في ثلاث قضايا العام ١٩٩٥، بينهم نواب سابقون على رأسهم الدكتور عصام العريان، وسبعة دينوا في العام التالي على رأسهم النائب السابق محمد مهدي عاكف، اضافة الى من سيدانون في قضية «النقابات المهنية» المتهم فيها ٢٠ من قادة التنظيم على رأسهم النائب السابق مختار نوح والتي من المقرر ان تصدر الاحكام فيها في ٣ ايلول (سبتمبر) المقبل.

وافادت المصادر ان القرار استند الى المادة المذكورة التي تنص على انه «يحرم من مباشرة الحقوق السياسية، المحكوم عليه في جناية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره بعد خمس سنوات من انتهاء العقوبة»، مشيرة الى ان الباب التاسع من قانون الاجراءات الجنائية حدد خطوات رد الاعتبار بضرورة «ان تكون العقوبة نفذت بالكامل او صدر عفو عنها وان يكون قد مضى من تاريخ تنفيذها ست سنوات»، على ان يتقدم الطالب بمذكرة الى النيابة العامة التي تقوم بالانابة عنه برفع دعوى امام محكمة الجنايات التابع لها محل اقامته للمطالبة برد اعتباره وهي قضية يستغرق النظر فيها عادة فترة لا تقل عن سنة.

وبين الذين سيتأثرون بالقرار من رموز «الاخوان» ممن وصلوا الى عضوية البرلمان في ١٩٨٤ و١٩٨٧، ورشحوا في انتخابات ١٩٩٥ كل من محمد حبيب وابراهيم الزعفراني ومحمود حسين ومحمد بدوي وسيد عبدالقادر وجمال ماضي وعلي الداي وعلي عز وحسن جودة والمهندس محمد العروس وعبدالحميد الغزالي ومحمد علي بشر وهشام الصول وعبدالعظيم المغربي وعبده البردويل.

وكان الاخوان اعلنوا الاسبوع الماضي المشاركة بعدد محدود من المرشحين في الانتخابات المقبلة لن يزيد عن نصف من رشحوا في الانتخابات السابقة التي شارك فيها نحو ١٥٠ من رموز وقادة الجماعة، لكن التطور الاخير يجعل من اختيار ٧٥ مرشحاً لـ«الاخوان» في الانتخابات المقبلة امراً صعباً.

في موازاة ذلك، قبضت السلطات الامنية على ستة من عناصر «الجماعة» في اربع محافظات واتهمتهم باعادة هيكلة التنظيم جغرافياً في المحافظات والمدن والقرى والاحياء.

وافادت مصادر مطلعة انه ضبطت كميات كبيرة من المطبوعات والاوراق التنظيمية في منازل المتهمين الذين نقلوا لاحقاً الى مقر نيابة امن الدولة التي امرت باعتقالهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق. وعلمت ان مذكرة التحريات التي قدمها جهاز مباحث امن الدولة الى النيابة نسبت الى المتهمين «اجراء اتصالات مع اشخاص في قطاعات عدة في المجتمع، لدعوتهم للانضمام الى صفوف الجماعة سعياً الى تشكيل تنظيم سري جديد والسعي الى نشر افكار التنظيم ومنهاجه في الاوساط المهنية والطلابية، ومحاولة السيطرة على قطاعات المجتمع لتنفيذ توجهات الجماعة واعادة هيكلة التنظيم جغرافياً في مختلف المحافظات والمدن والقرى والاحياء، وتعيين مسؤول لكل منها واعداد برامج عملية ونظرية للعناصر التي تم استقطابها وتحفيزهم على تحريك الاوساط الجماهيرية ووضع خطة للتحرك في الفترة المقبلة في استغلال القضايا السياسية الداخلية والخارجية ذات الاهتمام الجماهيري».

٠٠٠٠٠٦٨



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/٨/٢٠٠٠

تجديد حبس ٣ من جماعة الإخوان المسلمين حاولوا إحياء فكر الجماعة

قرر وائل صلاح الدين وكيل نيابة الاربعين تجديد حبس ثلاثة من جماعة الاخوان المسلمين ١٥ يوما على ذمة التحقيق بتهمة اعادة احياء فكر جماعة محظورة وحيازة كتب ومنشورات تدعو لذلك .

وكانت قد وردت معلومات لاجهزة الامن تفيد قيام ثلاثة من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين المحظورة بعقد لقاءات سرية في منازلهم تدعو لفكر الجماعة وباستئذان النيابة ومداهمة منازلهم عثر بحوزتهم على كتب ممنوع تداولها ومنشورات تحض على كراهية النظام وازدرائه ومطبوعات تحتوى على فكر جماعة الاخوان المسلمين المحظورة فتم القبض عليهم وهم: احمد عباس حافظ «٤٥سنة» وعباس عبدالعزيز «٤٤سنة» واحمد صديق حسن نصار «٤٣ سنة» واحيلوا الى النيابة التى امرت بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق وجددت حبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ / ٨ / ٢٠٠٠

تجديد حبس ٣ من جماعة الإخوان المحظورة

السويس - عبدالله ضيف:

قرر وائل صلاح الدين وكيل نيابة الأربعين تجديد حبس ثلاثة من جماعة الإخوان المسلمين ١٥ يوما علي ذمة التحقيق بتهمة إعادة إحياء فكر جماعة محظورة وحيازة كتب، ومنشورات تدعو لذلك. وكانت معلومات قد وردت لأجهزة الأمن تفيد قيام ثلاثة من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين المحظورة بعقد لقاءات سرية في منازلهم تدعو لفكر الجماعة.. تم استئذان النيابة ومداهمة منازلهم، وعثر في حوزتهم علي كتب ممنوع تداولها، ومنشورات تحض علي كراهية النظام والازدراء به، ومطبوعات تحتوي علي فكر جماعة الإخوان المسلمين المحظورة.. تم القبض عليهم، واحالتهم للنيابة، وهم احمد عباس حافظ ٤٥ سنة وعباس عبدالعزيز عباس ٤٤ سنة واحمد صديق حسن نصار ٤٣ سنة.. أمرت النيابة بحبسهم ١٥ يوما علي ذمة التحقيق، وجددت حبسهم ١٥ يوما اخري ولا تزال التحقيقات جارية.



مرشدهم الآن.. مشهور

مرشد الإخوان الآن يطالب بالديمقراطية ويدعى انهم بعيدون عن العنف وأنهم يستنكرون الإرهاب.. هو نفسه كان أحد ابطال قضية العربة الطائشة التى كانت الخيط الاول الذى كشف اجرامهم، وانه هو نفسه -فضيلة المرشد- كان ضالعا فى عمليات التدمير، وقد القى القبض عليه، وتم التحقيق معه، وقدم للمحاكمة، وادانه القضاء، وحكم عليه بالسجن.. كان ذلك كله قبل ثورة يوليو..

ووفقا لاعترافات قادتهم فى السنوات الأخيرة، فقد تناولوا ما سمى بقضية سيارة «الجيب» وبطلها مشهور احمد مشهور بكثير من الاعجاب.. بل والافتخار، وقد اتهم فى القضية اكثر من ثلاثين شخصا من الاخوان، وبعد سماع اقوال الشهود الذين طلبهم الاخوان لتبرئتهم، ومرافعات النيابة والدفاع عن كبار المحامين الذين وكلوهم أصدرت المحكمة العسكرية حكمها يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٥١ فادانت ثمانية عشر من المتهمين بتهمة الاتفاق الجنائى على القيام باعمال قتل ونسف وغيرها مما قد لا يضر المحتلين بقدر ما يؤذى مواطنيهم وكان من بينهم مصطفى مشهور وبرأت اربعة عشر شخصا..

وقضت المحكمة بمعاقبة كل من مصطفى مشهور ومحمود السيد خليل الصباغ، احمد محمد حسنين واحمد قدرى البهى الحارثى، والسيد فايز عبدالمطلب بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وبمعاقبة كل من عبدالرحمن على فراج السندى وأحمد زكى حسن، أحمد عادل كمال، طاهر عماد الدين، محمود حلمى فرغلى ومحمد أحمد على وعبدالرحمن عثمان عبدالرحمن وجلال الدين ياسين ومحمد سعد الدين السنانيرى وعلى محمد حسنين الحريرى بالسجن مع الشغل سنتين وبمعاقبة محمد إبراهيم سويلم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة، ومصادرة السيارة المضبوطة وجميع الاسلحة والذخائر والمفرقعات والآلات المفرقعة المضبوطة..

قبلها كانت الحكومة قد اكتشفت مخبأ للاسلحة والعدات فى عزبة الشيخ محمد فرغلى بالاسماعيلية وقيل انها كانت معدة لاشتراك كتائبهم فى حرب فلسطين..

وقبلها ضبطت كميات من الاسلحة والقنابل والمتفجرات فى مكان منعزل بمنطقة المقطم وثبت انها من مخلفات تدريبهم للجهاز السرى..

ثم جاء ضبط سيارة الجيب الذى يقول احد قادة التنظيم السرى انها كانت مشتراة من مخلفات الجيش الانجليزى ولم تكن لها ارقام وكانوا يملأونها بشحنات من الاسلحة ومن الاوراق التى تحوى خططهم عندما ارتاب فيهم أحد رجال الشرطة، فحاول الامساك بهم وحاولوا ان يهربوا بالسيارة، ولكن الله أراد خيرا بهذا البلد عندما لم يدر محرك السيارة بسبب ضعف البطارية، فتركوها وفروا هاربين جريا فاسرع المخبر وراءهم وظن الناس انهم من اليهود فلخذوا يصيحون «صهيونى.. صهيونى» وجرى كل الناس وراءهم حتى امسكوا بهم وقد ضبط بالسيارة مسدسات ومدافع رشاشة والاف من قطع الذخيرة وعدد من القنابل وكمية من الخناجر وصندوقين من الجلجانيت وكان بين الأوراق رسوم كروكية لمنازل عدد من الوزراء، والمسئولين ورجال الأمن».

ونعود لشهادة المستشار عصام الدين حسونة وكيل النائب العام الذى شارك فى تحقيق القضية ليشرح التفاصيل التى حاول الاخوان خلال سردهم لتاريخهم إما تجاهلها أو المرور عليها بسرعة مركزين على اقوال شهود النفى، وعلى حوادث التعذيب التى وقعت عليهم متجاهلين القضية التى ادين فيها مرشدهم الحالى يقول عصام الدين حسونة، إن ضباط القسم السياسى علموا بعد حوادث النسف ان مجموعة الاخوان المسلمين قد اخذوا يتخلصون من المواد الناسفة التى يخفونها فى منازلهم إلى امكنة اخرى أكثر امناً، مستعملين فى نقلها سيارات من طراز جيب، لا تحمل ارقاما معدنية فوضع الصاغان محمد محمد الجزار، ومحمد توفيق السعيد من ضباط القسم السياسى.. نظاماً لمراقبة احياء مدينة القاهرة بواسطة قوات من رجال البوليس الملكى تكون مهمتهم مراقبة الحالة، وملاحظة هذا النوع من السيارات..



فى الساعة ٤٥ ٢ من بعد ظهر يوم ١٩٤٨/١١/١٥ اتصل احد المرشدين بالصاغ محمد الجزار تليفونيا وابلغه انه ضبط سيارة من طراز جيب محملة بصناديق فى شارع جنينة القوادر بالوايلية ويركبها بعض اشخاص وقد تبين أن كلا من احمد عادل كمال، طاهر عماد الدين، إبراهيم محمود على كانوا من ركاب السيارة.. وأن مصطفى مشهور قريبا من السيارة يحمل حافظة من الجلد تحتوى على أوراق.

وقد شهد رجل البوليس الملكى صبحى على سالم، أنه شاهد سيارة رمادية اللون من طراز جيب لا تحمل أرقاما تسير ببطء وقد أثارت هذه السيارة ريبته إذ رأى عليها صندوقا وحقيبتين وأوراقا كما رأى ركابها ينزلون منها ويقفون بجوارها وعرف منهم أحد سكان ذلك المنزل وهو إبراهيم محمود على فتقدم من ركاب السيارة وأمرهم بالوقوف فى أماكنهم، فدفعه أحدهم وجرى مع أحد زملائه إلى جهة شارع عبده باشا فتبعهما الشاهد وجمهور من المارة وهو يصيح «صهيونى» إذ تبادر إلى ظنهم أن السيارة لجماعة من الصهاينة وقد تمكنوا من ضبط المشتبه فى أمرهم ركاب السيارة..

ولقد ضبطت بالسيارة الجيب متفجرات وأسلحة هى لغم وكميات كبيرة من المواد الناسفة مكن انواع مختلفة كالجلجنايت ومادة الـ «ب . ت. ن» والقنابل والفانات من فتيل الاشعال ومدفع ستن وثلاثة خزانات لمدفع ستن و٢٧ مسدسا من انواع مختلفة واربعة خناجر وعدد كبير من الطلقات النارية والمفجرات الكهربائية والطرقية وست ساعات زمنية وقناع أسود.

ولقد كانت الأوراق التى ضبطت بالسيارة أكثر خطرا من الأسلحة.. إذ كشفت خطط التنظيم السرى للجماعة.. وأفضت إلى ضبط قادته..

فقد ضبطت فى السيارة أوراق محررة بخط اليد معنونة التكوين «تتضمن بيانات عن كيفية تكوين وتنظيم الجماعة على نظام الخلايا من هيئة قيادة واركان وجنود.

وضبطت فى السيارة أوراق كثيرة منها ما يحوى تعليمات عن كيفية تعقب الاشخاص وما يتعين توافره فى الشخص المتعقب من سرعة الملاحظة والاستنتاج والتنكر..

وضبطت فى السيارة أوراق تقول: «إن القتل الذى يعتبر جريمة فى الأحوال العادية يفقد صفته هذه ويصبح فرضا واجبا على الإنسان إذا استعمل كوسيلة لتأمين الدعوة»..

وأن من يناوئ الجماعة.. أو يحاول اخفات صوتها مهدر دمه وأن قاتله مثاب على فعله.

وقد اعترف أحد قادة التنظيم مشهور الذى كان يعمل بمطار القاهرة أنه سطر بخط يده خطة نسف مخازن المطار..

وضبطت فى السيارة كراسة تحتوى على بيانات عن أماكن بمدينة الاسماعيلية ذكرت فيها اقسام البوليس وكيفية نسفها واغتيال ضباطها وجنودها وقطع الأسلاك التليفونية..

وفى الحافظة التى ضبطت مع مصطفى مشهور وجدت أوراق عن برامج الدعاية الخارجية والداخلية وأنها تستلزم تعيين مندوبين فى البلدان الخارجية..

وبين الأوراق المضبوطة بالحافظة ثلاث ورقات عن: «الاعانات والتعويضات والتهريب» فيها بيان عن وسائل التهريب بطرق المواصلات من طائرات وسفن وسيارات وقوافل، وعن البضائع المهربة والعملة الصعبة، وأنه يتعين تهيئة اشخاص للعمل فى بعض الاماكن والشركات والاشتراك فى اسهم الشركات أو تأسيسها للعمل فى مناطق الموانئ..

ومن بين الأوراق التى ضبطت فى حافظة مصطفى مشهور ورقتان من أوراق مطار الماظة الذى يعمل به المتهم وقرر أنهما محررتان بخطه، وقد تضمنت الورقتان طريقة تخريب المطار - تفصيلا..

وضبط فى الحافظة تقريران عن حسن رفعت باشا -وكيل وزارة الداخلية- وعن حزب مصر الفتاة محررين من مخابرات التنظيم المختصة بالتجسس على الشخصيات المصرية العامة وعلى الأحزاب المختلفة..

وضبطت بين الأوراق تقارير عن البنك الأهلى وفروعه ونظام حراستها وطريقة مهاجمتها بواسطة اشخاص مسلحين بمدافع تومى وقنابل يدوية..

هذا هو مرشدهم الجديد ضبطت معه أوراق وبخط يده عن التهريب وعن خطط للاستيلاء على الموانئ عن طريق تأسيس الشركات أو دخولها.. ولم يتورع حتى من اعداد خطط لنسف المطار وهو مقر عمله، ومصدر رزقه، وعشرات من زملائه الذين يمكن أن يسقطوا ضحايا هذه العملية هذا المرشد يتحدث اليوم عن الديمقراطية ويلتقى بالأحزاب السياسية ويبحث أمور الانتخابات، ولا يتورع من الإعلان على أن الاخوان ضد الإرهاب.

الغريب أن «فضيلة» المرشد يكتب فى أمور الإسلام ويشرح لنا لأمور ديننا..



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٨ / ٢٠٠٥

مصر: اشتداد الصراع بين «الاخوان» وأجهزة الأمن

القاهرة - القبس :

اشتدت سخونة الصراع بين جماعة الاخوان المسلمين (المحظورة) من جهة، واجهزة الامن المصرية من الجهة الاخرى، بما ينذر بمواجهة شاملة قبيل اجراء الانتخابات البرلمانية في نوفمبر المقبل. وكانت جماعة الاخوان قد اختارت عددا من الشخصيات العلمية المرموقة ممن لم تسبق لهم مواجهة اجهزة الامن لترشيحهم كمستقلين في الانتخابات، وهو امر يهدد - بشكل قوي - مرشحي الحزب الوطني الحاكم في عدد من الدوائر الانتخابية.

ولكن اجهزة الامن القت القبض على عدد كبير منهم، ومنهم المهندس عاطف السمري ود. عبدالحميد الغزالي، والمهندس عبدالعزيز الصروي ود. محمد مهيب.

جماعة الاخوان - في المقابل - شرعت في الاستعداد لشن حملة دعائية واسعة في عدد من الصحف العالمية للتنديد بما يرونه فسادا انتخابيا، وعدم كفالة الحريات.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : أخبـــار

التاريـــخ : ١ / ٨ / ٢٠٠١

النائب العام: محاكمة الذراع اليمنى للإرهابيين أيمن ومحمد الظواهرى

كتبت خديجة عفيفى:

وافق المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام على إحالة الارهابى محمد السيد سليمان الذراع اليمنى للارهابيين ايمن ومحمد الظواهرى، الى محكمة جنايات القاهرة.. لاتهامه بالاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول فى تزوير جواز السفر بغرض إخفاء شخصيته والتمكن من ممارسة نشاطه الارهابى داخل البلاد. الارهابى القى القبض عليه فى ١٦ يناير ٩٩ وتم اعتقاله واحيل الى النيابة، أعد قرار الاتهام وادلة الثبوت المستشارهشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا وباشر التحقيق اشرف هلال وكيل النيابة.

اعترف الارهابى فى محضر الضبط بانه احد عناصرتنظيم الجهاد ومرتبط بالعناصر القيادية بالخارج وانه تسلم جواز السفرالمزور من أيمن ومحمد الظواهرى بعد ان انضم لتنظيم الجهاد ومارس جميع أوجه نشاط التنظيم.. كما تم تكليفه من قيادات التنظيم من داخل البلاد للسفر الى افغانستان حيث تلقى دورات تدريبية على كيفية استخدام الاسلحة وإعداد المتفجرات ثم تم دفعه الى جبهة القتال بمنطقة جلال أباد ضمن قوات الاستطلاع بجبل (قباء) وعقب انتهاء الحرب الافغانية تقابل مع القيادى ايمن الظواهرى وقام بمبايعته حيث كلفه بالسفر الى دولة اليمن.. وعقب محاولة اغتيال د.عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق تم تكليفه من الظواهرى بالهرب الى دولة الإمارات حيث تقابل مع شقيقه القيادى محمد الظواهرى الذى وفر له فرصة عمل بأحد المساجد.. واضاف الارهابى بانه فى شهر سبتمبر ٩٨ تردد عليه بعض عناصر التنظيم وأبلغوا بنتيجة القصف الامريكى لمعسكرات التنظيم بافغانستان والذى اسفر عنه مقتل افغانيين وأحد اليمنيين ومصرى ودار حديث بينهم حول تشكيل ما يسمى بالجبهة العالمية لنصرة الإسلام حيث دعوه للمشاركة فى اعمال جهادية ضد الامريكان واليهود.



المصدر : الانباء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ٨ / ٢٠٠٠

القاهرة: محاكمة قيادي في «الجهاد» بعد عودته من دولة عربية

القاهرة ـ «الانباء»:

وجهت نيابة امن الدولة العليا تهمة التزوير لعضو في تنظيم الجهاد المصري واحالتها الى محكمة الجنايات بالقاهرة بعد القبض عليه فور وصوله الى المطار قادما من دولة الامارات التي جاء منها بناء على تكليف قادة التنظيم لارتكاب عمليات عنف بمصر.

وكانت النيابة اجرت تحقيقات مع المتهم محمد السيد سليمان ٢٧ سنة طالب بالمعهد الفني بالزقازيق يحمل جواز سفر مزورا باسم احمد عبد الله التركاوي وذلك منذ بداية عام ١٩٩٩ وبعد انتهاء التحقيقات احال المحامي العام لنيابة امن الدولة المتهم الى محكمة الجنايات بتهمة التزوير وهي المرة الاولى التي يحال فيها احد عناصر الجهاد للمحاكمة الجنائية وليس لمحاكم امن الدولة طوارئ والقضاء العسكري ودون اتهامه بالانضمام الى جماعة ارهابية محظورة.

وكان المتهم ذكر في التحقيقات انه انضم الى تنظيم الجهاد من خلال ارتباطه بالقيادي احمد حسن عجيزة وسافر الى باكستان وافغانستان وتلقى تدريبات عسكرية بعد انتهاء الحرب الافغانية ـ السوفييتية والتقى بالقيادي ايمن الظواهري وبعد محاولة اغتيال عاطف صدقي عام ١٩٩٤ سافر الى الامارات والتقى القيادي محمد الظواهري وفي عام ١٩٩٨ ابلغه عدد من عناصر التنظيم بالقصف الاميركي لمعسكراتهم في افغانستان، وطلب من قيادة الجهاد العودة الى مصر لتنفيذ بعض العمليات الا ان مباحث امن الدولة تمكنت من ضبطه في المطار.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ٨ / ٢٠٠٠

مصر: اطلاق ٨٥ من "الاخوان المسلمين"

☐ القاهرة - «الحياة»

■ اطلقت نيابة امن الدولة العليا في مصر ٨٥ من جماعة «الاخوان المسلمين» بعد انتهاء فترة اعتقالهم احتياطياً. وكانت اجهزة الامن قبضت على هؤلاء وآخرين من اعضاء التنظيم الشهر الماضي في إطار حملة بداتها قبل حوالى شهرين استهدفت العناصر الفاعلة ممن شاركوا في الحملات الانتخابية في الانتخابات السابقة. وقال المحامي عبدالمنعم عبدالمقصود لـ«الحياة» «ان العدد يمثل حصيلة من انتهت فترات حبسهم الاسبوع الجاري وامرت النيابة باخلاء سبيلهم». واعتبر الاجراء «تحولاً نوعياً في السياسة المتبعة مع الجماعة»، معرباً عن امله في ان تشهد الفترة المقبلة، وقبل انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، خطوات اخرى باطلاق بقية المحتجزين بقرارات من النيابة.

ورغم ان السلطات قبضت امس على ١١ من «الاخوان» في محافظات القاهرة وبني سويف والدقهلية والقليوبية واحالتهم على النيابة التي قررت حبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، إلا ان عبدالمقصود لفت الى ان عدد المحتجزين منذ بداية الحملات قبل شهرين هبط للمرة الاولى الى اقل من ٢٠٠.

من جهة اخرى امر النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد باحالة اصولي متهم بالعمل ضمن «جماعة الجهاد» على محكمة الجنايات. وتضمن القرار ان محمد السيد سليمان حسين يوسف الطالب في المعهد التجاري في مدينة الزقازيق، ضبط في مطار القاهرة اثناء محاولته دخول البلاد بجواز سفر مزور. واظهرت تحقيقات النيابة معه انه غادر مصر العام ١٩٩١ الى افغانستان عبر تركيا وباكستان حيث اقام في معسكر «الفاروق» داخل الاراضي الافغانية وشارك في تدريبات عسكرية على فك وتركيب الاسلحة واعداد المتفجرات: ثم اقام في منطقة جلال اباد بعد انتهاء الحرب الروسية - الافغانية، وانه التقى الزعيم السابق للتنظيم الدكتور ايمن الظواهري الذي طالبه بالسفر الى دول خليجية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٨/٢٠٠٠

مسؤول إعلام «الجماعة الإسلامية» المصرية: ضعف المعلومات وراء الالتباس الأخير في مواقف عمر عبد الرحمن

أسامة رشدي لـ «الشرق الأوسط»: وقف العنف هو الموقف الرسمي الذي جرى الاتفاق عليه

اجرى الحوار في أوترخت (هولندا): عبد اللطيف المناوي

اختفى أسامة رشدي، الذي كان في منتصف الثمانينات طالباً في كلية الصيدلة بجامعة أسيوط وأميراً للجماعة الإسلامية هناك، سنوات حتى ظهر اسمه وصورته أخيراً بين 14 مطلوباً من قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية تطالب بهم الحكومة المصرية. وترددت قصص مختلفة عنه، منها أنه تزوج ابنة عباسي مدني وأنه في افغانستان. لكن المطاف انتهى به في هولندا حيث أسس موقعا للجماعة على «الإنترنت» باسم «المرابطون».

وفي الحوار التالي الذي اجرته معه «الشرق الأوسط» يرفض اسامة رشدي المسؤول الإعلامي في الجماعة الإسلامية وعضو مجلس الشورى السابق توصيف حالة الجدل التي نشبت بين قيادات الجماعة بعد رسالة الشيخ عمر عبد الرحمن بسحب تأييده لمبادرة وقف العنف على انها نوع من إدارة الصراع واستثماره من قبل البعض، وقال إن الشيخ عبد الرحمن رغم بقائه في السجن تحت ظروف قاسية إلا أنه لن يفقد تأثيره الكبير على القيادات التاريخية للجماعة..

وشرح رشدي خلال الحوار في مدينة اوترخت التي تبعد عن العاصمة الهولندية امستردام حوالي اربعين كيلومتراً، ظروف استقالته ورفاعي طه ومحمد الإسلامبولي من مجلس شورى الجماعة، كما وجه نقداً ذاتياً لأداء بعض الحركات الإسلامية بالخارج، وعبر عن رايه الشخصي في اعمال العنف التي ارتكبها بعض ابناء الجماعة في مطلع التسعينات بمصر وتفسيره لحالة الهدوء وانحسار اعمال العنف في مصر في السنوات الاخيرة وإمكانية تعايش الجماعة مع السلطة مستقبلاً.

● **بداية.. اين الحقيقة من مبادرة وقف العنف بعد التداعيات الأخيرة لسحب الشيخ عمر عبد الرحمن تاييده المبادرة؟**

ـ الحقيقة أن للدكتور عمر عبد الرحمن منزلة ومكانة كبيرتين بين أبناء الحركة الإسلامية في مصر والعالم وهو الآن يعاني قدراً من الظلم والعسف في السجون الأميركية، وقد سجن ظلماً بتهم ملفقة وطبقت عليه قوانين لم تطبق منذ الحرب الأهلية الأميركية. وبالنسبة لتغير موقف الشيخ من دعم مبادرة وقف العمل المسلح التى أعلنها الاخوة في

مصر منذ 3 سنوات، فقد وصل الشيخ لهذا الرأي بناءً على المعلومات التي تصل إليه من استمرار التعذيب والاعتقال لعشرات الآلاف من المعتقلين.

وربما ساهم انعدام التواصل مع إخوانه وعائلته ومحاميه في مصر إلى ضعف المعلومات التي تصل إليه عن مجمل الأوضاع في مصر وعن آراء بقية قيادات الجماعة وأبنائها.

● ترى من المسؤول عن ما اسميته «ضعف المعلومات» في الجماعة؟

- هناك ظروف كثيرة مسؤولة عن ذلك، فالشيخ وضعه الأميركيون في عزلة تامة ولا يتلقى الرسائل من أبنائه وتلاميذه فهو مراقب على مدار الـ24 ساعة.

● وهل تتحمل القنوات التي تتعامل مع الشيخ جزءاً من نقص المعلومات؟

- هذه القنوات مراقبة ايضا ومحدودة لدرجة أن زوجة الشيخ عندما ذهبت لزيارته في سجنه بأميركا تمت الزيارة من خلال زجاج عازل ومراقبة محكمة من السلطات الأميركية، ولا ننسى أن هناك ظروفاً قهرية وقاسية وضع فيها الدكتور عمر عبد الرحمن.

● وكيف تصل المعلومات إلى الشيخ عبد الرحمن؟

- بعض المعلومات تصل للشيخ بشكل متقطع وغير كامل عن طريق محاميه الأميركيين الذين لا يلامون على عدم إحاطتهم بكل شيء، ولا يسمح للشيخ أثناء الاتصال التليفوني الشهري لأسرته في القاهرة بالتحدث في الأمور العامة، أو حتى التحدث لأبنائه باستثناء زوجته فقط. وبالنسبة لمبادرة وقف العمل المسلح فإن تباطؤ النظام في التعاطي مع استحقاقات هذه المبادرة وخاصة في ما يتعلق باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في السجون والمعتقلات والتعاطي مع الحاجات الإنسانية الملحة للمعتقلين وأسرهم يصيب أكثر المتفائلين بالإحباط.

● منتصر الزيات محامي الجماعات الإسلامية قال إنه يبحث عن قنوات أخرى للاتصال بالشيخ بدلاً من مساعده أحمد عبد الستار.. فهل تعتقد أن تلك القنوات جادة؟ وهل يمكن تسمية هذه القنوات؟

- ليست عندي فكرة عن هذه القنوات، لكن ما أقوله إن الأخ أحمد عبد الستار هو محل ثقة الشيخ وكذلك سائر الإخوة وربما قصد منتصر الزيات الاجتهاد في نقل الصورة بشكل أفضل للشيخ. إنني أرى أنه لا بد أن يوضع حد للوضع المأساوي وغير المسبوق الذي يعيش فيه الدكتور عمر عبد الرحمن.. وأرى أن الحكومة المصرية مقصرة إلى حد كبير بعدم تدخلها في الحفاظ على سلامة الشيخ وضمان حقوقه الإنسانية في السجن الأميركي وإيجاد حل لقضية الشيخ، لأنه في النهاية مواطن مصري، كما أنه عالم من علماء الإسلام وأستاذ في جامعة الأزهر، وهو شيخ ضرير ومريض، واستمرار اعتقاله ومعاملته بهذه الطريقة غير الإنسانية سيكون دائماً مصدراً للتوتر على كل المستويات.

● في نظرك ما هي ضمانات عدم تحول عمر عبد الرحمن إلى مصدر إزعاج لمصر في حالة وقوفها بجانبه وتسليمه لأرض الوطن؟

- لقد برأت المحاكم المصرية الشيخ سابقاً في ثلاث قضايا اتهم فيها، والشيخ عمر رجل كفيف فضلاً على أنه محكوم عليه غيابياً بالسجن 7 سنوات في مصر وهو ما يعني أنه ستعاد محاكمته حال عودته لمصر، وعهدنا بالشيخ دائماً أنه يكون مع أبنائه وإخوانه، وتقديري أن الشيخ لن يكسر الإجماع المنعقد حول ضرورة استمرار وتفعيل المبادرة. وبالتالي فإن عودة الشيخ ستكون عامل دعم لأجواء الهدوء السائدة وستنزع فتيل أحد المصادر الهامة للغضب الإسلامي والتوتر على المستوى الدولي.

● لم تقل لي ضمانات عدم حدوث إرباك بين الجماعة في حالة عودة عبد الرحمن؟

- أنا لا أتصور حدوث ارتباك إذا ما أتيحت للشيخ فرصة الاطلاع على الأوضاع الحالية عن قرب، وبعض التطورات الإيجابية التي تحققت، وقد قال الشيخ في بيانه الأخير إنه يترك قضية المبادرة للأخوة في الداخل لأنهم الأعلم بأوضاعهم، وهو ما يؤكد تواضع الشيخ واستعداده الدائم للالتزام بالخط العام للجماعة طبقاً لمنهج الشورى الملزم والمعمول به على كافة مستويات الجماعة والذي ساهم الشيخ نفسه في ترسيخه.

● هل تعتقد أن بعض القيادات التاريخية للجماعات الإسلامية



استغلت موقف الشيخ الأخير من المبادرة في إدارة الصراعات الداخلية بين أبناء الجماعة؟

- لا يمكن القول إن الشيخ عبد الرحمن يمكن استخدامه كأداة للصراع الداخلي، فالرجل مصدر من مصادر التوحد والقوة للجماعة ولن يكون يوماً من الأيام مصدرا لتشرذمها، ولكن ... القضية تتعلق بالمعلومات كماً وكيفاً.

● **إذا كان ذلك رأيك فبماذا تفسر تركيز قيادات الجماعات السابقة والمؤثرة لاستخدام موقف الشيخ في معركتها؟**

- لا أفهم ما تقصد. هل تضرب لي مثلاً على هذه المعارك.

● **استغلال رفاعي طه للرسالة ومحاولة إيجاد مساحة لنفسه داخل الجماعة؟**

- الأخ رفاعي طه يتبنى موقفاً معارضاً لقضية المبادرة، حيث يرى انها لم تحقق شيئاً يذكر، وهو حر في التعبير عن مواقفه وفي تقييمه، وهو بالطبع سعى لتوظيف رأي الشيخ لصالحه، لكن الشيخ نفسه أرجع الأمر في قضية المبادرة لإخوانه في قيادة الجماعة، وقيادة الجماعة أعلنت في أكثر من مناسبة عن استمرارها في التمسك بهذه المبادرة، وبالتالي فالموقف الرسمي ثابت ولم يتغير بغض النظر عن رأي أحد الاخوة.

● **في يناير (كانون الثاني) 1999 قدمت ومعك رفاعي طه ومحمد الاسلامبولي استقالتكم من مجلس شورى الجماعة.. فما هي ظروف وملابسات الاستقالة؟**

- هذه الاستقالات تمت بالفعل لأعطاء دفعة جديدة للجماعة وتهيئة المناخ لبروز قيادة أخرى تقوم بأعباء العمل الإسلامي، وقد كان ذلك ولله الحمد بشكل طوعي. والمجلس الجديد برئاسة الأخ مصطفى حمزة هو الذي اتخذ القرار بالموافقة على المبادرة في مارس (آذار) 1999. والأخ مصطفى وإخوانه هم محل تقدير ودعم من الجميع.

● **تردد أن استقالتك ورفاعي طه التي جاءت بعد حادث الأقصر كانت بسبب خلافات ومن ثم فما تفسير استقالة الاسلامبولي؟**

- «ابتسم واظهر نوعاً من الدعابة».. السؤال لا يعجبني ولا أريد التطرق إليه.

● **أنا أريد اجابة للتاريخ؟**

- صمت.

● **إذا رجعنا لمبادرة وقف العنف، هل الجماعة الإسلامية» بقياداتها الحالية ملتزمة التزاماً واضحاً وصريحاً بمبادرة وقف العنف؟**

- بلا شك هذا هو الموقف الرسمي المعلن والذي جرى التوافق عليه على نطاق واسع.

● **هل يمكن ان توجه نقدا ذاتيا لأداء الجماعة في المرحلة الأخيرة بعد تسليط الأضواء على بعض قياداتها؟**

- الجماعة الإسلامية كغيرها من الجماعات الإسلامية تعاني من مشاكل وقصور نتيجة للضغوط الشديدة التي لو تعرض لها أي حزب سياسي أو حركة ما في العالم لكانت كفيلة بالقضاء عليها تماماً، ومع ذلك فالجماعة ثابتة رغم التحديات وصامدة رغم قوة الضربات. وفي العموم فالحركة الإسلامية تعاني من تكالب الأعداء ومن اندفاع وسوء تقدير بعض الأبناء في ظل مناخ غير موات ومتحفز. وبعض الجماعات تعاني من نقص الخبرات الإدارية، وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية والمستقبلية، وبعض الجماعات الإسلامية لديها قابلية كبيرة للاستدراج مما يسهل مهام اعدائها.

● **ومن الذي يستدرج الجماعات في نظرك؟**

- قوى محلية ودولية تحاول استدراج هذه الجماعات لتبرير القمع والإقصاء والعزل السياسي الذي يمارس على التيار الإسلامي.

● **امام تضارب تصريحات قيادات الجماعة.. يبدو أن الجماعة تعاني من اعراض التشرذم والانقسام؟**

- لا اتفق معك في هذا التحليل..فانا لا أتحدث معك باسم الجماعة، وما يصدر عني وعن بعض القيادات السابقة من آراء، هو وجهات نظر تعبر عن أصحابها. واعتقد أن أهم ما يميز الجماعة الإسلامية أنها تأخذ بمبدأ الشورى الملزمة وبالتالي فلكل فرد الحق في إبداء وجهة نظره، ويبقى أن القرار هو للأغلبية. ومواقف الجماعة يعبر عنها الأخ مصطفى حمزة رئيس مجلس شورى الجماعة أو البيانات الرسمية الصادرة عن المجلس.

● **حالة الهدوء في مصر هل بسبب إعلان المبادرة أم انها ترجع الى النجاحات التي حققها جهاز الأمن المصري في تقليم أظافر الجماعة؟**

- أكاد أجزم بأن ما يسمى نجاحات

امنية ليس سببا في هذه الحالة، من الهدوء.

فالهدوء يعود في الأساس إلى قناعة عامة لدى كافة الأطراف من عدم جدوى استمرار هذا النزيف الذي أصاب كافة مناحي الحياة في مصر. وفي تقديري أن ظهور بعض المؤشرات الإيجابية في السياسة الأمنية في الفترة الأخيرة هو الأهم مما تسميه بالنجاحات الأمنية. فالقمع والعنف والتعذيب والتصفية الجسدية ومحاولة استئصال التيار الإسلامي هي الأرضية التي انبتت ما تسميه عنفاً. أما السير قدماً نحو احترام الحقوق الأساسية والإنسانية للآلاف من أبناء مصر المعتقلين ظلماً وتصفية مواقفهم ورد الاعتبار لهم، والكف عن المظالم التي طغت في السنوات الماضية هو الذي سيعزز الهدوء والاطمئنان والأمن.. فالأمن هو ثمرة من ثمار العدل.. وكلما أشاعت الحكومة العدل ورفعت الظلم تعزز الأمن. ثم عندما تكون القضية بين الدولة وبعض مواطنيها وابنائها فلا يمكن التحدث بمنطق الغالب والمغلوب، والذين يثيرون هذه النعرات هم من يريدون تأجيج النار.. لقد خسر الجميع وأولهم مصر واقتصادها وسمعتها ومكانتها، وعلينا بدلاً من ذلك أن نضمد الجراح ونعيد الاطمئنان إلى النفوس.

● **ما هي الضمانات التي يمكن ان تقدمها الجماعة للتاكيد على التزامها بالشرعية والدستور؟**

ـ إخواننا يعانون من التعذيب والنفي في السجون والمعتقلات المعزولة، وهم محرومون من أي ضمانات قانونية أو إنسانية أو سياسية ثم أنت تطالبهم بتقديم ضمانات، اعطني أولاً حقوقي ثم طالبني.

● **الإفراج عن 7 الاف معتقل والتعامل بشكل الطف مع المعتقلين الا يعتبر إيجابيا؟**

ـ هذا الرقم غير مسلم به، ومن ناحية ثانية فهناك عدة الاف من أبناء الجماعة معتقلون بلا تهمة ولا محاكمة، وقد مضى على بعضهم أكثر من 10 سنوات في غياهب السجون.

● **هل هناك صفقة بينكم وبين وزارة الداخلية يتم تنفيذ بنودها في الوقت الحالي؟**

ـ لم يقل أحد من أبناء الجماعة إن هناك صفقة أو اتفاقا، من يروج لذلك هم بقايا الشيوعيين الذين يريدونها نارا مشتعلة، إنما نحن نتحدث عن حقوق قانونية وإنسانية يجب على الدولة من واقع المسؤولية سرعة التعاطي معها. نحن نتحدث عن مظالم يجب رفعها.

● **اذا لم تكن هناك صفقة فلماذا التركيز على الافراج عن أبناء «الجماعة الإسلامية» فقط دون الدعوة للإفراج عن ابناء «جماعة الجهاد»؟**

ـ نحن نطالب بالإفراج عن كافة المعتقلين.

● **ما رايك في قيام بعض نشطاء الحركة الإسلامية بالتقدم لتاسيس احزاب سياسية؟ وهل وجد هذا الامر قبولا من الجماعة؟**

ـ هذا التحرك يعبر عن أصحابه الذين قاموا به، ولم يصدر تعليق من الجماعة على هذا الأمر. ولكن اعتقد أن غالبية الجماعة ترى أن الطريق موصد أمام ممارسة اي عمل سياسي، وكل متابع للسياسة الداخلية يدرك صعوبة هذا الأمر.

● **ما هو شكل التنسيق الحالي بين جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية خاصة انه كان هناك تنسيق في السابق؟**

ـ لم يحدث في السابق أي تنسيق بين الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.

● **كيف يحدث التنسيق بين قيادات الجماعة داخل السجون وخارجها في ظل حالة الشتات وبعد المسافات ؟**

ـ بلا شك الظروف والمعاناة تؤثر على طبيعة القرارات ولكن الجماعة تتمتع بقدر من اللامركزية بداخلها مما يساعدها على الحركة على كافة المستويات والأصعدة. اما القرارات الاستراتيجية الكبرى فهي تحتاج لقدر من التوحد والتوافق وهو يتم بشكل أو بآخر بين القطاعات.

● **ما هو تقييمك لأداء الاسلاميين في الغرب؟**

ـ الإسلاميون في الغرب وجودهم حديث وأمامهم الكثير من الوقت حتى يستطيعوا التاقلم والتأثير في هذه المجتمعات. وهناك قيادات تعمل بجد وإخلاص وتحظى بالقبول وهناك قيادات كاريكاترية تلفزيونية لها صوت عال وأصبحت مقصد وسائل الاعلام الغربية التي تسمع منهم ما تحب سماعه عن الإسلام، وما يخدم مشروعها في تشويه الإسلام على كافة الصعد.

ومع ذلك فهذه الأصوات لا تمثل جماعات ذات ثقل أو تاريخ وخبرة في العمل الإسلامي، بل هي تعكس وجهات نظر أصحابها.



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٢/٨/٢٠٠٠

١١ من قادة "الجهاد" و"طلائع الفتح" يؤيدون التوجه السلمي في مصر

□ القاهرة - محمد صلاح

■ اتسع نطاق التاييد للدعوات السلمية في مصر بين المنتمين الى تنظيمي «جماعة الجهاد» و«طلائع الفتح الاسلامي». وايد قادة في التنظيمين مسجونون على ذمة قانون الطوارىء في «وادي النطرون» الذي يعد واحداً من اشد السجون المصرية، التوجه السلمي الذي اطلقه اسامة ايوب اللاجئ في المانيا وايّده نبيل محمد المغربي احد قادة «الجهاد» والذي يقضي عقوبة الاشغال الشاقة لمدة ٥٠ سنة.

وقال المحامي السيد سعد حسب الله إثر زيارته المحتجزين في وادي النطرون، لـ «الحياة» امس: «وقّع ١١ من قادة التنظيمين بياناً اعلنوا فيه تاييدهم لموقف المغربي وايوب». وجاء في البيان: «استجابة منا لنداء الشيخ نبيل المغربي وهو احد القادة التاريخيين لجماعة الجهاد نعلن نحن المعتقلين في سجن «وادي النطرون» تاييدنا مبادرتي القادة التاريخيين للجماعة الاسلامية والشيخ اسامة ايوب الداعيتين الى وقف العمليات العسكرية داخل مصر وخارجها والعودة الى الدعوة الاسلامية الصحيحة لدين الله من منطلق توحيد الامة الاسلامية».

ومعروف ان القادة التاريخيين لتنظيم «الجماعة الاسلامية» كانوا اطلقوا في تموز (يوليو) ١٩٩٧ مبادرة سلمية افضت الى قرار اصدره التنظيم في اذار (مارس) العام الماضي قضى بوقف للعمليات داخل مصر وخارجها. وظل الزعيم السابق لجماعة «الجهاد» ايمن الظواهري معارضاً للتحول نحو السلم، واعتبر مبادرة «الجماعة» تخصها فقط.

ووقع البيان الاخير كل من سمير السيد ريحان وهلال اسماعيل حسن وسلامة ابراهيم واحمد حسن ابو العينين وعبد الله مرسي محمود ويسري عبد السلام ابراهيم وخليل علي خليل واحمد سيد امبابي وطه عبد الجواد سيد وعبد الفتاح علي عبد الفتاح وسيد عباس محمود.



قبيل فتح باب الترشيح لرئاسة الوفد بساعات :

«الأهرام المسائى» ينفرد بنشر أسرار وقائع مناقشات قيادات حزب الوفد

اقتراح وفدى يطالب بأن يكون ياسين سراج الدين رئيساً شرفيا للحزب

المطالبة بتعديل مدة رئيس الحزب لتكون ٥ سنوات بدلا من مدى الحياة

بدراوى سكرتيرا عاما
ونور سكرتيرا عاما
مساعدا ومحمود
أباظة والدسوقى
أباظة نائبين للرئيس



المصـدر : الأهـرام المسـائى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ١٦/٨/٢٠٠٠

بعد مشاورات مكثفة واجتماعات استمرت إلى مابعد منتصف الليل بساعات بين قيادات حزب الوفد اشتدت فيها حرارة المناقشات حول العديد من القضايا التى تتعلق بموضوع الانتخابات التى سوف تتم على منصب رئاسة حزب الوفد أول سبتمبر المقبل.

وقد استطاع «الأهرام المسائى» أن يحصل على أهم الأسرار والتفاصيل التى دارت فى هذه الاجتماعات وذلك قبيل فتح باب الترشيح الذى تحدد له اليوم الأربعاء لتلقى أوراق كل من يريد ترشيح نفسه لمنصب رئيس حزب الوفد بعد رحيل الفقيد فؤاد سراج الدين، ويتم اغلاق باب الترشيح يوم الاحد المقبل.

ومن أهم هذه الاسرار انه تمت إثارة موضوع تغيير اللائحة الحالية لحزب الوفد خاصة فيما يتعلق بمدة رئيس الحزب حيث تنص على ان تكون هذه المدة إلى الابد ورأى عدد من القيادات الوفدية أن تكون ٥ سنوات وقد حدث خلاف حول هذا الموضوع فى هذا الاجتماع وهذا الخلاف يتعلق بموعد التغيير وهل يكون قبل انعقاد الجمعية العمومية أو بعد اجتماع الجمعية العمومية والبعض طالب بأن يكون قبل الاجتماع والبعض الآخر ومنهم د.نعمان جمعة رأى أن يكون بعد الاجتماع وهنا علق البعض بأنه لاتوجد ضمانات ولم يتم حسم الخلاف حول هذه القضية.

أيضا المناقشات رأت أن يكون السيد ياسين سراج الدين نائب رئيس حزب الوفد ورئيس المجموعة البرلمانية لحزب الوفد رئيسا شرفياً لحزب الوفد - وطبقا لتصريحات مصدر وفدى رفيع المستوى لـ «الأهرام المسائى» - فإن د.نعمان جمعة رفض هذا الاقتراح ولكن لايزال التفاوض جاريا حول هذا الاقتراح خاصة أنه لاقى قبولا واسع النطاق داخل حزب الوفد بحكم المواقف التاريخية للسيد ياسين سراج الدين وان هذا الاقتراح لايتعارض مع طموح الدكتور نعمان جمعة

وأكد المصدر أن السيد ياسين سراج الدين يستحق أن يكون رئيسا شرفيا لحزب الوفد وأنه فى حالة التأييد والموافقة من الجميع على هذا الاقتراح فإن مشكلة اختيار رئيس جديد لحزب الوفد سوف يكون قد تم حسمها و«الأهرام المسائى» طرح هذا الاقتراح على السيد ياسين سراج الدين فكان رده أنه لأول مرة يسمع هذا الكلام ولم يفكر فى الرد وسوف يرد على هذا الاقتراح عندمايصله بطريق رسمى وأنه لايزال على موقفه من ترشيح نفسه لرئاسة حزب الوفد.

نعود إلى أسرار اجتماعات القيادات الوفدية والتى تمت فى منزل احد اعضاء الهيئة الوفدية العليا واستمرت بالتحديد حتى الساعة الثالثة والنصف صباحاً فقد تم الاتفاق على تنقية الجداول الخاصة بانتخابات رئيس حزب الوفد وأن تشارك فيها جميع الاطراف وهناك اتجاه لوجود شخصيات عامة للاشراف على انتخابات رئيس الوفد ووجود صناديق زجاجية.

أيضا كشف المصدر الوفدى عن ان جزءا من الاتفاق تمخض عن هذه المناقشات وهو أن يأتى فؤاد بدراوى سكرتيرا عاما للحزب ويأتى كذلك زميله الدكتور ايمن نور سكرتيرا عاما مساعدا ورئيسا للهيئة البرلمانية بمجلس الشعب ويأتى سعد فخرى عبدالنور نائبا لرئيس الوفد ومحمود أباظة والدكتور إبراهيم الدسوقى أباظة نائبين لرئيس الحزب وأنه لو تم تنفيذ هذا الاتفاق فإن الدكتور إبراهيم الدسوقى اباظة لن يقرر خوض المعركة الانتخابية على منصب رئيس حزب الوفد كما أنه فى حالة موافقة السيد ياسين سراج الدين على أن يكون رئيساً شرفيا للحزب فإنه من الطبيعى لن يخوض المعركة الانتخابية على منصب رئيس الحزب ويكون المنافس الوحيد للدكتور نعمان جمعة هو الدكتور محمود السقا عضو الهيئة العليا لحزب الوفد الذى أكد مجددا لـ «الأهرام المسائى» أنه لارجعة فى قراره بشأن ترشيحه وخوضه المعركة الانتخابية على منصب رئيس الحزب مشيرا إلى انه فى حالة اعداد كشوف غير حقيقية فسوف يكون له موقف آخر.

وأشار المصدر فى تصريحاته لـ «الأهرام المسائى» إلى أن الدكتور نعمان جمعة قد حضر هذه المناقشات وكذلك عدد من القيادات الوفدية منهم فؤاد بدراوى والدكتور أيمن نور والدكتور إبراهيم الدسوقى اباظة ومنير فخرى عبدالنور والمستشار محمد على قاسم الذى طالب بتعديل لائحة حزب الوفد.

ومن المؤكد أن مناقشات قيادات حزب الوفد سوف تستمر لحسم قضيتين مهمتين الاولى تتعلق بالاقتراح الخاص بأن يكون السيد ياسين سراج الدين رئيسا شرفيا لحزب الوفد والثانى يتعلق بموضوع تعديل اللائحة.

وبالنسبة للمرشحين لرئاسة الحزب سوف تتضح الصورة كاملة ابتداء من فتح باب الترشيح من اليوم وحتى يوم الأحد المقبل اضافة إلى وجود ١٠ ايام بعد ذلك تتعلق بالطعون ولايزال السؤال هو : من سيفوز بمقعد رئيس حزب الوفد بعد رحيل فؤاد سراج الدين؟

من المؤكد أن الصورة واضحة إلى حد ما من خلال اسرار هذه المناقشات وربما تتضح بصورة أكثر خلال الأيام القليلة المقبلة.

حامد محمد حامد



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٨/٢٠٠٠

تحديد موعد انتخاب رئيس جديد لحزب الوفد.. خلال أيام
٤ مرشحين للرئاسة ومنشورات وبيانات مجهولة المصدر

□ كتب حازم منير:

تجتمع الهيئة العليا لحزب الوفد، فى غضون يومين، برئاسة د. نعمان جمعة، الرئيس المؤقت للحزب، لوضع ترتيبات انعقاد الجمعية العمومية التى ستنتخب الرئيس الجديد، بعد وفاة زعيم الحزب، فؤاد سراج الدين.

ويسود كواليس حزب الوفد ولجانه فى المحافظات، مناخ مناقشات انتخابية قوية فى ظل ما يتردد عن بدء حرب بيانات وشائعات مجهولة المصدر، رغم عدم الإعلان رسميا، حتى الآن عن المرشحين للمنصب، وينتظر أن يبلغ عددهم أربعة هم إلى جانب د. نعمان جمعة، كل من: ياسين سراج الدين، نائب رئيس الحزب، وفؤاد بدراوى، السكرتير العام المساعد، نائب رئيس الهيئة البرلمانية، مع احتمالات تقدم د. إبراهيم الدسوقى اباظة، السكرتير العام المساعد.



□ د. نعمان جمعة □ ياسين سراج الدين □ فؤاد بدراوى □ د. ابراهيم اباظة

ويستند كل مرشح إلى رصيد طويل فى الحزب، حيث ظل د. نعمان جمعة، عضواً فى هيئة المكتب منذ إعادة تأسيس الحزب عام ١٩٧٨ وحتى الآن. وكان وثيق الصلة بملف التنظيم الذى أشرف عليه الراحل سراج الدين بنفسه، وهو صاحب صلات واسعة وقوية بقطاع الشباب ولجان المحافظات. لكن الفترة الأخيرة شهدت صعوداً لنفوذ فؤاد بدراوى فى المجال نفسه، حيث أوكل له سراج الدين، مسئولية متابعة قطاع كبير من المحافظات، بالإضافة إلى مسئوليات تنظيمية أخرى، أتاحت له توسيع علاقته داخل الحزب.. وزاد من نفوذه، الدور الذى قام به مجلس الشعب، على مدار خمس سنوات.



المصدر : الأهالى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٨/٢٠٠٠

صاحب أكبر عدد من الاستجوابات :

البدرى فرغلى: أنا أغلى نائب فى مصر

الذين طاردتهم استجواباتى يترصدون لى فى الانتخابات القادمة

- أحلم دائماً بالناس اللى تحت ولا تستهوينى حياة اللى فوق
- دخلت السجن دفاعاً عن حق المثقفين فى اتحاد مستقل

حوار :
عمر أحمد عمر

«البدرى فرغلى» عضو مجلس الشعب الأبرز، صاحب الاستجوابات المدوية، أمين حزب التجمع فى محافظة بورسعيد، والذى يصف نفسه بأنه أغلى نائب فى مجلس الشعب وهو نفسه أفقر نائب وممثل الفقراء فى المدينة، التى يسميها الكثيرون بلد «البيزنس» والحلم بالثراء السريع، «فالبدرى» صاحب سليقة طبقية منحازة دوماً للفقراء. فقد كانت استجواباته من أجلهم ومن أجل وقف التدهور فى معيشتهم، وكشف ناهبيهم وسالبى قوتهم من مافيا الفساد والاستيراد والتهريب.

ورغم الإغراءات الواسعة التى تعرض لها «البدرى» من هؤلاء الذين تعود أن يقض مضاجعهم، وتعودوا هم بدورهم أن يشتروا الذمم بمنطقهم المعروف إن كل إنسان وكل شىء قابل للبيع والشراء. إلا أن «البدرى» أثبت لهم أن هناك معدناً من الناس غير قابل للبيع أو الشراء. ورغم أن مثله يمكن بسهولة أن نقول عنه إنه أفقر عضو بمجلس الشعب فلا يزال يسكن الدور السادس فى شقة لا تزيد على غرفتين ولايزال يمشى بين الناس على قدميه، دون أن يكون لديه سيارة خاصة، بل إنه إلى وقت قريب كانت الدراجة «الهوائية» وسيلة مواصلاته الأثيرة. «فالبدرى» هو أفقر نائب فى مجلس الشعب وأغلى نائب لو قبل ما عرض ويعرض عليه من حيتان الاستيراد والتهريب.

ولأنه يصعب إن لم يكن يستحيل لصحفى أن ينظم الإيقاع المنطلق «للبدرى فرغلى» على وقع أسئلة محددة، واستفسارات معينة، فقد تركناه يتحدث على راحته ثم وضعنا الأسئلة.

ولدت فى مدينة بورسعيد عام «١٩٤٧»، ومنذ هذا التاريخ وحتى أوائل السبعينيات دخلت بورسعيد عدة حروب فى ٥٦ و ٦٧ و ٧٣ كلها شاهدتها بعينى ورأيت بورسعيد وهى تحترق. لكن فى ٦٧ و ١٩٧٣ اشتركت فى المقاومة، ومنظمة الشباب الاشتراكى ومارست العمل العام، وكان عمرى أقل من ١٨ سنة. وتوليت أمانة شباب بورسعيد أثناء فترة التهجير فى المنصورة.

وفى ١٩٦٧ تشكلت فرق للمقاومة الشعبية وكنت واحداً من قيادات شباب المقاومة. وظل لنا دور حتى ١٩٧٢ فى حماية المناطق الشعبية والمرافق الحيوية فى بورسعيد. وبعد ذلك حدث التهجير. وفى حرب ١٩٧٣ كلفنا بالتوجه لتطهير مطار «شاوا» العسكرى، وكان طيران العدو يقصف المطار يومياً، وكنا نحن نقوم بترميم الممرات وتجهيزها.

بعد انتهاء الحرب عدنا لبورسعيد مباشرة. وزاولت أول عمل نقابى إذ أصبحت عضواً باللجنة النقابية لعمال الشحن والتفريغ بميناء بورسعيد ٧٤-١٩٧٥. وحتى الآن أشغل موقع رئيس اللجنة النقابية للعاملين فى شركة الشحن والتفريغ والحاويات، وهى من أكبر الشركات العمالية والبحرية فى بورسعيد.

كما أننى عضو مجلس إدارة الشركة لمدة ٤ دورات متتالية.



ظروف قاهرة

●● أنا اقتصرت في التعليم حتى المرحلة الابتدائية فقط، إذ إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لم يكن يسمح بأكثر من ذلك. وكانت ظروف قاهرة، تستلزم أن أساعد والدي وهو أيضاً كان عامل شحن وتفريغ. فأنا اشتغلت في الميناء وأنا عمري أقل من ١٢ سنة.

وفتح لي اندماجي في منظمة الشباب آفاق الاطلاع والثقافة، وامتلكت الحد الأدنى من الوعي السياسي لكن كان لدي وعي طبقي سابق على الوعي السياسي. فقد حددت موقفي الطبقي بين الطبقات الشعبية. ولم تكن لي أية تطلعات في أية لحظة من اللحظات لأن أكون واحداً من الناس «اللي» فوق!!

كنت من المؤمنين بالاشتراكية في مواجهة تجبر المقاولين في الميناء فقد كانت صناعة الشحن والتفريغ في أيدي مقاولي القطاع الخاص إلى أن حدث التأميم أوائل الستينيات.

سنة أولى اعتقال

● أول مرة اعتقلت فيها عام ١٩٦٦ عندما أضربنا عن العمل بسبب مشاكل متعلقة بتفريغ باخرة فحم. وكانت النتيجة أننا استمرينا ١٠ أيام في السجن. لكن ثاني مرة أخذت عملية الاعتقال طابعاً سياسياً. ففي عام ١٩٧٤ كانت تكتلات اليسار بدأت في الظهور. وكنت واحداً من ٤٠ تم اعتقالهم من قصر الثقافة، بسبب إصدار بيان يطالب بإنشاء اتحاد لكتاب مصر والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وبدلاً من الافراج عنهم أصبحنا نحن أيضاً معتقلين. بعد هذا التاريخ، بدأت تتوالى الاعتقالات إلى أن وصلت إلى ١١ مرة. وآخر مرة تم اعتقالي عقب اغتيال السادات مباشرة وأودعت سجن ليمان طرة، كنا حوالي ٤٠٠ واحد أغلبنا من التجمع وأفرج عنا بعد تولي مبارك الحكم بشهرين.

الاستجواب الأول

●● دخلت مجلس الشعب لأول مرة في انتخابات عام ١٩٩٠. وكنت قد كونت قدراً من الخبرة أثناء عضويتي بمجلس محلي المحافظة، سمح لي بتفهم سريع لآليات العمل النيابي وأدواته البرلمانية. وكان باكورة أدائي استجواباً ليوسف والي، حول مخاطر استمرار استيراد القمح، كسلعة استراتيجية وتأثيرات ذلك على القرار السياسي المصري.

وفي عشر سنوات وهي عمر تجربتي البرلمانية قدمت ١٧ استجواباً وهو عدد من الاستجوابات لم يقدمه نائب في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية منذ نشأتها عام ١٨٦٦.

وبعض هذه الاستجوابات هز الحكومة بعنف، وبعضها أسقط وزراء وكنت كلما تقدمت باستجواب ازددت خبرة وتعاظمت إمكانياتي الفنية وأدواتي البرلمانية في عرض الاستجوابات.

محاسبة الوزراء ممنوعة

● ***هل يمكن أن تعطينا أمثلة عن هذه الاستجوابات التي أسقطت وزراء أو «هزت» الحكومة؟***

●● الاستجواب الذي قدمته لوزير السياحة السابق «فؤاد سلطان» كان السبب وراء إسقاطه. لأنني قدمته لمجلس الشعب وهو متلبس بإهدار ٤٠ مليون متر بسهل حشيش بالبحر الأحمر. وكان الوزير قد نجح في الحصول على ٥٠ مليون دولار قرضاً لحساب أحد أصدقائه. فتم سحب الأرض ورفض القرض وتحويله للحكومة. والأهم من كل ذلك أنه تم استبعاد الوزير.

وللأسف فلم يتم ملاحقة الوزير قضائياً. لا توجد لدينا محكمة للوزراء ولا قانون لمحاسبتهم وإنما أقصى شيء يمكن أن يصيب الوزير المخطئ في بلدنا هو استبعاده من الوزارة لا غير!

وكان استجوابي لرئيس الوزراء السابق «عاطف صدقي» من أشهر الاستجوابات، إذ كان قد وقع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي دون علم المجلس، وسماها بالإصلاح الاقتصادي وهي الاتفاقيات التي انتهت بالاقتصاد المصري إلى ما هو عليه الآن. كما تقدمت باستجوابات لوزراء الصحة وقطاع الأعمال والثقافة والنقل ووزير المالية.

لكن أشهر الاستجوابات هو استجواب وزير الاقتصاد في ختام الدورة الأخيرة، والذي أحدث ردود فعل عنيفة داخل المجتمع المصري. ورغم أن الوزير مستمر، إلا أن سياسته ضربت وتم كشفها. وما كان يقوله في الماضي لم يعد يقوله الآن، فهو كان يطبق نظريات الغرب وشروطه الاقتصادية، وهو صاحب سياسة اقتصادية غربية ونحن نطالب بسياسة اقتصادية مصرية. فهذا الوزير فتح مصر على مصاريعها لكل السلع الأجنبية وضرب الصناعة الوطنية، وأصبحت مصر الدولة الأولى في العالم في الاستيراد. فنسبة الاستيراد إلى التصدير هي ١:٧ فنحن نستورد بـ ١٧ مليار دولار ونصدر بـ ٢ مليار دولار، فهناك عجز ١٥ مليار دولار كل عام. فلا توجد دولة في العالم بهذه النسبة. فقد أراد الوزير أن ينتزع السلطة الاقتصادية المصرية لتصبح السلطات كلها لمنظمة التجارة العالمية «الجات».

● ***لكن ما هو بالضبط ما أسفر عنه استجوابك الأشهر لوزير الاقتصاد؟***

●● هناك مثلاً مواقع التهريب التي ضربت، وهناك قوانين صدرت لمعالجة ما كشف عنه الاستجواب، وآخرها تعديل قانون الجمارك.

كما صدرت قرارات جمهورية بدمج هيئة الرقابة على الصادرات والواردات في هيئة رقابية واحدة. وأصبحت كل السلع التي تدخل مصر تحت مسمى إعادة التصدير تفتح ويتم تفتيشها، وتراقب عمليات تصديرها. ومن «إسبوع واحد» فقط تم ضبط سيدة عليها ٣٥ مليون جنيه لأنها أحضرت ألف طن أقمشة بفواتير وأعادت تصديرها مرة أخرى بعد تصنيعها، ولكن الحقيقة أنها لم تصدر وتم بيعها في السوق المحلي. وهذا النظام يمارسه الكثير جداً من المستوردين، وهذه الواقعة ليست سوى مثال شائع لضرب الصناعة الوطنية.

براءة بورسعيد

كما كشف استجوابي لوزير الاقتصاد عدم صحة الاتهام لبورسعيد بأنها بلد التهريب وسبب الإغراق. فالاستجواب أثبت أن بورسعيد بريئة وأن المهربين موجودون في كل الموانيء. وقد لاقى الاستجواب تصفيقاً شديداً من نواب الأغلبية، وهذا يؤكد اعترافهم بما قدمته في الاستجواب من معلومات واتهامات للوزير.

● **هل تعتقد أن أداءك في المجلس وراء التدخلات الأخيرة بالتعديل والتوسيع في دائرتك الانتخابية؟**

●● الآن أنا أدفع ثمن استجواباتي وأدائي تحت قبة البرلمان، فجميع المهربين الكبار ومعهم اللصوص والمنحرفون والفاسدون اتجهوا شمالاً نحو بورسعيد، لتمويل الحملات المعادية في مواجهتي، ويستغلون صحفاً مأجورة في هذا السبيل. فمستورد السكر الذي تسببت باستجوابي في أن الحكومة أغلقت منطقته الحرة الخاصة - هذا المستورد مول جرائد مرخصة في بيروت ومطبوعة في لندن مصروفاً عليها ببذخ، لتوزع في بورسعيد مجاناً وكلها تحمل هجوماً مضاداً لي. والأسوأ من



ذلك هو ما اشرت اليه فى سؤالك وهو توسيع دائرتى «دائرة حى العرب» لتشمل عشرة الاف صوت من محافظات متاخمة «الدقهلية - الاسماعيلية - الشرقية» مع العلم بان حى العرب المنتمى إليه والمولود فيه لايزيد على خمسة الاف صوت. وبذلك انتقلت قوة حى العرب من بورسعيد للمحافظات الأخرى من أجل اصطيادى.

الانتماء هو المحرك

● *وكيف تنوى ان تتصرف فى مواجهة هذا الوضع؟*

●● بورسعيد مدينة واحدة، ويمكن القول إنها دائرة واحدة رغم تقسيمها لثلاث دوائر. فأبناء بورسعيد مدينة واحدة وكلنا عارفين بعضنا. وخدماتى لغياب بعض النواب شملت كل الدوائر. فأنا تأتينى الشكاوى والمشاكل من الدوائر الثلاث. وبالتالى فما أسهل على من أن أحول ترشيحى لدائرة أخرى وهو ما سأفعله.

● *كثيرون يتساءلون كيف يمكن لبورسعيد بلد الانفتاح ورجال الأعمال أن تأتى بنائب يسارى مثلك؟*

●● البلد بيحركها تاريخها وروحها الوطنية «مش» الفلوس ورأس المال.

● *ماهى اهم القضايا التى تنوى تبنيها فى حال نجاحك؟*

●● إعادة النظر فى القوانين المقيدة لحرية الإنسان المصرى والتى تهم عدداً كبيراً من الجماهير، مثل قانون المرور الذى فيه إزعاج شديد وغرامات كبيرة. وقوانين الإجراءات الجنائية المتعلقة بالتقارير الطبية، والتى يمكن أن تتسبب فى حبس شخص دون علمه أو قراءته بما ورد فى التقرير الطبى وبعض الإجراءات التى يجب أن تقيد رجال الشرطة فى تعاملهم مع المواطنين. ايضاً سلطات المحافظين القوية والضخمة فى محافظاتهم والتى يجب الحد منها.

كما اننى أنتوى التركيز كذلك على المطالبة بفتح ابواب الرزق للمواطنين وضرب أوكار التهريب.

وبالطبع فقبل كل ذلك وعلى رأسه قضية البطالة.

البلطجة والبطالة

● *وهل بورسعيد بلد البيزنس والتجارة تعانى البطالة؟*

●● بورسعيد بها أكثر من ثلاثين الف عاطل، رغم انها مدينة صغيرة، ويكفى انهم طلبوا تعيين خمسين مواطناً من حملة الخدمة الاجتماعية فتقدم ثمانية الاف وذلك بنسبة ١٦٠:١ وبالمناسبة فعلى هامش حديث البطالة فإننى اشير إلى مايعانيه المرشحون غير المرضى عنهم من بلطجة أثناء الانتخابات، وأؤكد أن معظم إن لم يكن جميع البلطجية هم من العاطلين عن العمل. فتفشى ظاهرة البلطجة هو إفراز طبيعى للبطالة.



المصـــدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريـــخ : ١٩/٨/٢٠٠٠



التطرف والارهاب والعنف جريمة هدفها اثارة البلبلة والقلاقل وتعتيم العقول حتى تسود حالة من عدم الاستقرار، والثورة على النظام، واصحاب هذا الفكر يستغلون الدين كستار يخفي نياتهم الاجرامية.. وعلى الجانب الآخر تسيطر بعض النزوات الشيطانية على بعض اصحاب فكر اخر يستغل الدين أيضا ولكن ليس بزعم الدفاع عنه هذه المرة، وإنما للاساءة اليه والدعوة الى نبذه والسخرية من العقيدة أو للادعاء بالنبوة أو الألوهية، ولا جدال فى أن هذه الفئة لا تقل خطورة عن سابقتها رغم عدم ممارستها اعمال العنف والتخريب لانها تمارس نشاطها المنحرف ضد الدين وتحاول جاهدة تضليل عقول الشباب أو بلبلة العقيدة الراسخة فى نفوسنا، وهؤلاء يرتكبون جريمة أخرى من الإرهاب الفكرى ويرتدون ثياب الفضيلة وهم فى جوهرهم أبالسة وشياطين. ونحن بصدد هذه الجريمة البشعة التى ترتكب فى حق المقدسات والاديان السماوية طرحنا عدة استفسارات عن الجانب القانونى فيها وما إذا كانت العقوبة المقررة لها تلائم وتتناسب مع الجرم المرتكب! وهل تتفق مع المصلحة المحمية التى أخذها المشرع فى اعتباره أم لا؟.

فى البداية يشير مصدر بالنيابة العامة الى ان النص القانونى لجريمة ازدراء الأديان السماوية أضيف الى قانون العقوبات فى عام ٨٢ وكان اول تطبيق له فى عام ٨٥ فى قضية المتهم «صلاح بريقع» مدعى النبوة بمدينة الاسكندرية الذى كان يعمل مخبرا بمباحث الآداب وصدر ضده حكم قضائى بالحبس ٥ سنوات وهو الحد الاقصى للعقوبة، بينما كان اخر حكم فى قضية المتهم «صلاح محسن» عضو اتحاد كتاب مصر «مدعى التنوير» الذى ألف العديد من الكتب تدعو الى نبذ الدين الاسلامى وتحقيره والسخرية من الله عز وجل ورسوله والقرآن الكريم، وادانته المحكمة فاصدرت حكما ضده بالحبس ٦ اشهر مع الايقاف!!

وفى العام الماضى صدر حكم ضد «ابراهيم محـ ـظ» مدعى الالوهية بالحبس ٥ سنوات، بخلاف عدة قضايا أخرى وقعت احداثها خلال السنوات الماضية، وحاليا هناك قضيتان منظورتان أمام المحاكم، وهما قضية الشيخة منال زعيمة الهوس الدينى واتباعها ١٩ متهما لاتهامهم باستغلال الدين فى الترويج لافكار من شأنها إثارة الفتنة والادعاء بأن شيخ طريقتهم الصوفية الذى توفى فى عام ٩٣ هو الله، وقضية جماعة التكفير المتهم فيها السيد أبو النجا حسين الصفتاوى.

عقول ضحلة

ويضيف المصدر ان الدستور كفل حرية الدين والعقيدة لكل مواطن ولكن حينما يتحول الشخص الى الترويج لافكار متطرفة ضد الدين فإنه يقع تحت طائلة القانون وكذلك عندما تنتج عن سلوكه استجابة من قبل أشخاص آخرين «أتباعه» فإنه يكون قد جند لتلك الأفكار. وهؤلاء المتطرفون فكريا هم أصحاب عقول ضحلة وقلوب مريضة ونفوس وضيعة بل وأفاقون.

الجانب القانونى للجريمة

وتهمة ازدراء الأديان واستغلالها بغرض الترويج والتحبيذ لافكار متطرفة بقصد اثارة الفتنة هى اتهام مؤثم وفقا لنص المادة (٩٨و) من قانون العقوبات وهذه الجريمة تتطلب ركنين ماديا واخر معنويا.

أما عن عناصر الركن المادى فأولها استغلال الدين ويراد بكلمة استغلال الدين فى القانون الجنائى أو المدنى كل استعمال أو تناول أو متاجرة بالشيء المستغل فإذا استغل الجانى الدين فى قوله، أو كتاباته، أو ابداء ارائه، أو إرشاده مستندا اليه لتأكيد او نفى هذا الرأى او الارشاد فقد تحقق بذلك معنى الاستغلال، وبمعنى آخر إذا عبر الجانى عن اى امر فى فكره او رايه مبينا أن هذا الامر من امور الدين ولجأ فى الاعتماد على تأكيد صحته الى ايات قرآنية أو أحاديث نبوية فيتحقق ذلك معنى استغلال الدين، اما عن كلمة الدين نفسها الواردة فى هذا النص فقد جاءت بلا قيد او تحديد وبالتالى فنص المادة ينطبق على جميع الأديان السماوية.

وبالنسبة للعنصر الثانى للركن المادى وهو الاستغلال فيقصد به الترويج والتحبيذ ويتحقق الترويج عن طريق بعث الفكر المتطرف من حدوده الشخصية والسعى نحو اشاعته واذاعته وتداوله مع ملاحظة ان القانون فى هذا الخصوص لم يشترط عددا معينا من الناس كمحل للترويج وبالتالى يتحقق ولو كان محصلته فردا واحدا، كما لم يتطلب القانون كذلك ان يلقى الفكر المروج قبولا من المروج اليه.

فالمدلول الاجرامى المستقى من فعل الجانى هو اقدامه على اذاعة افكاره المتطرفة ونشرها وحسب ذلك ان يشير الى مدى خطورة الفكر المتطرف فى التأثير على ثوابت المعتقدات لدى الافراد.

أما التحبيذ فهو التفضيل والانتقاء بمعنى أن يقع الترويج أولا ثم يكون التحبيذ بالاستحسان والتأييد ولقيام الركن المادى لهذه الجريمة لا يشترط ان يقع الترويج والتحبيذ لان الجريمة تقوم بأى منهما بمعنى ان فعل الترويج إذا ارتكبه المتهم فإنه يكفى لثبوت الاتهام فى حقه دون ان يكون هناك تحبيذ لأفكاره.

وأخيرا يتطلب الركن المادى ان يكون هذا الترويج لأفكار متطرفة ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر الجريمة التى لا قيام لها بدونه، فالفكر المتطرف هو أى معتقدات أو آراء أيا كان نوعها لا تتفق مع اقتناعات الناس المعلومة من عقيدتهم السماوية التى ثبتت عليها اعرافهم، فإذا ما تعلق الفكر بالمناهج السماوية فإن معيار اعتباره متطرفا يقوم على ما يتضمنه هذا الفكر من طرح الثابت من الدين والعقيدة أو تحوير للمدلول الدينى عن معناه الصحيح او انكار وجود الله سبحانه وتعالى والدعوة الى الالحاد.

اما عن الركن المعنوى لهذه الجريمة فهو يتطلب قصدا جنائيا عاما يشمل العلم والإرادة وتتمثل الارادة فى رغبة الجانى المباشر فى احداث النشاط الاجرامى اثرا ونتيجة، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، أما العلم فهو ان يتصور الجانى حقيقة الشيء الذى تتجه ارادته نحو ارتكابه ويكون ذلك باحاطته بالعناصر الاساسية لقيام الجريمة ووفقا لنص المادة (٩٨ و) فإنه يجب أن تتجه نية الجانى الى اثارة الفتنة او تحقير او ازدراء احد الاديان السماوية أو الطوائف المنتمية لها، ويتحقق الركن المعنوى إذا اتجهت نية الجانى الى تحقيق اى من هذه الاغراض، ويهمنا فى هذا السياق ان



المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٩/٨/٢٠٠٠

توضيح ان المقصود باثارة الفتنة هو محاولة إيجاد الاضطراب والتشتت والفرقة بان يفتن الشخص فى معتقداته فيكتنفه الظن والشك بعد اليقين وذلك من خلال ما روجه الجانى له من افكار.

العقوبة

ويضيف المصدر النيابى أن المشرع يضع نصب عينه المصلحة المحمية عند تحديده العقوبة المقررة عن أى جريمة فمثلا فى جرائم القتل تصل العقوبة الى الاعدام لانها فى ذلك تحمى حياة الافراد، وفى جرائم المال والسرقة بالاكراه تصل الى الاشغال الشاقة المؤبدة لانها تحمى مصلحة الاشخاص، ويراعى ان تكون هناك علاقة تتناسب بين الجرم والعقوبة.

اما فى جريمة ازدراء الاديان فهى جنحة والحد الاقصى للعقوبة الحبس ٥ سنوات والحد الادنى الحبس ٦ اشهر والغرامة فيها لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو إحدى العقوبتين أى ان الحكم قد يصبح جنيها واحدا فقط.. ومثلا اتصور أن العقوبة لا تتناسب مع المصلحة المحمية الا وهى الدين والعقيدة، ولما كان الدفاع عن المقدسات واجب كل وطنى مخلص غيور على دينه وامته فتشديد العقوبة فى هذه الجريمة النكراء أمر يجب النظر اليه بعين الاعتبار حتى نقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه الضرب على اسمى واغلى مانملك فى الحياة.

حنان بكرى



المصـــدر : ....الأهــــــرام........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ..١٩../..٨../..٢٠٠٠........

مشروعات القوانين

بين سندان المصلحة ومطرقة الدستور

منذ صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان انتخابات مجلس الشعب لعامى ١٩٩٠و ١٩٩٥ لعدم تولى رجال القضاء الاشراف، بشكل مباشر، على الانتخابات داخل اللجان الفرعية.. والشارع المصرى تطوف فى أجنوائه العديد من علامات الاستفهام حول كيفية خروج القوانين من مجلس الشعب وهى تحمل بين طياتها افة العوار الدستورى المتناقض ضمناً، واحياناً صراحة واحكام الدستور .. كما يثور التساؤل عن القواعد التى تحتكم اليها الجهات واللجان المنوطة بها إصدار التشريعات، ويستفسر رجل الشارع البسيط عن الخطوط الحمراء التى تحكم التشريعات قبل خروجها إلى النور والتصديق عليها وحقيقة علم اعضاء المطبخ التشريعى بالعيب الدستورى، إذا وجد، داخل ثنايا القانون قبل سريانه وهل السبب وراء خروج كل هذه القوانين المغيبة يرجع إلى غموض احكام الدستور ام لعدم التأنى فى إصدارها؟

اسئلة كثيرة .، وجدل طويل كان لابد لنا ان نبحث لها عن جواب لكشف الستار عن خطوط سير القوانين منذ خروجها من رحم الغيب إلى ارض الواقع ، لذا كان من الضرورى ان نلتقى والمستشار محمد موسى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب.

● سيادة المستشار .. ما هى القواعد التى يحتكم اليها عند نظر مشاريع القوانين؟ وهل هى قواعد مادية صريحة ام قواعد ضمنية خفية؟

يقول رئيس اللجنة التشريعية بداية لابد ان نعلم ان جميع المقترحات ومشروعات القوانين سواء المقدمة من اعضاء مجلس الشعب أو المقدمة من الحكومة تمر بالعديد من المراحل لضمان استيفائها للشكل المطلوب، والشروط المحددة سواء من حيث الصياغة او من حيث المبادىء الأساسية والاهداف المبتغاة من صدور القانون المقترح، ومن حيث اتفاقها وأحكام الدستور بصفة خاصة لضمان عدم تعارضها ضمنياً أو صراحة مع اية مادة أو حكم من احكامه ولمجلس الشعب قبل اخذ الراى على المشروع المقترح بصفة نهائية حتى إذا كان قد تم إدخال اية تعديلات على نصوصه ان يحيله فى اى وقت الى اللجنة المختصة لتبدى رايها بالاشتراك مع لجنة الشئون الدستورية والتشريعية فى صياغة احكام القانون، بالإضافة إلى قيام اللجنة المحال إليها المشروع بتقديم تقرير عنه فى خلال موعد محدد تبرز فيه اية ملحوظة قد تراها ثم يعرض تقرير اللجنة العامة على المجلس لنظره للبت فيه.

الخروج إلى النور

وفى حالة ما إذا اقر المجلس مشروع القانون باغلبية ثلث الاعضاء، ومازال الكلام للمستشار موسى، اعتبر المشروع قانوناً وبالرغم من انها مراحل عديدة قد تستغرق بعض الوقت .. لكنها لازمة واساسية لضمان خروج مشروع القانون الى النور دون ان يكون مصابا بعيب دستورى، واقتراحات مشروعات القوانين المقدمة من الاعضاء، وفقاً لنص اللائحة الداخلية لمجلس الشعب، تقدم إلى رئيس المجلس مصوغة فى شكل مواد قانون مرفق بها مذكرة إيضاحية تتضمن تحديد نصوص الدستور المتعلقة بالاقتراح والمبادىء الأساسية التى يقوم عليها والأهداف التى يحققها.

وفى حالة ورود اية مادة بمشروع القانون المقترح مخالفة لحكم من أحكام الدستور،، يقوم رئيس مجلس الشعب باخطار المقترح بمخالفة المشروع للدستور، أو بعدم استيفائه للشكل المطلوب، او لوجود قوانين سارية مشابهة لاقتراحه مما يجعل رئيس المجلس يطالبه إما بتصحيحه أو بسحبه.

للحكومة إبداء الراى

ويضيف رئيس اللجنة التشريعية إما فى حالة موافقة رئيس المجلس على الاقتراح يقوم باحالته إلى لجنة الاقتراحات والشكاوى لاعداد تقرير للمجلس يتضمن الراى فى جواز نظر الاقتراح المقدم لاسباب تتعلق بالموضوع، اما إذا وافق المجلس على نظر الاقتراح فانه يحال إلى اللجنة المختصة وبدورها تقوم بعرضه على لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لابداء رايها فى صياغة وتنسيق المواد على أن يكون للحكومة حق ابداء الراى فى مشروعات القوانين المقترحة أثناء مناقشتها وكل تلك المراحل العديدة شرعت بهدف ان تصدر القوانين خالية من اى مانع دستورى، ودون ان تعتريها شائبة تعيبها تجعلها عرضة للحكم بعدم دستوريتها حتى تخرج إلى الواقع متفقة واحكام الدستور.

المتاريس الرقابية

استوقفنا رئيس اللجنة التشريعية ..



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩/٨/٢٠٠٠

وطرحنا عليه تساؤلا .. وهو أن اقتراحات مشروعات القوانين . كما هو ملاحظ . تمر بمراحل متشعبة ومعقدة لضمان خروجها إلى حيز التنفيذ غير متعارضة واحكام الدستور، إذن ما هى الأسباب التى تؤدى إلى صدور كل هذه الأحكام من المحكمة الدستورية العليا محملة بمواد قانونية قاصرة ومعيبة تتعارض، مع ظاهرها واحيانا مع باطنها، مع احد النصوص المهمة للدستور بالرغم من مرورها على كل هذه المتاريس الرقابية؟

● يقول المستشار موسى . بهدوء . ليس الأمر كما يتصور البعض بان مشروعات القوانين قد خرجت وهى متضمنة مخالفة صريحة لحكم من احكام الدستور ادى إلى الطعن فيها فالموضوع بمنتهى البساطة مجرد اختلاف فى وجهات النظر. فمشروع القانون لا يخرج من تحت قبة البرلمان إلا والجميع متفق على انه لا يتضمن اية مخالفة لاحكام الدستور لكن قد ترى المحكمة بعد ذلك رايا اخر وهى بصدد نظر الطعن المقدم إليها فيتراءى لها أن إحدى مواد القانون تتضمن مخالفة ضمنية او صريحة لحكم من احكام الدستور فتقضى بعدم دستوريتها.

● استاذناه فى المقاطعة، قلنا له .. اليس هذا ادعى إلى الأخذ بالرقابة الدستورية السابقة؟

فاجاب قائلاً .. لكل نظام شريعة فى سن القوانين والرقابة عليها وسواء كانت رقابة لاحقة أو رقابة سابقة فلكل منها ما يميزها وما يعيبها ونحن نعلم ان رقابتنا قائمة على المراقبة اللاحقة للقوانين وهى المتمثلة فى المحكمة الدستورية العليا وإن كانت الرقابة السابقة تتلاشى إلى حد كبير الحكم بعدم الدستورية قدر المستطاع مما يميزها ويرجح كفتها.

مشروعات الحكومة

● ما هى المراحل التى تمر بها مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة؟

يقول مصدر قضائى إن مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة تمر بالعديد من المراحل ايضا بغرض التاكد من مطابقتها وعدم مخالفتها لاحكام الدستور فالمشروع المقترح يتم عرضه على اللجنة العليا للتشريع بوزارة العدل كما تعرض على إدارة التشريع بمجلس الدولة المنوطة بدراسة مدى مطابقة التشريع المقترح لاحكام الدستور وعدم مخالفته له ثم يعرض بعد ذلك على مجلس الوزراء وإذا ابدى موافقته عليه يقوم برفعه إلى رئيس الجمهورية لاحالته إلى مجلس الشعب الذى يقوم بارساله إلى اللجنة المختصة تبعا لاختصاص كل لجنة طبقاً للائحة الداخلية للمجلس وإن كانت هناك شبهة عدم دستورية تشترك اللجنة المختصة مع اللجنة التشريعية لحسم الامر لضمان صدور القانون بعد التصديق عليه خاليا من اى شبهة بعدم الدستورية.

عماد الفقى



.. وقنابل الجماعات الإسلامية تنفجر من جديد

بعد هدوء حمل عنوان قانون الوئام الوطني الذي اطلقه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة واستمر اكثر من ٦ اشهر عادت مظاهر العنف بصورة مفاجئة لتضرب الاستقرار في الجزائر ولاسيما المناطق التي كانت تعتبر أمنة وبعيدة عن هذه الظاهرة وتحديداً مدينة وهران الواقعة مع الحدود المغربية. ويبدو ان الضربات التي وجهتها قوات الامن الى بعض الجماعات المتشددة والتي رفضت الدخول تحت مظلة الوئام لم تكن قاضية تماما وتعتقد مصادر مطلعة ان الجماعات الاسلامية المسلحة التي تزعمها عنتر الزوابرى والاخرى المنشقة عنه وهى الجماعات السلفية للدعوة والقتال التي يقودها حسان حطاب قد استطاعت لملمة صفوفها من جديد بعد ان غادرت الى المناطق التي كانت امنة في اوج المعارك والقتال وتركزت في المناطق الغربية للبلاد والصحراوية واصبحت تتقدم بعض خلاياها لتقوم باعمال ارهابية قريبة من مركز العاصمة لتوحى بانها لاتزال في قمة قوتها.

واذا كان الوئام الوطني قد نجح في تحييد الجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة من الطريق للاستقرار وبل على العكس انضم مقاتلو جيشه الى صفوف القوات الحكومية انه فشل في ضم الجماعات المذكورة سابقا تحت لوائه بعد مفاوضات مضنية ومتعثرة بينها وبين الحكومة تخللها حديث عن مقتل حسان حطاب وانشقاقات في صفوفه بين مؤيد للهدنة والمفاوضات ومعارض لها.

وحسب المصادر فان الحكومة كانت قد اجرت بالفعل عبر وسطاء مفاوضات مع حسن حطاب إلا ان هذا الاخير وضع شروطا تعجيزية أمام الوسطاء لعرضها على الحكومة في الوقت الذي حمل الفريق الحكومي الوسطاء اغراءات مشابهة لتلك التي حصل عليها مقاتلو الجبهة الاسلامية للانقاذ وعددهم ٥ الاف شخص سكنوا الجبال منذ بداية الازمة في العام ٩٢. وتوضح المصادر بان بوتفليقة عرض على مدني مزراق قائد الجيش الاسلامي تسليم السلاح مع ضمانات بمحاكمات عادلة ومراعاة الظروف التي دفعت لهؤلاء للالتحاق بالجبال والاخذ بهذه الظروف لتخفيف الاحكام الصادرة بحقهم مع ايجاد ظروف معيشية مناسبة لهم وخرطهم في سوق العمل.

إلا ان هذه المغريات لم تدفع حسن حطاب للقبول بالهدنة والنزول عن الجبال بل طالب بالعفو العام والشامل لجماعته عن جميع الاعمال التي قامت بها جماعته.

وتقول المصادر ان حطاب كان مضطرا لفرض هذا الشرط والا فان تصفيته ستكون مؤكدة في حال قبوله بالشروط الحكومية في ظل تورط عناصر هذه الجماعات بعمليات قتل وارهاب دموية وتفجيرات واغتصاب لا توصف. وبالتالى فان القبول بمحاكمة عادلة لن يكون في صالح اغلب عناصر هذه الجماعات وتقول المصادر انه وبعد اعلان جيش الانقاذ للهدنة في اكتوبر ٩٧ انشقت اكثر من ١٠ فرق عن حطاب وانضمت الى هدنة مزراق تباعا لكن في الوقت نفسه استطاع حطاب استقطاب حركة الناقمين على الهدنة وبعض الجماعات المتفرقة وتستبعد المصادر ان يكون سبب عودة الجماعات الى العنف بقوة هو اتحاد الجماعتين الاكثر دموية الجماعة السلفية والجماعات الاسلامية المسلحة وذلك بسبب الاختلاف العميق بين زعيمى الجماعتين حيث يوجه خطاب اصابع الاتهام للزوابرى بوقوفه خلف مقتل قدوته جمال زيتوني والانشقاق عنه هذا وقد اصطدمت الجماعات اكثر من مرة مع بعضها البعض، وسقط مئات من القتلى من جراء ذلك.



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٨/

الهضيبي وسلطان يتحدثان لـ"الحياة" عن معركة دائرة "الدقي":

مصر: "الإخوان" يرحبون بالمنافسة و"الوسط" يستغرب "ضجة إخوانية"

القاهرة - محمد صلاح

■ تفاعلت الأزمة بين جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة في مصر ومؤسسي «حزب الوسط» والتي برزت اثر اعلان المحامي عصام سلطان الذي استقال من عضوية «الجماعة» الترشيح لانتخابات مجلس الشعب (البرلمان) المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل في دائرة «الدقي»، وهي الدائرة نفسها التي كان نائب المرشد العام لـ«الاخوان» المستشار مامون الهضيبي اعلن انه سيترشح فيها. وتحدث الى «الحياة» سلطان والهضيبي وبدا إصرار من كليهما على المضي في اجراءات الترشيح في الدائرة وعدم تركها للآخر.

واستبعد الهضيبي أن يتسبب ترشيح سلطان في دائرة الدقي بمشاكل له وقال لـ«الحياة»: «من حق اي شخص ان ترشح في أي دائرة» لكنه لفت الى انه كان اعلن الترشح لخوض الانتخابات في تلك الدائرة «قبل فترة طويلة». وفي إشارة الى تصريحات وكيل المؤسسين لحزب «الوسط» المهندس ابو العلا ماضي، نشرتها «الحياة» امس، تحدث فيها عن «معلومات ترددت عن عزم الهضيبي ترشيح نفسه في دائرة إمبابة وترك الدائرة لمرشحة الحزب الوطني الحاكم وزيرة الشؤون الاجتماعية سابقاً الدكتورة امال عثمان»، قال الهضيبي: «ليس من حق احد الحديث باسمي فانا صاحب القرار في تحديد الدائرة التي ارشح فيها»، مؤكداً انه سيترشح في الدقي وليس في اي دائرة اخرى.

ومعروف أن نائب المرشد العام لـ«الاخوان» خاض انتخابات العام ١٩٩٥ منافساً لعثمان التي فازت بالمقعد المخصص للفئات في الدقي.

واوضح الهضيبي أنه حين اعلن ترشيحه كان يتوقع منافسة عشرات من الشخصيات العامة من مختلف الانتماءات الحزبية والفكرية. ورفض الرد على سؤال عما اذا كان ترشيح سلطان في الدائرة نفسها سيتسبب في صدام جديد بين «الإخوان» ومؤسسي «الوسط».

اما سلطان فاستغرب «ضجة احدثها قادة «الاخوان» لمجرد أن احداً تجرأ على إعلان عزمه منافسة الهضيبي». وقال لـ«الحياة»: «رغم اننا ما زلنا في مرحلة دراسة ملف المشاركة في الانتخابات ولم نحدد موقفاً نهائياً بعد إلا أن ما صدر من قادة الاخوان يؤكد انهم ما زالوا يصادرون حق الآخر».

واستغرب المحامي الذي قاد في الانتخابات السابقة الحملات الانتخابية للهضيبي، مقارنته به، واضاف: «الفارق في العمر بيننا اكثر من ٤٠ سنة وانا احمل هموم والام وامال جيل غير الذي ينتمي اليه الهضيبي»، واعتبر ان المعنية بالمنافسة في دائرة الدقي هي الدكتورة عثمان «لأنها تفوز بالمقعد في كل مرة تشارك فيها في الانتخابات». وتابع: «ليس من حق اي شخص آخر ترشح في الدائرة ولم يفز ان يسعى الى إغلاق الدائرة على نفسه». واكد ان حسابات مؤسسي «الوسط» «تعتمد على تقدير قوة مرشحي الحزب الحاكم في المقام الاول». ونفى بشدة ان يكون مؤسسو «الوسط» خططوا للانتقام من قادة «الاخوان» او سعوا الى اسقاط الهضيبي. وقال: «خلافنا مع قادة الاخوان انتهى منذ سنوات وجراحنا اندملت لكن يبدو أن جراحهم ما زالت



تنزف ربما بفعل استقالاتنا المتتالية من عضوية التنظيم بعدما ضيعنا عليهم فرصة ان يقوموا هم بفصلنا. كما ان توالي الاستقالات لتشمل رموزاً كبيرة من الاخوان على راسهم السيد كمال الهلباوي أمر ما زال قادة «الاخوان» يعتبرون اننا السبب فيه».

ويعتقد سلطان ان نسبة اصوات «الاخوان» في دائرة الدقي بانها نحو واحد في المئة فقط من مجموع الناخبين في الدائرة. لكنه يؤكد ان صداقة ما زالت تربطه بعدد كبير منهم. وقال عن جدوى التنسيق مع الجماعة لتفادي صدامات بينهما اثناء الانتخابات: «حسب خبرتي في العمل مع قادة الاخوان فإنهم اذا قرروا شيئاً يمضون فيه دون حسابات او توازنات. وفي العام ١٩٩٥ رشحوا نحو ١٥٠ شخصاً على رغم اعتقال الحكومة، قبل الانتخابات اكثر من ٨٠ من رموز الجماعة احيلوا على ثلاث دوائر قضائية عسكرية ما كان يعد اشارات حكومية كان على القادة ان يفهموها في حينها وليس بعد خمس سنوات، اذ يتحدثون الآن عن حرصهم على تفادي استفزاز الحكومة».



ضبط موظفين حاولا إحياء نشاط الإخوان بالسويس

السويس - عبد الله ضيف:

ألقت أجهزة الامن بالسويس القبض على شخصين من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة عقدا لقاءات سرية تدعو لفكر الجماعة وحازا كتبا ومطبوعات ومنشورات محظورة.. أحيل المتهمان للنيابة وتولى وائل صلاح الدين الايوبي وكيل نيابة الأربعين التحقيق.

وردت معلومات لإحدى الجهات الامنية تفيد قيام حسين محمود أحمد ٤٢ سنة رئيس حسابات بنك التنمية بالسويس، وعلاء مصطفى محمد حماد ٣٤ سنة، مشرف بيانات الحاسب الآلي بمأمورية ضرائب السويس بعقد اجتماعات سرية في منزليهما تدعو لإحياء فكر جماعة الإخوان المسلمين. ثم استئذان النيابة ومداهمة منزليهما وألقي القبض وأحيلا للنيابة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٧ / ٨ / ٢٠٠

القبض على ١٩ من الإخوان المسلمين

كتبت ـ نجوى عبد العزيز:

القت اجهزة الامن، القبض على ١٩ عضوا بجماعة الاخوان المسلمين اثناء حضورهم إجتماعا فى شبين الكوم، يوجد بين المقبوض عليهم اساتذة جامعة ومهندسون ومدرسون واطباء وطلاب، تولى محمد حلمى قنديل ورأفت عباس رئيسا النيابة، التحقيقات باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول للنيابة، وقررت النيابة حبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق.



المصدر : الانباء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٨/٢٠٠٠

أمن الدولة المصري يأمر بحبس ٢٠ من «الاخوان»

القاهرة - عثمان أمين :

امرت نيابة امن الدولة العليا في مصر بحبس اعضاء تنظيم الاخوان الجديد ويضم ٢٠ من كوادر «الجماعة» ١٥ يوما بعد تحقيقات مكثفة عقب القبض عليهم اول من امس من محافظة المنوفية شمال القاهرة. ووجهت النيابة الى المتهمين عدة تهم من بينها الانضمام الى جماعة سرية محظورة اسست على خلاف احكام القانون، تستهدف مناهضة الدستور ومنع مؤسسات الدولة من اداء اعمالها وحيازة منشورات ومطبوعات تروج لفكر الاخوان باستغلال الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في اكتوبر المقبل.

وتستكمل النيابة التحقيق مع بعض المتهمين في ضوء مذكرة معلومات مباحث امن الدولة حول نشاط المتهمين وتحركاتهم خلال الفترة الماضية.

وفي التحقيقات، طلب المحامي عبدالمنعم عبدالمقصود الافراج عنهم باعتبارهم من الشخصيات العامة المعروفة ولم تمارس نشاطا مخالفا للقانون والدستور وعلى سند الاتهامات الواردة بمذكرة تحريات مباحث امن الدولة اقوال مرسلة وليس هناك دليل في الاوراق يثبت صحتها.

وقال عبدالمنعم ان المتهمين انكروا الاتهامات المسندة اليهم، مشيرا الى وجود تناقض شديد بين ما جاء في محضر التحريات الذي اشار الى ان هناك خمسة من قيادات الاخوان غير موجودين اثناء القبض عليهم.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٣

القاهرة: اعتقال ١٤ من "الاخوان"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ شنت قوات الامن المصرية حملات جديدة ادت إلى إعتقال ١٤ من ناشطي حركة «الاخوان المسلمين» في أربع محافظات، وواصلت الحكومة المصرية حملتها ضد جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة، وقررت نيابة امن الدولة العليا امس حبس ١٩ من قادة الجماعة بدعوى انهم يمثلون مجلس شورى التنظيم في محافظة المنوفية لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات التي كانت باشرتها معهم بعد القبض عليهم اول من امس.

وقال المحامي عبدالمنعم عبدالمقصود لـ«الحياة» إن الشرطة دهمت فجر امس في توقيت متزامن منازل المتهمين، والقت القبض على كل من: نعيم عبد المولى علي، وخالد محمود المالكي، ونعمان علي عبدالله، وسامي عبدالجواد في القاهرة، وعبدالحكيم مرسي، وأحمد رشدي، وعبدالله صادق في اسيوط، وعلاء محمد حسن، واحمد محفوظ وشيخون ابراهيم في سوهاج، وكمال حلمي، وعماد متولي الشامي وعيد عزالدين في الدقهلية، واوضح ان رجال الأمن صادروا كتباً ومطبوعات بدعوى انها تحوي عبارات تحض على كراهية نظام الحكم وتدعو الى ازدرائه، واحيل المتهمون لاحقاً على نيابة امن الدولة التي قررت حبسهم لمدة ١٥ يوماً على ذمة التجقيق.

واوضح المحامي عبدالمقصود ان المتهمين من العناصر التي تعتقد السلطات ان لها دوراً في تنفيذ الحملات الانتخابية للإخوان، وان بينهم اشخاصاً مثلوا مرشحي الجماعة في الانتخابات السابقة مندوبين عنهم في لجان الاقتراع. وقال إن الحكومة بدات قبل ثلاثة أشهر مخططاً لإجهاض محاولات مرشحي الجماعة لخوض الانتخابات، موضحاً ان عدد الذين القي القبض عليهم خلال تلك الفترة بلغ اكثر من ٥٠٠ شخص تم اطلاق اكثر من نصفهم بعد ما امضوا فترات حبس احتياطي. واضاف ان «المخطط الحكومي يعتمد على إبقاء عدد لا يقل عن ١٥٠ من الاخوان داخل السجون ليكونوا عبرة للآخرين. وكلما اطلقت النيابة عدداً من المتهمين قامت اجهزة الامن بالقبض على اخرين بدلاً منهم».

وعلى صعيد التحقيقات في قضية المنوفية احالت النيابة اجهزة الكومبيوتر وديسكات واوراقاً ومطبوعات ضبطت في حوزة المتهمين الذين تم القبض على ١٤ منهم اثناء اجتماع عقدوه في منزل واحد منهم في حين تم القبض على الخمسة الباقين في منازلهم، على مصلحة الادلة الجنائية والطب الشرعي لفحصها وإعداد تقارير فنية عنها.

أيام ويسدل الستار على أطول محاكمة عسكرية فى مصر

أحكام قضية الإخوان مؤشر على التعامل مع الإسلاميين فى الانتخابات

اكتسبت قضية النقابيين العشرين المتهمين بالانضمام لتنظيم الإخوان المسلمين اهمية خاصة فهى استغرقت فترة طويلة نسبيا، كما ان الحكم المنتظر صدوره عن المحكمة العسكرية الأحد القادم يأتى زمنيا قبل نشوب معركة انتخابات مجلس الشعب والتى سيخوضها الإخوان المسلمون وبعد توجيه ضربة قاصمة للتيار الإسلامى عموما تجلت بوضوح فى إغلاق ابواب حزب العمل، القضية ايضا فى غاية الأهمية لان هؤلاء للتهمين العشرين من افضل رموز العمل النقابى فى مصر وهم ايضا اساتذة جامعة وعلماء لهم ثقل حتى على المستوى الدولى وعدد منهم كرمته الدولة وواحد منهم كرمته السيدة سوزان مبارك حرم الرئيس وكثيرون يعتبرون الأحكام مؤشرا على تعامل السلطة مع الإخوان فى الانتخابات القادمة هذه المرة نفتح ملف المتهمين العشرين لإعادة قراءته دون تدخل منا مطلقا.. فقط نحن نستعرض ما حدث ونتعرف من جديد على المتهمين العشرين.

من المقرر يوم الأحد القادم ان تصدر المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء أحمد الانور حكمها فى قضية النقابيين العشرين المتهمين بالانتماء لجماعة الاخوان المسلمين، وما لم تحدث مفاجآت من الوزن الثقيل فسوف يسدل الستار على واحدة من أهم المحاكمات العسكرية فى مصر.. السطور القادمة تستعرض القضية ولائحة الاتهامات ورأى الدفاع فى طول نظر القضية التى استمرت لمدة أحد عشر شهرا.

النقابيون العشرون متهمون بعقد لقاءات تنظيمية بهدف تكوين رأى عام معارض لسياسة الحكومة والسعى للسيطرة على المساجد والنقابات، وقد اثارت محاكمتهم جدلا طوال الفترة الماضية خاصة وهم يمثلون رموزا فى مجالات العمل الاكاديمى والنقابى. فعلى راس الذين يحاكمون حاليا الدكتور محمد بديع عبدالمجيد «٥٧ عاما» والدكتور بديع اسمه مسجل فى الموسوعة المصرية لعظماء علماء العرب وكان يشغل منصب وكيل كلية الطب البيطرى ببنى سويف واشرف على إنشاء المعهد البيطرى العالى باليمن كما تولى مقعد الأمين العام لنقابة الأطباء البيطريين لمدة ثمانى سنوات وامينا لصندوق اتحاد المهن الطبية لمدة اربع سنوات.. ويرأس مجلس إدارة الجمعية العلمية للباثولوجى بمصر وقسم الباثولوجى بكلية الطب البيطرى ببنى سويف!!.

ويلى الدكتور بديع المهندس مدحت الحداد «٥٠ عاما» وهو عضو بمنظمة العفو الدولية ودرس الهندسة والتجارة والقانون وكان رئيسا لمجلس إدارة الشركة العربية للتعمير والشركة العربية للاستيراد والتصدير بالإسكندرية ويرأس العديد من الجمعيات الخيرية كما اشرف على انشاء الاف الوحدات السكنية بمحافظة الإسكندرية مما جعله ينال العديد من الأوسمة الحكومية!!.

اما الثالث فهو الدكتور سعد زغلول «٤٤ عاما» وهو مؤسس وحدات الأوعية الدموية والمناظير والكلى الصناعية بمستشفى السكة الحديد بالقاهرة وعضو جمعية الجراحين المصريين واتحاد الجراحين العرب ومؤسس الجمعية المصرية للتعليم الطبى المستمر وأمين عام نقابة أطباء القاهرة منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن!! ويحل رابعا فى قائمة الاتهام المحامى مختار نوح عضو مجلس الشعب السابق ومراقب بمنظمة العفو الدولية اما الخامس فهو الدكتور محمد على بشر ٤٩ عاما أمين عام نقابة المهندسين وشغل منصب الأمين العام لاتحاد المنظمات الهندسية فى الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٨.. ويعمل بشر استاذا مساعدا للهندسة الكهربية بكلية هندسة المنوفية واستاذا زائرا بجامعة نورث كارولينا بأمريكا.. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المواساة الخيرية!!.

والسادس الدكتور عبدالله زين العابدين «٤٤ عاما» ويشغل منصب أمين صندوق النقابة العامة للصيادلة ورئيس لجنة التأديب بالنقابة.. اما السابع فهو المحامى خالد بدوى «٤٠ عاما» وكان يشغل منصب أمين الصندوق المساعد لنقابة المحامين منذ عام ١٩٩٢ وحتى تجميدها.

والثامن هو أحمد الحلوانى «٣٧ عاما» عضو نقابة المعلمين والحاصل على ماجستير فى الدراسات الشرعية من رابطة العالم الإسلامى بمكة ومدير مدرسة الخلفاء الراشدين بحلوان وكان له الفضل فى حصول المدرسة على شهادة الأيزو ٩٠٠٢ كأول مدرسة مصرية تحصل على تلك الشهادة!! ويليه الدكتور محمد هشام الصولى ٤٧ عاما ويشغل منصب مدير اللجنة الطبية العامة بالإسماعيلية وهو أمين نقابة الأطباء بمحافظة الإسماعيلية منذ عام ١٩٩٢ وحصل على لقب الطبيب المثالى بالمحافظة عام ١٩٩٧!! أما العاشر فهو الدكتور سيد فيكل ٤٤ عاما وهو عضو مجلس النقابة العامة للأطباء وكان رئيسا للقوافل الطبية ببنى سويف وسوهاج اثناء ازمة السيول!! ويليه إبراهيم الرشيدى أمين عام نقابة المحامين بمحافظة السويس والأمين العام السابق لحزب العمل بالمحافظة.. إضافة إلى الدكتور احمد شوقى عماشة ٣٨ عاما وهو عضو مجلس نقابة الأطباء البيطريين بدمياط وعضو الجمعية الطبية البيطرية وكان له الكثير من الأنشطة الاجتماعية من خلال عمله بجمعية كفالة الطفل اليتيم وإنشاء نادى الحكمة بمدينة راس البر!!.

اما الثالث عشر فهو امين عام نقابة المهندسين بأسيوط الدكتور على عبدالرحيم ٤٧ عاما والحاصل على الدكتوراه فى المياه من اليابان عام ١٩٨٥ ويشغل منصب استاذ مساعد بكلية هندسة اسيوط وقام بالتدريس فى عدد من الجامعات اليابانية وحصل على افضل بحث عن المياه لدول افريقيا والشرق الاوسط عام ١٩٩٦ وهناك الدكتور احمد عبدالرحيم «٤٨ عاما» والحاصل على الدكتوراه فى الاستشعار عن بعد من انجلترا عام ١٩٨٦ وعضو جمعية الاستشعار عن بعد البريطانية والامريكية وكان واحدا من بين أعضاء اللجنة العلمية التى كونها الرئيس الامريكى السابق جورج بوش لحل مشكلات روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ويعمل استاذا للهندسة بجامعة اسيوط وهناك المحاسب عاطف السمرى ٤٥ عاما وكان لاعبا لكرة القدم بفريق النادى الأهلى والمنتخب القومى فى الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٨ وله العديد من المؤلفات الاقتصادية حول العولمة وصندوق النقد والسوق الشرق اوسطية والجات ومن بين هؤلاء النقابيين ايضا الدكتور إبراهيم النجار ٤٣ عاما وهو أمين عام نقابة صيادلة الشرقية منذ ١٩٨٨ وحتى ١٩٩٢ وعضو مجلس النقابة العامة للصيادلة وامين عام اتحاد المهن الطبية بالشرقية من بين المتهمين ايضا الدكتور عبده البربويلى ٤٦ عاما عضو مجلس النقابة العامة للأطباء عن شرق الدلتا ومسئول لجنة النقابات الفرعية بنقابة اطباء مصر وأمين صندوق نادى الحكمة وجمعية الإسكان بدمياط وعضو المجلس المحلى للمحافظة منذ عام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٧.. كما يرأس لجنة الشئون الصحية بدمياط اما الثامن عشر فهو الدكتور محمد سعد عليوة «٤٤ عاما» عضو مجلس نقابة اطباء الجيزة وعضو مجلس



إدارة لجنة الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي واختير طبيبا مثاليا لمحافظة الجيزة عام ١٩٩٥!!.

ويليه المهندس احمد ابوالأنوار ٢٨ عاما ويعمل مديرا تنفيذيا بشركة النيل العامة للطرق وكان رئيسا لاتحاد جامعة المنصور عام ١٩٨٥ وفي اخر القائمة يأتي احمد محمود حسن ٣٠ عاما ويعمل محاسبا باتحاد المنظمات الهندسية ونقابة المهندسين وحاصل على بكالوريوس التجارة اضافة إلى ليسانس الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر.

شهادات للتاريخ

وأمام المحكمة العسكرية برئاسة اللواء احمد الأنور توالت شهادات رموز العمل النقابي مسلمين ومسيحيين لتصب كلها في صالح النقابيين العشرين فالدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة اكد ان أعضاء النقابة الماثلين امام المحكمة لم يسعوا يوما لتعطيل الدستور وان التنسيق في الظروف العادية يكون غالبا بين ابناء المهنة الواحدة لكن الظروف الحالية - والتي وصفها بانها غير عادية - تقتضي التنسيق بين جميع النقابات بعضها البعض.

اما الدكتور حمدي السيد - نقيب الأطباء - فاكد ان الدكتور عبده البرلويلي كان منوطا به الاتصال بالنقابات الفرعية وكان احد أعضاء لجنة التنسق بين النقابات المهنية.. وأضاف ان هذه اللجنة تهدف لإحياء فكرة راودت نقيب المحامين السابق المرحوم احمد الخواجة منذ عشرين عاما لتكوين اتحاد عام للنقابات المهنية في حين شهد المفكر المعروف ميلاد حنا عضو المجلس الأعلى لنقابة المهندسين ورئيس شعبة العمارة بالنقابة - قائلا: إنني في نهاية العمر وعندما طلب زملائي شهادتي لم اتردد وقد سبق لي أن اعتقلت عام ١٩٨١ ومن هنا اشعر بإحساس اي إنسان يناضل من اجل فكرة وأشعر أن العديد من رجال الإخوان المسلمين وطنيون وصادقون ولهم وجهة نظر قد اختلف معها لكنهم من خير من في هذا الوطن واعطاؤهم فرصة المشاركة سيجعل من مصر نموذجا وقلعة لتبادل الرأي وحرية الفكر ما دام فكرا يناقش دون المساس بالمجتمع.

ردود الدفاع

وطوال فترة المحاكمة، ركزت هيئة الدفاع عن المحامين مرافعتها لدحض لائحة الاتهامات الموجهة إليهم.. وأكد المحامون ان اللقاء تم في مكان عام لا توجد جريمة من الأصل فالمكان به أعضاء وتدفع فيه اشتراكات وعندما داهمته قوات الأمن كان الباب مفتوحا.. كما انه سبق لوزير النقل والمواصلات السابق سليمان متولي القاء خطاب بالمقر نيابة عن رئيس الجمهورية كما اكد الدكتور نعمان جمعة أن المادة ٥٤ من نص الدستور تؤكد حرية الاجتماع والمادة ٤٦ تنص على حرية العقيدة والمادة ٥٦ تنص على حرية الانضمام للنقابات علاوة على أن الدستور يقول إن الاسلام دين الدولة وهو المصدر الرئيسي للتشريع فكيف بكتاب عن عمر بن الخطاب أن يكون موضع اتهام؟

وأضاف ان المادة ٨٦ التي يحاكم النقابيون بمقتضاها تشترط وجود تنظيم هدفه تعطيل احكام الدستور او القوانين او الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين بينما لا يوجد دليل واحد على لجوء النقابيين العشرين للعنف والإرهاب!!.

وتعجب الدكتور عاطف البنا من أن تنسب للنقابيين تهمة اختراق النقابات ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين بينما ينص القانون على حق تكوين النقابات المهنية على اساس ديمقراطي ويدخل في ذلك حق المهنيين في ترشيح انفسهم في الانتخابات والادلاء باصواتهم واختيار قياداتهم النقابية وبما ان الانتخابات حق وواجب فإن التجهيز لها امر واجب.. وتساءل كيف يمكن تسمية الاعداد للانتخابات جريمة اختراق للنقابات وجريمة اختراق لمجلس الشعب برغم ان هذا حق يكفله القانون.. وعن تهمة تعديل وتعطيل الدستور اكد البنا ان تعديل الدستور لا يمكن ان يكون جرما وسبق له ان طالب هو ومجموعة من اساتذة القانون بتعديل الدستور في دراسة نشرتها الصحف.. اما فيما يتعلق بتعطيل الدستور فاكد البنا ان هذا الاجتماع لم يكن تعطيلا للدستور بل على العكس كان اعمالا للدستور عن طريق الدعوة للاعداد للانتخابات ودعوة الناخبين للمشاركة ودعوة المرشحين للاسراع في اجراء الانتخابات!!.

ودفع المحامي رجائي عطية ببطلان إذني النيابة العامة الصادرين تباعا في ١/١٠/١٩٩٩ و١٢/١٠/١٩٩٩ لسببين الأول هو عدم جدية او انعدام التحريات التي بني عليها الإذن والثاني انصراف الإذن الى جريمة مستقبلية لم تقع لا حين صدور الإذن الأول ولا الثاني.

علامات استفهام

وفجر الدفاع ثغرات عدة اثارت علامات استفهام فالاجتماع عقد بمقر اتحاد المنظمات الهندسية للدول الإسلامية وليس في شقة.. كما أن المقر يقع في شارع ١٦٢ ب في حدائق المعادي وليس في العقار رقم ١٣ ب شارع ١٦٢ بحدائق المعادي وهناك مسافة كبيرة بين الشارعين.. ثاني الثغرات تمثلت فيما اعلنه ضابط أمن الدولة امام المحكمة من انه اعتمد على مصدر سري لتسجيل اللقاء وان هذا المصدر هو أحد النقابيين العشرين الماثلين امام القضاء، وامام اصرار القضاة - والنقابيين أنفسهم على معرفة هذا المصدر خاصة وأن المادة ٨٨ هـ من قانون العقوبات تنص على الاعفاء من العقوبة لكل من بادر بإبلاغ السلطات قبل بدء الجريمة او قبل وقوعها.. فوجئ الجميع بتراجع الضابط عن الإفصاح عن مصدره السري!!.

والأغرب من ذلك ان شريط الفيديو الذي سجلت عليه عملية اقتحام قوات الأمن للمقر كشف وجود ضابط امن الدولة ضمن فرقة الاقتحام وهو ما وصفه المحامون بالتناقض، ففي الوقت الذي يؤكد فيه الضابط انه كان يقوم بالتسجيل يظهر ضمن قوة المداهمة مما دفع المحامين للمطالبة باقصائه وهو شاهد الاثبات الوحيد!! كما شكك الدفاع في أن شرائط تسجيل اجتماع النقابيين تعرضت لعمليات مونتاج للتلاعب في سير التحقيقات.. واستدل الدفاع على ذلك بصوت القطار الذي ظهر بوضوح في تسجيلات الاجتماع التي تمت داخل الشقة بينما لم يظهر نفس الصوت في تسجيلات الفيديو والتي كانت تتابع قوات الأمن والتحركات التي تحدث على باب العمارة رغم أن الشرائط كان يتم تسجيلها في آن واحد كما شكك الدفاع في تحريات الشرطة والتي جرت في الفترة ما بين ١ إلى ١٢ اكتوبر.. ودللوا على ذلك بتضارب عناوين اقامة بعض النقابيين مع ما جاء بالتحريات، فالدكتور محمد سعد كان قد انتقل من بولاق والتي اكدت التحريات اقامته في الهرم منذ عام ١٩٩٧ ولم يكن امام الضباط الذين القوا القبض عليه بمنزله لانه لم يحضر الاجتماع - إلا الوصول لعنوانه عن طريق رقم تليفونه!! ونفس الأمر حدث مع المهندس مدحت الحداد والذي ذكرت التحريات انه يقيم في ٢٥ شارع هليوبوليس بينما الواقع انه ترك منزله منذ ثماني سنوات وانتقل إلى دار السلام!! اما الآن فالجميع في انتظار النطق بالحكم..

هاني زايد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢١/٨/٢٠٠٠



قتل رئيس الوزراء.. الجريمة والاستنكار

يعتبر الاخوان المسلمين مقتل محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء الذي أصدر قرار حل جماعة الاخوان المسلمين من الاعمال المجيدة..

كان القتل بسبب حل الجماعة بعد ان روعت المجتمع باعمال اجرامية، ولكنهم ظلوا ينكرون لفترة انهم القتلة، رغم ان كل الايدي كانت تشير إليهم منذ اللحظة الاولى، تماماً مثل هذه الايام، عندما يقع حادث ارهابى فى أى مكان من العالم، فإن الايدي تشير إليهم أو إلى الذين خرجوا من تحت عباءتهم.. وبعد نكار واستنكار بدأ بكبيرهم، وانتهى بصغيرهم.. وأخيراً اعترفوا بأن التنظيم السرى للاخوان قتله، وقالوا انه كان من الاعمال الفدائية قام به ابطال الاخوان لانه حل جماعتهم، واعتقل قادتهم، وصادر ممتلكاتهم، فكان ذلك خيانة مما يوجب قتل هذا الخائن شرعا، بل ويكون قتله فرضا على كل مسلم ومسلمة.

وكان جهاز المخابرات للاخوان قد نشط فى رصد حركة رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى نفس الوقت، وكان يسكن فى مصر الجديدة، ويعود إلى بيته كل يوم من طريق مختلف.. وقد روى رجل الجهاز السرى فى مذكراته التخطيط للجريمة «ففى صباح يوم الثلاثاء ١٩٤٨/١٢/٢٨ ذهبت قوة الحراسة المكونة من الصاغ عبدالحميد خيرت والضابط حباطى على حباطى والكونستابل احمد عبدالله شكرى إلى منزل النقراشي لاصطحابه، وانتظروا الباشا حتى نزل إليهم قبل العاشرة صباحا بعشرين دقيقة، وركب الاول معه سيارته بينما استقل الآخران سيارة اخرى تتبع السيارة الاولى، ووصل الركب وزارة الداخلية نحو الساعة العاشرة، ونزل الباشا من سيارته امام الباب الداخلى لسراى الوزارة، واتجه إلى المصعد مجتازا بهو السراى وإلى يساره الصاغ عبدالحميد خيرت وخلفه الحارسان الآخران، وهذا بالاضافة إلى حراسة اخرى تنتظر بالبهو مكونة من كونستابل وصول وأونباشى بوليس..

وكان هناك امام وزارة الداخلية «مقهى الاعلام» تم اختياره مسبقا ليجلس به - القاتل - عبدالمجيد احمد حسن (٢١ سنة) وقد تسمى باسم حسنى فى انتظار مكالمة تليفونية لتلقى اشارة بأن الموكب قد غادر بيت الرئيس فى طريقه إلى الوزارة، وتمت تلك التجربة مرات قبلها.: وفى يوم الحادث تلقى الضابط حسنى إشارة تليفونية بأن الموكب قد تحرك، فغادر المقهى إلى البهو الداخلى لوزارة الداخلية، وهناك كانوا يخلون البهو من الغرباء فى انتظار وصول الرئيس ولكن عبدالمجيد وقد تزيا بزى ضابط بوليس لم يطلب إليه أحد الانصراف فهو من «اهل البيت» وحين غادر عبدالمجيد مقهى الاعلام كانت هناك عيون على مقهى اخر ترقبه.. شفيق أنس فى زى كونستابل ومحمود كامل السيد فى زى سائق سيارة بوليس، فتبعاه إلى داخل الوزارة.. اجتاز عبدالمجيد الباب الخارجى ثم الداخلى وانتظر فى البهو، وجاء النقراشى بين حرسه متجها نحو المصعد وفاجأه عبدالمجيد باطلاق ثلاث رصاصات من مسدس بارتا ايطالى بسرعة خاطفة، فسقط على الارض، واخذ رجال الحرس بما حدث فلم يستطع احد منهم وهجم الحراس على عبدالمجيد انطلقت رصاصة رابعة ومات النقراشي بعد قليل، وكان الهدف ايضا اغتيال ابراهيم عبدالهادى وعبدالرحمن عمار حين يحضران على اثر مصرع النقراشي .. غير انه صدرت الأوامر باغلاق كل الابواب وتفتيش المكان، فبادر محمود بالانصراف متخطيا سور الوزارة كما خرج شفيق من الباب وعندما اعترضه احدهم لان الاوامر تمنع خروج أى انسان اجابه على «نعم.. لاتسمح لاى انسان كان بالخروج» وخرج!

وقد اعترفوا اخيرا ان فريق الاغتيال تكون فى بادئ الامر من عبدالمجيد احمد حسن وشفيق ابراهيم انس وجلال الدين يس ولكن شفيقا لم يطمئن إلى اعصاب جلال وافضى بذلك إلى رئاسته فتم اختيار محمود كامل السيد بدلا منه، وبدأ عبدالمجيد فى هذه العملية برتبة ملازم ثان، ثم رئى من الانسب ان يكون ملازما اول.

كان موكب النقراشي باشا يجىء من بيته بمصر الجديدة مارا بشارع الملكة نازلى - رمسيس - إلى وسط المدينة، وكان بيت سعد شهبندر بشارع الملكة نازلى بالعباسية، فكان هو المكلف بترقب الموكب من شرفة بيته حتى اذا مر من امامه يطلب تليفون قهوة الاعلام امام وزارة الداخلية ثم يطلب الضابط حسنى، وكان عبدالمجيد يذكر لصاحب المقهى انه ينتظر مكالمة تليفونية وان اسمه حسنى، فإذا اجاب عبدالمجيد يقول له سعد: «لقد مر الآن».. لم يكن سعد ولاعبدالمجيد يعرف احدهما من يخاطب، واجريت ثلاث تجارب اثبتت ان الموكب يصل بعد ١٤ دقيقة من المكالمة..



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢١/ ٨/ ٢٠٠٠

وترصدت المجموعة صيدها ثلاثة ايام، كانت التعليمات ان ينتظروا ثلاث دقائق فإذا لم يصل النقراشي فعليهم الانصراف حتى لايثير بقاؤهم انتباه الحراس.. وفي اليوم الاول انتظروا خمس دقائق بدافع الحماس والحرص على التنفيذ، ثم انصرفوا، وعلموا بعد ذلك من الصحف انه ذهب إلى جامعة الدول العربية بدلا من وزارة الداخلية.. وفي اليوم التالي كان مقررا ان يذهب إلى وزارة المالية - حيث كان وزيرا للمالية ولكنه خالف وذهب إلى وزارة الداخلية ربما لعدم ذهابه في اليوم السابق، ولم يكونوا في انتظاره.. وفي اليوم الثالث جاء الباشا بعد دخول عبدالمجيد وشفيق إلى البهو مباشرة وكان ذلك مفاجأة لهما، ودخل محمود كامل من الباب الجانبي ولكن الاحداث جرت أسرع منه حيث أطلق عبدالمجيد النار على النقراشي دون انتظار محمود فاغلقت جميع الابواب فورا واحتجز محمود بالخارج..

كما ذكر شفيق انه في مناقشة العملية دارت مناقشة حول ما إذا كان عبدالمجيد يطلق النار على النقراشي في مواجهته او من خلفه وذلك لافضلية الا يقال بعد ذلك انه ضربه من الخلف، ولكن الحرس كان يحيط به فصار متعذرا على عبدالمجيد ان يضربه مواجهة، حتى اذا مر من امامه تقدم فازاح احد الحراس من خلفه وأطلق النار بسرعة فسقط النقراشي على الارض، وتكالب الحراس على عبدالمجيد فوقعوا به أرضا، واقفلت الابواب على الفور، وبدا ضباط بالملابس الملكية يطلب من جميع من بالبهو - وكانوا نحو سبعة أشخاص خلاف ثمانية من الحراس - طلب ابراز بطاقاتهم الشخصية - وبادر شفيق إلى الباب الرئيسي وكان قد اغلق وحارسه يقف بالخارج فطرق شفيق الباب وطلب الحارس منه بطاقته فنهره شفيق وقال له: «إحنا في ايه ولا في ايه» وخضع الرجل، ولم ينس شفيق وهو يجتاز الباب ان يؤكد الاوامر على حارسه الا يسمح لاحد بالخروج»

بعد هذا التخطيط المتقن لجريمة بشعة، اعدوا لها وتدربوا عليها، كان موقف المرشد العام ليس مجرد الاستنكار، بل والادانة، ووصف ماخططت لهم جماعته بانه ضد الاسلام، فقد أصدر بيانا قال فيه: «ان الجريمة ولا الارهاب ولا العنف لم تكن وسائل الجمعية لانها تاخذ عن الاسلام وتنهج نهجه وتلتزم حدوده، ووسيلة الاسلام في الدعوة مسجلة في كتاب الله «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» والقران الكريم هو الكتاب الذي رفع من قدر الفكر، وأعلى من قيمة العقل، وجعله مناط التكليف، وفرض احترام الدليل والبرهان، وحرم الاعتداء حتى في القتال فقال «ولاتعتدوا ان الله لايحب المعتدين».

والغريب ان يقول المرشد العام في بيانه «ان الاسلام الحنيف هو دين السلام الشامل والطمأنينة الكاملة والروحانية الصافية والمثل الانسانية الرفيعة، ومن واجب كل مسلم ينتسب إليه ان يكون مظهرا لهذه الحقيقة التي صورها النبي الكريم صلى الله عليه وسلم بقوله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

والاغرب من ذلك ان يتحدث حسن البنا عن «الحادث المروع» حادث اغتيال دولة رئيس الحكومة المصرية محمود فهمي النقراشي باشا الذي اسفت البلاد لوفاته، وخسرت بفقده علما من اعلام نهضتها وقائدا من قادة حركتها، ومثلا طيبا للنزاهة والوطنية والعفة من افضل ابنائها، ولسنا اقل من غيرنا أسفا من اجله وتقديرا لجهاده وخلقه.

قال حسن البنا إنه «لما كانت طبيعة دعوة الاسلام تتنافى مع العنف بل تنكره، وتمقت الجريمة مهما يكن نوعها وتسخط على من يرتكبها فنحن نبرأ إلى الله من الجرائم ومرتكبيها..

ووصل إلى مرحلة كبيرة من النفاق عندما ذكر في بيانه «ان جلالة الملك المعظم حفظه الله كان قد تفضل فوجه الحكومة القائمة - وفيها هذه الخلاصة من رجالات مصر - هذه الوجهة الصالحة وجهة العمل على جمع كلمة الامة وضم صفوفها وتوجيه جهودها وكفاياتها مجتمعة لاموزعة إلى مافيه خيرها وصلاح امرها في الداخل والخارج.»

هذه هي الجريمة بالتفاصيل التي خططوا لها.. انكروها في البداية، ثم اعترفوا بها، ووصفوها بانها من الاعمال الفدائية التي أمرنا بها الاسلام.. وكان ذنب الرجل في رأيهم انه تصدى لارهابهم، وقرر ان يخلص البلاد من شرورهم ويعيد إليهم الامن.. والملفت هو موقف المرشد العام الاول مؤسس الجماعة حسن البنا.. تناقض صارخ ومريع لايجوز من أي قائد سياسي.. فضلا عن ان يكون زعيما دينيا.. وكان هذا الموقف يدخل في تقسيم العمل بين جناح سري يقتل وينسف.. وجناح علني يواصل نشاطه بالاستنكار.

فهل يمكن ان نصدق الجناح العلني للجماعة عندما يستنكر اليوم أعمال الجهاز السري لهم، ويشجبها، بينما يواصلون تخطيطهم لعمليات ارهابية اخرى.



المصــدر : الأهـــرار
التاريــخ : ٤ / ٩ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

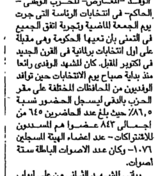
بعد انتخابات الوفد

المعارضة تلقن الحزب الوطني درساً في الديمقراطية

درس عظيم فى الديمقراطية قدمه حزب الوفد -المعارض- للحزب الوطنى - الحاكم- فى انتخابات الرئاسة التى جرت يوم الجمعة الماضية وتجربة اتفق الجميع فى التمنى بأن تعيها الحكومة وهى مقبلة على أول انتخابات برلمانية فى القرن الجديد فى اكتوبر المقبل. كان المشهد الوفدى رائعا منذ بداية صباح يوم الانتخابات حين توافد الوفديون من المحافظات المختلفة على مقر الحزب بالدقى ليسجل الحضور نسبة ٨٦,٥٪ حيث بلغ عدد الحاضرين ٦٤٥ من اجمالى ٨٤٣ عضوا هم المسددون للاشتراكات - عدد اعضاء الهيئة المسجلين ١٠٧٦- وكان عدد الاصوات الباطلة ستة أصوات.

ويأتى المشهد الثانى من على ابواب قصر الحزب حيث تنظيم الدخول بالبطاقة الشخصية وبيانات عضوية الهيئة الوفدية وعلى بعد خطوات من الباب كان المرشحون للرئاسة يستقبلون الاعضاء ويرحبون بهم وبعدهم بخطوات يتسلم شباب الحزب المهمة حيث يرشدون الاعضاء الى اماكن التصويت ويأتي المشهد التالى منقسما الى خمسة اجزاء كل جزء يتضمن لجنة للانتخابات يشرف عليها واحد من خمس شخصيات عامة هم الدكتور ابراهيم درويش استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة ونقيبى الصحفيين السابقين كامل زهيرى ومكرم محمد احمد والدكتور اسامة الغزالى حرب عضو مجلس نقابة الصحفيين والدكتور وحيد عبد المجيد رئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى ووسط هذه المشاهد تقف الصناديق الزجاجية دليلا واضحا على ديمقراطية الانتخابات. وتوالت المشاهد الراقية بعد ذلك بين بدء فرز الصناديق واعلان النتائج صندوقا بعد الاخر ونتيجة فوز الدكتور [illegible] الوفد باغلبية ساحقة





فؤاد بدراوي — نعمان جمعة

سياسيون: الحكومة يجب أن تتعلم من تجربة الوفد في الانتخابات القادمة

وبعدها خرج نعمان جمعة وفؤاد بدراوى المنافس الرئيسى لنعمان من حجرة الفرز متشابكى الايدى بعد اعلان فوز نعمان بالرئاسة وسط هتافات الوفديين المؤكدين على وحدة الحزب واستمرار مبادئه.

المراقبون اكدوا ان انتخابات الوفد كشفت عن ان احزاب المعارضة القوية تستطيع ان تلقن الحكومة وحزبها دروسا فى الممارسة الديمقراطية طالما ابتعدت أيدى الحكومة عن الشعب فى هذه الاحزاب كما اكدت هذه الانتخابات على قوة حزب الوفد وتماسك صفوفه وترابط اجياله المختلفة حيث انتهى يوم الانتخابات دون وقوع أى مشادة من أى نوع. اراء الحاضرين والمشاركين فى حدث «الوفد» اتفقت على ضرورة ان تعى مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى المختلفة الدرس جيدا. وقال المستشار سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد ان الحدث جيد جداً ويجب ان يكون درسا لجميع المؤسسات سواء أكانت حكومية أو نقابية او تشريعية او اهلية.

الدكتور اسامة الغزالى حرب وصف انتخابات الوفد بانها نموذج جيد وقال. اننا نرى لأول مرة انتخابات تدار بهذه الطريقة الديمقراطية التى لا يمكن ان يكون عليها اية مأخذ. أما الدكتور محمد على شتا نائب رئيس حزب الوفد فقال انه لاول مرة فى تاريخ الحياة السياسية المصرية يجرى انتخاب رئيس حزب. واضاف شتا: نرجو ان تعم هذه التجربة جميع الاحزاب والانتخابات العامة والمحلية وقال لقد انتخبنا استمرارية الوفد ويجب ان يعمل الجميع على انتخاب استمرار مبادئه. منير فخرى عبد النور عضو الهيئة العليا لحزب الوفد اكتفى بالقول لعلهم شاهدوا وفهموا واملنا انهم سيتعلمون فؤاد بدراوى رغم هزيمته فى هذه الانتخابات اكتفى ايضا بقوله «هذا هو الوفد».

محيى الدين سعيد



المصـــدر : الــــوفــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــخ : ٤ / ٩ / ٢٠٠٠

تأجيل الحكم في قضية الإخوان المسلمين والنقابات

كتب ـ اسامة هيكل:

قررت المحكمة العسكرية العليا امس، مد اجل الحكم للمرة الثانية فى قضية الاخوان المسلمين والنقابات، تقرر المد حتى ٧ «نوفمبر» القادم.

كانت المحكمة قد قررت يوم ٣٠ «يوليو» الماضى مد اجل الحكم حتى امس «الاحد». يبلغ عدد المتهمين فى القضية ٢٠ متهما من اعضاء مجالس النقابات المهنية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ / ٩ / ٢٠٠١

مد أجل الحكم فى قضية إحياء تنظيم الاخوان المسلمين لجلسة ٧ نوفمبر المقبل

قررت امس المحكمة العسكرية العليا مد أجل النطق بالحكم فى قضية محاولة احياء تنظيم الإخوان المسلمين المحظور والتى تضم عشرين متهما إلى جلسة ٧ نوفمبر المقبل. وكانت جلسات المحاكمة فى هذه القضية قد بدأت فى الخامس والعشرين من شهر ديسمبر الماضى حيث وجهت إلى المتهمين عدة اتهامات من ابرزها الانضمام لجماعة نظمت بالمخالفة لأحكام القانون الغرض منها تعطيل احكام الدستور والإضرار بالسلام الاجتماعى والتخطيط لإحياء نشاط جماعة الاخوان المحظورة وتحريض الغير على معاداة الحكومة.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ / ٩ / ٢٠٠٠

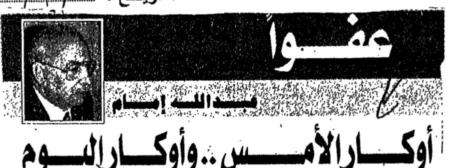
النطق بالحكم غدا فى أحداث دار السلام

سوهاج - محمد مطاوع علام:

تنطق غدا الثلاثاء محكمة جنايات سوهاج برئاسة المستشار صفاء النفوس محمد الخطيب وعضوية المستشارين ممدحت الحكيم وفواز ابراهيم وحضور اسامة إبراهيم رئيس النيابة ومدحت نور الدين وكيل أول النيابة بأمانة سر مجيمود فرج وبخيت شحاتة بالحكم فى قضية التجمهر والتخريب والحرق وإحراز الاسلحة والذخائر بدون ترخيص، والتى شهدتها مدينة دار السلام فى بداية العام الحالى، والتى اسفرت عن إصابة ٥ أشخاص وحرق ونهب وإتلاف ١٥٦ محلا تجاريا ومكتبا ومكتبة وصيدلية ومنزلا والمتهم فيها ٣٩ شخصا من بينهم ١٣ حدثا و٥ متهمين هاربين.

وكانت المحكمة قد قررت بجلستها المنعقدة فى الثالث من يوليو الماضى بعد الاستماع لمرافعة هيئة الدفاع كاملة عن جميع المتهمين ووصول تقرير الاخصائى الاجتماعى عن المتهمين الأحداث حجز القضية للنطق بالحكم لجلسة ٥ سبتمبر مع استمرار حبس جميع المتهمين.





أوكار الأمس.. وأوكار اليوم

ظلت الشرطة تبحث عن الارهابيين الهاربين شهوراً بعد قيامهم بعمليات اجرامية.. كانوا قد تخفوا، وغيروا من ملامحهم، واستاجروا شققاً مفروشة فى مناطق مختلفة من القاهرة، وإذا تكشف واحد من أوكارهم يشتبكون مع الشرطة بالأسلحة، وفقدت الشرطة عدداً من افرادها فى هذه المواجهات، التى سقط فيها اعضاء بعض قادة جماعتهم..

هذه الصورة التى تكررت خلال السنوات القليلة الماضية، ليست جديدة فعمرها أكثر من نصف قرن، وقد اشتهرت الأوكار التى كان يختبىء فيها ارهابيو الاخوان المسلمين، وتعددت، واتسعت، حتى تحولت قبل ثورة يوليو إلى حديث الناس والصحف، والمحامين بعد ان أصبحت قضية الأوكار امام المحاكم.. ويتحدث الاخوان انفسهم بافتخار عن الأوكار التى كانوا يتخفون فيها، وقد حولوها إلى ترسانات مليئة بالأسلحة، والذخائر، كما تم تحصينها تمهيداً للاشتباك مع الشرطة اذا هاجمتهم..

ووفقاً لاعترافهم - فى مذكراتهم، وبعد ان كثرت حوادثهم الارهابية، وقتلوا القاضى الذى حكم ضدهم، وضبطت جميع وثائق التنظيم السرى، وخططه، وهاجمت الشرطة عزبة أحد شيوخهم فى الاسماعيلية وجدوا فيها كميات ضخمة من الاسلحة، صدر قرار بحل جمعية الاخوان المسلمين، وقتلوا رئيس الوزراء الذى أصدر القرار، وبداوا يخططون لعمليات ارهابية جديدة، بعد ان تفرقوا، وتخفوا، وغيروا من اسمائهم ومن ملامحهم، واستاجروا شققاً فى مناطق مختلفة، وكان عدد منهم قد شارك فى حرب فلسطين، وعاد إلى الجهاد الأكبر يمارسونه قتلا ونسفا وتدميراً ضد إخوانهم المسلمين على أرض الوطن، وقد اعترفوا - هذه الايام - بهذه العمليات فى اشادة بدورهم عندما يقولون انهم اعتمدوا فى محاربتهم للحكومة على الاختفاء فى شقق مستاجرة وموزعة فى جميع انحاء القاهرة ومجهزة بالسلاح، وعلى سبيل المثال: فقد نزل احدهم فى شقة بالدقى، كما نزل واحد اخر فى شقة جنينة السادات، واستاجر ثالث شقة في شبرا.. وهكذا توزعوا على مناطق مختلفة من القاهرة..

اعترف الارهابى الذى قتل رئيس الوزراء النقراشى باشا على زملائه بعد ان انهار عقب البيان الذى اصدره مرشدهم الاكبر مستنكراً الجريمة ومشيداً برئيس الوزراء وبوطنيته وسياساته، وفقد الثقة فى الجماعة، وفى المرشد، وأيقن أنهم يكذبون، فقد دفعوه لقتل الرجل الذى مدحه المرشد العام بحجة انه خائن، فإذا به يفاجا ببيان المرشد الأول يشيد بالرجل الذى اغتاله، ويهاجم الذين قتلوه، ويصفهم بأنهم بعيدون عن الاسلام، وأنه لاعلاقة لهم بالجمعية.

ومن شدة الصدمة قال كل شىء، واعترف باسماء جميع زملائه المخططين للجريمة والمنفذين لها، وبدا البحث عنهم، وكان الحل ان يتخفوا فى أوكار..

وهم فى هذه الاوكار بداوا يخططون، ويعدون لعمليات ارهابية جديدة.. وقاموا فعلا بهذه المحاولة إلا انها فشلت رغم التخطيط المحكم..

كان الارهابى المطلوب الأول فى قضية النقراشى، قد اطمأن إلى وضعه فى الوكر الجديد، فاخذ يخرج كل ليلة ليواصل اتصالاته ومؤامراته، وتسرب الشك فيه إلى أحد المواطنين، وعندما ذهب للابلاغ عنه، كان قد اختفى.. وتاكد لدى أجهزة الأمن انه يقيم فى هذه المنطقة، فكثفوا التواجد الامنى فى منطقة الدقى وقاموا بعمليات تفتيش كثيرة بحثاً عنه، ودق أحد المخبرين جرس باب الشقة، وفتح الطباخ وأملى له اسماء السكان المستعارة والمزيفة ويقول أحدهم فى مذكراته ان المخبر «اطمأن ان الحياة فى الشقة عادية وليس هناك مايدعو إلى الشك، بينما كان كل من بالشقة يتسلحون بالمدافع والقنابل اليدوية والمسدسات لحراسته، وكان قرارهم.. الا يسلموا انفسهم إلى البوليس إلا جثثاً هامدة..

ومع الاحساس بجهود الشرطة المكثفة فى الحى لم يصبحوا مطمئنين واتصلوا بزملائهم، وقرروا الابتعاد عن القاهرة ووضعت خطة لنقلهم إلى الاسكندرية. وتم استئجار اوكار جديدة بمدينة الاسكندرية - وقام احد الاخوان بالمرور عليهم بسيارته، وركبوا معه، وكان الرجل وسيارته تحت عيون البوليس، فقد القى القبض على جميع الاخوان الذين التقوا بهم فى الطريق.. واستمرت العيون ترقبهم حتى اقاموا فى احدي الشقق بالاسكندرية والقى القبض على المتهم الاول بعد معركة عنيفة مع الشرطة لم يتوقف خلالها اطلاق النار الا بعد ان نفدت ذخيرته؛ حتى القنابل اليدوية استخدمها، وكانت الشرطة حريصة على ان تلقى القبض عليه حياً..

على الجانب الآخر كان هناك بعض أعضاء الجماعة وبينهم سائق سيارة الجيب الذى استطاع الهرب داخل الشوارع الجانبية عندما طارده الناس، وتخفى فلم يستطع أحد ان يتعرف عليه..

كانوا قد وضعوا خطة لاغتيال ابراهيم عبدالهادى، رئيس الوزراء الذى جاء بعد النقراشى، لانه تعهد ان ينفذ نفس برنامج سابقه الذى امتدحه مرشدهم بعد اغتياله واشاد بوطنيته.

واستاجر أحدهم شقة فى منطقة مصر القديمة تطل على طريق النيل الذى يتخذه ابراهيم عبدالهادى فى طريقه لمنزله بالمعادي اثناء الذهاب والعودة..

وانتقلت فى سرية كاملة للاقامة بهذا الوكر.. وكانت الخطة ان تخرج من شارع جانبى سيارة مجهزة بعبوات ناسفة لتصطدم بسيارته، وتنفجر السيارتان.. ولكنه عدل



عن الفكرة الغير مضمونة لانه قد يتصادف مرور الترام.. مما يعطل التصادم.. وقد يضيع الوقت، فتمر السيارة دون ان تصطدم لذلك تمت مهاجمة السيارة بالقنابل والمدافع.. ورد الحرس على المهاجمين الا ان السائق اسرع بالسيارة التى لم تكن تقل رئيس الوزراء وإنما حامد جودة رئيس مجلس النواب الذى القى بنفسه فى «دواسة» السيارة المسرعة فلم يصب بسوء رئيس مجلس النواب والذى يبذل المرشد العام جهوداً لديه حتى يتوسط لاعادة الجماعة.. ولكن الرصاص اصاب عددا من الابرياء الذين كانوا يسيرون فى الشارع العام من بينهم «عربة كارو» وصاحبها وحماره..

وقد استطاع الحرس ان يلقى القبض على احد الارهابيين المشاركين فى العملية ومعه مدفعه بعد ان نفدت الذخيرة..

وكان ذلك بداية الخيط الذى ادى للقبض على زملائه، وعلى تفجير ماسمى بقضية الاوكار.. كان موقف احد المتهمين فى القضية صعباً، لذلك وضعت خطة لتهريبه من المستشفى الذى نقل إليه مريضاً، وتم تزوير كل الاوراق والمستندات حتى استطاع ان يركب الطائرة إلى بيروت.. والذى أشار لعملية التهريب وشارك فيها هو واحد منهم، وكان رئيسا لهذه الدفاع فى القضية.. سلسلة من الجرائم المتواصلة، على امتداد تاريخ مخضب بالدماء.

فهل كان الاسلام هو الهدف من قتل رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب وقتل عشرات الابرياء، وتخفوا فى اوكار بالامس البعيد.. كما تخفوا بها بالامس القريب..



رصاصة فى قلب الجماعات الإسلامية

الحركة الإسلامية لم تطور نفسها.. وانشغلت بالانقسامات الداخلية

رصاصة جديدة اطلقها قيادى سابق بالجهاد والذى يعد احد المرجعيات الراديكالية للحركة الاسلامية فى مصر وتم تصويبها نحو الحركة الاسلامية نفسها بدءا من جماعة الاخوان المسلمين مرورا بالجماعة الاسلامية وانتهاء بالجهاد.

والقيادى الجهادى سابقا هو الدكتور كمال السعيد حبيب الباحث فى العلوم السياسية والذى يعد ابنا للحركة الاسلامية واحد مؤسسى تنظيم الجهاد تمرد على قوالبها التنظيمية وراح يشرح كل تفاصيلها فى محاولة للوصول الى قالب اكثر فاعلية مع الجماهير.

ومحاولته الاخيرة كانت عبارة عن دراسة بعنوان «خبرة الحركة الاسلامية المعاصرة فى مصر» والدراسة القيت فى المؤتمر الذى عقد مؤخرا بولاية شيكاغو الامريكية بعنوان «معالم المستقبل الاسلامى» والذى نظمه التجمع الاسلامى وحضره مئات من رموز الحركة الاسلامية فى العالم.

وقد قام حبيب بتشريح جسد الحركة الاسلامية منذ السبعينيات وحتى اليوم.

خبرة الحركة فى السبعينيات افتقدت الحركة الاسلامية وكما يشير حبيب لطبقة من العلماء المجتهدين الذين يقدمون لها الخبرة والقدوة وسطا عليها قادة التنظيمات تاريخية وورثت الحركة التى بدأت طلابية مشاكل التنظيمات خارجها فبعضها انضم للاخوان وبعضها دهمته جماعة التكفير والهجرة وبعضها اندفع الى الجهاد وبعضها ذهب يتعلم ويدرس والامر المؤكد ان مشاكل التنظيمات الخارجية للحركة طبعتها بالروح الانقسامية حيث ان التعدد فى التنظيمات لم يكن تعددا افقيا ذا طابع وظيفى وانما اتخذ طابعا راسيا تم فيه تغليب مصلحة التنظيمات على مصلحة الامة.

وقد ورث الشباب فى السبعينيات الارث الحركى لنتائج المواجهة بين النظام السياسى الناصرى وجماعة الاخوان حيث بدا هناك تناقض مثير للدهشة فالتيار الجهادى داخل الحركة الطلابية الجديدة قرر ان يثار من النظام السياسى ويدخل فى مواجهة مع السلطة بسبب عنف النظام الناصرى مع الحركة الاسلامية التى مثلها الاخوان فى ذات الوقت بينما كان الاخوان قد انتهوا الى قرار نهائى بالتوقف عن المواجهة مع الانشطة السياسية والدخول معها فى اطار تفاوضى من اجل الحصول على مكاسب للجماعة ولم يستطع الاخوان وقتها ادارة حوار جاد مع الفصيل الجهادى وتركوه لشانه واكتفوا بمن انضم اليهم.

خبرة الثمانينيات

يؤكد حبيب ان فترة الثمانينيات شهدت حقائق جديدة منها وجود تنظيم الجهاد كحقيقة موجودة اذ كان ينظر اليه من قبل باعتباره مجموعة من الشباب المندفع وعاد الاخوان للعمل من جديد وخاضوا غمار الحياة السياسية ونجحوا فى دخول البرلمان وعادت الحركة الطلابية الجهادية للجامعات كما بدات الجماعة الجهادية تحتك بالجماهير.

باختصار شهدت الثمانينيات انتقال الحركة الجهادية من طور العضوية الى طور التاسيس والبناء سواء كانت الجماعة الاسلامية او الجهاد.

ورغم هذا الطقس إلا ان الجماعة الاسلامية لقيادة الشيخ عمر عبد الرحمن حدث بها نوع من الخلط بين ما هو دعوى علنى يتخذ طابعا اجتماعيا وسياسيا وبين ما هو سرى.

خبرة التسعينيات

لا ريب ان عقد التسعينيات هو عقد المواجهة المفتوحة على مصراعيها بين الحركات الجهادية وبين النظام السياسى فى مصر وهى مواجهة لم تعرضها فيها مصر من قبل وكانت اشبه بحرب داخلية وتشير التقديرات الى ان ضحاياها الف قتيل وبدات المواجهات مع الاخوان.

وشهدت جماعة الاخوان صراعا داخليا فعلى الرغم من ان هذه الجماعة بدأت فى تطوير اساليب التحول السلمى تجاه المجتمع والنظام السياسى إلا ان قواعد واساليب ما يمكن ان نطلق عليه الوظيفة التطويرية للجماعة من الداخل لم تترسخ بشكل يضمن للقطاعات الشبابية ان تشارك بفاعلية برايها فى القرارات المسيرة للجماعة ويبدو ان هناك بالفعل نوعا من صراع الاجيال داخل الجماعة وهو الذى ادى الى خروج مجموعة من هؤلاء الشباب ومحاولة تاسيسهم لحزب جديد فلا تزال الجماعة عاجزة عن تطوير اليات داخلية تحقق اليات وقواعد للمشاركة واتخاذ القرار واليات وقواعد للمحاسبة واليات وقواعد ترتفع عن شخصية القرارات والتوجيهات كما لا يراعى بتنازع الجماعة الابقاء على وضعها كهيئة ذات طابع سرى ووضعها كقوة مجتمعية سياسية من المفترض ان تكون فيها قدر عال من الشفافية والعلانية فى ان واحد.

ودعا كمال حبيب الى اسقاط اسلوب التنظيمات ذات الطابع السرى وارجع السبب الى ان الخبرة التاريخية فى الحالة المصرية تؤكد عجز اسلوب التنظيمات عن ان يكون وعاء مؤسسيا يصل بالحركة لاهدافها كما ان التنظيم فى ذاته تهمة وجريمة تقود الى المشنقة.

أحمد عبد الهادى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ٩ / ٢٠٠١

حبس رئيس قسم التعليم التجارى وموجه مكتبات ومدرس لانتمائهم لجماعة الاخوان المحظورة

المنصورة - عطية عبدالحميد:

أمر صلاح الخولى مدير نيابة مُركز دكرنس باشراف المستشار محمد حسنى زيان المجامى العام لنيابات الدقهلية بحبس رئيس قسم للتعليم التجارى وموجه مكتبات ومدرس بالتربية والتعليم بالدقهلية ممن ينتمون إلى جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها ١٥ يوما على ذمة التحقيق وذلك بعد أن وجه اليهم تهم حيازة منشورات ومطبوعات وشرائط فيديو وكاسيت تحض على كراهية ومناهضة نظام الحكم فى مصر، كما أمرت نيابة أمن الدولة العليا بالمنصورة بتجديد حبس باحث بمعهد البحوث الزراعية بالمنصورة وموجه مكتبات ١٥ يوما أخرى لاتهامهم بحيازة منشورات ومطبوعات وشرائط تحض على مناهضة النظام. وكانت تحريات مباحث أمن الدولة بالمنصورة قد اكدت قيام كل من عيد محمود أحمد عز الدين «٥٣سنة» رئيس قسم التعليم التجارى بادارة منية النصر التعليمية وعماد محمد المتولى الشامى «٤٥» سنة موجه مكتبات بادارة بنى عبيد التعليمية وكمال حلمى عبدالسلام صبيح «٣٨سنة» مدرس بمدرسة دكرنس للبنات بترويج فكر جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها وبتفتيش مساكنهم تم ضبطهم وبحوزتهم منشورات ومطبوعات وشرائط فيديو وكاسيت تحوى افكارهم وتحض على مناهضة وكراهية نظام الحكم وتمت احالتهم إلى النيابة التى أمرت بحبسهم على ذمة التحقيق. كما جددت نيابة أمن الدولة العليا حبس كل من عادل أحمد رزق «٥٢سنة» الباحث بمعهد البحوث الزراعية بالمنصورة وفؤاد عثمان ابراهيم «٤٠سنة» موجه مكتبات بادارة دكرنس التعليمية ١٥ يوما اخرى على ذمة التحقيق وكانت نيابة دكرنس قد حبستهما بعد ان وجهت إليهما نفس التهمة.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٤/١١/١٩ ٢٠٠٠م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر: القبض على ٤٠ من "الاخوان" في ٥ محافظات

□ القاهرة - محمد صلاح

■ كثفت قوات الامن المصرية حملتها ضد جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة قبل خمسة ايام من الانتخابات البرلمانية المصرية التي ستجري على ثلاث مراحل تبدأ الاربعاء المقبل، فقبضت امس على ٤٠ منهم في خمس محافظات. وقال المحامي عبدالمنعم عبدالمقصود إن الحملة استهدفت العناصر الفاعلة في الانتخابات ممن كان مرشحو الجماعة ينوون اختيارهم كمندوبين عنهم في لجان الاقتراع، والناشطة في الحملات البرلمانية للمرشحين. واضاف ان قوات الامن دهمت منازل المتهمين في محافظات الدقهلية ودمياط والشرقية والقليوبية والجيزة، وصادرت كتباً ومطبوعات بدعوى احتوائها على عبارات مناهضة لنظام الحكم. واوضح عبد المقصود ان عدد الموقوفين بقرارات من النيابة منذ اعلان «الاخوان» مشاركتهم في الانتخابات قبل نحو اربعة اشهر ارتفع الى ٨٠٠.

وكان «الاخوان» اعلنوا مشاركة محدودة في الانتخابات المقبلة، ورشحوا ٧٥ من رموزهم وهو عدد يقل عن نصف من رشحهم التنظيم لخوض الانتخابات السابقة العام ١٩٩٥، لكن اوساط الجماعة تعتقد ان الحكومة ترغب في إبعادها تماماً عن اللعبة السياسية.

واعربت «اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الراي» في بيان امس، عن انزعاجها البالغ ازاء الحملة على «الاخوان»، وقالت «ان حالات القبض شملت عناصر من جميع محافظات مصر (من محافظة اسوان حتى محافظة الاسكندرية)، وتعدى عدد المقبوض عليهم في بعض المحافظات المئات».

وقال البيان: «من واقع التحقيقات التي حضرها محاميها ان الاتهامات التي وجهت لهؤلاء تتدرج بالاساس في اطار حق التعبير السلمي عن الافكار والاراء وهو الحق الذي يكفله الدستور والعهد الدولي للحقوق المدنية السياسية الذي صادقت عليه مصر حيث اقتصرت الاتهامات على قيامهم بالترويج لافكار جماعة الاخوان المسلمين». واعتبر ان ان التحقيقات التي اجرتها النيابة مع المقبوض عليهم «لا تعتمد على اكثر من تقرير مباحث امن الدولة يكشف بجلاء النزوع المتزايد لتوسيع دائرة التضييق على جماعة الاخوان المسلمين ومنعهم من ممارسة حقهم الذي كفله لهم الدستور والقانون». واكد البيان «تعرض المقبوض عليهم الى مظاهر شتى من سوء المعاملة في اعقاب القبض عليه».



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ / ٩ / ٢٠٠٥

حبس ١٢ من جماعة الإخوان بشبين الكوم

المنوفية ـ عبدالمنعم حجازي:

قررت النيابة الكلية بشبين الكوم برئاسة المستشار ربيع قاسم رئيس النيابة تحت إشراف المستشار سعيد شعبان المحامى العام لنيابات المنوفية حبس ١٢ من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق بتهمة حيازة مطبوعات ومنشورات وكمبيوتر للترويج لأهداف الجماعة ونشرها بين تجمعات المواطنين بالأماكن العامة.



المصدر : الأحرار

التاريخ : / ٩ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأشغال الشاقة لأعضاء جماعة التكفير

كتب نشأت أمين :

أسدلت امس محكمة امن الدولة العليا طوارئ بالجيزة الستار على قضية تنظيم جماعة التكفير التى تضم ١٠ متهمين بينهم ٤ سيدات.

قضت المحكمة برئاسة المستشار حسن عمر وعضوية المستشارين عصام خشبه واحمد عبدالحكم بامانة سر على ابو السعود بمعاقبة المتهمين منصور محمد رمضان ٤٢ سنة مقاول وسيد ابو النجا حسين ٤١ سنة ترزى بالاشغال الشاقة ١٥ عاما وابراهيم محمد عبد الحميد ٣١ سنة مندوب مبيعات بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات وكل من صلاح ابراهيم محمد ٣٤ سنة تاجر واحمد اسماعيل على سرحان بالسجن بثلاثة اعوام وعاقبت المحكمة كلا من المتهمين محمد سمير حسانين ٣٥ سنة عامل كهرباء وسناء يسرى ابراهيم ٣٦ سنة ربة منزل وابتسام اسماعيل عبد الله ٢٦ سنة وحنان محمد شعبان وشقيقتها عبير بالسجن لمدة سنة وايقاف العقوبة ٣ سنوات عن المتهمتين حنان وعبير محمد شعبان. كانت نيابة امن الدولة قد وجهت الى اعضاء الجماعة تهمة الانضمام الى جماعة اسست على خلاف احكام القانون تولى المتهمان الاول والثانى ادارتها الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على حريات المواطنين ودعت هذه الجماعة الى تكفير الحاكم والمجتمع والامتناع عن التعامل مع مؤسسات الدولة واستباحة اعراض النساء واستحلال اموال المواطنين من غير اعضاء الجماعة .. وازدراء الدين الاسلامى واثارة الفتنة بان روجوا لفكرهم القائم على تكفير المجتمع وتهمة الاشتراك فى الاتفاق الجنائى للمتهم الاول الذى هتك عرض المتهمة شيماء محمد شعبان وهى فى الثانية عشرة من عمرها والمتهم الثانى هتك عرض شقيقتها اسماء ووجهت النيابة للمتهم الثانى تهمة هتك عرض كل من المتهمتين شيماء واسماء وجاء فى امر الاحالة ان المتهمين الثانى والثالث سرقا اشياء مملوكة للمدعو سعد عبد الله ابراهيم والرابع والسابع احرزا مطبوعات تروج لفكر الجماعة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ / ٩ / ٢٠٠

الحكم فى قضية جماعة تكفير المجتمع

١٥ عاماً لقائدي الجماعة.. و٣ أعوام لثلاثة متهمين وعام لخمسة متهمين.. وإيقاف العقوبة لاثنين

أصدرت محكمة امن الدولة العليا طوارئ أمس حكمها فى قضية جماعة تكفير المجتمع، وعاقبت المتهمين منصور محمد رمضان والسيد ابو النجا الصفطاوى قائدى الجماعة بالأشغال الشاقة ١٥ عاما، كما عاقبت ابراهيم محمد عبدالحميد بالاشغال الشاقة ٣ سنوات وبالسجن ٣ سنوات على كل من صلاح ابراهيم محمد عبدالجواد واحمد اسماعيل على سرحان، والمتهمين محمد سمير حسانين وسناء يسرى إبراهيم وابتسام اسماعيل وحنان محمد شعبان، وعبير محمد شعبان بالحبس سنة مع الشغل وإيقاف العقوبة على المتهمتين الأخيرتين واللتين راعت المحكمة ظروفهما الاجتماعية وعدولهما عن فكر التنظيم. صدر الحكم برئاسة المستشار حسن عمر محمد وعضوية المستشارين عصام خشبة واحمد عبدالحكم وبحضور اشرف العشماوى واحمد خيرى وكيلى اول نيابة أمن الدولة، وأمانة سر على ابو السعود وحمدى الشناوى. وكانت النيابة العامة قد وجهت للمتهمين تهم الانضمام الى جماعة اسست على خلاف احكام القانون تولى ادارتها المتهمان الاول والثانى الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على حريات المواطنين، كما دعت هذه

قائدا الجماعة أصيبا بحالة عصبية عقب سماع الحكم

الجماعة إلى تكفير الحاكم والمجتمع والامتناع عن التعامل مع مؤسسات الدولة. والمستندات الصادرة عنها واستباحة اعراض النساء واستحلال اموال المواطنين من غير اعضاء جماعتهم، كما استغلوا الدين فى الترويج لأفكار متطرفة بقصد ازدراء الدين الإسلامى وإثارة الفتنة بأن روجوا وحبذوا فيما بينهم ولآخرين من خلال جلساتهم لفكرهم القائم على تكفير المجتمع وتحريم التعامل مع مؤسسات الدولة والمستندات الصادرة عنها واستحلال اعراض النساء واموال غير اعضاء جماعتهم وسرقتهم وتحريم التعليم فى مؤسسات الدولة وتحريم الصلاة فى المساجد، كما وجهت النيابة تهمة الاتفاق الجنائى الذى تولى ادارة حركته المتهمان الاول والثانى. وكانت التحقيقات قد كشفت قيام المتهم الثانى السيد ابو النجا بالجمع بين الشقيقات عبير محمد شعبان، واسماء وشيماء كزوجات له فى آن واحد وانجب من الأولى ٤ اطفال وطفلين من الثانية. كما كفرت



المصـــدر : الــــوفــــد

التاريـــخ : ١٥ / ٩ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابع الجلسة:

أحمد رزق

تصوير: حسام محمد

الزوجات الثلاث والديهما وتركن مدارسهن ومسكن والدهن واقامن لدى المتهم الثاني وجهت النيابة للمتهم منصور محمد رمضان تهمة هتك عرض شيماء محمد شعبان وهى فى الثانية عشرة من عمرها وكذلك المتهم ابراهيم محمد عبدالحميد تهمة هتك عرض اسماء محمد شعبان، ووجهت للمتهمين صلاح ابراهيم محمد عبدالجواد وسناء يسرى إبراهيم تهمة احراز مطبوعات تتضمن ترويجا وتحبينا لافكار الجماعة واستمعت المحكمة لمرافعة دفاع المتهمين على مدى ٥ جلسات، وأنكر المتهمون خلالها الاتهامات الموجهة اليهم وقرروا ان اعترافاتهم جاءت وليدة إكراه وتعذيب. وقبل سماع المتهمين الاحكام زعم المتهم منصور محمد رمضان ٤٢» سنة» مقاول انه ليس امير الجماعة. ولا تربطه علاقة بسائر المتهمين، وانه كاتب اسلامى ...! وله مؤلفاته وتبرأ مما نسب إليه من اعترافات فى تحقيقات النيابة العامة.



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ / ٩ / ٢٠٠١

الحكم فى قضية تنظيم التكفير

الأشغال ١٥ عاما لمتهمين والسجن والحبس لثمانية آخرين

وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لمتهمتين شقيقتين مراعاة لظروفهما

كتب ـ خالد الأصمعي:

اصدرت محكمة امن الدولة طوارىء بالجيزة امس احكامها فى قضية تنظيم التكفير التى تضم ١٠ متهمين، فقضت بمعاقبة اثنين منهم بالأشغال ١٥ عاما، ومتهم واحد بالأشغال ٣ سنوات ـ ومتهمين اثنين بالسجن ٣ سنوات لكل منهما وبالحبس سنة لخمسة متهمين، وإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة لمتهمتين شقيقتين من بينهم

قالت المحكمة إن دور كل منهم اختلف عن الآخر فى القضية فتفاوتت العقوبات وبالنسبة للمتهمين الأول والثانى فقد نالا الحد الأقصى المقرر للتهم المسندة إليهما، صدر الحكم برئاسة المستشار حسن عمر رئيس المحكمة وعضوية المستشارين عصام خشبة وأحمد عبدالحكم وحضور أشرف العشماوى ومحمد خيرى وكيلى اول نيابة امن الدولة وامانة سر على أبو السعود وحمدى الشناوى.

بدات الجلسة فى الحادية عشرة صباح امس بحضور المتهمين المحبوسين فى القضية من محبسهم وعدد هم ٧ متهمين وإيداع الثلاثة الآخرين المفرج عنهم فى قفص الاتهام وتم النطق بالحكم الذى قضى بمعاقبة الاول منصور محمد رمضان حسين والثانى السيد ابو النجا حسين الصفتاوى بالاشغال الشاقة ١٥ سنة ومعاقبة المتهم الثالث إبراهيم محمد عبدالحميد موسى بالاشغال الشاقة ٣ سنوات ومعاقبة كل من صلاح ابراهيم محمد عبدالجواد واحمد اسماعيل على سرحان بالسجن ٣ سنوات، وقضت المحكمة بمعاقبة كل من محمد سمير حسانين وسناء يسرى ابراهيم وابتسام اسماعيل عبدالله وحنان محمد شعبان وعبير محمد شعبان



المتهمون داخل القفص [تصوير صلاح إبراهيم]



بالحبس سنة مع الشغل وايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ٣ سنوات من تاريخ صدور الحكم على كل من حنان وعبير محمد شعبان ومصادرة المطبوعات وإلزام المحكوم عليهم بالمصاريف الجنائية. واستندت المحكمة فى قضائها بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهمتين الشقيقتين إلى أن المتهمة حنان عدلت عن فكر الجماعة بعد أن تبينت أنه فكر منحرف وأعلنت توبتها وراعت المحكمة بالنسبة للمتهمة عبير ظروفها الاجتماعية كأم لثلاثة اطفال وانها كانت تحت تأثير زوجها المتهم الثانى فضلاً عن دورها فى القضية.

وكانت نيابة أمن الدولة قد اتهمت المتهمين بأنهم اسسوا جماعة على خلاف أحكام القانون والدستور ودعت الى تكفير الحاكم والمجتمع والامتناع عن التعامل مع مؤسسات الدولة واستباحة أعراض النساء بالمخالفة للقواعد الشرعية وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وتحريم التعليم فى المؤسسات التعليمية وتحريم الصلاة فى المساجد والترويج بالقول لأفكار متطرفة بقصد إزدراء الدين الاسلامى وإثارة الفتنة.



عشرة آلاف شاركوا في جنازة الأمين العام للتنظيم

مصر: مرشد "الإخوان" يتعهد تحقيق أهداف الجماعة "حتى لو فتحت السجون"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ تعهد مصطفى مشهور المرشد العام لجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة في مصر «مواصلة العمل من أجل تحقيق أهداف الجماعة والدعوة الإسلامية»، وقال أمام نحو عشرة آلاف من أعضاء الجماعة احتشدوا في منطقة المقابر المتاخمة لمدينة نصر (شرق العاصمة) أثناء تشييع جنازة الأمين العام للجماعة السيد إبراهيم شرف: «لن نيأس ولن نستكين وهذا هو طريق الدعوة الذي سرناه وسنواصل السير فيه». وشهد الأسبوع الماضي

تصعيداً كبيراً في الحملات الحكومية ضد عناصر التنظيم المؤثرة في الانتخابات على رغم إعلان الجماعة ترشيح ٧٠ فقط من رموزها وهو عدد يقل عن نصف من رشحوا في الانتخابات السابقة العام ١٩٩٥. وبرر قادة الجماعة الأمر برغبتهم في عدم استفزاز الحكومة، ولم تقع أي صدامات بين المشاركين في جنازة شرف وقوات الأمن التي احاطت اعداد كبيرة منها مسجد «رابعة العدوية» حيث تم الصلاة على الجثمان وطوال طريق النصر المؤدي إلى منطقة المقابر حيث وقف مشهور بين الآلاف ليلقي كلمة اشاد فيها بالامين العام

للجماعة «الذي له فضل كبير على الدعوة» مؤكداً ان شرف «تحمل الكثير من اجل نشر دعوة الإخوان والحفاظ عليها في وجه الضغوط والهجمات التي استهدفتها». وقال: «حتى في أيام مرضه الأخيرة فإن ابراهيم شرف كان حريصاً على العمل لمصلحة الإخوان ودعوتهم»، ووجه المرشد العام للجماعة حديثه الى الحاضرين وطالبهم «بالصبر على المحن ومواصلة العمل وبذل الجهد من أجل الدعوة المباركة». وقال: «لن نيأس أو نستكين لان ذلك

هو الطريق الذي اخترناه لانفسنا ولن نحيد عنه ابداً مهما تعرضت الدعوة لإجراءات تستهدفها». واضاف «ما يحدث ليست محناً وإنما منح من الله يختبرنا بها وحتى لو فتحت السجون لنلقي فيها سنواصل دعوتنا وسنضحي من أجلها».

وقاطع المشاركون مشهور مرات عدة مرددين «الله اكبر»، لكن لم تصدر عنهم اي هتافات معادية للحكومة او احتجاجات على التصعيد الأمني ضد عناصر الجماعة. واعتبر مراقبون أن «الإخوان ارادوا لفت انتباه الحكومة الى قدرتهم على تحريك جموعهم مع حرصهم على عدم وقوع صدام مباشر معها».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/ ٩ / ٢٠٠٠

مصر: "الإخوان" يتحدثون عن إجراءات ضد ناخبيهم

□ القاهرة - محمد صلاح

■ في تطور جديد للمواجهة بين الحكومة المصرية وجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة، وقبل ثلاثة ايام من فتح باب الترشيح للانتخابات البرلمانية المقررة الشهر المقبل، اعلن قيادي بارز في الجماعة ان السلطات امتنعت عن تسليم مواطنين بطاقاتهم الانتخابية، لاعتقادها بانهم سيصوتون لمرشحي «الاخوان».

وقال الدكتور إبراهيم الزعفراني، الذي قاضته محكمة عسكرية العام ١٩٩٥ في ثلاث قضايا، أن اقساماً للشرطة رفضت منح البطاقات لمؤيدين مرشحة «الإخوان» في دائرة الرمل في الاسكندرية، بينهم ابناؤه. واعتبر التصرف «مخالفاً للقانون»، معلناً انه سيلجا الى القضاء للحصول على حكم يلزم الحكومة منح الناخبين بطاقاتهم. ورأى ان السلطات تسعى الى سد كل المنافذ التي يمكن ان تمكّن اياً من مرشحي الإخوان من الوصول الى البرلمان، لافتاً الى حملات امنية تشن منذ نحو ثلاثة شهور على العناصر المؤثرة في الجماعة.

ووصف النائب السابق عصام العريان الحملة بانها «عقيمة»، مؤكداً أن الإجراءات الحكومية «لن تؤدي إلى شيء ولن تثني الإخوان عن ممارسة حقهم الدستوري والقانوني في الترشيح والانتخاب»، واعتبر ان الحكومة «تسعى إلى إجراء انتخابات لا ينافس فيها مرشحو الحزب الوطني مرشحين آخرين». وقال العريان لـ«الحياة»: «نجحت الحكومة من خلال سياسة احتواء قاسية ضد المعارضة في تجفيف الحياة الحزبية حتى صارت الاحزاب التي تتمتع بتراخيص غير قادرة مجتمعة على ترشيح عدد ينافس مرشحي الحزب الحاكم». ووصف الإجراءات الحكومية ضد «الإخوان» بانها «مدروسة ومخططة سلفاً»، وانها «تهدف إلى تقديم رسالة إلى الإخوان تفيد ان مشاركتهم في العمل السياسي امر غير مقبول على الإطلاق»، لكنه شدد على ان الجماعة «ستدفع الضريبة الوطنية وتشارك في الانتخابات من اجل مصلحة الوطن»، مشيرا الى ان «هناك عشرة من النواب السابقين من الإخوان قضوا سنوات في السجون عقاباً لهم على الأدوار التي لعبوها حينما كانوا نواباً في الثمانينات».



المصـــدر : الأحـــــرار

التاريـــخ : ١٩ / ٩ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حبس ١٢ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين

امر ابراهيم السعدنى مدير نيابة شرق الاسكندرية بحبس ثمانية أشخاص بتهمة الانضمام لجماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها والترويج لفكر الجماعة الذى يهدف الى تعريض الامن والسلام الاجتماعى للخطر.

كانت التحريات التى اجرتها الاجهزة الامنية المختصة بوزارة الداخلية قد اكدت انضمام الاشخاص الثمانية لجماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها. وقد تم القاء القبض عليهم وضبط معهم عدد من الكتب والمطبوعات التى تتضمن فكر الجماعة الذى يهدف الى تعريض الامن والسلام الاجتماعى للخطر واحيلوا للنيابة العامة والتى امرت بحبسهم خمسة عشر يوما على ذمة التحقيق.

من جانب اخر امر محمد يحيى وكيل اول نيابة الاربعين بالسويس بحبس ٤ من اعضاء الجماعة لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيق. وكانت قوات الأمن بالسويس قدالقت القبض على الاعضاء الاربعة.. وتم ضبط اشرطة كاسيت وكتب ومنشورات بحوزتهم تحث على احياء فكر الجماعة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩/ ٩/ ٢٠٠٠

حبس ثمانية اعضاء من جماعة الإخوان المحظورة بالإسكندرية

امر إبراهيم السعدنى مدير نيابة شرق الإسكندرية بحبس ثمانية أشخاص بتهمة الانضمام لجماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها والترويج لفكر الجماعة الذى يهدف الى تعريض الأمن والسلام الاجتماعي للخطر.

كانت التحريات التى اجرتها الاجهزة الامنية المختصة بوزارة الداخلية قداكدت انضمام الاشخاص الثمانية لجماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها.

وقد القى القبض عليهم وضبط معهم عدد من الكتب والمطبوعات التى تتضمن فكرالجماعة الذى يهدف الى تعريض الأمن والسلام الاجتماعى للخطر واحيلوا للنيابة العامة والتى أمرت بحبسهم خمسة عشر يوما على ذمة التحقيق .



مسؤول "الجماعة الإسلامية" نفى تحولاً في استراتيجيتها

مصطفى حمزة لـ"الحياة": قرار وقف العمليات يحظى بتأييد قادة وعناصر التنظيم

□ القاهرة - محمد صلاح

■ اكد مسؤول مجلس شورى «الجماعة الإسلامية» المصرية مصطفى حمزة إلتزام قادة وعناصر الجماعة قراراً أصدره التنظيم في آذار (مارس) من العام الماضي قضى بوقف شامل للعمليات العسكرية داخل مصر وخارجها استجابة لمبادرة سلمية اطلقها القادة التاريخيون للجماعة الذين يقضون فترات العقوبة في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات. وقال حمزة في مكالمة هاتفية اجراها من مكان غير معلوم خارج مصر مع مراسل «الحياة» في القاهرة: إن «قرار الموافقة على المبادرة تم اتخاذه على كل المستويات في الجماعة بعد دراسات عميقة»، وتعد تلك المرة الأولى التي يتحدث فيها حمزة إلى الصحافة منذ الحديث الذي أدلى به إلى «الحياة» عقب محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس حسني مبارك في أديس ابابا في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ ليثبت أنه مقيم في افغانستان ويبرئ السودان من تهمة إيوائه.

وبدا أن التحليلات التي فسرت بياناً اصدره الاسبوع الماضي المسؤول السابق لـ«مجلس شورى الجماعة» رفاعي احمد طه حول قضية القدس، وفهمت بعض عباراته على انها



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١/٩/٢٠٠٠

تعني تحولاً في الاستراتيجية السلمية للجماعة، هي ما دفع حمزة إلى الخروج عن الصمت الذي يفرضه على نفسه، فعلق على بيان طه قائلاً: «من الناحية الشكلية البيان شخصي ولم يصدر عن قيادة الجماعة الإسلامية، أما من جهة الموضوع فإن قضية القدس الشريف محل إجماع القوى الإسلامية والشعب المصري ولا يمكن القبول بالتفريط في ذرة رمل من تراب القدس فضلاً عن سائر فلسطين، وعلى ذلك فإن كل مشاريع التسوية وبيع المقدسات المتداولة هي محل رفض من كل القوى الإسلامية والسياسية والوطنية». واعتبر حمزة، الذي اوردت السلطات المصرية في نهاية العام ١٩٩٦ اسمه ضمن لائحة ضمت ١٤ اصولياً اعتبرتهم «اخطر المطلوبين المصريين المقيمين في الخارج»، ان تفسير بيان طه بانه يحمل تهديدات، ويعني تخلي «الجماعة الإسلامية» عن سياستها المتعلقة بالتزام وقف العمليات المسلحة «كان مبالغاً فيه ويميل إلى الإثارة»، واضاف «عندما يطرأ اي تغيير على هذه السياسة فإن «مجلس الشورى» وحده المخول إعلان مثل هذا التعديل بعد إجراء مشاورات واسعة».

وارتبط اسم حمزة خلال سنوات الصراع بين الحكومة والأصوليين الراديكاليين التي امتدت من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٧ باكبر عمليات «الجماعة الإسلامية» عنفاً حتى انه صار الوحيد الذي صدر في حقه ثلاثة احكام بالإعدام إضافة إلى حكم اخر بالسجن. ومنذ تفجر العنف في مصر في ربيع العام ١٩٩٢ لم تخل قضية واحدة تتعلق بعمليات «الجماعة الإسلامية» من اسم حمزة على انه ساهم في تدريب عناصر الجناح العسكري في معسكرات اقامها التنظيم في افغانستان، او لكونه اصدر التكليفات إلى هؤلاء.

وتناول قائد الجماعة في حديثه إلى «الحياة» ما ذهب إليه معارضو التوجه السلمي للجماعة من ان القادة السجناء اطلقوا مبادرتهم لمجرد ان يحصلوا على امتيازات لتحسين اوضاعهم المعيشية، وقال: إن «من ثبت امام المحن والشدائد في احلك الظروف والمواقف على مر السنين اخر من استفاد من المبادرة وهم يملكون علماً شرعياً وخبراتهم الطويلة تمكنهم من تقويم الأوضاع إسلامياً وموضوعياً»، لافتاً إلى أن غالبية القادة السجناء «سينهون فترات الأحكام الصادرة في حقهم في تشرين الاول (اكتوبر) من العام المقبل بعد أن يكونوا قضوا ٢٠ سنة متواصلة في السجون»، وتساءل: «هل من ثبت هذه المدة والأوضاع تغلي من حوله يظن ظان بانه لن يصبر على ما تبقى وهو قليل؟» وشدد حمزة في ختام حديثه على ان قرار وقف العمليات المسلحة «لاقى تاييداً كبيراً من سائر الاخوة ممن هم في عافية وستر في دينهم ودنياهم ممن هم خارج السجون سواء في مصر او الخارج»، مؤكداً أن بيانات طه «تعبر عن وجهة نظره الشخصية ولا يمكن ان تحسب على الجماعة».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــــــرام

التاريـــخ : ٢٢/٩/٢٠٠١

مصادر مطلعة :

أوامر القبض على عناصر من «الإخوان» قانونية وتصدر من النيابة ولا علاقة لها بقانون الطوارئ

قالت مصادر مطلعة لـ «الأهرام» إن التحقيقات التى أجرتها النيابة، مع عدد من أعضاء جماعة الإخوان المحظورة قانونا، قد أثبتت تورط عناصر من الجماعة فى أعمال الإثارة، والتحريض، والتشكيك فى مصداقية النظام فى الاستمساك بالديمقراطية، فى محاولة منهم للتأثير فى المناخ العام والناخبين.

وقالت المصادر إن إجراءات القبض على عناصر الإخوان تتم حسب ضوابط وإجراءات القانون، وأكدت أن أيا من أعضاء هذه الجماعة لم يعتقل وفقا لأحكام قانون الطوارئ، الذى يطبق على البلطجية ومثيرى الشغب.

وأضافت أن جميع أوامر القبض تصدر عن نيابة أمن الدولة العليا، وهى التى تتولى التحقيق مع المقبوض عليهم، وتصدر قراراتها بحبسهم فى اتهامات محددة، موجهة إليهم، نظرا لارتكابهم أفعالا يجرمها القانون.



المصدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٠

حبس ٣ متهمين من جماعة الإخوان بالمنوفـيـة والبـحث عن ٤ آخـرين

شبين الكوم - رفعت أبو سريع:

امرت النيابة الكلية بشبين الكوم بحبس ٣ متهمين - من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة - ١٥ يوما على ذمة التحقيق بعد ان ضبط لديهم كتب تروج لافكار الجماعة، كما أمر ربيع قاسم رئيس النيابة باشراف المستشار سعيد شعبان المحامى العام لنيابات المنوفية بضبط وأحضار ٤ متهمين اخرين

وكانت المعلومات قد وردت للواء مساعد الوزير لامن المنوفية من مباحث امن الدولة بقيام كل من ابراهيم راغب الدسوقى (٤٨ سنة) مهندس بمديرية كهرباء الغربية واحمد عبد الحميد شاهين (٤٠ سنة) طبيب بمستشفى بركة السبع وصبرى محمد عامر (٤٤سنة) مهندس بإدارة جامعة المنوفية ورزق عبد الرشيد يونس (٤٤ سنة) مهندس وعماد الدين عكاشة (٢٨ سنة) مهندس بترول وعلى محمد النحاس (٥٦ سنة) موظف بمديرية المساحة بشبين الكوم وأشرف محمود بدر الدين (٣٧ سنة) مهندس بالإنضمام الى جماعة الاخوان المسلمين المنحلة المحظور نشاطها قانونا وقد تم ضبط بعض الكتب الدينية والكاسيتات تدعو الى ترويج أفكارهم، تم ضبط ثلاثة من المتهمين، ويجرى حاليا البحث عن الآخرين



المصدر : المساء

الناشر : الخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/ ٩ / ٢٠٠٠

إنسانية الوزير.. تقهر فكر الجماعات الإرهابية

سجين «متطرف» زار والدته المشلولة.. وسط الزغاريد والدموع

محمد: توبة.. ندمت على ما فعلت ضد أهلى وبلدى

قرار إنسانى جديد اتخذه حبيب العادلى وزير الداخلية بالسماح للسجين محمد حسن عيد صالح من اعضاء الجماعات الارهابية بزيارة والدته المريضة بالشلل فى بلدتها بالمنزلة محافظة الدقهلية.

على محمدى

داخل منزل الأسرة تم استقبال السجين بالدموع والزغاريد.. ارتمى السجين فى احضان امه المريضة التى ترقد على الفراش.. وهى تردد: منهم لله المتطرفون اخذوك منى.. مالنا ومال الجماعات والتطرف

قال الابن السجين موجها حديثه لوالدته: توبة يا أمى لقد ندمت.. على كل ما فعلته ضد أهلى وبلدى.. غلطة لن اعود إليها أبداً.. ثم قام المسجون بتقبيل يد والده الموظف فى المجلس المحلى بالمنزلة قائلا: «سامحنى يا والدى لقد اخطات فى حقك وحق اخواتى البنات».

شاركت «المساء» فى هذا اللقاء.. وقال المسجون موجهاً حديثه لنا: «أولا اوجه كل الشكر الى الأب الحنون حبيب العادلى وزير الداخلية الذى لبى طلب أمى المريضة ووافق على زيارتى لها.. هذه لفتة انسانية كريمة لن انساها ابداً مدى حياتى.

اضافت: لقد تعرفت على بعض الاشخاص المنتمين للجماعات الاسلامية وقادونى إليهم بفكرهم وسرت على طريقتهم وكنت اكفر المجتمع وأهلى ايضا ومشيت على منهج الجماعة حتى تم القبض على وبعد دخولى السجن عرفت أن فكر هذه الجماعات بعيد كل البعد عن الاسلام حيث ان تصرفاتهم لا تمت الى الاسلام باى صلة ويسعون الى الزعامة وجلب المال وفرض الاتاوات ولا يعتقدون بمبادئ الاسلام وحسن التعامل مع الناس بل يتركز فكرهم فى الرصاص والخطف وكانت النتيجة دخولى السجن.

وقالت والدة السجين: كان محمد مثالاً للابن الصالح الذى يرعى والديه وكان باراً بى وبوالده وبعد انضمامه الى هذه الجماعات فوجئنا به يكفرنا ويكفر المجتمع الذى يعيش فيه وحاولنا اعادته الى الطريق المستقيم لكن دون جدوى.. وبعد القبض على ابنى والحكم عليه اصابنى الشلل واصبحت الدموع لا تفارق عينى حزنا على فراق ابنى الوحيد الذى انجبته على ثلاث بنات.

اضافت: ارسلت خطاباً الى وزير الداخلية للسماح لابنى بزيارتى نظراً لعجزى وعدم قدرتى على زيارته بالسجن وكانت لفتة كريمة من الوزير الانسان الذى لبى ندائى ووافق على زيارة ابنى لى.

قال حسن عيد صالح - موظف بالوحدة المحلية بالمنزلة ووالد السجين: شكراً للوزير الانسان فرغم ادانة ابنى الا انه يعتبر انه من الممكن إعادة هؤلاء الضالين الى المجتمع مرة أخرى بعد نبذ افكارهم المتطرفة.

اما شقيقات السجين هدى وشيماء وسامية فقلن: كل أمنية والدتنا ان ترى شقيقنا محمد بعد ان اقعدها المرض ولم تستطع زيارته وقد وافق الوزير مشكوراً بمجرد وصول خطاب الرجاء له بالموافقة على الزيارة فشكراً له.



"الاخوان" يلوحون بالطعن في دستورية البرلمان المقبل

□ اتخذ الصدام بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» في فترة الانتخابات البرلمانية طابعاً جديداً، إذ لوحت الجماعة باللجوء الى المحكمة الدستورية لاسقاط البرلمان المقبل استناداً الى الاجراءات المصرية التي تهدف إلى التأثير على مرشحي الاخوان. وردت الحكومة بشن حملات جديدة أسفرت عن توقيف ١٦ من رموز الجماعة في محافظات الوجه القبلي.

□ القاهرة - محمد صلاح

■ لوحت جماعة «الإخوان المسلمين» بالطعن بعدم دستورية مجلس الشعب الجديد رداً على الحملة الحكومية التي تتعرض لها الجماعة، واعتبرت أن الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى منع مشاركة رموز الاخوان في الانتخابات «تعد سنداً يمكن الاعتماد عليه في الطعن بعدم دستورية البرلمان المقبل».

وقال النائب السابق القطب البارز في الجماعة الدكتور عصام العريان لـ«الحياة»: إن «الإجراءات التي اتخذت ضد مرشحي الجماعة ومناصريهم ووكلائهم اتسمت بالشدة والقسوة»، مشيراً إلى أن «الإخوان» يتوقعون تصعيداً حكومياً في الفترة المقبلة اثناء الحملات الانتخابية لمرشحيهم في المحافظات التي ستجري فيها الانتخابات في المرحلة الأولى، لكنه شدد على أن الجماعة «لن تتراجع عن قرار المشاركة في الانتخابات مهما كانت الضغوط»، واضاف: «الحكومة بدأت بالقبض على بعض من كانت تعتقد انهم سيرشحون قبل فتح باب الترشيح ثم استهدفت العناصر الفاعلة في الانتخابات ممن يتولون تخطيط الحملات الانتخابية وتنفيذها ثم تحولت إلى اصطياد رموز الإخوان من غير المرشحين. ولا نستبعد ان تشهد المرحلة المقبلة حملات تستهدف الناخبين انفسهم في المناطق ذات الوجود الكثيف للإخوان».

الى ذلك، اعلنت لجنة قبول طلبات الترشيح في محافظة الاسكندرية امس رفض طلب قطب الجماعة الأمين العام لنقابة الأطباء في الاسكندرية الدكتور ابراهيم الزعفراني الترشيح، استناداً إلى حكم بالسجن صدر ضده في العام ١٩٩٥.

وقال الزعفراني لـ«الحياة»: إنه «سيقدم طعناً على قرار رفض ترشيحه الى لجنة التظلمات الانتخابية وانه في حال رفض الطعن سيلجأ إلى محكمة القضاء الإداري للتمكن من الطعن في دستورية تشكيل البرلمان المقبل امام المحكمة الدستورية العليا».

ونظمت مرشحة «الإخوان» في دائرة الرمل في الاسكندرية امس مسيرة حاشدة شارك فيها نحو ٥٠٠ شخص بينهم اعداد كبيرة من السيدات، الأمر الذي منع الشرطة من التدخل لفض المسيرة.

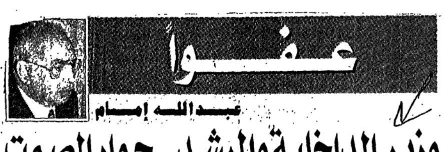
واعلن المحامي عبدالمنعم عبدالمقصود ان الحملات ضد عناصر الجماعة شهدت امس تغييراً نوعياً، إذ انتقلت الى محافظات الوجه القبلي. وقال لـ«الحياة» إن قوات الامن دهمت امس منازل ١٦ من رموز الجماعة والقت القبض عليهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٩/٩/٢٠٠٠



وزير الداخلية والمرشد.. حوار الصمت

من محاسن الهضيبي المرشد الثاني للاخوان تصريحه الوحيد عقب اختياره مرشدا، انه لم تكن له من قبل علاقة بالسياسة وأنه شارك فى مظاهرة وحيدة فى حياته هى جنازة مصطفى كامل..

ومنذ البداية رفضت اغلبية الاخوان وجوده، بينما رأى بعضهم أنه سيتبنى مرحلة جديدة من الديمقراطية ومن العمل الإسلامى الصحيح الملتزم بقواعد الدعوة وبالقانون.. ورأى الجميع أن قوة الجماعة الأساسية كانت تكمن فى شخصية وقيادة حسن البنا.. وأن حسن الهضيبى جاء على العكس من البنا لذلك كان عليه أن يشق طريقا مختلفا فلا هو متحدث، ولا هو خطيب ولا هو عالم في الإسلام ولا هو والمجموعة التى جاء بها لتقود قادرين عل السيطرة على الاخوان، ومنع إعادة الجهاز السرى الذى بدأ يتجمع ويتكون.. والذى اعترف به المرشد الجديد سرا، وشجعه وجاء بقيادة جديدة تابعة له..

كان أحمد مرتضى المراغي نجل الإمام الاكبر مصطفى المراغى شيخ الأزهر، قريبا من الملك ووكيلا لوزارة الداخلية معاصرا لكل قضايا الاخوان ثم تولى منصب وزير الداخلية فى وزارة نجيب الهلالى اخر وزارة قبل الثورة..وقد التقى فى مايو ١٩٥٢ بالمرشد العام الجديد بناء على طلب الاخوان ووساطة صديقه محمود عبداللطيف رئيس النيابة.

واللقاء طريف حضره عدد من قيادات الاخوان بينهم الشيخ احمد حسن الباقورى وعبدالحكيم عابدين، وجلس الهضيبى والوزير على كنبة واحدة ليكون اللقاء حميميا ويفتح كل منهما قلبه.

ويقول الوزير ان عبدالحكيم عابدين بدأ الحديث قائلا إن الاخوان يكنون لى حبا كثيرا.. مع ان معلوماتى عكس ذلك..

ونترك مرتضى المراغي يروى تفاصيل اللقاء والذى يكشف لاول مرة عن مشروع السنوات الخمس الذى اعده الاخوان للاستيلاء على جميع المراكز المؤثرة فى البلاد، وكيف رصدت الاجهزة قبل الثورة اتصالاتهم بالامريكان للتعاون معهم فى مواجهة الشيوعية وانه كان لديهم قسم لنشر الاشاعات الكاذبة على خصومهم.

كان المراغى قد بدأ كلامه مرحبا بالاجتماع مع الاخوان لانه يريد حوارا صريحا معهم.. «لانى أرغب التكلم فى اشياء كثيرة تدور فى البلد ويقوم الاخوان بدور كبير فيها وانى أرجو أن تتعرفوا على شخصيا لا عن طريق الاشاعات التى يطلقها قسم الدعاية فى منظمتكم».

عبدالحكيم عابدين: «إننا لا نطلق عليك إشاعات».

انا: يا عبدالحكيم لست وحدى الذى تطلقون عليه الاشاعات إن قسم الدعاية عنكم لم يترك وزيرا أو سياسيا أو نائبا أو صحفيا شهيرا إلا وأطلق عليه أشنع التهم ومرغ به وبسمعته السياسية او الشخصية التراب..

ثم سكت ولاحظت أن الهضيبى صامت ينظر حينا من خلف نظارته الى السقف وحينا إلى البساط فطلبت منه أن يتكلم وقلت ما رأيك.. ولكنه هز رأسه قائلا: أرجو أن تكمل وخرجت الكلمة منه فارغة جوفاء، واستأنفت كلامى وقلت: يا استاذ هضيبى.. لو انكم اتبعتم الوسائل السلمية فى دعوتكم ودعوتم إلى سبيل ربكم بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلتم بالتى هى أحسن لما وقع ضدكم ما وقع من اضطهاد ولما قتل المرحوم الشيخ حسن البنا لان العنف يولد العنف ولا توجد حكومة تقابل القوة باللين والمهادنة انتم شعاركم أن الاخوان سيف ومصحف والاخوان رهبان الليل وفرسان النهار وقد طبقتم شعاركم بالقتل والنسف انكم الآن تجمعون كميات كبيرة جدا من الذخائر فماذا تنوون أن تصنعوا بها إن فى منظمتكم عددا كبيرا من ضباط الجيش والبوليس، وقد أمكنكم تنفيذ ذلك بما سميتموه مشروع السنوات الخمس.. وبمقتضى هذا المشروع يقسم الاخوان انفسهم على المدارس والكليات فى الجامعة والكليات العسكرية وبعد خمس سنوات يكون قد تخرج منهم ضباط بوليس تسعون لإدخالهم فى القسم السياسى فى وزارة الداخلية وحرس الوزراء وضباط فى الجيش ليدخلوا إدارة المخابرات العسكرية والحرس الملكى ومهندسون ليلتحقوا بمصلحة التليفونات والسكك الحديدية، وبذلك تكون فى ايديكم المراكز الحساسة فى البلاد للقيام بعمل إنقلاب وهنا لاحظت اصفرارا على وجوههم ونظرات يتبادلونها فيها شيء من الهلع.

وتابعت نحن الحكومة نعرف ذلك ونسكت عليه لان حجتكم من جمع الذخائر هو محاربة الإنجليز فى القنال لطردهم.. ولكن نعرف ايضا انكم تريدون قتل الملك وقتل كثير من الساسة لقد ضبطنا من اسبوع عامل المصعد فى قصر القبة وهو يحمل مسدسا، ولولا أن الملك بات ليله خارج القصر لقتله عامل المصعد وهذا العامل عضو فى جماعة الاخوان فماذا تقول يا أستاذ هضيبى مع ان الملك استقبلك فى قصره على اثر تعيينك رئيسا للجماعة وافاضت الصحف فى وصف حرارة الاستقبال وثقة الملك بك.

الأستاذ: يلوذ بالصمت

أنا: أسمع يا أستاذ لقد طلب منى صديقى عبداللطيف أن اقابلك وها أنذا اقابلك على اساس ان تتكلم على الحال الحاضرة وأود ان اعرف منك وجهة نظركم ومآخذكم عليها، واعدك بأن اتفاون معكم على القيام بإزالة كل ما نراه مخالفا للمصلحة

العامة..

الهضيبى: ينظر إلى مشككا كاننى احاول جره إلى مصيدة ولا يرد..

انا: يا استاذ هضيبى هل ترى كل شىء على ما يرام؟

الهضيبى: لا أجد شيئا يدعو إلى الملاحظة.

انا: ارى انك لا تثق بى.. فهل تثقون بامريكا اكثر منا؟

عبدالحكيم: ما هذا يا استاذ مرتضى

انا: نعم.. إن الامريكيين يرون فيكم حاجزا قويا ضد الشيوعية باعتبار أن دعوتكم إسلامية وان الإسلام ضد الشيوعي

ويحاولون كثيرا الاتصال بكم..

عبدالحكيم عابدين: قد يكونون متفقين معنا فى وجهة النظر..

كل ذلك والهضيبى لا يتكلم

قلت: يا استاذ هضيبى أليس لديك شىء تقوله؟

الهضيبى: وماذا تريد ان اقول؟

قلت: لقد جئت إلى هذا الاجتماع بقلب مخلص لنتعاون معا على إزالة اسباب تذمر الشعب لكنى أرى بوضوح انك لا تريد ذلك ولا أدرى لماذا طلب إلى ان اجتمع بك.

ووجدت ألا فائدة من الحوار ونهضت مسرعا وانصرفت وانا أرى أن البون شاسع بينه وبين المرحوم الشيخ حسن البنا..

وانتهت جلسة حوار الصمت بين المرشد الثانى ووزير الداخلية كما سجلها مرتضى المراغى بنفسه بعد أن وجد انه لا فائدة من الحوار معهم.

فكرة الحوار إذن قديمة ولكن الحكومة اكتشفت فى وقت مبكر أنهم لايريدون حوارا رغم أنهم هم الذين طالبوا به..

كان عدد من الاعضاء قد ذهبوا إلى المرشد يكشفون له اعمال ومواقع وأسماء أعضاء التنظيم السرى المسلح ويطالبون بالتغيير ولكن هؤلاء تم اغتيالهم فى رسالة موجهة للمرشد الجديد ألا يقترب من هذا التنظيم.. واتجه ـ وهو القاضى ـ لا إلى إلغاء التنظيم الخارج عن القانون بل إلى تغيير قياداته برجال يثق فيهم..وهكذا وضع رجلا جديدا على راس التنظمى السرى المسلح وطمان الاخوان على انه يؤمن بالجهاد على طريقتهم لتربية الاخوان وأنه يسير على خطا حسن البنا.

وكان مفجعا حقا ان المستشار الذى أمضى حياته فى خدمة القانون يصبح مسئولا عن تنظيم سرى مسلح يخالف القانون.. فى وقت يقابل الملك ويمتدحه ويتردد على قصره، ويتقمص شخصية القاضى ويتصنع الانفة والكبرياء على زملائه أعضاء قيادة الجماعة بينما يقسمون له وبعد هذه المقابلة بشهرين بالضبط.. قامت ثورة يوليو وكان للاخوان مع الثورة قصة طويلة بدأت منذ اليوم الأول كل طرف يرويها من وجهة نظره على نحو مختلف تماما..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١/١٠/٢٠٠٠

حبس ٤ من جماعة الأخوان المسلمين بشبين الكوم

قررت النيابة الكلية بشبين الكوم حبس ٤ من جماعة الأخوان المسلمين ١٥ يوما على ذمة التحقيق. كانت معلومات قد وردت لمساعد وزير الداخلية لأمن المنوفية بقيام كل من عادل عبدالمجيد عبدالرحمن ٣٨، سنة، طبيب صيدلي وفاضل عبدالجليل محمد عبدالله ٣٦، سنة، وهيثم محمود عبدالجليل زنون ٢٨، سنة، والسيد محمود الجزيري ٤٣، سنة، بالانضمام الى جماعة الأخوان المسلمين ونشر افكار الجماعة. تم استئذان النيابة برئاسة المستشار ربيع قاسم وبإشراف المستشار سعيد شعبان المحامي العام لنيابات المنوفية القى القبض على افراد الجماعة وانكروا التهم المنسوبة اليهم فقررت النيابة حبسهم.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١ / ١٠ / ٢٠٠٠

بدء اجتماعات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

مصر تؤكد ضرورة تحديد تعريف الإرهاب

الأمم المتحدة - أ. ش. أ: بدأت أمس اللجنة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بموضوعات الإرهاب مناقشة مشروع اتفاقية شاملة للإرهاب، تقدمت الهند بالمشروع بعد مشاورات استمرت عدة سنوات، للتوصل إلى توافق دولي حول صياغة الاتفاقية. وأكد السفير أحمد أبوالغيط مندوب مصر الدائم لدي الأمم المتحدة سعي القاهرة إلى تأمين ٤ عناصر أساسية في الاتفاقية، وأهمها ضرورة وضع تعريف محدد للإرهاب، بعد فشل المجتمع الدولي في تعريفه حتى الآن. وشدد «أبوالغيط» على أهمية التفرقة بين الأعمال الإرهابية وأنشطة حركات التحرر الوطني والكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي. كما طالب «أبوالغيط» بأن تتضمن الاتفاقية عدم منح الإرهابيين حق اللجوء السياسي في الدول التي يهربون إليها. وأكد ضرورة تطبيق الاتفاقية على الأعمال الإرهابية التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة، وعدم منحهم حق الحصانة. كما تبدأ غداً لجنة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أعمالها، للتحضير للمؤتمر الدولي للاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة المقرر عقده العام القادم. وأكد «أبوالغيط» سعي مصر إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية، بالإضافة إلى وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومن المقرر أن يقدم «أبوالغيط» قرارين في هذا الشأن خلال اجتماعات اللجنة. وأشار «أبوالغيط» إلى إجراء اتصالات موسعة مع الدول الأفريقية والعربية ودول عدم الانحياز لدعم الجهود المصرية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥/١٠/٢٠٠٠

حبس ٣ من بينهم ناظر مدرسه لانضمامهم لجماعة الإخوان المنحلة

الإسكندرية - من ناصر جويدة:

امر سعيد عيسى حسن وكيل نيابة حوادث شرق الإسكندرية باشراف المستشار احمد عبدالعزيز محامى عام شرق الإسكندرية بحبس ٣ اشخاص بعد ان وجهت لهم النيابة تهمة الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظور نشاطها والترويج لفكر الجماعة الذى يهدف إلى تعريض الأمن والسلام الاجتماعى للخطر.. وكانت اجهزة الأمن قد القت القبض على مهندس زراعي وناظر مدرسة وطالب تبين من التحريات انضمامهم لجماعة الإخوان المسلمين المنحلة التى تروج للفكر المتطرف القى القبض على المتهمين وعثر بحوزتهم على الكتب والمطبوعات التى تروج للفكر المتطرف وأحيل المتهمون إلى النيابة التى امرت بإشراف المستشار احمد عبدالعزيز محامى عام شرق الإسكندرية بحبسهم ١٥ يوما.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٠/٢٠٠٠

مصر: اطلاق مرشح لـ"الإخوان" والقبض على ٣٧ آخرين

■ القاهرة - «الحياة» - اطلقت السلطات المصرية امس مرشح جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة في دائرة دمنهور التابعة لمحافظة البحيرة الدكتور جمال حشمت بعد ساعات قضاها رهن الاحتجاز في مخفر شرطة المدينة اثر القبض عليه وعدد من انصاره اثناء جولة انتخابية كان يقوم بها، لكن الإجراء لا يمكن تفسيره على انه يعكس تحولاً في السياسة الحكومية تجاه «الجماعة»، إذ القت السلطات امس القبض على عدد من اعضاء الجماعة في حملات شنتها في محافظات.

وقال مرشح الجماعة في دائرة سيدي جابر في الاسكندرية لـ«الحياة» إن الشرطة القت القبض امس على عدد من الفتية من اقارب مرشحي «الإخوان» بغرض الضغط على ذويهم لدفعهم الى الانسحاب من الانتخابات. موضحاً انه التقى امس محافظ الاسكندرية السيد محمد عبدالسلام المحجوب، وشكا له الأوضاع التي يعانيها مرشحو «الإخوان» في الانتخابات، وان الاخير وعد بتدارك الأمر.

وقال المحامي عبد المنعم عبد المقصود ان قوات الامن دهمت فجر امس منازل ٣٧ من اعضاء الجماعة في ٥ محافظات والقت القبض عليهم حيث تم توقيف ١٤ شخصاً في محافظة الشرقية و٨ في الدقهلية و٦ في البحيرة و٥ في الجيزة و٤ في اسيوط، واحيل هؤلاء على نيابة امن الدولة العليا في القاهرة وقررت حبسهم لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق بعدما وجهت لهم تهم: «الانضمام الى تنظيم سري يهدف الى محاولة قلب نظام الحكم واستغلال مناخ الانتخابات في تأليب الجماهير ضد الحكومة وحيازة مطبوعات تحوي عبارات تحض على كراهية نظام الحكم وازدرائه».



المصدر : الوفد

التاريخ : ٩/٢/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حبس ٨ من جماعة الإخوان المسلمين

الإسكندرية ـ ممدوح سلطان:

امر احمد مكى وكيل نيابة حوادث شرق الاسكندرية بحبس ٨ من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين المنحلة ١٥ يوما على ذمة التحقيق وضبط واحضار آخرين. كانت تحريات الاجهزة الامنية المختصة قد اكدت انضمام المتهمين لجماعة الاخوان المسلمين وحيازتهم لعدد من الكتب والمطبوعات التى تروج لفكر الجماعة فالقى القبض عليهم وتمت احالتهم الى النيابة فامرت بحبسهم.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١١ / ٢٠٠٠

مصر: اطلاق ثلاثة أقباط واعتقال ٤٦ من "الاخوان"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ قبل عشرة ايام من الانتخابات البرلمانية المصرية التي ستجرى على ثلاث مراحل بدءاً من يوم ١٨ الجاري، وسعت السلطات حملتها ضد العناصر الفاعلة في الانتخابات من اعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة، وقررت نيابة أمن الدولة أمس حبس ٤٦ شخصاً لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق كانت قوات الامن قبضت عليهم في حملات شنتها في اربع محافظات، في حين اطلقت اجهزة الأمن في محافظة الشرقية ثلاثة اقباط بعدما احتجزوا لساعات ضمن حملة استهدفت مناصري مرشح «الإخوان» في دائرة الزقازيق الدكتور محمد مرسي. وكان الثلاثة بين ٢٢ شخصاً اعتقلوا لدى مرافقتهم المرشح اثناء جولة انتخابية له في شوارع المدينة. وقال مرسي «إن انصاره رتبوا مسيرة انتخابية في منطقة المساكن في الزقازيق لكنهم فوجئوا بقوات الأمن تقتحم المسيرة وتلقي القبض على ٢٢ من المشاركين فيها بينهم الاقباط الثلاثة الذين اطلقوا في وقت لاحق، في حين تم احتجاز ٧ من المارة و١٢ من الإخوان المسلمين». ومعروف ان «الجماعة» رشحت ٨ من رموزها لخوض الانتخابات في دوائر محافظة الشرقية التي يعتقد ان الجماعة تتمتع فيها بنفوذ قوي.

وقال المحامي عبدالمنعم عبدالمقصود إن قوات الأمن شنت فجر امس حملات على منازل ٤٦ من اعضاء الجماعة في اربع محافظات وقبضت على ١٩ في الشرقية و١٥ في القليوبية و١١ في الغربية وواحد في الجيزة، مشيراً إلى ان هؤلاء ممن يشاركون في الحملات الانتخابية لمرشحي «الاخوان». وأوضح ان رجال الأمن صادروا من منازل المتهمين كتباً ومطبوعات بدعوى انها تحوي شعار «الإسلام هو الحل»، وان المتهمين رحلوا في وقت لاحق الى القاهرة حيث خضعوا لتحقيقات لدى نيابة أمن الدولة التي امرت بحبسهم جميعاً. كما قررت النيابة تمديد حبس ٣٥ آخرين لمدة شهر بعدما انتهت فترات حبسهم الاحتياطي. واوضح عبدالمقصود أن عدد الموقوفين بقرارات من النيابة منذ بدء الحملات اليومية بعدما اعلنت «الجماعة» مشاركتها في الانتخابات قبل اربعة شهور بلغ نحو ٧ آلاف شخص، مشيراً إلى ان النيابة كانت تطلق من تنتهي قرارات حبسهم لكنها في الفترة الأخيرة صارت تمدد حبسهم.



في حملة هي الاوسع على الجماعة منذ ٥ سنوات

اعتقال ٦٤ من "الاخوان" في ٦ محافظات

☐ القاهرة - محمد صلاح

■ في اكبر حملة على «الإخوان المسلمين» المحظورة في مصر منذ العام ١٩٩٥ قبضت السلطات امس على ٦٤ من أعضاء الجماعة في حملات شنتها في ٦ محافظات، الأمر الذي اعتبره التنظيم «تصعيداً خطيراً في المواجهة بين الطرفين». واستغرب القطب البارز في الجماعة النائب السابق الدكتور عصام العريان هذه الخطوة «في ظل حال غليان تسود الشارع المصري ضد إسرائيل واميركا على خلفية المجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة»، معرباً عن اعتقاده بأن الحكومة المصرية «كان من الأجدى لها الا تزيد غضب المواطنين بملاحقتهم ومنعهم من ممارسة حقهم في خوض الانتخابات البرلمانية».

وقال المحامي عبدالمنعم عبدالمقصود «أن قوات الأمن صعدت حملتها على العناصر الفاعلة في الانتخابات ممن يشاركون في تنفيذ الحملات الدعائية لمرشحي الجماعة وشنت حملات في توقيت متزامن، ادت الى اعتقال ٢٩ شخصاً في المنوفية و١٣ في القاهرة و٨ في البحيرة و٦ في الدقهلية و٤ في الشرقية و٤ آخرين في الجيزة.

وشهد مقر نيابة امن الدولة في العاصمة امس ازدحاماً شديداً بعد ترحيل المتهمين من محافظاتهم حيث خضعوا للتحقيق وامرت النيابة بحبسهم جميعاً لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، بعدما وجهت اليهم تهم «الانضمام إلى تنظيم سري يهدف الى محاولة قلب نظام الحكم وحيازة مطبوعات مناهضة تحوي عبارات تحض على كراهية النظام القائم في البلاد واستغلال مناخ الانتخابات لتاليب الجماهير ضد الدولة والمسؤولين».



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ / ١٠ / ٢٠٠٠

تجديد حبس ١٩ من جماعة الإخوان

كتبت - نجوى عبدالعزيز:

قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس ١٩ عضوا من جماعة الإخوان المسلمين المحظور نشاطها ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة. كانت أجهزة الأمن قد ألقت القبض على عدد من أعضاء الجماعة وضبط بحوزتهم أوراق تخص المعركة الانتخابية التى ستجرى يوم الاربعاء القادم. وجهت لهم النيابة تهم الانضمام إلى جماعة محظور نشاطها وحيازة منشورات والدعوى الى تعطيل احكام الدستور والقوانين فى البلاد.



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ :



بعد صولات وجولات استمرت عدة شهور انهكت المرشحين وانصارهم سعيا وراء كسب المزيد من الأصوات من المفترض بعد ذلك ان تضع المعركة الانتخابية أوزارها بعد غد الأربعاء لكن المؤشرات تؤكد أن هذا لن يحدث إلا فى الجولة الثانية وفى معظم الدوائر وبصفة عامة فإن الانتخابات فى قنا يحكمها منطق التعصب القبلى الذى افرز نوابا لم تسجل مضابط البرلمان لمعظمهم شيئا يذكر حيث انحصر دورهم فى فض المنازعات العائلية البسيطة واللهاث وراء التأشيرات المضروبة التى يخدرون بها ابناء دوائرهم.

الدائرة الأولى قنا:

ستظل بؤرة الاهتمام لكونها مهد الصراع القبلى بالمحافظة الذى راح ضحيته عشرات القتلى والجرحى فيما مضى وان كان قد تم الصلح بين كتلتى العرب والاشراف والقضاء على جميع الخصومات الثارية فيما بينهم إلا أن النزعة القبلية لم تمت بداخلهم مما يحتم اقتسام مقعدى البرلمان مناصفة فيما بينهم كما كان يحدث فى الماضى فى شبه اتفاق تدعمه الجهات الأمنية تفاديا لحدوث مصادمات كما ان الاختيار كان يتم بعد اتفاق يقضى به عمداء وكبار القبيلتين غير أن هذا الأمر بات سرابا بعد انقسام قبائل الاشراف على أنفسهم وخوض ٤ مرشحين المعركة الانتخابية وجميعهم من العناصر القوية ذات الثقل الانتخابى.

تقدم للترشيح بالدائرة الأولى قنا ثلاثة عشر مرشحا بينهم ٤ فئات وثمانية عمال وفلاحين، فرسان المنافسة على مقعد الفئات محمود النجار النائب الحالى ومرشح الحزب الوطنى ضده خالد سحيلة المرشح المستقل والمنتمى لنفس القبلية والمنافسة بينهما وصلت إلى حد رفع الدعاوى القضائية لاسقاط الحق فى الترشيح ودخلت معهم فى المنافسة هدى نعيم مقار عضو مجلس محلى المحافظة فى بادرة قوية لخوض المرأة القنائية للمعركة الانتخابية ثم شكرى زيان عضو مجلس محلى المحافظة.. على مقعد العمال انحصرت المنافسة بين النائب الحالى محمود الخديوى مرشح الحزب وصاحب المقعد منذ عدة دورات وهو مرشح العرب وكانت فرصته قوية ومنافس عنيد له هو أحمد الجبلاوى الذى ينتظر اليوم الاثنين صدور الحكم فى الدعوى العاجلة لاستعادة صفته كعامل وبذلك تكون جبهة العرب قد انقسمت هناك ايضا مبارك الدندراوى ابن قرية دندرة ومحمود عبدالمجيد ودخلت المنافسة جلسن محمد حسن عضو المجلس المحلى معتمدة على وجودها كعنصر نسائى فى ظل ندرة العناصر النسائية فى العمل السياسى أما قبيلة الأشراف فقد دفعت باثنين على مقعد العمال وهما الحاج إسماعيل الأحمر عضو مجلس الشورى السابق الذى تردد تراجعه عن الترشيح لتهيئة فرصة أكبر لقبيلته لكنه قرر خوض المعركة فى ظل وجود منافس قوى له من قبيلته وهو رفاعى عبدالوهاب عمر صاحب التجربة السابقة التى وصل فيها للإعادة وانتمائه لأسرة برلمانية قديمة حظيت بالمقعدين فى دورة واحدة فى واقعة غير مسبوقة..

فى قفط تقدم لخوض المعركة خمسة عشر مرشحا بينهم أحد عشر مرشحا لمقعد الفئات وثلاثة عمال وفلاحين. ويحاول العرب استرداد مقعدى البرلمان كما يحاول الأشراف الحفاظ على مقعدهم هناك سبعة مرشحين من بين الخمسة عشر مرشحا يتمتعون بتأييد جارف فى مواقعهم ويضعف موقف الثمانية الآخرين تدريجيا إلى حد قد يحصل فيه المرشح على أصوات أسرته فقط. تبلغ ذروة المنافسة على مقعد العمال بين النائب الحالى وامين عام الحزب الوطنى محمود الغزالى ينافسه على ذات المقعد مصطفى النحاس القاضى نجل النائب السابق وابن قرية البراهمة رمانة الميزان فى المعركة ويليهم محمود يوسف الشهير بفراج وأبوالسعود إبراهيم صاحب التجربة السابقة والتى لم يوفق فيها اما مقعد الفئات فيتصارع عليه النائب الحالى الدكتور محمود مصطفى الشريف مع ابن قبيلته اللواء إبراهيم عبدالمقصود والذى قد يأخذ الكثير من رصيده باعتباره المنافس الوحيد من قبيلته اما مرشحو العرب عن مقعد الفئات فهم انس دنقل الذى يخوض المعركة لأول مرة وينتمى لعائلة برلمانية وسياسية قديمة وإبراهيم الجلاد صاحب التجربة السابقة والمنتمى لأكبر عائلات قفط عددا وأبوالحجاج السبعى وله تجربة سابقة ايضا وهو شقيق النائب السابق يوسف السبعى وقد تغيرت صفته من عمال لفئات مما يتطلب اعادة ترتيب الاوراق من جديد وعبدالباسط الطيرى الذى تغيرت صفته من عمال لفئات مما يعنى ضرب تحالفه مع النائب محمود



مصطفى اما احمد عثمان فيخوض المعركة للمرة الاولى مع احمد عباس كريكى ورمضان زرزور وسعد حامد واخر من فاجأ الدائرة بترشيحه هو الدكتور حسن رشوان «فنات» ويتردد انه قد يأخذ من رصيد إبراهيم عبدالمقصود ابن قبيلته.

الدائرة الثالثة نقادة:

عمر هذه الدائرة لا يتجاوز عشر سنوات وتضم ثلاثة مراكز هى نقادة وقنا وقوص وهذه التشكيلة الغريبة القت بظلالها على مجريات العملية الانتخابية بالدائرة. يتقدم مرشحى الفئات النائب الحالى محمد بهى الدين علاء الدين الذى دخل كمرشح احتياطى عام ٨٤ رقم ١ للقائمة النسبية ودخل المجلس عام ١٩٨٧ ويمتد رصيده من الطويرات شمالا وحتى اسمنت جنوبا ينافسه كمال يوسف الذي يخوض الانتخابات للمرة الأولى وكان مقيما فى امريكا لمدة ٢٣ عاما وعاد منذ عشر سنوات واستهوته المعركة فقرر خوضها بدعم من أحد النواب الحاليين الذى سعى جاهدا لضمه لصفوف الحزب وفشل وقد عرض برنامجا انتخابيا لاقى قبولا لا بأس به، ويأتى اللواء أحمد عبدالسلام كمنافس قوى رغم بعده عن الدائرة طيلة خدمته بالداخلية لكنه يعتمد على اصوات بلدته الخطارة واستطاع أن يجتذب عددا لا بأس به من الأصوات يأتى بعد ذلك فى مرحلة لاحقة العميد سمير محمد الشهير بالحوت وهو منافس لا بأس به ومحمد محمود جبر وأحمد خضرى الشهير بابوعروق وأحمد محمد حسن وصبحى جاد الرب وبذلك تشتد المنافسة على مقعد الفئات بين بهى وكمال عابد واللواء أحمد عبدالسلام كاقوى

العناصر على مقعد العمال ينافس النائب الحالى محمد عبداللاه عمر ويدعمه أخوه اللواء عبدالفتاح عمر وينافسه فى قريته العمدة محمد الحسانى ومعه أبوالحسن نصارى ابن قرية الطويرات مما يؤدى إلى تفتيت الأصوات خاصة أن أبوالحسن نصارى يعتمد على ابناء قبيلته والطويرات ورصيده قد يبلغ ٧ الاف صوت وبذلك فإن وجود الثلاثة فى قرية واحدة يزيد من سخونة الموقف فى ظل دخول مرشح جديد هو عبدالحميد حاكم الذى ذاع صيته فى انتخابات نقابة المعلمين الأخيرة فقرر خوض الانتخابات، أما احمد عبدالله فقد وصل للإعادة فى ٩٠.٩٥ وهو من شرق النيل «جراجوس» وقد يجد صعوبة بالغة، ويأتى بعد ذلك محمد محمود جبر وعبدالستار خلف الذى سبقت له الإعادة مع مرشح الحزب وينتمى لقبيلة العبابدة بقوص ونجيب يعقوب الذى لم يترك معركة انتخابية شعب او شورى إلا وخاضها لكنه لا يوفق ومحمد بعيرة وصابر محمد يوسف ومحمود عبدالقادر وصبحي جاد الرب وتشير الاستطلاعات إلى أن أقوى تلك الوجوه هو النائب بهى فئات ويليه اللواء احمد عبدالسلام وكمال عابد والعمال محمد عبداللاه عمر وعبدالستار خلف وعبدالحميد حاكم وابوالحسن نصارى.

اما الدائرة الرابعة قوص:

فتخضع لعاملين أساسيين هما وحدة المدينة التى دفعت بمرشحين يمثلان الدائرة حاليا وهما محمد محمود والعمدة فرج دعبس والعامل الثانى اجتماع كتلتين لحسم المعركة اما ان تجتمع قوص وحجازة أو قوص وخزام او حجازة وخزام لتخرج الكتلة الثالثة من المعركة وتعتبر قوص اقل الدوائر فى المتقدمين لخوض الانتخابات ومع ذلك فإن المعركة ساخنة يتصدر المرشحين النائب الحالى محمد محمود حسن رئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب عن مقعد الفئات يزاحمه منافس قوى هو عبيد محمد حسن الخبير شقيق المرحوم فهمى حسن الخبير النائب السابق ويتمتع برصيد فى حجازة والمعرى وبعض المواقع فى قرى العقب والكلالسة والمنافس الثالث هو جمعة محمد جمعة وينتمى لمنطقة غرب المدينة ثم حسانى عثمان ويخوض المعركة تحت مظلة حزب التجمع للمرة الأولى وهو من نفس منطقة النائب الحالى محمد محمود.

وتشتد المنافسة على مقعد العمال بين

النائب الحالى عبدالحميد على عثمان الشهير بالعمدة فرج دعبس وينتمى لعائلة الدعابسة بوسط المدينة وأحمد صالح ينتمى لكتلة خزام ومثل الدائرة لأربع دورات وعبدالكريم إبراهيم محمد وشهرته عرفة وهو مرشح الحزب الذى دفع به كما يقال محمد محمود الذى يحظى بأصوات المدينة ويسعى لتحصيل أصوات القرى فجاء بعرفه لدعمه وتخلى عن العمدة فرج ويدخل معهم المنافسة حسانى عبدالخالق ويخوضها للمرة الأولى وينتمى لمنطقة النائب الحالى العمدة فرج ثم صبرى صابر ابن قرية المعرى وعربى تمساح الذى سبق له الترشيح فى دورة ١٩٩٠ ولم يوفق.

الدائرة الخامسة «الأقصر»

يؤكد المراقبون ان الحرب ستشتعل بين المرشحين فقط اما الناخبون فقد لا يعنيهم الامر كثيرا وهى اكبر دائرة تحظى بهذا الكم من المرشحين الذين بلغوا ستة وعشرين منهم ١٧ مرشحا لمقعد الفئات و٧ لمقعد العمال واثنان عن الفلاحين غير ان هذا العدد قد لا يظهر منه سوى خمسة فرسان فقط تنحصر بينهم المنافسة الحقيقية وتبدو قرية الزينية أشد المناطق سخونة لوجود سبعة مرشحين يتقدمهم النائب الحالى مرشح الحزب الوطنى احمد الادريسى فلاح ومرشح حزب الاحرار عبدالمجيد يونس وعن نفس الحزب كريم نصر الدين أمين الحزب بقنا ولهما باع طويل فى العمل السياسى ونائب الأربعين يوما رضوان أبوقرين الذى خاض المعركة بعد استقالة يحيى شعلان واحمد ابوزيد كمرشح قوى يخوض المعركة عن ذات المقعد بهاء أبوالحمد ومعه معتمد طايع وأنس نوبى وحسن الناظر ومحمد عبدالعزيز ومحمد ابوالمجد وتشير الدلائل إلى صعود أسهم الإدريسى النائب الحالى أما على مقعد الفئات فهناك حرب حقيقية بين الدكتور ابوالمجد خليل العمارى استاذ الجراحة بكلية طب سوهاج وله خدمات بالدائرة والنائب السابق يحيى شعلان الذى أكد انه كان ضحية لعبة سياسية ورغم استقالته فى الدورة الماضية إلا أنه مازال يحتفظ برصيده واللواء صلاح النوبى ابن قرية الكرنك وله خدماته كما قررت صفية رجب عضو المجلس المحلى ومدير إدارة تعليمية خوض المعركة لخلو الساحة من الأصوات النسائية وكذلك رجل الاعمال محرم الهورم ومحمد ابوالمجد الشهير بمحمد جميل وياسر الناظر ورغم كل هذا الحشد سيظل الإدريسى والدكتور محمد خليل العمارى ويحيى شعلان ورضوان ابوقرين وبهاء أبوالحمد وصلاح النوبى من أقوى المرشحين ما لم تحدث مفاجأة.

وفى الدائرة السادسة ارمنت

بلغ عدد المرشحين ستة وعشرين وهو رقم لم تبلغه سوى دائرة الأقصر يتصارع على مقعد العمال تسعة و٢ فلاحين وعلى الفئات خمسة عشر يتقدم مقعد الفئات مرشح الحزب ممدوح حسن سعد ابن قرية العديسات بحرى التابعة إداريا للأقصر وانتخابيا لأرمنت ثم النائب الحالى عبدالله القريفان الذى خاض معركة مقعد العمال فى الدورة التكميلية التى خلت بوفاة النائب يوسف رشوان ويعتبر القريفان من الوجوه الانتخابية المشرفة برلمانيا لفوزه بدرع التميز البرلمانى وعن نفس المقعد يدخل الدكتور جامين أحمد الصديق ويتمتع بشعبية جارفة وهو امتداد لوالده النائب السابق الشيخ أحمد الصديق ويحظى بسمعة طيبة وعلى التوالى محمد بهجت الصن وسبق له الفوز فى انتخابات الدورة التكميلية واستمر عضوا لمدة ثلاثة اشهر بعد وفاة النائب المرحوم فتحى زكى فى منتصف عام ١٩٩٤ وخسر انتخابات ١٩٩٥ امام ممدوح حسن سعد هناك ايضا د. عبدالدايم نصير عميد كلية العلوم بجامعة الأزهر بأسيوط وينتمى لعائلة النائب السابق المرحوم يوسف رشوان ويتمتع بسمعة طيبة بين المثقفين ثم امين أحمد حسين ويتمتع برصيد كبير بين قبيلته وقد تنازل له اثنان من ابناء عمومته.

اما مقعد العمال والفلاحين فيتقدمه عبدالرازق الأمير مرشح الحزب وسبق له الترشيح عام ١٩٩٨ فى الدورة التكميلية ولم يوفق أمام منافسه عبدالله القريفان



النائب الحالى ويتمتع الأمير بعلاقات واسعة داخل الدائرة وهو من الحرس القديم للاتحاد الاشتراكى وينافسه على ذات المقعد منتصر امين سليم ابن قرية الرياينة وقد سبق له ان خاض معركة الإعادة فى انتخابات ٩٥ وكان اقرب للفوز لولا التحالف الذى تم بين المرحوم يوسف رشوان والنائب ممدوح العديسى ويلى هؤلاء محمد فتحى أحمد الشهير بالنوبى وهو من اقوى العناصر المرشحة لهذا المقعد لو ثبتت صفته العمالية بحكم المحكمة المنتظر اليوم وهو يحظى بتاييد زملائه بمصنع السكر وكونه عضو مجلس محلى المحافظة ثم محمد أحمد بكرى وشهرته صالح نصير ويتمتع بعلاقات طيبة مع كل القبائل.

اما الدائرة السابعة إسنا

فهى من الدوائر الشائكة والتى قد يصبح فيها حلفاء الأمس اعداء اليوم خاصة بعد ما تردد عن ضرب التحالفات القديمة وقد دفع الحزب الوطنى باثنين هما النائب المخضرم عبدالمنصف حزين صاحب التجربة السياسية والانتخابية ومحافظ قنا السابق لثلاثة دورات وهو النائب الحالى فئات ومعه النائب الحالى أيضا فيصل عبدالرحمن الفار الذى تردد ان تحالفه مع عبدالمنصف بات سرابا خاصة انهما من المينة وتحالفهما قد لا ياتى بمكسب جديد يليهما المرشح عبدالمنعم فراج مجاهد «فلاح» والذى زادت اسهمه مؤخرا بصورة اقلقت المنافسين وهو ابن النائب الأسبق لمجلس الشيوخ الحاج فراج عبدالرحيم وابن عم عبدالرؤوف عثمان عضو مجلس الشورى ثم وائل زكريا الأمير فئات وهو ابن زكريا الأمير عضو مجلس الشعب لأكثر من ثلاث دورات ويتردد بقوة تحالف عبدالمنعم فراج مع وائل الأمير اما يحيى ابوالحسن فقد قرر خوض المعركة استنادا لانتمائه لعائلة برلمانية قديمة ورغبته فى استرداد حق المطاعنة اصحاب المقعد منذ عام ١٩٢٣ وخوض يحيى ابوالحسن للانتخابات قد يقلل من اسهم ابن عمه المرشح القوى وائل زكريا الأمير.

الدائرة الثامنة دشنا

يحكمها ايضا الصراع القبلى «عرب وهوارة» وان كانت دشنا تحظى دائما بمقعدى البرلمان رغم تقدم مرشحين من الوقف ولضعف موقفهم تضيع فرصتهم فى الحصول على المقعد بلغ عدد المرشحين بالدائرة اربعة عشر نصفهم فئات ونصفهم عمال وفلاحين.. وتضم اربعة مجالس قروية علاوة على المدينة التى تشمل منطقتى الصعايدة والعزازية وغرب النيل «الوقف» يمثل الدائرة حاليا نائبا الفلاحين فايز ابوالوفا ومختار عثمان شيخ النواب.. مازال فايز ابوالوفا من اقوى المرشحين لمقعد العمال والفلاحين ورصيده فى دشنا والعزازية والوقف «٣٠ الف صوت» وجزء من فاو وسبق ان استبعده الحزب فى الدورة السابقة وضمه لصفوفه مؤخرا بعد ارتفاع رصيده يليه شيخ النواب مختار عثمان ورصيده فى فاو بحرى وقبلى والبلابيش وجزء من أولاد يحيى وهو النائب الحالى للدائرة ويمثلها منذ عام ٦٤ ويعد من اقدم النواب ومن الطريف بالدائرة خوض نائب الشورى الحالى سيد أبوزيد المعركة أمام عمه أحمد ابوزيد نائب الشورى السابق وقد اشتد الصراع بينهما بعد أن استقال سيد أبوزيد من عمله كضابط شرطة ليخوض المعركة ويسترد كرسى والده المرحوم فؤاد ابوزيد صاحب التاريخ البرلمانى، ثم ياتى بعد ذلك محمد منور وكامل عبدالحميد أما مقعد الفئات فيعقد الصراع عليه بين اللواء عبدالمنعم عوض المحنك سياسيا بصفته رجل أمن سابق وصاحب خبرة انتخابية طويلة ويسعى لرد اعتباره ويدخل فى منافسة قوية طارق السباعى ورصيده فى ابومناع بلده وابودياب ومدينة دشنا وهو ينتمى لعائلة الوكيل وكان عضوا فى برلمان ١٩٨٣ ويخوض الانتخابات ممثلا لقبائل الهوارة وله رصيد لا يستهان به أما كمال موسى فقد كان يامل فى ترشيح الحزب له خاصة انه يشغل منصبين كبيرين هما رئيس مجلس محلى المحافظة وأمين عام جامعة جنوب الوادى غير أن الحزب قرر ترشيح فايز ابوالوفا لارتفاع اسمه ويأتى بعد ذلك صلاح الحجيرى وعادل الزير مرشح الوفد وحسين الوكيل غير ان المؤشرات تؤكد أن قائمة الفرز النهائى للتصويت قد لا تخلو من فايز ابوالوفا ومختار عثمان وطارق السباعى وعبدالمنعم عوض أو كمال موسى.

الدائرة التاسعة الرئيسية

عرفت بدائرة الدم فهى الدائرة الملتهبة بحق ويتجلى الصراع فيها بين العرب والهوارة او الشرق والغرب ويمثل العرب فيها نسبة ٧٠٪ والهوارة ٣٠٪ ينحصر العرب فى شرق النيل قرى الشعانية والسلامية والصياد والرحمانية والقناوية والمصالحة والنجاحية وفى غرب النيل الحلفاية بحرى وتنحصر قبائل الهوارة غرب النيل الشاورية والرئيسية والدرب وحلفاية قبلى وحمرة دوم والسمانية يبلغ عدد المرشحين بالدائرة تسعة منهم خمسة فئات وأربعة عمال دفع الحزب الوطنى بالنائبين الحاليين الإذاعى الكبير فهمى عمر فئات واحمد الشعينى فلاح تتجلى سخونة تلك الدائرة فى خوض اثنين من ابناء العمومة المعركة الانتخابية ضد بعضهما وهما النائب فهمى عمر والمرشح اللواء عمر الطاهر والنائب أحمد الشعينى وهشام الشعينى مما يهدد بتفتيت الأصواتى.. يخوض فهمى عمر الانتخابات استنادآ لرصيده السابق واعتمادا على قبائل الهوارة التى ينتمى إليها وقد يأخذ من رصيده ابن عمه المرشح عمر الطاهر وهو يمتاز ايضا برصيد لا بأس به يؤهله لخوض المعركة أما احمد إسماعيل الشعينى فيخوض المعركة معتمدا على مساندة الحزب وعدم وجود منافس قوى له حتى ظهر له ابن عمه رائد الشرطة عبدالنبى محمد عبدالنبى الشهير بهشام الشعينى ليخوض المعركة استنادا لرصيد والده النائب السابق محمد عبدالنبى الشعينى الذى مثل الدائرة لقرابة ثلاثين عاما ويعد هشام منافسا قويا يلى هؤلاء احمد عبدالحافظ ومحمود النوسى والدكتور عادل حجاب واحمد عبدالدايم وسامى خليفة.

اما الدائرة العاشرة نجع حمادى وفرشوط فتضم نحو ١٥٠ الف صوت وتقدم للترشيح بها ١٥ منهم عشرة فئات وخمسة عمال وفلاحين.. يتقدم المرشحين النائب الحالى عبدالرحيم الغول رئيس لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشعب ويتعرض لحرب شرسة من الخصوم عرفت باسم حرب المنشورات وهو يسعى جاهدا للقفز من الجولة الأولى كى يدعم احمد فخرى قنديل مرشح الحزب الوطنى والنائب الحالى لأربع دورات والمنتمى لقبائل هوارة ويشتد الصراع فى هذه الدائرة لخوض بعض العناصر ذات التجربة والخبرة والثقل السياسى يأتى على راسهم رفعت الشريف المحامى وصاحب الرصيد المرتفع بالدائرة «فئات» وهو يمتلك اصوات بهجورة وماهر ثابت رسلان صاحب لقب فارس الإعادة «فلاح» وهو ابن قبيلة الصوامعة ويلقى تاييدا كبيرا يؤهله لخوض المعركة ويعتبر من الاعضاء المؤثرين فى سير العملية الانتخابية كما دفعت عائلة أبوسحلى بثلاثة مرشحين فى أن واحد مما يهدد بفتيت اصواتهم وهم محمود رأفت ابوسحلى «فئات» وممدوح مامون ابوسحلى «فلاح» وابوالوفا هارون ابوسحلى «فلاح» ويخوض المعركة منافسا شريفا ناصر فرغل المستشار الإعلامى للمجلس القومى للمرأة ويحلم باحداث تغيير شامل بالساحة والدكتور عبدالرافع موسى استاذ القانون ويضعف موقف باقى المرشحين تباعا فهل يستطيع المرشحون إحداث تغيير بالدائرة أو محاولة زحزحة الغول وقنديل والدفع بوجوه جديدة لكسر هذا الاحتكار ام يبقى الوضع كما هو عليه.

الدائرة الحادية عشرة ابوتشت

تضم نحو ١٤٠ الف صوت وتسمى



دائرة المغاجات وتتناحر فيها عدة قبائل هى الوشاشات والسماعنة والقليعات ويتنافس على المقعد ٢٣ مرشحا منهم عشرة فئات و١٣ عمال وفلاحين يتقدمهم مرشح الحزب الوطنى محمد ابوالمجد مصطفى فئات ويعتمد على رصيده من حب الجماهير الذين تبنى مشاكلهم، ويطلقون عليه نائب الفقراء ورصيده فى الكرنك وعائلات القليعات وقد شغل المقعد بعد وفاة النائب المرحوم مصطفى الدربى ومن المرشحين المنتظر سطوع نجمهم فى تلك الدورة هو نائب الشورى الحالى محمد على عبدالعزيز وشهرته عبدالمنعم فئات ويتمتع بشعبية كبيرة بين القبائل الثلاث وله دور بارز فى فض المنازعات وانهاء الخصومات الثارية وينتمى لقرية السليمات - ابوتشت ووالده نائب سابق وقد يصعد من الدور الاول حيث يتمركز مؤيده فى قرى السليمات وكوم يعقوب والرزقة والأميرية والرفسة.. إلخ ويليه ماهر الدربى كاقوى مرشحى الفئات «مستقل» ينتمى لقبيلة السماعنة وقوته فى سمهود مسقط راسه وشقيق المرحوم النائب مصطفى الدربى ولمقعد العمال يتقدم النائب الحالى ابوالقاسم ابوالليل «فلاح» رصيده فى جزء من الكرنك القارة مسقط راسه وقد استبعده الحزب من قائمته لان مرشح الفئات محمد ابوالمجد وهو مرشح الحزب الوطنى ينتمى لنفس القبيلة لذا دفع الحزب بالمرشح حسن سباق «عمال» صاحب الرصيد فى ابوشوشة وبعض النجوع ويعتمد على أصوات قبيلته ثم عمر عبداللطيف ربيع ورصيده فى الأميرية والأوسط سمهود وعزبة ابوعايد وكوم يعقوب والرفسة وعزبة البوصة ويعتمد على جهوده فى الأعمال الخيرية وطلعت مهران ورصيده فى أبوتشت المدينة ويعمل مدير عام الثقافة بقنا.

عبدالحكيم القاضى



المصدر : الكفاح

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/١١/٢٠٠٥م

الهضيبي طالب مبارك بتغيير أسلوب التعامل مع الجماعة

مصر: إجراءات حكومية لوقف صعود "الإخوان"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ دعا المستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام لجماعة «الاخوان المسلمين» المصرية المحظورة الرئيس حسني مبارك الى اتخاذ اجراءات عاجلة لمعالجة الطريقة التي تدير بها الحكومة العلاقة مع «الاخوان». وطالب بمنح الجماعة الفرصة لتتحول حزباً سياسياً، مؤكداً ان الاخوان يمكنهم تشكيل حزب في غضون ٢٤ ساعة إذ صدرت عن السلطة مؤشرات بقبول ذلك الأمر.

واشاد الهضيبي في مؤتمر صحافي عقد مساء أول من امس «بالقضاة الشرفاء الذين اصروا على تحقيق العدالة واتباع الخطوات السليمة في الاقتراع».

وفي محاولة لوقف تقدم «الإخوان» في الانتخابات ارجات السلطات إعلان نتيجة الانتخابات في دائرة الرمل التي اسفرت عن حصول مرشح «الإخوان» على مقعد الفئات السيدة جيهان الحلفاوي وزميلها المرشح على مقعد العمال محمدي السيد على اعلى الاصوات ودخولهما جولة الإعادة.

وفي السياق ذاته قال المحامي عبدالمنعم عبدالمقصود إن قوات الأمن شنت حملات مكثفة فجر امس في اربع محافظات القت خلالها القبض على ٤٤ من اعضاء الجماعة الناشطين في الانتخابات.



اعتقال ٩٤ من "الاخوان"

□ *القاهرة - محمد صلاح*

■ صعّدت السلطات المصرية حملتها على عناصر جماعة «الإخوان المسلمين» (الدورة الثانية) المحظورة قبل جولة الإعادة للمرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية المقررة غداً.

وشنت قوات الأمن حملات في المحافظات التي سيخوض فيها ٩ من رموز «الإخوان» بينهم سيدة، انتخابات الإعادة واعتقلت عدداً كبيراً من الناشطين في العملية الانتخابية، في حين تراجعت الحكومة عن الغاء نتيجة الانتخابات في دائرة الرمل في محافظة الاسكندرية التي اسفرت في الجولة الأولى عن الإعادة بين مرشحي «الإخوان» السيدة جيهان عبداللطيف الحلفاوي والسيد محمدي السيد في مواجهة اثنين من المستقلين المنشقين عن الحزب الوطني الحاكم وهما جمعة الغرباوي وصلاح عيسى.

وأعلن محافظ المدينة محمد عبدالسلام المحجوب أن انتخابات الإعادة للدائرة ستتم في موعدها غداً. وكانت السيدة الحلفاوي حصلت الثلثاء الماضي على حكم قضائي يوقف إجراء الانتخابات بعدما اعتقلت السلطات ٢٠ شخصاً هم وكلاؤها في لجان الاقتراع، مما اعتبرته المحكمة «إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص». لكن السلطات اجرت الانتخابات في موعدها بعدما طعنت في الحكم لوقف تنفيذه. ولم يرد ذكر دائرة الرمل ضمن اللائحة التي اصدرتها وزارة الداخلية، وتضمنت نتائج الجولة الأولى، ما فُسر على انه إلغاء للانتخابات في الدائرة.

وأعلن القطب البارز في الجماعة النائب السابق الدكتور عصام العريان أن السلطات باشرت حملات مكثفة استهدفت كل من له علاقة بالانتخابات من «الإخوان المسلمين»، وذكر أن عدداً من المرشحين حوصروا في منازلهم ومنعتهم قوات الأمن من الخروج، واعتبر العريان أن نتيجة المرحلة الأولى «مثلت صدمة للحكومة والحزب الوطني الحاكم».

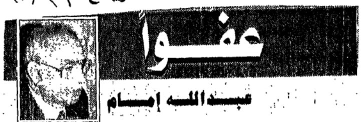
وطعن المرشح الخاسر في دائرة سيدي جابر (الاسكندرية) المهندس علي عبدالفتاح في نتيجة الانتخابات في الدائرة، وحددت المحكمة الثاني من الشهر المقبل للنظر في الطعن.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٠



الحل الثاني.. وحرب المنشورات

بعد سلسلة من الحوادث والاشتباكات والجرائم التى قام بها الاخوان احست الثورة بالخديعة التى وقعت فيه عندما استثنت جمعية الاخوان من قرار حل الاحزاب السياسية وقررت بعد فوات الاوان تصحيح هذا الوضع ومواجهتهم..

وكان المرشد الجديد الذى جاء على اساس ان الاسلام برىء من الارهاب قد اختلف مع قائد الجهاز السرى القديم الذى تولى اثناء وجود حسن البنا واعاد تشكيل هذا الجهاز على نفس الاسس ولنفس الاغراض ولكن بقيادات مختلفة واختار لرئاسته واحدا من رجاله المقربين . ومن الذين كانوا متحمسين له الداعين له بين صفوف الاخوان الذين اصابتهم صدمة باختيار شخص ليس منهم ولم يكن له دور اذ كان مجهولا بالنسبة لهم.

وكان الاخوان قد اشعلوا حرائق فى الجامعة اثناء الاشتباك مع شباب هيئة التحرير.

وفى رواية لكمال الدين حسين عضو مجلس قيادة ثورة يوليو الذى كان عضوا بالاخوان قبل ان يتركها لينضم الى تنظيم الضباط الاحرار يقول: ان الثورة حاولت مع الاخوان بكل الوسائل ان ينشروا الدعوة الاسلامية كما يريدون وبلا حدود.. وخاصة بعد انشاء هيئة التحرير ولكنهم كانوا يفصلون من عضوية الجماعة من يذهب الى هيئة التحرير وقلت لهم ادخلوها وانشروا الدعوة الاسلامية وقالوا لا.. ان من ينضم الى هيئة التحرير يفصل.. وجاءنى انا نفسي واحد منهم وكذا ندرب الشباب فى معسكرات الحرس الوطنى على اطلاق النار يطالب بوضع الاخوان فى خيام خاصة لان الاخرين فاسقون ولابد من حماية الاخوان منهم وقلت له: نحن الآن فى معركة وطنية وكنت افهم ان تقول لى ان الخيمة التى ليس فيها احد من الاخوان لابد ان يوضع فيها شخص ينتمى اليهم حتى يعلمهم الجهاد والاسلام انما ان اميز الناس.. هؤلاء اخوان وهؤلاء ليسوا اخوانا.. هذا مستحيل.. «وكانت مشكلة فقد اصروا على ان يصعدوا الامر على اساس ان الثورة بعد حل الاحزاب فى محنة ولابد انها ستلجأ اليهم وهو ما عبر عنه المرشد العام صراحة فى لقائه بجمال عبد الناصر بعد حل الاحزاب من انه لم يعد هناك أى تنظيم سياسى قائم ولابد من الاعتماد عليهم ورد عليه جمال عبد الناصر بصراحة: نحن لسنا فى محنة ولانعانى ازمة ولاننتظر من يقدم لنا حبل النجاة فالثورة مستمرة وسوف تستمر كما هي. بعد ان تفجرت الازمة بين الثورة والاخوان على اكثر من جبهة قررت الثورة ان تتخذ موقفا ايجابيا فعقد البكباشى انور السادات مؤتمرا صحفيا صباح يوم ١٥ يناير ١٩٥٤ القى فيه بيانا اعلن فيه الاسباب التى ادت الى اتخاذ موقف من الاخوان وروى فى بيانه قصتهم مع الجامعة منذ قاموا بحركتهم ومحاولات الاحتواء، وفرض الوصاية وموقفهم من قانون تحديد الملكية ومجاملات الثورة لهم بالافراج عن المعتقلين والمسجونين ومحاكمة قتلة حسن البنا واستثنائهم من قرار حل الاحزاب بعد ان تقدموا بطلب لانشاء حزب وموقفهم من هيئة التحرير واتصالهم السرى بمستشار السفارة البريطانية تريفور ايفانز.

وشرح البيان كيف اتجهوا الى بث نشاطهم داخل قوات الجيش والبوليس لعمل تنظيم سرى «وقد اتصلوا ببعض الضباط وهم لايعرفون انهم من الضباط الاحرار وقد سايروهم فى خطتهم وكانوا يعقدون معهم اجتماعات اسبوعية يتم فيها عن الاعداد لحكم الاخوان والقضاء على نظام الثورة ويطالبون بضم اكبر عدد من ضباط الجيش لهذه الاجتماعات وكذلك بالنسبة لضباط البوليس ثم اتجهوا الى ضباط الصف، يعقدون لهم اجتماعات اسبوعية فى محاولة ربطهم بالمرشد العام وبث الكراهية بينهم وبين الضباط على اساس انهم القوة الفعالة فى الجيش واستدعى جمال عبد الناصر احد قادتهم واطلعه على الموقف وابلغه انهم يقومون بلعبة خطيرة ومدمرة وان الثورة جاملتهم وانذرتهم ان الضباط لن يقفوا مكتوفى الايدى امام هذه التصرفات.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/١٠/٢٠٠٠

وقال البيان أن الثورة ابقت عليهم دون جميع الاحزاب لاعتقادها ان فى بقائهم مصلحة وطنية» فإذا ما ظهر ما يعرض البلاد الخطر فاننا لن نترد فى اتخاذ ما تمليه مصلحة البلاد مهما كانت النتائج

واستمع القائد الاخوانى الى كلام عبد الناصر واعلن انه مستاء من هذه التصرفات ووعد بابلاغ المرشد لايقافها الا انه لم توقف ولكنها تكثفت وبدأ الحديث يدور خلال هذه الاجتماعات عن اسلم الطرق لقلب نظام الحكم وكان الاحرار المنبثون فى هذه التشكيلات يبلغون اولا باول عما يدور فى كل اجتماع.

وتحدث بيان مجلس الثورة عن اعادة تكوين الجهاز السرى مرة اخرى وعن الانقسام فى صفوف الاخوان اذا احتل فريق منهم دار المركز العام وذهب بعضهم الى منزل جمال عبد الناصر بعد منتصف الليل للتدخل ضد الفريق الآخر ولمنع الصحف من نشر هذه الانباء وقال عبد الناصر انه لن يستطيع التدخل بالقوة حتى لايشعر الاخوان ان الثورة تنصر طرفا على اخر وان الحل هو ان يتصالح الطرفان واصروا على انهم لن يغادروبيت عبد الناصر قبل ان يستدعى الاطراف ويصالحهم.. ولما تم هذا اللقاء اتفق فيه على تشكيل لجنة من الطرفين لبحث الامور حتى يعود السلام بينهما ولكن الاتفاق لم ينفذ لم ينفذ وتحدث البيان ـ الذى كان بمثابة مذكرة تفسيرية جديدة لقرار حل الإخوان المسلمين ـ عن احداث الجامعة عندما تكتل شباب الاخوان فى احد الاحتفالات فى حرم الجامعة وكيف استخدم فيها الرصاص والقنابل وحرق السيارات.

وجاء فى نهاية البيان «ان هذا كله حدث فى الظلام وظن المرشد واعوانه ان المسئولين غافلون عن امرهم لذلك نحن نعلن باسم هذه الثورة التى تحمل امانة اهداف هذا الشعب ان مرشد الاخوان ومن حوله قد وجهوا نشاط هذه الجمعية توجيها يضر بكيان الوطن ويعتدى على حرمة الدين ولن تسمح الثورة ان تتكرر فى مصر مأساة رجعية باسم الدين ولن نسمح لاحد احد يتلاعب بمصائر هذا البلاد بشهوات خاصة مهما كانت دعواها ولا ان يستغل الدين فى خدمة الاغراض والشهوات وستكون اجراءات الثورة حاسمة وفى ضوء النهار وامام المصريين جميعا».

كان واضحا من البيان ان الثورة تراجعت عن مواقفها فى تاييد مواقف الاخوان السابقة عليها فقد وصفتها بانها مواقف رجعية اتخذت باسم الدين وقالت انها ستقف ضدها وانها قد تنبهت الى ان هناك استغلالا للدين فى غير اغراضه السامية.

وكان البيان قد اشار ايضا «الى ان نفرا من الصفوف الاولى فى هيئة الاخوان ارادوا ان يسخروها لمنافع شخصية واطماع ذاتية مستغلين سلطان الدين على النفوس وبراءة جماعة الشبان السامين ولم يكونوا مخلصين للوطن او للدين».

وقد اذيع البيان فى الساعة الواحدة مساء يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ واعتبرت جمعية الاخوان حزبا سياسيا ينطلق عليها قرار حل الاحزاب.

وهكذا تم حل الجماعة للمرة الثانية واعتقل ٤٥٠ من اعضائها على راسهم المرشد العام.. وعندما جاء الى مصر الملك سعود بن عبد العزيز توسط فى الغاء قرار الحل واعادة الجماعة بشرط الا تعمل فى السياسة وان تمارس نشاطا دينيا.. ويقول المؤرخ الرسمى للاخوان «ان الاخوان قد خرجوا من الاعتقال وهم سادة الموقف ولم يكونوا فى يوم من الايام اقوى مما كانوا عليه فى ذلك اليوم فالحكومة افرجت عنهم وهى راغمة بل انها فى افراجها عنهم متوسلة اليهم ملتمسة الرضا والصفح عنها والتجاوز عن سيئاتها معهم حتى انهم اشترطوا على الوسطاء الذين ارسلتهم الحكومة اليهم فى المعتقل ان لا يخرجوا من المعتقل الا اذا ردت الحكومة اعتبارهم بان تصدر تكذيبا لنفسها فيما افترته عليهم وانتهوا الى حل وسط بان يخرجوا ويقوم جمال عبد الناصر بزيارة المرشد العام فى بيته وقد فعل».

وليس هناك كذب ونكران للجميل اكثر مما ذكره مؤرخهم الرسمى المعتمد فقد جاء الملك سعود الى مصر ورات الثورة فى بدايتها ان تجامل الملك وان تقبل وساطته واعادتهم اكراما لتدخل جلالته وكان الاخوان قد طلبوا اليه التدخل لحل ازمتهم كما اتصلوا بالشيخ حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية السابق وكان قريبا من الملك سعود ووسطوه بان يلقى بثقته عند الملك ويستغل حب الملك له لاعادة الجماعة وانهاء النزاع واستجاب اعضاء مجلس الثورة لرغبة الملك فى اعادة الجماعة.

والغريب ان مؤرخهم يشرح النزعة الارهابية المتغلغلة فى نفوسهم قائلا «ان الاجراء الوحيد الذى علينا ان نتخذه فى اليوم التالى لخروجنا ان نضع يدنا على مرافق البلاد ونتخذ لنا وضعا فى حكومة انتقالية تشل حركة جمال عبد الناصر» اى انهم عندما خرجوا من المعتقل كان فى ذهنهم القيام بانقلاب..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٠

كان هناك تيار كبير بين القيادة المنقسمة على نفسها يؤيد التعاون مع الثورة ولكن تيار المرشد العام لم يلتزم - كالعادة - بالاتفاق الذى تم مع الملك سعود وبدأ حرب المنشورات ضد الثورة وضد اتفاقية الجلاء وكانت المنشورات يكتبها سيد قطب ويعرضها على المرشد العام ويطبعها على» ماكينة «رونيو» سرية اشتراها بطلب وباموال دفعها المرشد.

وكانت المنشورات ضد اتفاقية الجلاء تقول ان السيد جمال عبد الناصر ورجاله يقومون بدور الوسطاء لدى الدول الغربية لحساب الاستعمار وان الشعب الذى اتى بامثال زاهدى ونورى السعيد وجمال عبد الناصر سيعرف كيف يتخلص من عملاء الاستعمار.

وجاء فى منشور بعنوان «هذه الاتفاقية لن تمر انه يراد ربطنا بعجلة الاستعمار واعلان انضمامنا الى هذا المعسكر واعلان العداء للمعسكر الآخر.. اى انهم يهاجمون الثورة لانها تتقارب مع المعسكر الغربى وتعادى المعسكر الشيوعى - ويواصل المنشور «ان هذا يعجل بالاعتداء علينا ويجعل بلادنا ميدانا لحرب طاحنة تجرب فيها القنابل الذرية والهيدروجينية ولماذا كل هذا: ايضمن عشرة اشخاص - عشرة فقط - ان يبقوا فى الحكم».

منشور اخر اكثر وضوحا جاء فيه «يا ايها الاخ الكريم قد جاء يومك وعليك ان تستعد وتتاهب فامامنا اعداء وليس عدوا واحدا الا وهم الكفرة والفجرة حكام هذا الوطن العزيز هؤلاء الذين ليس فى قلوبهم مسة من الرحمة أو ذرة من شفقة هذا الشعب البائس الذى يحكمه الطغاة لايصح ان يعيش فى هذه الذلة والمسكنة الا تعلم ايها الاخ انهم يشردون اطفالك باعتقالاتهم المجنونة وربما يحتاج الامر الى استعمال القسوة فى معاملتهم فعلى كل اخ يعتز بدعوته ان يستعد بكل ما عنده من مال وسلاح الى ان يحين اليوم الموعود».

ومنشور اخر يقول : يا شباب الاخوان تعالوا نشترى الجنة بسياط العذاب وبرصاص اعداء الله تعالوا نرق الدم المسفوك والدم الساخن ليكون اوسمة تحلى بها صدور الشهداء تعالوا نشم فداء الله والدين تعالوا ننعم النظر الى جمال الله وصحبه رسول الله تعالوا الى ما وعد الله فى كتابه الكريم «وجوه يومئذ راضية. وبشر المؤمنين.. والله اكبر ولله الحمد».

كانت هذه المنشورات بعد الغاء قرار حل الجماعة ليست مجرد نقضا للعهد بعدم الاشتراك فى السياسة ولكنه كان بمثابة اعلان الحرب على الثورة وتعبئة اعضاء الجماعة ضد هؤلاء العشرة من اعضاء مجلس قيادتها وكانت تطلب من الاخوان ان يستعدوا بالمال وبالسلاح انتظارا لليوم الموعود.. كانت حرب المنشورات هى مقدمة حرب مسلحة.. هم ينكرونها .. ولايتعرضون ابدا لمقدماتها لان هذه المقدمات وحدها كفيلة بادانتهم واثبات كذبهم.. وفضح حقيقة ارهابهم.



حيثيات الحكم فى قضية «الإرهاب» بعد صدور أحكام بالأشغال من ١٥ إلى سنة

المتهمون اعترفوا بإرادتهم دون إكراه .. المحكمة اطمأنت لجدية التحريات

كتب ـ صلاح عبدالمنعم :

اودعت محكمة امن الدولة العليا طوارئ بالجيزة حيثيات الحكم فى قضية الارهاب المتهم فيها ١٠ اشخاص بينهم ٤ سيدات محكمة الاستئناف والتى اصدرت حكمها ١٤ سبتمبر الماضى بمعاقبة منصور محمد رمضان حسين والسيد ابوالنجا حسين الصلطاوى بالاشغال الشاقة لكل منهما ١٥ سنة وابراهيم محمد عبدالحميد موسى بالاشغال الشاقة ٣ سنوات وصلاح ابراهيم محمد عبدالجواد واحمد اسماعيل على سرحان بالسجن ٣ سنوات ومحمد سمير حسانين وسناء يسرى ابراهيم رضوان وابتسام اسماعيل عبدالله وحنان محمد شعبان وشقيقتها عبير بالحبس سنة مع الشغل وايقاف تنفيذ العقوبة على حنان وعبير ٣ سنوات ومصادرة المطبوعات المضبوطة.. وجاءت الحيثيات فى ٢٧ ورقة فلوسكاب.

قالت المحكمة برئاسة المستشار حسن عمر محمد وعضوية المستشارين عصام خشبة واحمد عبدالحكم سلامة بحضور اشرف العشماوى وكيل اول النيابة وامانة سر على ابوالسعود بالنسبة للدفع ببطلان اذن النيابة العامة الصادر فى ٢ اكتوبر عام ٩٩ لعدم جدية التحريات وانعدامها بمقولة عدم توصلها الى اسماء باقى اعضاء الجماعة التى ينتمى اليها المتهم الثانى فهو فى غير محله.

اضافت ثبت من التحريات ان المتهم الثانى قيادى جماعة التكفير وسابق اتهامه فى قضية امن دولة عام ٩٦ مازال على قناعته بافكارتلك الجماعة المتطرفة ويعمل على ترويجها ونشرها واقناع الاخرين بها وهى الافكار التى تقوم فى احد جوانبها على شرعية الزواج بدون عقود موثقة وعدم شرعية قيد الابناء بالدفاتر والسجلات الرسمية وشرعية الجمع بين الزوجة وشقيقتها مخالفا احكام الشريعة الاسلامية وانه سبق له الزواج من اسماء محمد شعبان المولودة فى ١٩٧٥ ودخل بها بدون عقد زواج وانجب منها طفلة كما انه اقنع شقيقتها شيماء التى كانت تبلغ من العمر ١٤ عاما بالزواج منه بدون عقد ودخل بها وانجب منها طفلا رغم انه متزوج من شقيقتهما عبير فى ذات الوقت وجمع بين الاخوات الثلاث كزوجات له وقد اطمأنت المحكمة لجدية التحريات اذ ثبت صحة مادون بها ذلك انه من المقرر ان تقدير جدية التحريات ومدى كفايتها لاصدار اذن التفتيش يخضع لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وبالتالى فإن المحكمة تقر النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشان ويكون الاذن قد صدر صحيحا وعلى سند من القانون.. وحيث انه بالنسبة للدفع ببطلان اعتراف المتهمين بالتحقيقات بكونه وليد إكراه مادى ومعنوى وقع عليهم وعدلوا عنه عند تجديد حبسهم.. ولما كانت اعترافات المتهمين بما نسب اليهم قد تمت نتيجة قبض صحيح وتحقيق سليم فإن المحكمة تعول فى حكمها على هذه الاعترافات والاقرارات ولاتعتد بعدولهم عنها وقولهم انها انتزعت بطريق الاكراه ذلك انها جاءت مطابقة للحقيقة والواقع ومكملا لبعضها البعض ومن ثم فان المحكمة تطمئن الى ان اعتراف المتهمين المعترفين اعتراف سليم مما يشوبه وانه جاء وليد ارادة حرة واختيار مطابق للحقيقة والواقع وبالتالى فإن المحكمة تاخذ الاعترافات ..وتلتفت عن هذا الدفع.

أكدت بالنسبة للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة هتك عرض اسماء وشيماء محمد شعبان لانتفاء الظرف المشدد لهذه الجريمة.. وجريمة استغلال الدين فى الترويج لافكار متطرفة فانه بالنسبة لجريمة هتك العرض فهى جناية تنقضى فيها الدعوى الجنائية بمضى ١٠ سنوات من يوم وقوع الجريمة فكان الثابت من التحقيقات ان كلا من اسماء وشيماء محمد شعبان لم تكونا قد بلغتا ١٨ عاما يوم وقوع الجريمة كما ثبت ان كلا من المتهمين الاول والثانى والثالث كان متوليا رعاية المجنى عليها وله سلطة عليها وقت ارتكاب تلك الجريمة اما



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الجمهورية

التاريـــخ : ١٣/ / ٢٠٠

بالنسبة لجريمة استغلال الدين فى الترويج لافكار متطرفة وهى الجنحة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ من قانون العقوبات فهى جريمة مستمرة ارتكبها المتهمون جميعا فى الفترة من بداية عام ٩٠ حتى اكتوبر عام ٩٩ ومن ثم فإن المدة التى تنقضى بها الدعوى الجنائية فيها وهى ثلاث سنوات يبدأ سريانها من اكتوبر ٩٩ وبالتالى فإن الدعوى الجنائية بالنسبة لها لم تنقض وحتى صدور الحكم فى الدعوى ومن ثم فإن هذا الدفع يكون فى غير محله ويتعين الالتفات عنه.

قالت بالنسبة لباقى الدفوع التى اثارها الدفاع فهى موضوعية تلتفت عنها المحكمة اذ انها تدور جميعا حول التشكيك فى قيام الجرائم المسندة الى المتهمين وفى ادلة الاثبات التى وثقت فيها المحكمة واطمانت اليها.

وان المحكمة لاتعول على افكار المتهمين بعد ان اطمانت اطمئنانا كاملا الى ادلة الاثبات وارتاح اليها وجدانها اذ لم يقصدوا من افكارهم الا التخلى من وزر جرائمهم.

واستقر فى عقيدة المحكمة ان المتهمين جميعا انضموا الى جماعة اسست على خلاف احكام القانون تولى المتهمان الاول والثانى ادارتها والقيادة فيها الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على حريات المواطنين والحقوق العامة التى يكفلانها بان دعت الى تكفير المجتمع والامتناع عن التعامل مع مؤسسات الدولة والمستندات الصادرة عنها واستباحة اعراض النساء بالمخالفة للقواعد والشرعية واستحلال اموال المواطنين من غير اعضاء جماعتهم بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر واستغلوا الدين فى الترويج بالقول لافكار متطرفة بقصد ازدراء الدين الاسلامى واثارة الفتنة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٠

حيثيات الحكم فى قضية جماعة التكفير:

المحكمة اطمأنت لاعترافات المتهمين وأنها وليدة إرادة حرة

كتب – أحمد رزق:

أودعت محكمة امن الدولة بالجيزة طوارئ حيثيات حكمها، فى قضية جماعة تكفير المجتمع، والتى ادين فيها ١٠ متهمين، بينهم ٤ سيدات لتاسيسهم جماعة على خلاف أحكام القانون تدعو لتعطيل احكام الدستور والاعتداء على حريات المواطنين واستباحة اعراض النساء بالمخالفة للقواعد الشرعية وارتكاب جرائم هتك العرض والجمع بين الشقيقات . وجاءت حيثيات الحكم فى ٢٧ ورقة ردت فيها المحكمة على الدفوع التى ابداها دفاع المتهمين، وجاء فى الحيثيات ان الدفع ببطلان اذن النيابة لعدم جدية التحريات التى جاء فيها ان المتهم الثانى سيد ابو النجا الصفطاوى قيادى بجماعة التكفير سبق اتهامه فى قضية أمن دولة عام ١٩٩٦ مازال على قناعته بافكار تلك الجماعة المتطرفة، ويعمل على ترويجها ونشرها واقناع الآخرين بها، وهى افكار تقوم فى أحد جوانبها على شرعية الزواج بدون عقود موثقة، وعدم شرعية قيد الأبناء بالدفاتر والسجلات الرسمية وشرعية الجمع بين الزوجة وشقيقتها بالمخالفة لاحكام الشريعة الاسلامية وانه سبق له الزواج من أسماء محمد شعبان من مواليد عام ١٩٧٥، ودخل بها دون عقد زواج، وانجب منها طفلة كما اقنع شقيقتها شيماء التى كانت تبلغ وقتها ١٤ عاما بالزواج منها بدون عقد، ودخل بها وانجب منها طفلة وكذلك زواجه من شقيقتهما عبير فى ذات الوقت واطمأنت النيابة لجدية التحريات، كما أن المحكمة اطمأنت لجدية التحريات وثبت مما حرر فى محضر الشرطة. اما بالنسبة للدفع ببطلان اعتراف المتهمين بالتحقيقات لكونه وليد إكراه مادى ومعنوى وقع عليهم وعدلوا عنها عند تجديد حبسهم فإنه من المقرر ان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدق مطابقته للحقيقة والواقع كما ان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى اى دور من ادوار التحقيق وقالت المحكمة انه لما كانت اعترافات المتهمين بتحقيق النيابة بما نسب اليهم تمت نتيجة قبض صحيح، وتحقيق سليم فإن المحكمة تعول فى حكمها على هذه الاعترافات والاقرارات ولا تعتد بعدولهم عنها. وقولهم انها انتزعت بطريق الاكراه ذلك انها جاءت مطابقة للحقيقة، ومكملة لبعضها البعض، ومن ثم فإن المحكمة تطمئن الى ان اعتراف المتهمين اعتراف سليم وانه جاء وليد إرادة حرة وبالتالى فإن المحكمة تاخذ بهذه الاعترافات وتلتفت عن هذا الدفع. أما الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية لجريمة هتك عرض اسماء وشيماء محمد شعبان لانتفاء الظرف المشدد لهذه الجريمة وجريمة استغلال الدين فى الأفكار المتطرفة . جاء فى الحيثيات ان جريمة هتك العرض فهى جناية تنقضى فيها الدعوى الجنائية بعد ١٠ سنوات من يوم وقوع الجريمة والثابت ان كلا من اسماء وشيماء لم تكن بلغت الثامنة عشرة من عمرها يوم وقوع الجريمة والثابت ان المتهمين الاول والثانى والثالث كانوا متولين رعاية المجنى عليهما ولهم سلطة عليهما وقت ارتكاب تلك الجريمة، اما استغلال الدين فى الترويج لافكار متطرفة وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ من قانون العقوبات فهى جريمة مستمرة ارتكبها المتهمون جميعا فى الفترة من ٩٠ إلى عام اكتوبر٩٩ ومن ثم فإن المدة التى تنقضى الدعوى الجنائية فيها وهى ٣ سنوات يبدأ سريانها من أكتوبر ٩٩ وبالتالى فإن الدعوى الجنائية لم تنقض حتى وقت صدور الحكم وهذا الدفع فى غير محله وداع للالتفاف عنه.

وكانت المحكمة برئاسة المستشار حسن عمر محمد وعضوية المستشارين عصام خشبة واحمد عبدالحكم وامانة سر على ابو السعود قد أصدرت حكمها بمعاقبة منصور محمد رمضان، وسيد ابو النجا الصفطاوى بالأشغال الشاقة ١٥ عاما وبالسجن ٣ سنوات على كل من ابراهيم محمد عبدالحميد، وصلاح ابراهيم محمد، واحمد اسماعيل على بالسجن ٣ سنوات وبالحبس سنة على كل من محمد سمير حسانين وسناء يسرى ابراهيم وابتسام اسماعيل وايقاف عقوبة الحبس عن كل من حنان محمد شعبان وعبير محمد شعبان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهــــرام

التاريـــخ : ١٧ / ٦ / ٢٠٠٠

إيداع أسباب الحكم فى قضية جماعة التكفير

اعترافات المتهمين تمت نتيجة ضبط صحيح والمحكمة اطمأنت لمطابقتها للحقيقة

كتب ـ خالد الأصمعي:

أودعت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالجيزة أسباب حكمها فى قضية جماعة التكفير بمحكمة استئناف القاهرة، وكانت المحكمة قد عاقبت المتهمين فى القضية وعددهم ١٠ بينهم ٤ سيدات بأحكام تتراوح بين الاشغال الشاقة والسجن والحبس والتى صدرت برئاسة المستشار حسن عمر رئيس المحكمة وعضوية المستشارين عصام خشبه وأحمد عبد الحكم وأمانة سر على ابو السعود .

وسجلت المحكمة أسباب حكمها فى القضية فى ٣٥ صفحة تضمنت الرد على الدفوع التى أبداها الدفاع.

بالنسبة للدفع ببطلان اذن النيابة لعدم جدية التحريات وانعدامها لمقولة عدم توصلها لاسماء باقى اعضاء الجماعة ومن بينهم المتهم الثانى السيد ابو النجا الصفطاوى فإن هذا الدفع فى غير محله اذ يتبين من مطالعة محضر التحريات الذى سطره ضابط مباحث امن الدولة ان المتهم الثانى قيادى جماعة التكفير قد سبق اتهامه فى قضية امن دولة أخرى عام ٩٦ ومازال على اقتناعه بافكار تلك الجماعة المتطرفة، ويعمل على ترويجها ونشرها واقناع الآخرين بها وهى التى تقوم على شرعية الزواج بدون عقود موثقة وعدم شرعية قيد الابناء فى الدفاتر والسجلات الرسمية وشرعية الجمع بين الزوجة وشقيقتها وأنه سبق له الزواج من اسماء محمد شعبان، ودخل بها وانجب منها طفلة دون عقد زواج، ثم أقنع شقيقتها الصغرى شيماء «١٤ سنة» بالزواج منه دون عقد، ودخل بها وانجب منها طفلة رغم زواجه من شقيقتها الكبرى «عبير» فى ذات الوقت وإن المحكمة اطمانت الى جدية التحريات، اذ ثبت صحة مادون بها.

أما فيما يتعلق بالدفع ببطلان اعترافات المتهمين بالتحقيقات لكونها وليدة إكراه مادى ومعنوى وقع عليهم، ثم عدلوا عن هذه الاعترافات عند تجديد الحبس فإنه من المقرر أن الاعترافات فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها ولها أن تاخذ بها متى أطمانت الى صدق مطابقتها للحقيقة، وأن اعترافات المتهمين فى تحقيقات النيابة تمت نتيجة قبض صحيح، وتحقيقات النيابة تمت نتيجة قبض صحيح، وتحقيق سليم والمحكمة تاخذ بهذه الاعترافات ولاتنظر بعدولهم عنها.

أما القول بانها انتزعت بطريق الاكراه فانها مطابقة للحقيقة بما يجعلها وليدة إرادة حرة.

وبالنسبة للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة هتك العرض لاسماء وشيماء محمد شعبان وكذلك انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لاستغلال الدين فى الترويج لافكار متطرفة فهتك العرض هى جناية تنقض فيها الدعوى بمضى ١٠ سنوات من يوم وقوع الجريمة والثابت أن كلا من اسماء وشيماء لم تكن قد بلغتا الثامنة عشرة يوم وقوع الجريمة.

اما جريمة استغلال الدين فى ترويج لأفكار متطرفة فهى الجنحة المنصوص عليها فى المادة (٩٨) من قانون العقوبات وهى جريمة مستمرة ارتكبها المتهمون جميعا فى الفترة فى بداية عام ٩٠ حتى اكتوبر ٩٩ ومن ثم فان المدة التى تنقضى الدعوى الجنائية فيها وهى ٣ سنوات تبدأ من اكتوبر ٩٩ وبالتالى فالدعوى لم تنقض وقت صدور الحكم.

وكانت المحكمة قد عاقبت منصور محمد رمضان والسيد ابو النجا الصفطاوى بالاشغال الشاقة ١٥ سنة والسجن ٣ سنوات لكل من: ابراهيم محمد عبد الحميد، وصلاح ابراهيم محمد، وأحمد اسماعيل، كما عاقبت محمد سمير حسنين، وسناء يسرى، وابتسام اسماعيل، وحنان محمد شعبان، وعبير محمد شعبان بالحبس سنة مع الشغل وإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهمتين حنان وعبير.

وكانت النيابة قد أحالت المتهمين الى المحكمة بتهمة تاسيس جماعة على خلاف أحكام الدستور والقانون تدعو الى الاعتداء على الحريات، واستباحة أعراض النساء بالمخالفة للقواعد الشرعية، وتحريم التعليم فى المدارس، وارتكاب جرائم هتك العرض.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

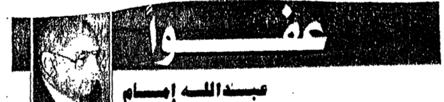
المصـدر : الأهـرام

التاريـخ : ٢ / ١١ / ٢٠٠٠

ترحيل مصرى من ألبانيا للاشتباه فى علاقته بـ«بن لادن»

تيرانا - ا.ف.ب : ذكرت الشرطة الالبانية امس انه تم ترحيل مواطن مصرى يدعى «صابر سليمان» (٢٠ عاما) للاشتباه فى علاقته بمنظمات إرهابية. وذكرت الشرطة أن سليمان هو أحد «جنود» ممول الإرهاب أسامة بن لادن وقد اعتقل فى اعقاب معلومات نقلتها القاهرة الى السلطات الالبانية بالاضافة الى لائحة بأسماء المشتبه فى قيامهم بأعمال إرهابية من وكالة المخابرات المركزية الامريكية وكانت البانيا قد طردت ثمانية اشخاص على الاقل متهمين بنشاطات إجرامية فى دول غربية مختلفة.





عبدالله إمام

فصول ضائعة من مسرحية المنشية

قتل الإخوان، ونسفوا، ودمروا، وجمعوا الأسلحة، وخزنوها، واستنكروا، وانكروا، ثم اعترفوا بكل ما ارتكبوه ولم يطرف لهم جفن وهم يروون فى مذكراتهم قصص الاغتيال، ووقائع الارهاب التى قاموا بها والتى انكروها من قبل، بل لقد أضفوا عليها الوانا من النضال، ووصفوا الإرهابيين الذين قاموا بها بانهم ابطال!!

وعندما تاتى وقائع محاولتهم اغتيال جمال عبد الناصر يصابون بلوثة، وينتفضون فى شبه إجماع بأن هذه المحاولة مجرد تمثيلية اخترعها النظام..

وفى بعض الكتب التى اصدروها فإن الجانى - وهو سباك - كان صديقا لجمال عبد الناصر واتفق معه على القيام بهذا الدور وقد القى القبض على الرجل، وعذب وحوكم، بل واعدم.. و ظل وفيا لدوره التمثيلى فلم يبح به ابدا، ودفع حياته نتيجة إتقانه للتمثيل..

وفى كتب أخرى قالوا ان الحكومة وضعت خطة اغتيال عبد الناصر واختارت البطل وارسلت إليه رجالها ليصحبوه إلى ميدان المنشية بالإسكندرية، ويعطوه المسدس حتى يطلق منه الرصاص.. بينما هم فى كتب اخرى قالوا أن المتهم الثانى مسئول التنظيم السرى الذى كلف المتهم بالمهمة قد خدع الجانى ودفعه للقيام بالدور التمثيلى وأن المتهم الثانى كان هو الذى ابرم الاتفاق مع الحكومة.

وفى كتب أخرى أن المتهمين جميعا كانوا اصدقاء لجمال عبد الناصر، وقد صحبهم مندوب من الحكومة من القاهرة إلى الإسكندرية إلى السرادق اجلسهم فى الصف الاول ليقوموا بهذا الدور التمثيلي..

وفى الشهر الماضى نشرت إحدى المجلات المصرية حوارا مع أحد المتهمين فى القضية، واعترف فيه، بانه كان ضمن الفريق الذى عهد إليه القيام بعملية الاغتيال، وان العملية كانت حقيقية ومخططة وانه اطلق فيها الرصاصات على جمال عبد الناصر، ولم تصبه، وإنما أصابت وزيرا سودانيا وسكرتير هيئة التحرير بالإسكندرية، وكانا يجلسان على المنصة ونقلا إلى المستشفى بعد إصابتهما..

ولم يكن الحادث فى حاجة إلى دلائل على ضوء استقراء التاريخ، فالجهاز السرى المسلح كان موجودا، والأزمة مشتعلة بين النظام الجديد والإخوان، ومنشوراتهم ضد الثورة تطبع وتوزع سرا، والاشتباكات بين شبابهم، وشباب هيئة التحرير مستمرة، وفوق ذلك كله فقد صدر قرار بحل جمعية الإخوان، وقد دفعهم قرار الحل فى الماضى إلى اغتيال رئيس الوزراء الذى أصدر قرار الحل، والانقسام داخل مكتب الارشاد كان واضحا إذ حاولت الثورة ان تستميل إليها عددا من اعضائه، كانوا يعادون المرشد، الذى اختفى، ولم يعرف له مكان، فقد اثر الابتعاد حتى تستقر الامور على بر فإذا فشلت المحاولات يستطيع ان يتنصل من المسئولية بادعاء، إن احدا لم يستشره وأنه لم يسمع بالاحداث وانه كان غائباً، وهو ما حدث فعلاً!

وبعد فشل محاولة الاغتيال، القى القبض على الجناة وعلى أعضاء الجهاز السري، وعلى أعداد كبيرة من الإخوان، و بدات حملة اعتقالات واسعة، وقدم المتهمون إلى المحاكمة العلنية وكانت الصحف تنشر وقائعها كاملة.. وتذاع علي الهواء من الإذاعة، وقد اعادت المحكمة سؤال المتهمين، وتحدث بعضهم عن تعذيب وقع عليهم، وكان رئيس المحكمة متحاملا، فى كثير من الأحيان.. وربما، استفزه ان احد المتهمين واجهه بانهم أعدوا خططا لقتل اعضاء مجلس الثورة، وقال له: لو كنت واحدا منهم.. كنا سنقتلك!!

فلم تكن القضية هى اغتيال جمال عبد الناصر، ووفقا للمحاكمة العلنية، فقد طلب رئيس المحكمة من احد المتهمين أن يرفع صوته حتى يسمعه الناس، وقال له بالنص: «احسن بعد كدة تنكروا وتقولوا إنها كانت تمثيلية» وكأنه كان يقرأ المستقبل فرغم إنهم رفعوا اصواتهم وتحدثوا عن خطة شاملة للتخلص من اعضاء مجلس الثورة بدءا بجمال عبد الناصر إذا لم تكن «التمثيلية» قاصرة على «فصل» ميدان المنشية وحده، فقد وضعوا عددا من البدائل.

كان هناك حزام ناسف ومظاهرات واغتيالات اخرى، فمن قبيل تبسيط الامور مناقشة ما إذا كانت محاولة اغتيال جمال عبد الناصر حقيقية كما سمعها الناس عندما اطلقت الرصاصات عليه وهو يلقى خطابا مذاعا على الهواء فى ميدان المنشية بالإسكندرية فاخطأته الرصاصات واصابت احمد بدر سكرتير هيئة التحرير والوزير السودانى الزائر المرغنى حمزة اللذين كانا يجلسان على المنصة ونقلا إلى المستشفى.. استطاع الإخوان ان يغطوا على المؤامرة التى اعدوها، ان يحولوا الامر إلى محاولة اغتيال عبد الناصر، وايضا ان ينكروا هذه المحاولة، ونجحوا فى اختصار احداث المؤامرة إلى محاولة الاغتيال الفاشلة، فلا احد - لا هم ولا غيرهم - يتحدث عن المؤامرة، إنما يدور كل الحديث حول حادث المنشية الذى كان جزءا من مخطط كبير والذى اعدت له بدائل، وقد سمع الناس هذه الاعترافات فى الإذاعة، وقراوها فى الصحف، ولكنه اعتماد على ضعف الذاكرة، لقد مارسوا كذبهم واستطاعوا ان يحولوا الامر إلى حادث واحد لم ينجح..

كانت هناك مؤامرة كاملة، اتضحت من خلال المحاكمة العلنية فقد قال هنداوى دوير المتهم الثانى ان «المنشورات التى كانت تصدر من الإخوان ضد معاهدة الجلاء مع الإنجليز، انقطعت ولما سأل إبراهيم الطيب الذى عينه المرشد مسئولا عن الجهاز السرى عن السبب قال له «انه تقرر ان نتجه اتجاها إرهابيا، فقلت له ان الاتجاه الارهابى لا يفيد الدعوة قال: لقد وضعنا خطة كاملة، ان التنظيم قرر التخلص من جمال عبد الناصر ثم اعضاء قيادة الثورة والضباط الاحرار، وانتخب محمود عبد اللطيف للاعتداء على جمال عبد الناصر واعطانى المسدس الذى اعطيته بدورى لمحمود»



إبراهيم الطيب المحامى قال: «ان تسليح الجهاز السرى وضعه معارض للقانون، فالتنظيم علنى والتسليح سري، والخطة كانت على اساس الاتصال والتفاهم بين الإخوان واللواء محمد نجيب، واللواء نجيب معاه وحدات كثيرة موالية ومؤيدة من الجيش، لذلك كان هناك حزام متفجر، وطلبت من هنداوى الاحتفاظ به فى المخزن، أن الغرض هو القيام بثورة شعبية هذا هو الأصل ولكن فى الايام الأخيرة انتهت باغتيال جمال عبد الناصر واعضاء مجلس الثورة وعدد من الضباط وبعدها سيسلم الباقون بمطالب الإخوان لينتهوا إلى قيام حالة اضطراب يقودها الرئيس نجيب وذلك بعد الاعتداء على جمال عبد الناصر واعضاء مجلس الثورة وأن يقوم الرئيس نجيب بالقاء خطبة للتهدئة..

وسألت المحكمة يوسف طلعت رئيس الجهاز السرى الجديد الذى عينه الهضيبي عن المظاهرات التى كانوا ينوون القيام بها. فرد: مظاهرات اغتيال بعض اعضاء مجلس الثورة وقالت المحكمة: الوحشين منهم.

فرد على رئيس المحكمة.. انت منهم. مش عاوز كلام الحق.. والله يا شيخ انا اقسمت اليمين ان اقول الحق، وانا حسبنى أن الله يعرف كل شئ وكل غلطة عملتها سأقولها

وسألته المحكمة عن الغلطات فأجاب:

عملت الحزام واعطيته لإبراهيم الطيب على أن يكون وسيلة من وسائل الاغتيالات، والسؤال هو: ليغتال من؟ ويجيب رئيس الجهاز السري: «لم احدد.. ولو حددت لقلت».

لقد كانت القضية إذن اكبر من محاولة اغتيال جمال عبد الناصر، وقد نجح الإخوان نجاحا ساحقا ان يغطوا على كل التفاصيل، ويحصروا الامر فى هذه المحاولة الفاشلة، فينسجوا حولها الاكاذيب، بينما الاعترافات العلنية تشير إلى خطة كاملة، ووضعت لها البدائل المختلفة، وان القضية لم تكن مجرد محاولة حادث المنشية..!

وكان محمود عبد اللطيف قد كتب اعترافا طويلا فى صورة خطاب بخط يده وجهه إلى رئيس المحكمة اثرنا ان نبتعد عن الاستشهاد به لأنه سيقال انه كتبه تحت ضغط وربما كان ذلك صحيحا.. فى هذا الخطاب روى قصة علاقته بالإخوان وتكليفه بعملية الاغتيال وقال أنه ارتكب الحادث «ومن نعمة الله انى لم اذهب بدماء الرئيس جمال عبد الناصر».

قبلها كتب اعترافا قال فيه أن هنداوى دوير مسئول شعبة التنظيم الذى هو عضو فيها عندما سلمه المسدس قال له «أن الله يحب هذا الدم الساخن يجرى فى سبيل الله» وكما استنكر المرشد الاول حسن البنا حادث اغتيال النقراشى باشا رئيس الوزراء فإن المرشد الثانى حسن الهضيبى كتب بخط يده رسالة طويلة إلى جمال عبد الناصر شرح فيها موقفه، وبرأ نفسه وقال «أنى علمت بوقوع جريمة الاعتداء عليك فى الساعة ٩ صباح اليوم التالي، ولا كان لى بها علم، وقد وقعت فى نفسى موقع الصاعقة لاننى ممن يعتقدون ان الاغتيالات مما يؤخر حركة الإخوان، ويؤخر الاسلام والمسلمين ويؤخر الجمهور».

حسن الاول.. قال عن القتلة «ليسوا إخواننا.. وليسوا مسلمين».

وحسن الثاني.. قال انه لم يعرف، والاغتيال يؤخر الإسلام والمسلمين..

السيناريو واحد.. والإخراج واحد،

والمعانى واحدة.. فقط الاختلاف فى التوقيت.. وفى مفردات لغة الحوار..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١١ / ٢٠٠٠

تجديد حبس ٢٥ من الإخوان

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز:

قررت نيابة أمن الدولة العليا أمس تجديد حبس ٢٥ متهما من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ١٥ يوما أخرى على ذمة التحقيقات وجهت لهم النيابة اتهامات بالانضمام الى جماعة سرية.



مد أجل النطق بالحكم في قضية الإخوان والنقابات

كتب ـ أسامة هيكل:

قررت المحكمة العسكرية العليا امس مد اجل النطق بالحكم فى قضية الاخوان المسلمين والنقابات حتى ١٩ نوفمبر الحالى، ويعد هذا التاجيل هو الثالث على التوالى، يبلغ عدد المتهمين فى القضية ٢٠ متهما تم القبض عليهم فى ١٤ اكتوبر ١٩٩٩، يواجه المتهمون اتهامات الانضمام إلى جماعة تاسست على خلاف احكام القانون والدستور والتخطيط لخوض انتخابات النقابات المهنية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٨ / ١١ / ٢٠٠٠

مد أجل الحكم فى قضية قيادات الإخوان لـ١٩ نوفمبر

قررت المحكمة العسكرية العليا امس مد اجل الحكم فى القضية المتهم فيها قيادات من جماعة الإخوان المحظورة إلى يوم ١٩ نوفمبر الحالى.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩/١١/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



.. إنها الحرب .. فالقتل وحده لا يكفي ..

استطاع الاخوان استخدام آلة اعلامية ضخمة حتي فرضوا علي الجميع ان يتحدثوا عن محاولة اغتيال عبدالناصر بعد أن شككوا فيها بأساليب مختلفة، وبالاستعانة بالذين لهم موقف معاد من الثورة وهم بذلك قد غطوا على الحقيقة بطريقة لا تليق بأناس يتحدثون عن الاسلام، ومن المفروض ان يكونوا أول من يلتزم بتعاليمه وادابه .. وهذا الكذب المفضوح، وتغيير الوقائع، وأهمال بعضها عن عمد، كلها اعمال تدل على ان الدعوة التي يتمسحون فيها ويدعون انهم يريدون فرضها على الناس لم تصل الى قادتهم، وانهم انفسهم هم ابعد الناس عنها، وانهم يتخذون الدين وسيلة لتحقيق اهدافهم بينما لم تمس قلوبهم او عقولهم دعوة الاسلام وادابه.

فلم يكن ما حدث سنة ١٩٥٤ مجرد محاولة لاغتيال عبدالناصر، ولكنه كان مخططا كاملا للانقلاب علي الثورة، ووفقا لاعترافاتهم العلنية والمنشورة في ذلك الوقت، فقد اعدوا اكثر من وسيلة للاغتيال فلم تكن القضية قاصرة على عبدالناصر وحده.

اما مؤرخ الاخوان الرسمي فيقول ان المسألة لم تكن مجرد محاولة اغتيال جمال عبدالناصر، فهو يصورها على انها كانت معركة بين طرفين «انتصرت فيها الحكومة اي انهم كانوا فعلا يحاربون الحكومة ويصورون انفسهم نداً لها وكانوا يظنون انهم سينتصرون لذلك فهو يعجب من هزيمتهم مع انهم كانوا قوة مساوية للحكومة.

ويقول بالنص : ان «اعتقالنا في عام ٥٤ كان امرا طبيعياً متوقعا - حيث كانت معركة بين طرفين - مهما قيل فيها فانها معركة وقد انجلت عن انتصار طرف وانهزام الطرف الآخر فكان من حق المنتصر ان يأسر المهزومين، ولهذا فانني في خلال اعتقال ١٩٥٤ لم اكن اشعر بمرارة الاعتقال في ذاته وانما كنت اشعر بمرارة الهزيمة وكنت طيلة فترة الاعتقال افكر في اخطائنا في المعركة ومن اين اتت الهزيمة ولا افكر في الطرف الاخر واعتدائه علينا لكننا كنا حتي لحظة ندين متكافئين، وكنا كفرسي رهان».

وهو اعتراف صريح بالتآمر وبان القضية لم تكن مجرد اغتيال عبدالناصر، كما ان هذا الاعتراف البليغ يتضمن في جوهره ايضاً بان عملية الاغتيال كانت صحيحة.

كانت هذه المؤامرة ذات الابعاد المتعددة هي النهاية الحقيقية للاخوان فرغم محاولاتهم منذ ذلك التاريخ جمع صفوفهم، واعادة لم الشمل من جديد الا ان هذه المحاولات ظلت قاصرة، كما ظل تنظيم الاخوان حتى الان مجموعة من العناصر المنقرضة والقيادات القديمة التي تحاول ان تكذب وتتجمل وتدافع عن المجد الماضي وترسم له صورة مزيفة.

من هنا كان الحقد الشديد على ثورة يوليو، لانها في الواقع وضعت نهاية رسمية وشعبية لوجودهم، وفضحت اكاذيبهم وكشفت ارهابهم علنا، ووقف الي جانبها جميع علماء الازهر بالراي والفتوى والمقال، والكتاب .. والذين يتحركون على الساحة الان باسم الاسلام اغلبهم المجموعات الجديدة التي نشأت في احضانهم. وتشربت افكارهم وخرجت عليهم او استمرت طائعة مضللة او مرغمة على السير وراءهم ..



وليس صحيحا ان هذه المجموعات الجديدة التى اتجهت الى الارهاب التقت فى السجون إذ رايناهم وقد بداوا استخدام المدفع والقنبلة منذ بداية وجودهم، وقبل ان يدخلوا اى سجن، بل لقد كانت السجون منذ الاربعينيات نتيجة لممارستهم اعمالاً ارهابية انهم تشربوا العنف وسجنوا بسببه. كما ان عددا من الارهابيين الجدد جندوهم باستثارة عاطفتهم الدينية وضحالة معلوماتهم عن الاسلام او استغلالاً لفراغهم وبطالتهم وظروفهم الاجتماعية الصعبة وبعض الشباب اتبعوهم باستخدام اراء وفتاوى قديمة ومتطرفة رفضها العلماء في حينها..

لقد نجحت دعوة الاخوان في ان تنشر الفكر الارهابي وان تجعل من الاسلام فى نظر الشرق والغرب - دينا للترويع والقتل والخطف والسرقة على نحو ما تقدمه هذه الحركات الاسلامية للعالم كله.

واذا كان الاخوان قد اضمحلوا واوشكوا على الانقراض فى مصر لتحل مكانهم جماعات تتخذ منهاجهم الا ان كل هذه التنظيمات فى النهاية تتجمع في سلة واحدة هى رفض الانظمة القائمة مهما منحتهم من الحرية، لدعوة، لأن الهدف امامهم واضح وهو الوصول الي السلطة والاستيلاء عليها تحت ستار اقامة المجتمع الاسلامى وفق رؤيتهم وهذا المجتمع في رايهم - هو فقط الذي يقومون عليه ويصبحون مسئولين فيه، واي مجتمع اخر، مهما ارتفعت فيه من ماذن وتلي من قران، واقيمت من شعائر، وحقق من عدل، فانه سيظل في رايهم كافرا لانهم هم انفسهم لا يقودونه .. وفي العالم اليوم حكومات وانظمة تعلن انها اسلامية، هم اكثر عداء لها لانهم أو اتباعهم ليسوا قادتها.

وفى المحكمة التى حاكمت الاخوان في مؤامرة سنة ١٩٥٤ قال منير الدلة عضو مكتب الارشاد «انه ليس هناك نظام محدد دقيق يسمى نظام الحكم الاسلامى، وان الاسلام يضع القواعد العامة، والحكم يكون اسلاميا اذا كان فيه شورى باى صورة من الصور ومفيش صورة محددة للمجتمع الاسلامى ما دام قائما علي العدالة ومسئولية الحاكم عن اعماله الفردية، وان نظام الحكم الحالى، فى مصر - سنة ٥٤ - اذا استكمل نظام الشورى باعادة الحياة النيابية يكون الوضع اسلامياً».

واليوم فى مصر، وفي كثير من الدول التى يعيشون فيها فسادا، شورى وحياة نيابية، ومع ذلك فهم يصفونها بانها ليست اسلامية، ويعملون ضد استقرارها.

وكانت الثورة قد قامت باعتقال مسئولى الجماعة واعضائها النشطين، ووفقا لعبد الرحمن الرافعى فان «عدد المعتقلين وصل الى اقصى مداه فى اكتوبر ٥٥ حيث بلغ الفين وتسعمائة وثلاثة واربعين نقص الى خمسمائة واحد وسبعين سنة ٥٦ حيث افرج عنهم قبل الاحتفال بعيد الثورة.

وقد شكلت محكمة الشعب لمحاكمتهم ثلاث دوائر فرعية حاكمت المتهمين واعضاء الجهاز السرى وعددهم سبعمائة واتضحت خطة الانقلاب وضبطت اسلحة ومتفجرات وضبط الحزام الناسف وكشفت خطة أخرى لنسف طائرة جمال عبدالناصر واغتيال ١٦٠ من ضباط الجيش »، وعقد صلاح سالم وزير الارشاد القومى مؤتمرا صحفياً شرح فيه ما تكشف عنه التحقيق قائلاً إن قتل جمال عبدالناصر كان بمثابة الاشارة لتنفيذ تعليمات التنظيم السرى للاخوان وهى التخلص من جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة.

وكان احد افراد التنظيم قد أرشد الى المكان الذي يختبىء فيه المرشد لهاجمه البوليس والقى القبض عليه وحكم عليه بالاعدام الذى خفف الى السجن المؤبد، بينما نفذ الاعدام في ستة اخرين كما حكم بالسجن المؤبد على سبعة من اعضاء مكتب الارشاد وبالاشغال الشاقة المؤبدة على خمسة وبالسجن ١٥ عاماً علي اثنين وبراءة ثلاثة، هذا عدا الاحكام التى أصدرتها الدوائر الفرعية للمحكمة.

خلال هذه المحاكمات برزت صورة المخطط التخريبى الذى أعدته الجماعة، والاهم ان القيادات جميعها تضاربت اقوالهم واعترفوا على بعضهم البعض بصورة مشينة، قد تغفر لهم على المستوى الانسانى خاصة وان قائد المحكمة جمال سالم كان معبئا ضدهم متحاملا، وليس متمتعا بروح القاضي وسعة صدره.



ومع كل الملاحظات على هذه المحاكمات الا ان ميزتها الاساسية انها كانت علنية وانها تمت أمام الناس وبمتابعة من اجهزة الاعلام.

والرجوع الى هذه المحاكمات سواء في الوثائق او في الضبحف يعطى صورة كاملة لما كان يفكر فيه الاخوان، وبأن القضية كانت حربا معلنة ضد النظام الجديد - على حد تعبير مؤرخهم - ولم تكن مجرد محاولة اغتيال شخص واحد .. نجحت أو فشلت، وبديهى ان اغتيال جمال عبدالناصر وحده كان يعد تكرارا لنفس السيناريو القديم عندما اغتالوا رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى، فكانت وبالا عليهم، ولم يغيروا النظام القائم .. لذلك حفظوا الدرس بان المطلوب هو اغتيال جميع قادة النظام واحتلال مجلس الوزراء والقيام بمظاهرة شعبية مسلحة وعندما يكون وجودهم حلاً حتمياً - فى رايهم - لتهدئة الامور، خاصة وان الخطة كانت تتضمن ايضاً نسف وتدمير كثير من المرافق العامة.

ولكن الخطة فشلت، وحكوموا . ودخلوا السجون والمعتقلات.

وقد بدات الثورة الافراج عن جميع المعتقلين سنة ٥٦ قبل تاميم قناة السويس، وقبل العدوان الثلاثى وبعد انتخاب جمال عبدالناصر رئيسا للجمهورية على اساس أن عهدا جديدا قد بدا ويعلل مؤرخ للاخوان الافراج بانه كان «المقصود من اخراجنا ان نكون ظاهرة سياسية تبدو بها حكومة مصر امام العالم في صورة حكومة ديمقراطية بدليل انها افرجت عن عدة الاف من المعتقلين ولم تبق داخل السجون الا من صدرت ضدهم احكام من محاكم».

وعندما اعتقلوا كان رايهم ان النظام ظالم .. وعندما أفرج عنهم كان في رايهم انه ظالم فحتى الافراج عنهم كان من وجهة نظرهم خطا قام به النظام لخدمة اهدافه.

وقد وضع قانون لاعادتهم الى وظائفهم .. وعادوا الى اعمالهم السابقة .. وبعد سنوات قليلة كانوا يتمتعون بحريتهم في العمل .. ولكن القضية كانت ابعد من ذلك .. فإن المهم لم يتم .. والمهم هو أن يحققوا اهدافهم وأن يصلوا الى الحكم .. وهو ما بذلوا كل الوسائل وساروا في جميع الطرق طمعاً في الوصول اليه.



المصـدر : الأحـــرار

التاريـخ : ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلام فى الهواء

الاخوان والتزوير!

كنت أسخن لشن غارة على جماعة الاخوان المسلمين (المنحلة)، بعد ان زال الحرج الذى يصيب من يفعلون ذلك بينما عناصر الجماعة يطاردون ويحاكمون امام محاكم عسكرية غير مختصة بمحاكمة المدنيين، وفى قضايا تثير الضحك قدر إثارة الغثيان من تصرفات حكومية رعناء، كتلك القضية الخاصة باتهام مجموعة من الاخوان بالعمل والتخطيط الليلى والسرى لخوض انتخابات النقابات المهنية!

لقد زال الحرج - هكذا تصورت - بدخول هذا العدد من عناصر الجماعة البرلمان، وهو عدد يفوق أعداد الناجحين من احزاب المعارضة جميعا. وهو الأمر الذى جعل قيادات الجماعة يعود اليهم الغرور فيملؤهم من جديد، ويعود عصام العريان فيتحدث من انفه عبر الفضائيات وهو شخص مغرور بالفطرة إلى درجة ان المرء يتصور عندما يسمع صوته، انه يستمع للجنرال شارل ديجول! وبالتالى اصبح هو ورفاقه بحاجة الى من يغرز فى لحمهم الشريف بدبوس لينهى هذا الغرور، وتصورت انه قد ان الاوان لامارس رسالتى فى فضحهم وتجريسهم وكشفهم امام كثيرين يعجبون بهم ويرون فيهم الامل والمنى، وانهم مجموعة من أولياء الله الصالحين، علما بان تاريخهم ملىء بكل ماهو مشين!

لكن حدث مالم يكن فى الحسبان عندما تدخلت الحكومة بكل قوتها لتزور الانتخابات فى دائرة الدقى ضد نائب المرشد العام للاخوان المستشار مامون الهضيبى، فيسقط على الفور بينما تنجح منافسته امال عثمان من اول جولة .وقد كنت بالخارج عندما أذيعت هذه النتيجة فقلت: إنه التزوير ولم اكن قد استمعت إلا طشاشا عن احداث هذا التزوير.

وقد تبين لنا أن ماحدث يفوق كل تصور ويضرب ادعاء النزاهة فى مقتل، فقد كشرت أجهزة الحكومة عن أنيابها وعادت ريما الى عادتها القديمة، وتم ممارسة البلطجة على اوسع نطاق حتى صارت فضيحتها بجلاجل أمام الخلائق، ووصل الامر الى حد القاء القبض على المندوبين، وضرب المراسلين الاجانب فى سابقة هى الاولى من نوعها، وكانت هذه الاجهزة فى حالة انفعال إندمج مع الغباء ليصنع ملحمة من الغباء المستحكم والمركب فى ذات الوقت. فقد تصورت اجهزة الامن الباسلة انها عندما تعتدى على المراسلين بتكسير اجهزة التصوير الخاصة بهم فإنها ستحول بينهم وبين ممارسة عملهم فى كشف هذا التزوير، ولم يعلموا ان الاعتداء فى حد ذاته يؤكد على انها نوت ان تفعل الفحشاء فى عز الظهر!

وبلغ الأمر مداه باللجنة السرية التى تم استحداثها وهى التى لم يعرفها المرشحون إلا مرشحة واحدة هى السيدة امال عثمان التى باضت لها فى القفص، ولايعلم بها اى ناخب إلا المجموعة المختارة على الفرازة .لقد كانت مهزلة بكل المقاييس، وجريمة تستلزم ان نكشفها ونفضح اصحابها.

ونحن نختلف مع جماعة الاخوان فكرا وممارسة ولكن علينا ان نعلم ان الارهاب الحكومى كالاسبراى تطلقه فى اتجاه فينتشر فى كل اتجاه ،وقد يسعدك ان يصل الى صدر خصمك لكنه قطعا سيرتد اليك إن عاجلا او اجلا.

فهو إرهاب اعمى واحمق فى ذات الوقت!

سليم عزوز

Email: azzoz66@maktoob.com

سر سقوط رموز الإخوان

● جمال عوض

استفاد التيار الدينى من أحداث الاقصى ومن أعمال العنف فى الاراضى الفلسطينية المحتلة بصورة غير متوقعة فى انتخابات مجلس الشعب خاصة فى المرحلة الاولى والمرحلة الثانية.. بالإضافة إلى الوازع الدينى لدى الشارع المصرى وانعكس على قناعة الناخب ومساندته لمختلف التيارات الساسية فى مصر سواء الدينى أو القومى.. ونؤكد أن نجاح بعض العناصر الاخوانية فى دخول مجلس الشعب انما جاء تسللا للمجلس دون إعلان حقيقى عن انتماءاتهم السياسية فمن خاض الانتخابات تحت عنوان الاخوان سقط سقوطا ذريعا.. مثل المستشار مامون الهضيبى - مجدى أحمد حسين وسيف الاسلام حسن البنا. ذلك لان المصريين لا ينسون ما احدثته تصرفات وتحركات عناصر الجماعة على مدى تاريخها من استغلال الدين وصولا لاهداف غير مشروعة وانتهاج العنف والاغتيالات.. ولابد أن نتذكر ما فعلوه فى النقابات المهنية ليس ببعيد وابتعادهم عن أهداف مسارات الحركة النقابية المهنية وصولا باهداف تبتعد كليا عن الهدف الذى أنشأت من اجله.

وعلى الجانب الآخر إن الاقبال الذى شهدته المرحلة الثالثة من قبل الناخبين على صناديق الاقتراع بالمقارنة بالمرحلة الاولى والثانية تؤكد المشاركة الفعالة للكتلة الصامتة التى كانت تنأى فى المشاركة فى رسم الخريطة السياسية المصرية.

● مامون الهضيبى

إن احتفاظ الحزب الوطنى بقوامه وفعاليته يتطلب إعادة النظر فى أسلوب حركته السياسية والجماهيرية بما يضمن احداث نوع من أنواع التفعيل القومى وما انتهت اليه نتائج الانتخابات والتى اثبتت سقوط الرموز القديمة التى شاخت فى مواقعها ولم تسطع مواكبة تطورات العصر.

إن احزاب المعارضة مطالبة قبل غيرها بوضع تصور ليتواءم مع هامشية وجودها على خريطة العمل السياسى. وتطور من حركتها بما يضمن لها الاستمرار بعيدا عن اثاره. وافتعال المشاكل من خلال صحفها.

ان الايدلوجية التى تحكم الانتخابات وحركة الحياة السياسية لم تتبلور بعد.. حيث انها ما زالت ترتكز على نبض المرشح دون الالتفاف إلى منهجيه حركة أو رؤية ايدلوجية للمرشحين.



تجديد حبس الإرهابى المتهم بمحاولة قتل ضباط الشرطة بجامعة القاهرة

كتبت ـ شادية السيد:

أمرت نيابة قسم الجيزة بإشراف المستشار المحامى العام لنيابات جنوب الجيزة بتجديد حبس الارهابى المتهم بمحاولة قتل ضابط الشرطة بجامعة القاهرة ومساعد شرطة ٤٥ يوما على ذمة التحقيقات، ووجهت له تهم الشروع فى القتل وحيازة سلاح أبيض بدون ترخيص. وكشفت تحقيقات النيابة أن المتهم حاصل على دبلوم زراعة وانه تربص لملازم الشرطة الذى يعمل فى حراسة جامعة القاهرة اثناء تواجده امام بوابة كلية التجارة وقام بإصابته بجرحين نافذين بالرقبة وتسبب فى قطع شرايين الرقبة وتم نقله الى مستشفى الشرطة فى حالة سيئة. كما تمكن المتهم من طعن مساعد شرطة، وتمكنت قوات الحرس من القبض عليه وفى تحقيقات النيابة انكر المتهم محاولة قتل ضابط الشرطة ومساعد الشرطة. امرت النيابة بحبسه ٤ ايام على ذمة التحقيقات وقرر قاضى المعارضات تجديد حبسه ٤٥ يوما وطلبت التحريات حول الواقعة لمعرفة من وراء المتهم ومصادرة السلاح المستخدم وارساله الى المعمل الجنائى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٥ / ١١ / ٢٠٠٠

..واغتيال ٣ أشخاص واختطاف فتاة

اغتالت مجموعة إرهابية ثلاثة اشخاص واختطفت فتاة بأحد احياء مدينة بوفاريك التابعة لولاية البليدة التى تقع على مسافة ٥٠كم غرب الجزائر العاصمة وقالت صحيفة «الخبر» أمس نقلا عن شهود العيان من افراد اسرة الضحايا إن الإرهابيين قاموا بتفجير الباب الخارجي لمنزل الضحايا واقتحموا غرفة النوم التى كان ينام فيها رب العائلة وزوجته ولما حاول الضحية الدفاع عن نفسه أطلق الإرهابيون الرصاص عليه فأردوه قتيلا ونجت الزوجة كما قتلوا ابن الضحية وأحد أقربائه وقاموا باختطاف فتاة تبلغ من العمر ٢٤ عاما حاولت مقاومتهم واقتادوها إلى خارج المنزل وفروا هاربين ومن ناحية أخرى ذكرت صحيفة «اليوم» أن قوات الجيش قتلت خمسة إرهابيين من بينهم امرأة فى كمين نصبته لهم فى منطقة بئر ماجد بولاية المسيلة التى تقع مسافة ٢٨٤كم جنوب شرق الجزائر العاصمة.



المصـــدر : ......الأهـرام المسـائى......

التاريـــخ : ..٢٠../..١١../........٢٠٠١......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إغلاق ملف قضية النقابات المهنية

مصدر قضائى : لم يتبق للمتهمين إلا التقدم بالتماس للحاكم العسكرى خلال ١٥ يوما

اسدلت المحكمة العسكرية العليا الستار امس على قضية النقابات المهنية المتهم فيها ٢٠ من اعضاء جماعة الاخوان المنحلة حيث قضت المحكمة فى حكمها بمعاقبة ١٢ متهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالسجن ٥ سنوات لثلاثة متهمين وبراءة ٥ متهمين وذلك بعد ٢٥ جلسة قامت المحكمة خلال تلك الجلسات بفحص اوراق القضية واستمعت الى مرافعة النيابة العسكرية واعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين واستمعت الى شهود النفى والاثبات وطرحت كل ادلة الدفاع للمناقشة واكدت المحكمة ان هذه الجماعة خططت لتحركات غير مشروعة وكان الغرض منها الاضرار بالوحدة الوطنية فى وقت تنعم فيه البلاد بالازدهار.

وعقب انتهاء رئيس المحكمة من تلاوة الحكم اجهش عدد من المتهمين بالبكاء وردد بعضهم عبارات معادية .. فيما راح عدد من اقارب المتهمين فى حالة غيبوبة.

وصرح مصدر قضائى بانه بهذا الحكم لايتبقى للمتهمين, الا التقدم بالتماس الى الحاكم العسكرى خلال ١٥ يوما قبل التصديق على تلك الاحكام وفى حالة قبول الالتماس تعاد محاكمتهم مرة أخرى.

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها صباح امس حيث اثبتت النيابة حضور المتهمين ثم تلا رئيس المحكمة كلمة قصيرة اشار فيها الى ان المحكمة نظرت القضية على مدار ٢٥ جلسة خلال ١١ شهرا وقامت المحكمة بالاستجابة الى طلبات الدفاع وفحصت ودرست اوراق الدعوى وخلصت الى ادانة من ادانتهم الاوراق والتحقيقات وبرات من خلت الاوراق ضدهم واكدت المحكمة ان هذه الجماعة صدر قرار بحلها من مجلس قيادة الثورة فى ١٤ يناير ١٩٥٤ وان هذه الجماعة كانت تهدف الى الدعوة الى تعطيل احكام الدستور لتضر بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى كما ثبت للمحكمة ان الجماعة تحركت فى الاوساط الطلابية والكليات لتوسيع قاعدة التنظيم.

وفى نهاية كلمتها اكدت المحكمة أن مصر ستظل قلعة حصينة وشامخة ثم تلا رئيس المحكمة حكمه قائلا: باسم الشعب حكمت المحكمة ببراءة كل من ابراهيم الرشيدى ابراهيم وعلى عبد الرحيم ومحمد سعد عليوه وأحمد محمد أبو الأنوار وأحمد محمود حسنى.

وبمعاقبة كل من مدحت احمد الحداد ومختار نوح ومحمد على بشر وعبد الله زين العابدين وخالد بدوى ومحمد هشام الصولى والسيد عبد العظيم هيكل وأحمد شوقى عبد الستار وأحمد عبد الرحمن عبد الرحيم وعاطف السمرى وابراهيم السيد حسين وعبده مصطفى البردويل بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاقبة كل من محمد بديع عبد المجيد وسعد زغلول العشماوى وأحمد ابراهيم بالسجن لمدة ٥ سنوات.

ثم رفعت الجلسة لترتفع اصوات الحاضرين بالعويل والصراخات وبذلك تكون المحكمة قد اسدلت الستار على احدث فصل من فصول مسلسل جماعة الاخوان المسلمين.

عادل السروجى



المصدر : الأخبار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/١١/٢٠٠٠

الحكم فى قضية الاخوان والنقابات المهنية:

السجن ٥ سنوات لـ٣ و٣ سنوات لـ١٢ وبراءة ٥

المحكمة: جماعة الاخوان المحظورة يسعى أعضاؤها إلى إعاقة تقدم المجتمع

كتب محمد البهنساوى

بعد ١١ شهرا من المداولات.. أصدرت المحكمة العسكرية العليا امس احكامها فى قضية الاخوان المسلمين والنقابات المهنية.. عاقبت المحكمة ٣ متهمين بالسجن ٥ سنوات و١٢ متهما بالسجن ٣ سنوات فى حين برات ٥ متهمين من التهم المنسوبة اليهم.. اكدت المحكمة ان جماعة الاخوان المسلمين اهم هدافها الدعوة إلى تعطيل الدستور والقانون واعاقة تقدم البلاد وازدهارها.. حضر الجلسة عدد قليل جدا من المحامين واهالى المتهمين والصحفيين..

وقائع الجلسة

بدات الجلسة فى الحادية عشرة صباحا حيث نادى رئيس المحكمة على المتهمين واثبت حضورهم جميعا بما فيهم المتهم محمد سعد عليوة الذى كانت المحكمة قد اخلت سبيله لظروف إنسانية لرعاية والده المسن.. ثم القى رئيس المحكمة كلمة قال فيها: ان هيئة المحكمة نظرت القضية على مدار ٢٥ جلسة خلال ١١ شهرا.. فحصت ومحصت اوراقها وحققت طلبات المتهمين والدفاع.. وناقشت شهود الاثبات والنفى واستمعت لمرافعات الدفاع والنيابة وطرحت كل ادلة الدعوى للمناقشة.. لم تعتمد المحكمة منها إلا ما هو صحيح وفقا للقانون واطمانت المحكمة إلى مشروعيته وارتاح اليه وجدانها وضميرها..

واضاف رئيس المحكمة انه ثبت لها ان المتهمين انضموا إلى جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها والتى صدر قرار بحلها وحظر نشاطها من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤.. كما ثبت للمحكمة ان هذه الجماعة الغرض منها الدعوة إلى تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى.. واكد رئيس المحكمة ان تحرك المتهمين جاء فى وقت تنعم فيه البلاد بالديمقراطية والعمل على التقدم وتحقيق تنمية فى كل المجالات.. وجاء تحرك المتهمين للعمل على إعاقة تقدم المجتمع وازدهاره. وثبت مما ضبط لدى بعض المتهمين من وثائق ان الجماعة تتحرك فى الاوساط العمالية والطلابية لضم عناصر جديدة. واستخدموا اليات حديثة فى تحركهم مثل ديسكات الكمبيوتر وتنظيم ندوات ورحلات واقامة صناديق زمالة للعمال وعقد اجتماعات دورية لهم وتبادل الزيارات الشخصية لضمان ولائهم للجماعة غير المشروعة.

منطوق الحكم

وبعد انتهاء كلمته.. بدا رئيس المحكمة فى تلاوة الحكم حيث قضت المحكمة ببراءة ٥ متهمين هم ابراهيم الرشيدى ابراهيم وكيل نقابة المحامين بالسويس وعلى عبدالرحيم محمد الاستاذ بكلية الهندسة جامعة اسيوط واحمد سعد عليوة طبيب وامين نقابة اطباء الجيزة واحمد محمد محمد ابو الانوار مدرس واحمد محمود حسن موظف.

ويمعاقبة ١٢ متهما بالسجن ٣ سنوات وهم: مدحت احمد الحداد عضو نقابة المهندسين بالاسكندرية ومختار نوح عضو مجلس الشعب السابق وامين صندوق نقابة المحامين السابق وعبدالله زين العابدين سليمان صيدلى وخالد محمد بدوى امين مساعد نقابة المحامين سابقا ود. محمد على بشر امين عام نقابة المهندسين ومحمد هشام مصطفى الصولى عضو نقابة الاطباء وسيد عبدالعظيم محمود هيكل عضو مجلس نقابة الأطباء بالقاهرة واحمد شوقى عبدالستار عضو مجلس نقابة الاطباء واحمد عبدالرحيم محمد استاذ بكلية الهندسة جامعة اسيوط وعاطف على عبدالجليل السمرى محاسب وعضو مجلس نقابة التجاريين وابراهيم على السيد حسين صيدلى وعبده مصطفى البرديولى عضو مجلس نقابة الأطباء. وذلك بتهمة الانضمام لجماعة الاخوان المسلمين المحظورة ومحاولة احياء نشاطها .ويمعاقبة ٣ متهمين بالسجن ٥ سنوات وهم محمد بديع عبدالمجيد سامى وكيل كلية الطب البيطرى ببنى سويف وسعد زغلول عشماوى طبيب واحمد ابراهيم الحلوانى عضو مجلس نقابة المعلمين بتهمة محاولة احياء نشاط الجامعة وتولى قيادة فيها..الجدير بالذكر ان المتهمين القى القبض عليهم اثناء اجتماعهم بمقر اتحاد المنظمات الهندسية للدول الإسلامية بالمعادى يوم ١٤ اكتوير من العام الماضى بمعرفة نيابة امن الدولة العليا.



ابتسامة على وجوه بعض المتهمين قبل لحظة النطق بالحكم «تصوير: مكرم جاد الكريم»



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/١١/٢٠٠٠

براءة ٥ متهمين وسجن ١٥ آخرين فى قضية تنظيم الإخوان

المحكمة: المتهمون انضموا الى جماعة محظورة بهدف تعطيل الدستور

كتب طارق درويش:

قضت امس المحكمة العسكرية العليا ببراءة ٥ متهمين وعاقبت ١٢ متهما بالسجن لمدة ٣ سنوات والسجن ٥ سنوات لثلاثة اخرين وذلك فى قضية محاولة احياء تنظيم الاخوان المسلمين المتهم فيها ٢٠ شخصا

فى بداية الجلسة اكد رئيس المحكمة ان القضية تم نظرها على مدار ٢٥ جلسة خلال ١١ شهرا استمعت المحكمة خلالها الى شهود النفى والاثبات وثبت لها ان المتهمين انضموا الى جماعة الاخوان المسلمين المحظورة بهدف تعطيل احكام الدستور والاضرار بمصالح الوطن العليا كما ان هذه الجماعة تتحرك فى الاوساط الطلابية فى المدارس والجامعات لتوسيع قاعدتها.

كانت المحكمة قد وجهت للمتهمين عدة اتهامات ابرزها الانضمام لجماعة نظمت بالمخالفة لاحكام القانون وانهم خططوا وحرضوا على معاداة الحكومة للاخلال بالامن الاجتماعى.

وخلال جلسات المحاكمة طالب الدفاع ببطلان اجراءات الضبط وقصور التحريات.

وبعد ٢٥ جلسة اصدرت المحكمة حكما بمعاقبة مدحت احمد الحداد ومختار نوح ومحمد على بشر وعبدالله زين العابدين وخالد بدوى ومحمد هشام الصولى والسيد عبد العظيم هيكل واحمد شوقى عبدالستار واحمد عبدالرحيم محمد وعاطف السمرى وابراهيم على السيد وعبده مصطفى ابو العينين بالسجن ثلاث سنوات.. كما قضت المحكمة بحبس كل من محمد بديع عبدالمجيد وسعد زغلول عشماوى واحمد ابراهيم احمد بالسجن ٥ سنوات ومصادرة المطبوعات المحرزه على ذمة القضية وقضت المحكمة ببراءة كل من ابراهيم الرشيدى ابراهيم وعلى عبد المجيد عبدالحفيظ ومحمد سعد عليوه واحمد محمد ابو الانوار واحمد محمود حسن احمد.

يذكر ان النيابة العسكرية قد اوضحت فى مرافعتها امام المحكمة ان وقائع الدعوى بدات عندما وصلت معلومات لجهاز مباحث امن الدولة ان المتهم سعد زغلول العشماوى عمل على احياء نشاط جماعة الاخوان عقب الافراج عنه فى احدى القضايا العسكرية ومعه اخرون على استقطاب عناصر جديدة وعقدوا اجتماعات تنظيمية لبناء هيكل هرمى الهدف منه معارضة سياسات الحكومة وتحريض المواطنين على التظاهر والاضراب عن العمل.. وان الجماعة هدفت الى اختراق القنوات الشرعية عن طريق الترشيح لانتخابات مجلس الشعب والمجالس النيابية واستغلال فترة الدعاية الانتخابية فى الترويج لنشاط الجماعة.



المصــدر : الأهـــرام

التاريــخ : ٢٠٠١/١١/٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

براءة خمسة والسجن لـ١٥ متهما فى قضية تنظيم الإخوان

كتب طارق درويش:

قضت المحكمة العسكرية العليا امس ببراءة ٥ متهمين والسجن ٣ سنوات لـ١٢ متهما و٥ سنوات لـ٣ متهمين فى قضية إحياء تنظيم الإخوان المسلمين المتهم فيها ٢٠ شخصا. كانت المحكمة العسكرية قد قررت مد اجل النطق بالحكم فى القضية ٣ مرات بعد ان وجهت للمتهمين عدة اتهامات، ومنها محاولة تعطيل الدستور واختراق الأوساط الطلابية وأكدت تحقيقات النيابة العسكرية ان المتهمين سعوا إلى تشكيل هيكل هرمى الهدف منه تكوين راى عام جماهيرى معارض لتوجهات الحكومة.



وزير الداخلية يؤكد مراقبة سلوك النواب الاسلاميين داخل مجلس الشعب قبل المزيد من الانفراج معهم .. واستمرار السخرية من تصريحات رئيس الوزراء

الاخوان يطالبون بحزب سياسي ويوافقون على حزب للاقباط شرط التزامهم بالشريعة .. وتأكيد حدوث تدخل امني لصالح الحزب الوطني

القاهرة ـ مكتب «القدس العربي» ـ

من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة في الأيام الثلاثة الماضية، الجمعة والسبت والأحد عن ردود الافعال على انتهاء انتخابات مجلس الشعب، ومؤتمر قمة المراة العربية الذي افتتحت اعماله بالقاهرة السيدة سوزان مبارك حرم الرئيس حسني مبارك، وانتخابات مجلس ادارة النادي الاهلي بفوز قائمة صالح سليم ومباريات كرة القدم، والاستعدادات التي تجري على قدم وساق لشهر رمضان الكريم، من مسلسلات واعمال تلفزيونية واذاعية، وتوفير المواد والسلع التموينية ووصول اول شحنة من السكر المستورد وارتفاع اسعار البلح عنها في العام الماضي، ومنع استيراد اللحوم من الدول التي ظهر فيها مرض جنون البقر، والافراج عن عدد من المتهمين في احداث الشغب بالقناطر الخيرية، واستعدادات للتعاقد مع السائقين المصريين الذين سيعملون في موسم الحج بالسعودية، وتحديد العشرين من كانون الثاني (يناير) موعدا لبدء اجازة نصف السنة بالجامعات والمدارس، واختتام اعمال مهرجان القاهرة السينمائي الدولي وبدء محاكمة الدكتور سعد الدين ابراهيم والمتهمين الآخرين في قضية مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، وحوادث طرق، بينما كانت المقالات والتعليقات عن الانتخابات وما ترتب عليها ونتائجها وتحليلها، وتبادل الاتهامات بشان نزاهتها في عدد من الدوائر، بين وزارة الداخلية وحزب الوفد والاخوان المسلمين وبعض المستقلين، ومؤتمر قمة المراة العربية، والحكومة والسخرية من تصريحات رئيسها الدكتور عاطف عبيد، ووزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالي، الذي اعلن انتهاء ازمة السيولة.

وسوف نركز تقرير اليوم على الانتخابات ايضا لانها الموضوع الابرز والاهم في الصحف، ولم نعثر على موضوعات اخرى ذات بال، يمكن ان تعطينا فكرة عن قضية اخرى او الخلاف حولها.كما سنركز معظم اشاراتنا على الصحف القومية ـ الحكومية ـ لان صحف المعارضة لم تعد تضيف جديدا في هذه القضية، بينما جاء الجديد في صحف الحكومة التي اثبتت انها تتمتع بالفعل بقدر لا بأس به من الحرية وهو ما تعكسه بعض كتاباتها والتي سنقرا نماذج منها، وهذا من باب احقاق الحق.

الانتخابات.. دفاع

والى الدفاع عن الانتخابات ونتائجها الايجابية رغم ما شابها من بعض السلبيات، وقول ابراهيم نافع رئيس تحرير «الاهرام» عنها يوم الجمعة 17 تشرين الثاني (نوفمبر): «اجريت العملية الانتخابية في اجواء خالية من الاحتقان السياسي بين الحكومة والمعارضة، وهو ما يدعم حالة التواصل المطلوبة بين جميع اطراف النظام السياسي، وسجل معدل المشاركة في العملية الانتخابية ارتفاعا كبيرا سواء على مستوى الترشيح لمقاعد المجلس او فيما يتعلق بالادلاء بالاصوات، حيث كان هذا المعدل اعلى بكثير مما اسفرت عنه الانتخابات السابقة التي اجريت في



المصدر : القبس

التاريخ : [illegible] /١١/ [illegible]

1995. حققت المعارضة مقاعد اكبر من تلك التي حصلت عليها في انتخابات الفصل التشريعي الماضي (95 ـ 2000) حيث حصلت على 33 مقعدا توزعت على النحو التالي: 7 مقاعد للوفد، 6 للتجمع، ومقعد واحد للاحرار و7 مقاعد للناصريين، منهم مقعد واحد للحزب العربي الديمقراطي الناصري والمقاعد الستة الباقية حصل عليها ناصريون مستقلون، في حين كانت تحتل 13 مقعدا فقط في المجلس السابق، ومعنى ذلك ان المجلس الجديد سوف يكون اكثر تعبيرا عن مختلف القوى والتيارات السياسية. كانت احداث الشغب في انتخابات 2000 اقل منها في انتخابات 1995 التي راح ضحيتها 30 مواطنا، في حين لم يتجاوز عدد القتلى في انتخابات 2000 ثمانية اشخاص. على صعيد اخر اسفرت نتائج الانتخابات عن حدوث تجديد واضح في النخبة البرلمانية، حيث تغيبت عن المجلس الجديد وجوه عمرت في المجلس حوالي ربع قرن».

وفي العدد نفسه نشرت «الاهرام» حديثا مع وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي، اجراه معه محمد زايد في بابه ـ اهتمامات الناس ـ الذي ينشر كل يوم جمعة، قال فيه عن تعمد الشرطة منع انصار التيار الاسلامي من الادلاء باصواتهم، واستخدام العنف: «الحديث باستخدام تعبير «تيار اسلامي» هو حديث غامض وتلك محاولة، ينساق اليها البعض لفرض الوصاية على الاسلام في مصر.. فالدولة دستورها ينص على ان الاسلام هو المصدر الاساسي للتشريع، ولتكن المسميات اوضح، لنقل انه اتجاه سياسي متطرف يرى او يدعي او يسعى لفرض الوصاية والديكتاتورية باسم الاسلام، واؤكد هنا بكل وضوح ان اجهزة الامن لن تتغافل لحظة عن نشاط تنظيمي سري يناهض

القيم الدستورية للدولة ونظامها السياسي وهي في نفس الوقت، لن تهدر الضوابط القانونية للحظة.. وما يغفله البعض اويتغافل عنه، ان احدا لم يخض الدعاية الانتخابية تحت شعارات اخوانية سافرة، لان معنى ذلك انه يمارس نشاطا لجماعة تقرر حلها منذ حوالي نصف قرن، ونشاطها مجرم بحكم القانون والاحكام القضائية العديدة خير شاهد على ذلك، وقد تم بالفعل اتخاذ الاجراءات القانونية بالنسبة لكل من يحاول استغلال فترة الدعاية الانتخابية في هذا المجال.. وللاسف زاد التباكي على الديمقراطية المهدرة! ومن الغريب ان البعض قد تمادى في التناقض بالادعاء بان قضايا الاخوان ملفقة.. ولو كان الامر كذلك اذن ما حاجتنا الى ادعاء اخر حول تقفيل الدوائر والتنكيل بالمرشحين وبالناخبين؟ الم يكن الادعى والاكثر انجازا للهدف ان نلفق لهؤلاء المرشحين، طالما ان الامر بهذه السهولة؟! على اي الاحوال، الايام سوف تحسم التكهنات والتوقعات ومدى استجابة الجميع لضوابط الممارسة الديمقراطية ولحدود الشرعية واحكام القانون.. والتجربة سوف تجيب عن تساؤلات كثيرة مطروحة، ولكن يجب ان نتقدم بداءه نحو المستقبل بخطى ثابتة ومبادىء اساسية لا تحتمل التاويل او الخلاف.. فهناك امور ومنطلقات يجب ان تكون واضحة والا اصبحت المسيرة في حيرة وتساؤل وتشتت.. وبدائرة الدقي تحديدا عليك ان تسال من يدعون تلك الادعاءات عمن اقتحم ومؤيدوه لجنة هيئة تحسين الاراضي (سيدات) وحطموا الواجهة الزجاجية للمبنى وكان من حق المرشح المنافس الطعن في نتائج التصويت بهذه اللجنة ولكنه لم يفعل ثقة بان هذا التصرف الغوغائي واللجوء للعنف (وهو عهد من اقتحموا مقر اللجنة) لن يخل بتدفق اصوات الناخبين بالدائرة لصالحه، ثم اذا كانت هذه الادعاءات ماضية الى مداها.. نقول انه اذا كان بعضهم قد فاز والاخر لم يفز فما هو معيارنا لهذه التفرقة لوصح اننا نفعل.. وهل اجرينا قرعة بينهم؟!

تجمع عدد من انصار المرشح حسن الدرج بالدائرة الثالثة بقسم اول شبرا الخيمة، بتاريخ 14 الجاري امام لجنة مدرسة عمرو بن العاص الابتدائية بعزبة عثمان بهدف فرض السيطرة على عملية الادلاء بالاصوات وحجب فرص مؤيدي المنافسين في الادلاء بأصواتهم، وقاموا بالتعدي على قوات الامن التي تعاملت مع المجتمعين لتفريقهم.. واصيب عدد من المتهمين، وكان قد تجمع حوالي (400) من مؤيدي المرشح المذكور على طريق مصر الاسكندرية الزراعي حيث قاموا باعاقة الحركة المرورية باشعال النيران في اطارات الكاوتشوك؛ والقاء الحجارة على المارة، الامر الذي كان ضروريا تعامل قوات الامن معه. وبمحافظة القليوبية ايضا كان قد تجمع حوالي 1000 من انصار المرشح ناصر سالم الحافي بالدائرة السادسة مركز شرطة القناطر الخيرية بتاريخ 8 الجاري امام اللجنتين الانتخابيتين بمدرستي باسوس الابتدائية والاعدادية وقاموا برشق قوات الامن بالحجارة، في محاولة للاخلال بانتظام عمل اللجنتين ثم توجهوا لطريق شبرا الخيمة/ القناطر الخيرية الزراعي والقوا الحجارة على المارة مما ادى الى اعاقة حركة المرور بالطريق؟! وبتاريخ 4 الجاري قام بعض مؤيدي المرشح علي زين العابدين الحلو (فئات) بالدائرة الرابعة عشرة ومقرها مركز شرطة السنبلاوين، بالقاء الحجارة على مقر اللجنة بناحية شبراهور ـ دائرة مركز السنبلاوين وكذا اشعال النيران بسيارة، واتلاف سيارات اخرى وفي نفس التاريخ ضبط (9) اشخاص من مؤيدي المرشح صابر نور زاهر (الدائرة الاولى ـ قسم اول المنصورة) داخل السيارة رقم 2482 اجرة دقهلية (ميكروباص) وبحوزتهم (5 جنازير ومئتان وخمسون اجنة وعصا) اثناء توجههم الى بعض اللجان الانتخابية كما تم ضبط ثلاثة من مؤيدي المرشح ذاته اثناء القائهم زجاجات مولوتوف على مقر لجنة مندوب الابتدائية».

وبعد ان اورد الوزير نماذج اخرى قال: «الا يكفي هذا الجنوح السريع للعنف مبررا لاتخاذ اجراءات امنية مشددة لحماية المقار الانتخابية والسادة القضاة وتامين انتظام العملية الانتخابية، واتخاذ اجراءات سريعة وحازمة في مواجهة محاولات الاثارة والتحريض والتعدي؟ واود ان اشير الى ان ما قد

المصدر : القبس

التاريخ : /11/



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يدعيه البعض من تصرف خاطىء من الشرطة لا يمكن ان يبرر.. هذا الانتهاك السافر للقانون والعدوان الخطير على المال العام والخاص، الا يعطينا هذا الجنوح السريع للعنف بهذا النحو، الذي لولا تدخل الامن لتطور الى نطاق اوسع، مؤشرات مهمة، ويطرح تساؤلات متلاحقة حول حقيقة الاهداف؟ وهل كان من بينها محاولة الإساءة للخطوة الديمقراطية التي تحققت؟! ولكن ليعلم الكافة ان الادعاء الباطل لن يغل يد الامن والقانون، ولن يوهن العزم، لحماية الشرعية وامن واستقرار البلاد».

واعتقد ان اهم وابرز ما جاء في كلام الوزير خاصا جماعة الاخوان المسلمين، قوله عن الذين نجحوا في الانتخابات: «الايام سوف تحسم التكهنات والتوقعات ومدى استجابة الجميع لضوابط الممارسة الديمقراطية

ولحدود الشرعية واحكام القانون، والتجربة سوف تجيب عن تساؤلات كثيرة مطروحة».

وهذا الكلام لا يمكن بداهة ان يتجه الى المعارضين وانما كما قلنا للاخوان، وان الوزير يقول لهم هنيئا بما حصلتم عليه، ولكنكم ستكونون تحت المراقبة في المجلس لرؤية ادائكم، وتصرفات نوابكم في دوائرهم الانتخابية قبل الانتقال الى خطوة ابعد في التساهل معكم، خطوة، خطوة، وكل خطوة تتوقف على مدى التزامكم بالاتفاقات الشفهية.

اما ما هي هذه الاتفاقات غير المكتوبة والتي قد تكون عبارة عن نقل وجهات نظر متبادلة بواسطة ممثلين للاخوان وللامن، فربك الاعلم بها لان الطرفين لا يتحدثان عنها، ولكن هناك شواهد ثابتة بترك مساحة للاخوان.

والسؤال، هل يمكن ان نصل الى حد تشكيل حزب سياسي ما دام قد اصبح لهم سبعة عشر نائبا، وقد يصلون الى تسعة عشر بفوز مرشحين لهم في دائرة الرمل بالاسكندرية عندما يتم اجراء الانتخابات فيها، بعد مدة، حسب الحكم القضائي ونجاحهما مؤكد لانهما حصلا على اعلى الاصوات؟!

حزب للأخوان

وحكاية انشاء حزب للاخوان المسلمين كان محور تحقيق كبير قامت به «اخبار اليوم» يوم السبت واعده محمد عبد القدوس واحمد عطية ونبيل عطا، وايده البعض وعارضه اخرون، لكن يهمنا راي الاخوان، فقد قال المستشار محمد المامون الهضيبي نائب المرشد العام:

«لا يجوز منع قيام حزب يتخذ من الشريعة اساسا له طبقا للدستور، خاصة ان ديننا يضمن المساواة الكاملة لغير المسلمين الذين يعيشون في كنفه. فالشريعة الاسلامية لا تفرق بين المواطنين في الحقوق الاساسية والانسانية ولا تميز فئة على اخرى بسبب الدين. ان شرائع غير المسلمين في مصر مطبقة بالفعل، في بلادنا، لان شرائعهم متعلقة بالاحوال الشخصية، وكل ما يطالب به التيار الاسلامي هو استكمال تطبيق احكام الشريعة على المسلمين، ونحن لا نطالب ابدا بتطبيق احكام شريعتنا على الاقباط طالما كانت هناك نصوص تحكمهم من دينهم، اما اذا لم يكن هناك نص ففي كل دول العالم تطبق احكام عامة على الجميع، وهنا لا يكون ثمة تميز بين مسلم وغير مسلم بسبب الدين او اي سبب آخر. وعن احتمال مطالبة الاقباط وغيرهم بحزب اجاب المستشار مامون الهضيبي ان المسيحيين في بلادنا اذكى من ذلك بكثير لان اي حزب من اهدافه الاساسية السعي للحصول على الاغلبية ولا يعقل انهم سيفعلون ذلك! وليس هذا بالتاكيد من مصلحتهم. ان غرضهم الاساسي حماية حقوقهم، وضمان المساواة مع المسلمين وهذا يتحقق لهم بالانتشار في مختلف الاحزاب ومؤسسات الدولة وهو ما نراه بالفعل، كما ان الكنيسة تقوم بدور حيوي في هذا المجال لكن اذا اصر بعضهم على حزب، فلا مانع عندي بشرط احترام قوانين الدولة والدستور الذي ينص على ان الاسلام دين الدولة، والشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

وقال سيف الاسلام حسن البنا: «ان العلاقة بين الاخوان والاقباط كانت على الدوام جيدة، وآخر مظهر لذلك هو تاييدهم المرشح القبطي منير فخري عبد النور في مواجهة المرشح الذي حاول اثارة فتنة طائفية، وبالتالي فلا مجال للتخوف من قيام حزب لهذا الفصيل من التيار الاسلامي ما دام يؤكد على المساواة بين ابناء الوطن الواحد».

كذلك قال عصام العريان: «ان الانتخابات اظهرت تاييدا شعبيا واضحا للتيار الاسلامي، وان له تواجدا حقيقيا بالشارع المصري، فقد حصل على مقاعد في مجلس الشعب تزيد عما حصلت عليه احزاب المعارضة مجتمعة! ومن هنا لا بد ان تنعكس تلك الارادة الشعبية في تعبير قانوني يتمثل في السماح بقيام حزب يعبر عن التيار الاسلامي او تحديدا الاخوان المسلمين الذين هم جزء من تاريخ مصر الحديث بعد قيامهم سنة 1928 اي منذ اكثر من سبعين سنة. ان الدستور في مصر لا يمنع قيام حزب اسلامي ويقول انه ير[illegible]ض [illegible] قيام احزاب تفرق بين المواطنين على اساس ديني ا[illegible]بقي او تقوم بالتمييز بينهم لهذه الاسباب او غيرها.. والحزب الاسلامي المنشود سيكون من اهدافه الاساسية تطبيق الشريعة على اساس المساواة الكاملة بين المواطنين ولذلك فلا توجد في الحقيقة مواضع قانونية او دستورية تحول دون قيامه».

وايد الاخوان المسلمين في مطلبهم اثنان من قادة حزب التجمع اليساري المعارض هما الدكتور حسن نافعة وعبد الغفار شكر.

ومن ابرز المعارضين كان الدكتور احمد عمر هاشم رئيس جامعة الازهر وعضو الامانة العامة للحزب الوطني وعضو مجلس الشعب الذي قال «الدين حاكم. لان دين الدولة الرسمي هو الاسلام.. وديننا هو الحاكم الاول لهذه التعددية بجميع افكارها، فكيف



المصدر : ......الحقيقة......

التاريخ : ......٢٠٠٠/١١/٢٠......

اجعله محكوما بأن نجعل هناك ما يسمى بالحزب الاسلامي؟ فهذا مرفوض تماما.. لكن في نفس الوقت ينبغي ان يكون هناك من يقول الحق النابع من مبادىء الاسلام وتعاليمه، لا ينبغي ان نلتفت الى دعاة التفريق بين الناس على اساس ديني او طائفي ويرددون الشعارات ويريدون تسجيل مواقف وبطولات وهمية دون ان يضعوا في اعتبارهم مصلحة الوطن والامة، فجميعنا مصريون هدفنا هو الرقي بالامه معتمدين على مبادىء ديننا الاسلامي الحنيف، ديننا جميعا وليس دين فئة بعينها او حزب بعينه».

كما قال د. اسماعيل الدفتار الاستاذ بكلية اصول الدين، ورئيس اللجنة الدينية بالحزب الوطني «لا اتصور وجود او قيام حزب اسلامي في مجتمع اسلامي ودستوره الرسمي يقول ان الاسلام هو دين الدولة الرسمي، والشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، لان وجود حزب اسلامي داخل هذا المجتمع يعني لونا من الانعزال عن بقية افراد المجتمع، والمفروض ان المجتمع كله بفئاته وطوائفه مسؤول عن الالتزام بالدستور».

وآخر اشارة للاخوان كانت سطرين في مجلة «الاهرام» العربي كتبهما سيد علي وجاء فيهما «لو كان للمساجين والمعتقلين حق التصويت لحصل الاخوان على 99 % من هذه الاصوات».

الانتخابات.. هجوم

ونستانف الاشارة لحديث اللواء حبيب العادلي ونتساءل ابعد هذا التوضيح والرد والشرح من الوزير في «الاهرام» هل يصح ان ينشر صلاح منتصر في اليوم التالي السبت في عموده الرسالة التالية: «اما المهندس شريف ا. من المعادي فملاحظاته تتركز على عملية «التفعيل» التي قامت بها اجهزة الامن في لجنة المعادي، خاصة في الاعادة يوم الثلاثاء الماضي، والاحتياطات المشددة لمساندة امين الحزب الوطني بالقاهرة الذي دخل معركة الاعادة في هذه الدائرة، وحتى يلحق بزميله امين الحزب في الاسكندرية تمت اقامة حواجز لمرور الناخبين على طريقة المعابر التي يقيمها الاسرائيليون للدخول والخروج من غزة، مما جعل الدخول الى اللجان مقصورا على البعض».

وهل يصح ايضا ان يقول زميله سلامة احمد سلامة في نفس العدد: «ولكن هذه البداية لم تلبث ان ازعجت رجال الحرس القديم من قيادات الحزب الوطني، الذين راوا تساقط رموزه واحتمال فقدان الاغلبية الساحقة التي اعتاد ان يحصل عليها بسهولة وباساليب غير ديمقراطية في الانتخابات السابقة، فلجات الداخلية الى اساليب مستحدثة وغير مسبوقة، اثارت سخط الناخبين وشكواهم من التدخل الامني الكثيف في العديد من الدوائر وبصفة خاصة في المرحلتين الثانية والثالثة، الامر الذي القى غيوما كثيفة على التجربة الانتخابية واطفأ كثيرا من بريقها، وعاق الناخبين عن الادلاء باصواتهم، وربما كان لهذا التحول غير الايجابي في مسار العملية الانتخابية اسبابه، التي ترجع الى انسداد او تواضع الافق السياسي لقيادات الحزب الوطني.. ومن بين هذه الاسباب العجز عن مواجهة تزايد نفوذ التيار الاسلامي المحظور، والرغبة في كبح جماحه... وهو هدف كان يمكن تحقيقه بالعمل السياسي الطويل المدى، وليس بافساد العملية الانتخابية، وذلك بالاضافة الى الحرص على انجاح بعض الوزراء والشخصيات المهمة باي ثمن، حتى وان كان على حساب انجاح التجربة الديمقراطية وهو ثمن لو تعلمون عظيم!! يضاف اليه موضوع اهدار الاحكام القضائية التي صدرت قبل اعلان نتائج الانتخابات وقبل التصويت، وانتهاج سياسة انتقائية من قبل وزارة الداخلية حيث نفذت بعضها وامتنعت عن تنفيذ البعض الآخر، وهو ما يضع السلطة القضائية في موقف بالغ الحرج».

واستمر سلامة في هجومه يوم الاحد قائلا: «غير ان اكثر المظاهر استفزازا وامتهانا للديمقراطية حين تصل سطوة رأس المال الى حرم الجامعة، فتحيلها الى معسكر انتخابي لأحد المرشحين.. يقهر كرامة الجامعة بامواله، ويضع اساتذتها في موضع لا يرضاه احد لهم، وكأنهم مجرد مجموعة من الناخبين في احد الاحياء الشعبية ضلوا طريقهم الى حفل انتخابي لاحد المرشحين الحزبيين ولا احد يلوم هذا المرشح، الذي اصبح عضوا محترما بامواله واعلاناته المستفزة، فما زالت قيم الديمقراطية والنزاهة والانصاف مجرد كلمات عابرة على السنة لا تفقه منها شيئا. غير ان ما يحز في النفس، ويوجع القلب، هو موقف هؤلاء المثقفين من اساتذة الجامعة، الذين يفترض فيهم انهم يقودون اجيال الشباب الصاعدة الى مستقبل واعد، في عالم تحددت فيه اقدار الشعوب بدرجة نصيبها من الحرية والديمقراطية.. ان علاقة رجل المال والاعمال بالجامعة، تشبه في جوانبها علاقة رجل الاعمال بالقضاء، ونزاهة الضمير عند القاضي تقابلها نزاهة العقل عند استاذ الجامعة والمثقف والمفكر والكاتب، لا يصح ان تتعرض لاغراءات المال، ويوم تصبح الجامعة مرتعا لرجال الاعمال والسياسة فقل عليها السلام، وحين تستخدم الجامعة في الدعاية الانتخابية فالافضل ان يغلقوها»!.

وسلامة يقصد رجل الاعمال وعضو الامانة العامة للحزب الوطني محمد ابو العينين.

وكان ابو العينين قد قام بحملات اعلانية هائلة في الصحف.

وقد اثار نجاح اعداد من رجال الاعمال والاموال الهائلة التي قاموا بصرفها مخاوف عديدة من سيطرتهم على الحياة السياسية واستخدام الحصانة للافلات من اي مساءلة خاصة بالنسبة لقروضهم من البنوك. واختلفت التقديرات في تحديد عدد من نجح



منهم وان كان رجل الاعمال محمد فريد خميس قد نشر تهنئة في الصفحة الخامسة بـ«اهرام» السبت لزملائه من الناجحين فكان عددهم اربعة عشر.

بينما حذر المحرر الاقتصادي لـ«الاهرام» عبد الرحمن عقل يوم الاحد من نجح منهم من التنصل من وعوده الانتخابية والسعي لاستخدام العضوية لخدمة مصالحه.

وطبعا لا يمكن ان تصل مجاملاتنا للنظام في هذا التقرير والابتعاد عن المعارضين الى اغفالهم كلية وانما سنكتفي بواحد من صقور الوفد هو الدكتور عزت صقر عضو الهيئة العليا الذي صاح قائلا يوم الاحد: «وانتهى فصل جديد من فصول النكد والقرف. راودت الآمال بعض الناس في انتخابات ولو اقل تزييفا بعد الاحكام القضائية الدامغة وصدقوا النظام واجهزته وعلى رأسها جهاز الطبل والزمر المسمى بالتلفزيون وكانت خيبة املهم كبيرة لانهم نسوا حقيقة النظام القائم فهو نظام حكم فرد مطلق يطبق على انفاس مصر من عشرات السنين ولن يتركها بارادته ابدا مهما كان. كيف يمكن ان يجري النظام انتخابات لا ينجح فيها اصحابه ومريدوه من الهليبة والارزقية وأهل الثقة وابطال الفساد؟! كيف يمكن للنظام اجراء انتخابات لا تحصل له على الاعضاء الذين سيمددون له قانون الطوارئ الى ما يشاء الله؟! كيف يمكن ان يحصل النظام، دون تزوير، على مجالس لا تحاسب حكومته ولا تطلع على ميزانيات؟!»

المجلس القادم

والى المجلس القادم وتباشير الأمل والتفاؤل التي نثرها الكاتب الساخر الكبير احمد رجب في بابه-نص كلمة-يوم الجمعة وجاء فيه: «انتهت امس علاقة النائب بالدائرة التي يمثلها. ومن التقاليد غير المستحبة ان النائب لا يقيم حفلة وداع للذين انتخبوه والذين لن يروه الا بعد خمس سنوات عندما يعود اليهم مرشحا، وهو في عودته اليهم يستعين عادة ببعض اعوانه لمعرفة عنوان الدائرة».

واستمر احمد رجب في هجومه على المجلس في اليوم الثاني بـ«اخبار اليوم» قائلا: «السبب واضح جدا في الاقبال على الترشيح لعضوية مجلس الشعب وانفاق الملايين في سبيل الوصول الى المقعد السحري، فعضو مجلس الشعب في بلدنا صار سيدا عظيما ولا امراء المقاطعات في العصور الوسطى، بينما نحن مواطنون من الدرجة الثالثة، فهو فوق القانون وفوق رجال الأمن، وهو ذات مصونة لا تمس ولا الملك في زمانه، وهو يتمتع بامتيازات لا يتمتع بها الوزير ولا حتى رئيس الوزراء، فهو صاحب الأولوية في كل شيء ابتداء من الفيلات خمس نجوم في مصايف الحكومة الى شقق عمارات الأوقاف والتأمين، الى تاشيرات الحج بالجملة، وهو يتاجر في هذا كله ويبيع باضعاف ثمنها برغم انف المادة 95 من الدستور التي تحرم عليه ذلك، ثم انه يمثل البعبع الذي يخشاه مامور الضرائب ورئيس البنك».

وسخر من الاعضاء زميلنا بـ«اخبار اليوم» محمد عمر خاصة المستجدين وقال انهم لا يعلمون شيئا عن اصول العمل البرلماني واقترح ان يقوم كل عضو من القدامى باعطاء دروس لمجموعة منهم.

اما رئيس التحرير ابراهيم سعدة فكان هجومه وسخريته اشد مرارة في بابه «هذا رأي» الذي يوقعه باسم انور وجدي فقال: «مجلس الشعب الجديد لن ينعقد الا في الشهر القادم ومعنى ذلك انه لا يحق لاحد أن يتحدث باسمه، لذلك فوجئت بالمستشار محمد موسى-رئيس النجنة التشريعية في المجلس السابق-يتوهم انه سيتم اختياره رئيسا لنفس هذه اللجنة في المجلس الجديد، وادلى بتصريحات لصحيفة «الوفد» اخطر ما فيها انه هاجم الاحكام التي اصدرها القضاء الاداري واكد ان المجلس لن ينفذ هذه الاحكام! ليس هذا فقط، بل اتهم محكمة القضاء الاداري بالتزيد والاعتداء على «سيد قراره»! يبدو ان ما قاله المستشار محمد موسى هو احد اهم «مسوغات» اعادة تعيينه رئيسا للجنة التشريعية. نفس الخطأ ارتكبه المستشار سامي مهران-الامين العام المزمن والدائم لمجلس الشعب، وهو بالمناسبة زوج شقيقة المستشار محمد موسى، عندما صرح لصحيفة «الاحرار» بأن حكم القضاء الخاص بموقف الدكتور سيد مشعل، الذي الغت المحكمة اعلان فوزه في الانتخابات ومنعته من دخول الانتخابات مرة اخرى، غير ملزم لان مجلس الشعب هو «سيد قراره»! ان الذين يتطوعون للحديث باسم مجلس الشعب الجديد، هم اول من يسيئون لهذا المجلس الذي لم يبدأ اعماله بعد».

حكومة ووزراء

والى حكومتنا السنية ورئيس وزرائها الدكتور عاطف عبيد الذي ظهر في «اخبار اليوم» مع فلاح كفر الهنادوة بنفس الوضع دون اي تغيير: بنطلون وقميص مرقعان وحذاء وجورب اسوأ حالا منهما ومظاهر بؤس واضحة على وجهه وهو يستمع للفلاح يقول له: «الكفر كلاته مبسوط ان البيه عاطف قاعد برضه رئيس وزرا في الوزارة الجاية.. أيوه كده.. خليها تفرج والفلوس تجري في ايدين الناس، والغلا يغور، وولادنا يلاقوا اشغال بدل ما هم زي الرجل الخدلانة، وربنا ينولنا المليارات دي اللي انت دايما بتتكلم عليها، والضنك يعتقنا، وتبطل الناس الوحشة تدعي ع الحكومة، وربنا يحقق اللي في ضمير كل حي، ويجعله عامر».

وما ان ترك فلاح كفر الهنادوة رئيس الوزراء حتى استلمه في نفس العدد زعيم الكتاب الساخرين محمود السعدني قائلا في بابه-اما بعد-«السيد رئيس الوزراء اعلن في تصريح له ان البطالة في مصر انخفضت حتى وصلت نسبتها الى 3 % وهو امر لا يمكن تصديقه، حيث يستطيع اي مواطن ان يرى



بنفسه جموع العاطلين عند اشارات المرور، بعضهم يتسول وبعضهم يبيع علب ورق، وقلة منهم تقوم بتنظيف زجاج السيارات فهل اعتبر التقرير الذي استند اليه رئيس الوزراء في الوصول الى هذه الحقيقة، هل اعتبر هؤلاء المتطوعين عند اشارات المرور جزءا من القوى العاملة التي تسهم في تنمية المجتمع وتطويره ودفعه الى الامام؟»،

ثم تلقفه منه رجب البنا رئيس تحرير مجلة «اكتوبر» قائلا: «في اخر حديث لرئيس الوزراء د. عاطف عبيد قال ان البنوك قادرة على تغطية الخسائر نتيجة القروض التي حصل عليها البعض دون ضمانات كافية وهربوا. صحيح البنوك تستطيع تغطية هذه الخسائر، ولكن هل يعني ذلك اعفاء المسؤولين الحاليين والسابقين في البنوك عن هذه الخسائر الكبرى.. من يملك اعفاءهم من المسؤولية؟ ومن الذي سيحاسبهم؟ ومتى؟ هل ستمر كل جريمة بدون عقاب؟»،

على كل حال ومهما تعرض عبيد الى مثل هذه الهجمات المحرجة فان كل الترجيحات تؤكد انه سيظل رئيسا للوزارة الجديدة مع بعض تعديلات في المناصب الوزارية، وهي كلها تخضع الان للتخمين وللضرب تحت الحزام الذي تمارسه مجموعات ضد اخرى في السلطة بواسطة عملية تسريب الاخبار. كما ان بعض الصحافيين من اصحاب الثقل لدى السلطة بدأوا في التدخل من الان، خاصة في تاييد عودة الدكتور احمد فتحي سرور رئيسا لمجلس الشعب الجديد، بينما آخرون يعارضونه.

كذلك تمتد عملية الضرب بقوة الى قيادات الحزب الوطني خاصة كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى والامين العام المساعد وامين التنظيم لفك قبضته وسيطرته على الحزب هو ومجموعة القيادات المرتبطة به، وصعود نجم جمال مبارك عضو الامانة العامة وتسريب اخبار عن توليه الامانة العامة بدلا من الدكتور يوسف والي وازاحة الشاذلي.

ولا يمكن لنا الان ان نقطع بصحة كل هذه التسريبات، لكن المؤكد ان الصحف ـ خاصة المستقلة ـ التي تقوم بها لا يمكن ان تجرؤ على الاقدام على النشر من تلقاء نفسها وانما تستخدم اما للتمهيد لشيء او لالقاء بالونات اختبار.

واذا كانت «الخميس» هي التي نشرت انه سيتم اختيار جمال امينا عاما للحزب الوطني فان «النبأ الوطني» ـ مستقلة ـ وعلى صلات وثيقة بجهات هامة ـ ذكرت امس ان مصادر مطلعة اكدت لها حدوث: «تغييرات واسعة بين قيادات الحزب الوطني وانه قد يتم تعيين امين عام مساعد جديد للحزب بين القيادات الشابة التي اثبتت وجودها في الفترة الاخيرة سواء بالنسبة لنشاطها الحزبي او تفاعلها الجماهيري خلال الفترة التي سبقت مرحلة اجراء الانتخابات. المصادر اشارت الى ان التغيير في قيادات الحزب سوف يشمل شخصيات هامة بعد النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات».

وقالت الجريدة عن رئاسة مجلس الشعب: «اشارت المصادر الى انه سيتم ترشيح شخصية لها قبول جماهيري لرئاسة مجلس الشعب في دورته القادمة».

وهذا معناه ان الرئاسة طارت من فتحي سرور كما يدعو لذلك سمير رجب، وكما توقع آخرون استنادا الى ان ما كتبه سمير له اساس من الصحة.

اما رئيس مجلس ادارة الجريدة ورئيس تحريرها ممدوح مهران، فقد دعا الى تغيير هيئة مكتب امانة الحزب الوطني بعد انكشافها وثبوت فشلها.



المصدر : القدس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٢/١١/٢٠

احدهم توقع «تغييرا سياسيا قويا» سيؤدي لاطلاقهم قريبا

مصر: حكم عسكري بسجن 15 عضوا في «الاخوان» والجماعة تعتبره «عقابا» على نجاحها في الانتخابات

الهاكستب (مصر) ـ من بيتر كينغ:

اصدرت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة امس الاحد احكاما بالسجن على 15 من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين المحظورة التي اكدت ان الاحكام تشكل «عقابا للاخوان» على الفوز الذي حققوه في الانتخابات التشريعية.

وقضت المحكمة بسجن محمد بديع سامي وسعد زغلول الاشموني واحمد الحلواني خمس سنوات، والسجن ثلاث سنوات للاثني عشر شخصا الباقين ومن بينهم المحامي مختار نوح احد ابرز قياديي الجماعة، وقضت المحكمة في المقابل ببراءة خمسة اخرين.

واوقف المتهمون العشرون في تشرين الاول (اكتوبر) 1999 واودعوا السجن منذ ذلك التاريخ.

وتأتي هذه الاحكام في الوقت الذي حصل فيه اعضاء الجماعة على 17 مقعدا في مجلس الشعب من خلال الانتخابات التشريعية التي انتهت في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي والتي رشحوا انفسهم فيها كمستقلين مما يجعل منها اكبر مجموعة معارضة في البرلمان.

واعلن رئيس المحكمة ان المتهمين ادينوا بالانتماء الى «جماعة الاخوان المحظورة وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة الصادر عام 1954» تاريخ تولي الرئيس جمال عبد الناصر الحكم.

واثر تلاوة الاحكام، اطلق المدانون صيحات احتجاج من الاقفاص الحديدية التي وضعوا فيها خلال جلسة المحاكمة.

وقال مختار نوح «كنا نتوقع مثل هذا الحكم القاسي الذي جاء بمثابة عقاب للاخوان على نجاحهم في الانتخابات».

واضاف مهددا ان «تغييرات قوية ستحدث على الساحة السياسية في مصر قريبا ستؤدي الى اطلاق سراحهم» من دون ذكر المزيد من التفاصيل.

ومنع ممثلان عن منظمة العفو الدولية المدافعة عن حقوق الانسان ودبلوماسية امريكية ومراسلو وسائل الاعلام الاجنبية من دخول المحكمة.

وقال ممثل منظمة العفو الدولية كارستن يورغنسن ان «هذه المحاكمة تشكل فضيحة وما كان ينبغي ابدا ان تجرى» مضيفا ان «التهم المنسوبة الى المتهمين تتعلق بأبسط ممارسات حرية التعبير».

وقال رئيس المحكمة ان الاخوان المسلمين «جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية».

واضاف «ثبت ان اعضاء الجماعة تحركوا في



المصدر : القدس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١١/٢٠٠٠

الاوساط الطلابية لضم عناصر جديدة لتعتمد عليهم في ما بعد وتخلق منهم كوادر لها في النقابات» مشيرا الى انهم «بدأوا يتحركون ايضا في الاوساط العمالية عن طريق لقاءات مع العمال وانشاء صناديق زمالة لمساعدة العمال لكسبهم الى صفوفهم عن طريق هذه المساعدات».

ولجماعة الاخوان المسلمين نشاط كبير في النقابات المصرية.

وتتغاضى السلطات نوعا ما عن نشاط الاخوان المسلمين الذين لا يخفون توجهاتهم وينشطون خصوصا في مجال المساعدات الاجتماعية والصحية. وتدعو الجماعة الى قيام دولة اسلامية بالطرق السلمية.

وقد حصلت الجماعة التي غابت عن مجلس الشعب خلال عشرة اعوام على 17 مقعدا في البرلمان خلال الانتخابات التشريعية عبر تقديم مرشحين مستقلين ويتوقع ان يصل هذا العدد الى 19 بعد انتخابات جزئية ستجرى في الاسكندرية (شمال).

وفي المقابل، حصل الحزب الوطني الديموقراطي بزعامة الرئيس المصري حسني مبارك الذي يتولى السلطة منذ عام 1981 على 388 مقعدا بضمه عددا كبيرا من المستقلين وذلك من مجمل عدد مقاعد البرلمان البالغ 454.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣/١١/٢٠٠٠

إدانة ١٥ وبراءة ٥ فى قضية الإخوان المسلمين

المحكمة اتهمتهم بنشر فكر «الإخوان» فى النقابات والتجمعات العمالية

كتب ـ اسامة هيكل:

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس، احكامها فى قضية الاخوان المسلمين والنقابات. قضت المحكمة بالسجن ٥ سنوات على ٢ متهمين و٣ سنوات على ١٢ متهما، وببراءة ٥ متهمين. صدر الحكم بالسجن ٥ سنوات على كل من: محمد بديع عبد المجيد، وسعد زغلول العشماوى، ومحمد ابراهيم الملوانى، كما صدر الحكم بالسجن ٣ سنوات على كل من: مختار نوح المحامى ومدحت حداد ومحمد على بشر، وعبدالله زين العابدين، وخالد بدوى ومحمد هشام مصطفى، وسيد عبد العظيم هيكل، واحمد شوقى عبد الستار، وعاطف السمرى، واحمد محمد عبد الرحيم، وابراهيم على عبد الرحيم، وعبده مصطفى البردويلى.

كما صدر الحكم ببراءة كل من ابراهيم رشيدى، وعلى عبد الرحيم، ومحمد سعد عليوه، واحمد ابو الانوار، واحمد محمود حسن. اكد رئيس المحكمة ان المتهمين خططوا للانضمام الى النقابات المهنية لدعم جماعة الاخوان المسلمين المحظورة، كما اشار الى قيامهم بالتحرك داخل المجتمعات الطلابية والعمالية لنشر فكر الاخوان المسلمين.

استمر نظر القضية ١١ شهرا امام المحكمة العسكرية العليا من خلال ٢٥ جلسة محاكمة، وتعد هذه المحاكمة احدى اطول القضايا التى تم نظرها فى المحاكم العسكرية خلال التسعينيات.



المصـــدر : الأخبـــار

التاريـــخ : ٢٠/١١/٢٠٠٠

فى قضية الاخوان والنقابات المهنية:

السجن لـ ١٥ متهما وبراءة لخمسة

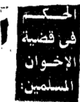
اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس احكامها فى قضية الاخوان المسلمين والنقابات المهنية. عاقبت المحكمة ٣ متهمين بالسجن ٥ سنوات و١٢ متهما بالسجن ٣ سنوات وبرأت المحكمة ٥ متهمين من الاتهامات الموجهة اليهم. اكدت المحكمة ان جماعة الاخوان محظورة.. ويسعى اعضاؤها لاعاقة تقدم المجتمع وازدهاره. وكانت هيئة المحكمة نظرت القضية على مدار ٢٥ جلسة استمرت ١١ شهرا وفحصت جميع أوراقها وحققت طلبات المتهمين والدفاع وناقشت شهود الاثبات والنفى واستمعت لمرافعات الدفاع والنيابة وطرحت كل ادلة الدعوى للمناقشة.. ولم تعتمد المحكمة منها الا ماهو صحيح وفقا للقانون. واطمأنت المحكمة الى مشروعيته.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢/ ١١/ ٢٠٠٠



السجن لـ ١٥ متهماً.. وبراءة خمسة

المحكمة: راعينا الأدلة والبراهين.. وقضينا بما ارتاح له الضمير

كتب - عبدالرازق توفيق:

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس حكمها النهائى فى قضية الاخوان المسلمين والنقابات المهنية والمتهم فيها ٢٠ شخصا.. عاقبت كلا من محمد بديع عبدالمجيد وسعد زغلول العشماوى واحمد ابراهيم الحلوانى بالسجن ٥ سنوات ومنحت احمد الحداد ومختار نوح ومحمد على إسماعيل بشر وعبدالله زين العابدين سليمان وخالد بدوى ومحمد هشام المسولى والسيد عبدالعظيم واحمد شوقى عبدالستار واحمد عبدالرحيم عبدالحفيظ وعاطف السبخرى وابراهيم السيد حسين وعبده مصطفى بردويل بالسجن ٣ سنوات.

وبرأت كلا من إبراهيم الرشيدى وعلى عبدالرحيم محمد ومحمد سعد عليوة واحمد محمد ابوالانوار واحمد محمود حسن.. ومصادرة كافة المحررات والمطبوعات على ذمة القضية.

قالت المحكمة فى حيثيات الحكم إنها نظرت القضية على مدار ٢٥ جلسة خلال ١١ شهرا درست ماجاء فى أوراقها وحققت طلبات المتهمين ونظرت فيها وناقشت شهود الاثبات وشهود النفى واستمعت إلى مرافعات النيابة والدفاع وحققت فى جميع الدفوع القانونية وأوجه الدفاع الموضوعية واعتمدت المحكمة من الادلة كل ما هو صحيح فى القانون وروعيت فيه قواعد المشروعية كاملة واطمان له وجدان المحكمة وارتاح إليه ضميرها.

اضافت انها برأت كلا من لم تقم فى حقه ادلة

جماعة تهدف لتعطيل أحكام الدستور.. تضر بالسلام الاجتماعى

قوية وقادرة على حمل التهمة المنسوبة إليه وادانة كل من ثبت بالدليل القانونى القاطع اقترافه للجريمة المسندة بناء على ماثبت للمحكمة انهم انضموا إلى جماعة الأخوان المسلمين المحظورة والتى صدر بحلها قرار من مجلس قيادة الثورة المنشور بالوثيقة بتاريخ ١٤ يناير ١٩٥٤ وثبت للمحكمة أن هذه الجماعة الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين السارية فى البلاد وان تحركها غير المشروع هذا يضر بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى فى وقت تنعم فيه البلاد بالأمن والحرية والديمقراطية والسلام بينما تعمل الجماعة فى اتجاه قوى الدفع العكسى للمجتمع لاعاقة تقدمه وازدهاره والاضرار بمصالح الوطن العليا.

اشارت المحكمة إلى انه قد ثبت من خلال ماضبط لدى بعض المتهمين من وثائق واوراق ان الجماعة تتحرك فى الأوساط الطلابية بالمدارس والكليات لضم عناصر جديدة لها خاصة طلبة السنوات النهائية بالجامعة بعد أن يقسموا يمين الطاعة والولاء ويلقنوا



المصـدر : الجمهورية
التاريـخ : ٢٠/١١/٢٠٠٠

بالافكار المغلوطة للجماعة ونظامها الاساسى ثم متابعتهم بعد التخرج لينضموا إلى النقابات المهنية ويمثلوا دعماً للجماعة بها ويستمر ربطهم بالجماعة عن طريق وسائل عديدة منها تنظيم الندوات والاجتماعات لاعضاء المهن المختلفة وانشاء مكتبات فيديو وكاسيت للأعضاء وجميعها دعوية اخوانية وكذا إصدار كتيبات لنشر افكار هذه الجماعة.

اضافت ان المتهمين عقدوا اجتماعا تنظيميا ١٤ اكتوبر عام ١٩٩٩ بالمعادى حضره العديد من المتهمين الاخوان استعرضوا خلاله تقارير عن المرحلة الماضية وسلبيات العمل الاخوانى والقصور فيه والمنازعات الشخصية بين العناصر الاخوانية وانحسار المد الاخوانى وتراجع نسب تمثيلهم فى النقابات المهنية كما ناقشوا مقترحات وخطط التحرك الاخوانى المستقبلية بمحافظات الجمهورية وكيفية ازالة التعارض القائم فى العمل الاخوانى بين بعض اللجان والشعب والمناطق والمكاتب الادارية ومسئولى المهن المتعددة وبرامج الزيارات المقترحة وتقارير المتابعة وتقييم العناصر الجديدة وتفعيل وسائل توصيل التوجيهات الصادرة للعناصر الاخوانية من جميع المهن وانتهى الاجتماع بضبط المجتمعين بمعرفة نيابة امن الدولة العليا وسيق بهم وباخوانهم زمرا إلى ساحة قضاء الحكم ولتبقى مصر امنة مطمئنة ثابتة مستقرة قلعة حصينة تحمى العروبة والإسلام ويظل عزمها وطيدا لايقهر وداخلها عتيدا لايكسر تترك للقانون معاقبة الجانى وتترك للزمن من ينجوا من العقاب فيتآكل وتستدير هى لتكمل البناء والنماء.



المصـــدر : الـجـمـهـوريـة

التاريــخ : ٢/١١/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكـــم فى قضـيـة الإخـــوان:

٣ سنوات لنوح وبشر وبدوى..و٥ لعشماوى وبديع والحلوانى البـراءة للرشيدى وعبدالرحيم..ومصـادرة المضبوطات

كتب ـ عبدالرازق توفيق

أصدرت المحكمة العسكرية العليا احكامها فى قضية تنظيم الاخوان المسلمين والنقابات المهنية بعد ٢٥ جلسة على مدى ١١ شهرا قضت بمعاقبة كل من محمد بديع عبدالمجيد وسعد زغلول عشماوى واحمد ابراهيم احمد بالسجن ٥ سنوات ومدحت احمد الحداد ومختار نوح ومحمد على بشر وعبدالله زين العابدين وخالد بدوى ومحمد هشام الصول والسيد عبدالعظيم هيكل واحمد شوقى عبدالستار واحمد عبدالرحيم محمد وعاطف السمرى وابراهيم على السيد وعبده مصطفى ابو العينين بالسجن ٣ سنوات مع مصادرة كافة الاحراز والمضبوطات.

وكما برأت فى جلستها امس ٥ متهمين وهم ابراهيم الرشيدى وعلى عبدالرحيم عبدالحفيظ ومحمد سعد عليوه واحمد محمد ابو الانوار واحمد محمود حسن احمد.



المحكمة العسكرية تصدر احكامها فى قضية تنظيم الإخوان

السجن ٥ سنوات لـ ٣ متهمين و٣ سنوات لـ١٢ متهما وبراءة خمسة

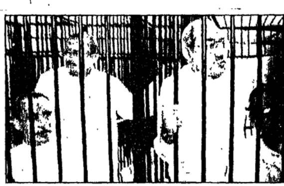
المحكمة: المتهمون حاولوا اختراق القنوات الشرعية واستغلال فترة الانتخابات للترويج لأفكارهم

كتب - عبدالحميد شعير:

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس احكامها فى قضية جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وذلك بداخل النقابات المهنية المختلفة، والمتهم فيها ٢٠ متهما حيث قضت بالسجن ٥ سنوات على ٣ متهمين والسجن ٣ سنوات على ١٢ متهما وبراءة ٥ متهمين.

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلساتها امس وحضرها ممثلون عن الصحف القومية والحزبية ووكالات الأنباء العالمية وعدد كبير من المحامين واهالى المتهمين.

وقبل النطق بالحكم اكدت هيئة المحكمة فى كلمتها أن من لم يثبت بالدليل القاطع من الأوراق إدانته تتم تبرئته، وان هيئة المحكمة أخذت الوقت الكافى فى الإطلاع والبحث فى أوراق الدعوى ومناقشة جميع شهود الإثبات والنفى، كما استمعت لمرافعة النيابة العسكرية، والتى وجهت للمتهمين جميعا الانضمام لجماعة نظمت بالمخالفة لأحكام القانون، الغرض منها تعطيل احكام الدستور، والإضرار بالسلام الاجتماعى، والتخطيط لإحياء نشاط جماعة الإخوان المحظورة، وتحريض الغير على معاداة الحكومة عن طريق الانضمام للنقابات المهنية والجمعيات الخيرية، واختراق القنوات الشرعية والقانونية من خلال الترشيح فى انتخابات مجلس الشعب الماضية، والمجالس النيابية واستغلال فترة الدعاية الانتخابية فى الترويج لنشر افكار ومبادىء التنظيم فى مختلف الأوساط الجماهيرية واستثارتها ضد الحكومة الشرعية القائمة لاكتساب تعاطفها مع مرشحى التنظيم.



المتهمون اثناء النطق بالحكم [تصوير :خالد الفقى]

ثم أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها وهى كالتالى السجن ٥ سنوات على ٣ متهمين وهم محمد بديع عبدالمجيد (٥٧) سنة، وكيل كلية الطب البيطرى جامعة بنى سويف، وسعد زغلول عشماوى (٤٤) سنة طبيب وأمين عام نقابة أطباء القاهرة، أحمد إبراهيم الحلوانى (٣٦) سنة مدرس وعضو نقابة المعلمين.

كما قضت بالسجن ٣ سنوات على ١٢ متهما وهم مدحت أحمد الحداد مهندس، ومختار محمد نوح أمين صندوق نقابة المحامين، ومحمد على إسماعيل بشر أمين عام نقابة المهندسين، وعبدالله زين العابدين سليمان صيدلى، وخالد محمد بدوى أمين مساعد نقابة المحامين سابقا، ومحمد هشام مصطفى سعد عضو نقابة الاطباء، وسيد عبدالعظيم هيكل عضو نقابة الأطباء، أحمد شوقى عبدالستار عضو نقابة أطباء دمياط، وأحمد عبدالرحيم عبدالحفيظ أستاذ بكلية هندسة أسيوط، وعاطف عبدالجليل السمرى محاسب، وعضو مجلس نقابة التجاريين، وإبراهيم على عبد السيد صيدلى، وعبده مصطفى عبدالرحمن طبيب وعضو نقابة الأطباء.

وقضت ببراءة ٥ متهمين هم إبراهيم الرشيدى إبراهيم، وكيل نقابة المحامين الفرعية بالسويس وعلى عبدالرحيم محمد عبدالحفيظ أستاذ بهندسة أسيوط، ومحمد سعد عليوة طبيب وأمين عام نقابة أطباء بالجيزة، أحمد محمد أبو الأنوار مهندس وعضو نقابة المهندسين بالمنصورة، وأحمد محمود حسين موظف.



المصـــدر : الـــوفــــد

التاريـــخ : ٢٠/١١/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة العسكرية العليا أصدرت أحكامها فى قضية الإخوان المسلمين والنقابات

٣: سجن ٥ سنوات و١٢: سجن ٣ سنوات.. وبراءة ٥ متهمين

المحكمة تؤكد قيام المتهمين بالتخطيط لخوض انتخابات النقابات والعمل على تعطيل الدستور والقانون

قضت امس المحكمة العسكرية العليا بالسجن ٥ سنوات على ٣ متهمين فى قضية الاخوان المسلمين والنقابات. كما قضت بالسجن ٣ سنوات على ١٢ متهما آخرين، وببراءة ٥ متهمين. أصدرت المحكمة قرارها بالسجن ٥ سنوات على كل من محمد بديع عبدالمجيد وكيل كلية طب بيطرى بنى سويف، وسعد زغلول العشماوى «طبيب» واحمد ابراهيم الحلوانى عضو نقابة المعلمين. كما اصدرت احكامها بالسجن ٣ سنوات على كل من مدحت احمد حداد عضو نقابة المهندسين الفرعية بالاسكندرية، ومختار نوح أمين صندوق نقابة المحامين سابقا وعضو مجلس الشعب السابق، ومحمد على اسماعيل بشر أمين عام نقابة المهندسين، وعبدالله زين العابدين سليمان «صيدلى»، وخالد محمد بدوى أمين مساعد نقابة المحامين سابقا، ومحمد هشام مصطفى سعد عضو نقابة الأطباء، وسيد عبدالعظيم هيكل عضو نقابة الأطباء، واحمد شوقى عبدالستار عماشة عضو نقابة أطباء دمياط، واحمد عبدالرحيم محمد الاستاذ بهندسة اسيوط، وعاطف عبدالجليل السمرى «محاسب» وعضو نقابة التجاريين ولاعب كرة سابق بالنادى الأهلى، وابراهيم على عبدالرحيم «صيدلى»، وعبده مصطفى عبدالرحمن البرلويلى «طبيب».



عدد من المتهمين فى القضية ينتظرون اعلان الاحكام

وقضت المحكمة العسكرية ببراءة كل من ابراهيم رشيدى ابراهيم وكيل نقابة المحامين الفرعية بالسويس، وعلى عبدالرحيم محمد الاستاذ بهندسة اسيوط، ومحمد سعد عليوة امين نقابة اطباء الجيزة، واحمد محمد ابو الأنوار «مدرس»، واحمد محمود حسن احمد «موظف».

وقد اكد رئيس المحكمة العسكرية العليا ان المحكمة قضت ببراءة كل من لم تكن فى حقه ادلة قوية او قادرة على حمل التهمة المنسوبة اليه. كما انتهت المحكمة لادانة كل من ثبتت ادانته بالدليل القاطع. واشار رئيس المحكمـــة إلى ان هؤلاء المدانين ثبت انضمامهم لجماعة الاخوان المسلمين التى تم حظر نشاطها بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة فى ١٤ يناير ١٩٥٤، وتبين للمحكمة ان هذه الجماعة تدعو لتعطيل



المصدر : الوفد

التاريخ : ٩/١١/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مختار نوح في قفص الاتهام قبل النطق بالحكم

احكام الدستور والقانون، وان تحركها غير المشروع يضر بالوحدة الوطنية وبالسلام الاجتماعي، كما يضر بالمصالح العليا للوطن. كما تبين مما ضبط عند بعض المتهمين ان هذه الجماعة تتحرك داخل الأوساط الطلابية وبخاصة في الجامعات وتضم اليها بعض العناصر وتلقنهم بأفكار الجماعة وتدفعهم للانضمام الى النقابات المهنية حتى يكونوا دعما للجماعة. كما ثبت

تابع الجلسة:
أسامة هيكل

ان هذه الجماعة تتحرك داخل الأوساط العمالية والسكن الإداري لبعض المصانع وبعض طلاب الجامعة العمالية باستخدام ديسكات الكمبيوتر والشرائط الكاسيت والمنشورات.

واوضح رئيس المحكمة ان هذه المجموعة من المتهمين عقدوا اجتماعا تنظيميا في ١٤ اكتوبر ١٩٩٩ بحي المعادي، واستعرضوا خلال هذا الاجتماع عدة تقارير عن نشاط الجماعة خلال المرحلة الماضية، وتطرقوا للحديث عن سلبيات العمل الاخواني وبعض الصراعات بين العناصر الاخوانية، وتراجع نسب تمثيل الاخوان المسلمين بالنقابات المهنية، وبحثوا كيفية إزالة التعارض القائم في العمل الاخواني، واستعرضوا تقارير متابعة العناصر الجديدة المنضمة للجماعة، وانتهى هذا الاجتماع بضبط المتهمين بمعرفة امن الدولة، واحيلوا للقضاء.

كانت القضية قد بدأت في شهر ديسمبر الماضي، واستمر نظرها ١١ شهرا على مدى ٢٥ جلسة، وقد كان من المقرر النطق بالحكم فيها يوم ٣٠ يوليو الماضي،



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١١/٢٠٠٠

عملية "سطو مسلح" على مصرف في الصعيد

مقتل ١٢ مصرياً في اشتباك و"الجماعة" تجدد التزامها وقف النار

□ القاهرة - حازم محمد

■ قُتل ١٢ مصرياً وجرح آخرون في عملية سطو على مصرف في محافظة سوهاج امس، اثارت مخاوف من عودة عمليات العنف إلى مصر. لكن تنظيم «الجماعة الاسلامية» الذي يحظى بنفوذ في محافظات الصعيد، نفى مسؤوليته، مجدداً التزامه مبادرة «وقف العنف».

وكانت مجموعة تردد انها تضم سبعة اشخاص، هاجمت صباحاً فرع «البنك الاهلي» في مدينة المراغة التابعة لمحافظة سوهاج (جنوب مصر) واستولت على مليون وثلاثمئة الف جنيه، وتبادلت إطلاق النار مع قوة الشرطة المسؤولة عن حماية المصرف.

واعلنت وزارة الداخلية في بيان ان «الجناة قتلوا اربعة من افراد الشرطة وسبعة مواطنين، فيما قتل احد المهاجمين واصيب آخر، وفر الجناة من موقع الحادث مطلقين النار عشوائياً ما ادى إلى مقتل بعض المواطنين الذين صودف وجودهم في المكان».

ولفت البيان إلى ان «الجناة حاولوا اقتحام فرع بنك مصر المجاور لفرع البنك الأهلي، وفشلت المحاولة اثر التعامل مع القوة المكلفة حمايته ما اسفر عن مقتل امين شرطة». يذكر ان مدينة العياط جنوب محافظة الجيزة، شهدت عملية سطو مسلح على مصرف حكومي قبل سنتين نفذتها عناصر اكدت الدوائر الرسمية انها تنتمي إلى «الجماعة الإسلامية».

ولمحت وزارة الداخلية إلى عدم وجود دوافع سياسية وراء عملية امس، إذ لفت البيان إلى مراجعة اجهزة الأمن المعلومات الجنائية المتوافرة والعناصر المسجلة بتهم سرقات بالقوة، والتعرف الى شخصية احد المهاجمين اثر مقتله.

وتلقت «الحياة» في «القاهرة» اتصالاً هاتفياً من ناطق باسم «الجماعة الاسلامية» نفى «اي صلة للتنظيم بالحادث»، مؤكداً ان «الجماعة ملتزمة مبادرة وقف العمليات القتالية» المعروفة بـ«مبادرة وقف العنف» في حين اكد محامي المتهمين في قضايا العنف السيد منتصر الزيات ان «الجماعة لم يصدر عنها او من افرادها ما يفيد بخرق مبادرة وقف العنف او التراجع عنها».



المصدر : الحياة
التاريخ : ٢٢/١١/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزراء ثقافة في الرياض

■ حسناً تفعل الرئاسة العامة لرعاية الشباب في المملكة العربية السعودية، إذ تستضيف (منذ يوم امس) الاجتماع الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن الثقافة في العالم العربي، وللحسن وجهان: إن اجتماع الوزراء هو رسالة تطلقها الرياض كعاصمة للثقافة العربية في العام ٢٠٠٠، وإن السعودية كمهد للإسلام وللغة العربية هي المكان الأصلح لإطلاق مشكلات الثقافة العربية في عصرنا واقتراحات حلها.

اجتماع ثاني عشر للوزراء، وربما يبلغ المئة وليس من حل ناجز، فالثقافة حية تتغير مع مجريات الحياة ولا سبيل الى ضبطها وفق ايقاع مفروض، ما هو مطلوب أن نرافق حيوية الثقافة هذه وأن نعمل على توازن حضورها وتوازيه، فلا يكون نشاط زائد في مكان وناقص أو غائب في آخر.

والثقافة العربية لا تزال اسيرة نقاش ذي منشأ سياسي: العلاقة بالغرب صداماً أو تبعية، يطرح المتناقشون المسألة هذه بصيغ مختلفة والحيوية الثقافية لا تنتظر وصولهم الى «نتيجة» أو «حل»، فما الغرب ثقافياً سوى غزارة معرفة، ونهضة منهج يحاول أن يمتد الى شعوب العالم كلها، وأسلوب حياة يفرض نفسه ببساطته وبالإعلام الذي يحمله الى كل بيت، ونحن، ثقافياً، مضطرون الى التفاعل مع المعطى الغربي، ومن خلال تفاعلنا نضبط العلاقة، إذ بالتجربة وحدها نقبل ما نقبل ونرفض ما نرفض، وبها أيضاً نستنهض من ثقافتنا ما يستحق النهوض والاستخدام نتحرر به ونعتز ولا يبدو قيداً أو عائقاً.

ولأن الوزراء هم اصحاب السلطة، لهم من الشأن الثقافي ما يترتب على اي سلطة تجاه شعبها وحيوية عيشه في الثقافة كما في غيرها من شؤون العيش ومستلزماته. وليس للوزراء أبداً ما صاغته التجارب الأولى (منذ الخمسينات) للأنظمة الشمولية العربية، حين أطلقت صفة «الإرشاد القومي» على الثقافة، واستتبع ذلك إلحاقها بوزارات الإعلام كصفة ثانية تحصن النشاط الأدبي والفني والحركة الفكرية في خدمة إعلام الدولة أو تحاول ذلك... فما أفلحت في الحصر ولن...

في برنامج اجتماع الرياض يدرس الوزراء مسائل التصنيع الثقافي وانشاء سوق ثقافية عربية مشتركة والابعاد الثقافية لانتفاضة فلسطين المحتلة، وكي لا يبقى الوزراء في العموميات او يحاولوا ضبط ما لا طاقة لهم على ضبطه يحسن ان نشير الى الآتي:

– الثقافة حياة وحرية، وشأنها مفتوح للناس جميعاً، وتنشيطها يمكن ان يتم في القطاع الخاص، افراداً وهيئات، أو بالتعاون معه.

– هناك نشاطات ثقافية لا يستطيع السوق ان يدعمها، فيحسن بالقطاع العام ان يفعل ذلك من دون شروط سوى المستوى.

– العرب لا يعرفون بلادهم، بل ان بعضهم يعرف العالم اكثر من معرفته وطنه وأهله لأن الانترنت يتيح له ذلك، فيما معرفة العالم العربي صعبة. المطلوب نقل بلادنا من ليل المجهول الى نهار المعلوم، والمقصود بلادنا كلها لا العواصم وحدها.

– التبادل الحر للنتاج الثقافي العربي، برقابة لاحقة لا سابقة، وأن يكون مباشراً لا بواسطة طرف ثالث، اوروبا مثلاً، كما في تبادل المشرق مع المغرب. ويستتبع ذلك الاعتراف والتفاعل الحي بين التجارب الثقافية العربية المختلفة.

– هناك جاليات عربية في العالم منذ اوائل القرن، ربما يكون مفيداً التفاعل مع نتاجها الثقافي كجسر يوصل الى حضارات اخرى.

– فكر الاسلام السياسي هو الأكثر حيوية في هذه الفترة، ويلاحظ ان مساهمة العرب في اساسيات هذا الفكر ادنى من مساهمة الآسيويين المسلمين. فلتُدرس جدياً، ومن دون اصطناع، مساهمات عربية جدية في فكر سياسي اسلامي وسطي يحتاجه العرب والمسلمون الآخرون والانسانية.

ويمكن ذكر نقاط اخرى، نرجوها تحفز لشفافية ثقافية ولاستعادة جراة ادبية وشكلية، ولأن تتحرر الثقافة من صورة «المهرجان» وأن يكون وزيرها



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٢/١١/٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قوياً في حكومته حاملاً حيوية الثقافة
وقوة فرحها.

محمد علي فرحات



المصدر : المساء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٢ / ١١ / ٢٠٠١

فى رسالة على الإنترنت

الجماعات الإسلامية.. تنفى علاقتها بحادث سوهاج

النائب العام: الجريمة «سطو عادى».. ليس لها خلفيات سياسية أو دينية

فريق طبى توجه إلى أسيوط.. للمساعدة فى علاج المصابين

كتب ـ محمود نوفل وعلى محمدى:

نفت الجماعات الإسلامية مسئوليتها عن حادث السطو المسلح بسوهاج الذى ادى الى مصرع وإصابة ١٩ شخصا من بينهم مساعد وأمين شرطة ومجند بعد الاستيلاء على مليون و ٣٠٠ الف جنيه من اموال البنك الأهلى. اعلنت الجماعات الإسلامية على شبكة الانترنت انها ليس لها علاقة بالحادث.



احد أفراد العصابة بعد قتله.. من يتعرف على شخصيته يتصل بجريدة «المساء»

اكد مصدر أمنى مسئول «للمساء» ان مرتكبى الحادث تشكيل عصابى نزح من الجبال المحيطة بالمنطقة وقام أفراده بمعاينة الموقع جيداً قبل التنفيذ بعدة أيام.

قال المصدر ان الجناة رتبوا للحادث وقاموا بتنفيذه بكل دقة حيث تولى خمسة منهم السطو على البنك بينما كان فى انتظارهم ثلاثة اخرون على الطريق للتغطية والحماية.

اكد المصدر ان اجهزة الامن بمحافظات سوهاج واسيوط وقنا تبذل جهودا مكثفة لضبط الجناة ومعرفة شخصية المتهم القتيل الذى يبلغ من العمر ٢٠ عاما.

قال المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام فى تصريحات خاصة للمساء ان الحادث جريمة سطو مسلح عادية وليس وراءها اى دوافع سياسية او دينية.



المصدر : القدس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٢

«امنستي» تنتقد الاحكام العسكرية ضد جماعة «الاخوان» في مصر

■ القاهرة - رويترز: وصفت منظمة العفو الدولية امس 15 اسلاميا مصريا بانهم «سجناء ضمير» بعد صدور احكام عليهم بالسجن من قبل محكمة عسكرية في مطلع الاسبوع.

وذكرت المنظمة ومقرها لندن في بيان حصل مكتب وكالة رويترز للانباء في القاهرة على نسخة منه «تدين منظمة العفو الاحكام وتعتبر السجناء الخمسة عشر سجناء ضمير وتطالب بالافراج الفوري غير المشروط عنهم».

وصدرت يوم الاحد احكام بالسجن خمسة اعوام على ثلاثة من المدعى عليهم كما صدرت احكام بالسجن ثلاثة اعوام على 12 بتهم الانتماء الى جماعة الاخوان المسلمين المحظورة وهي اكبر الجماعات الاسلامية في مصر واكثرها نفوذا ومحاولة اختراق النقابات المهنية. وصدرت احكام ببراءة خمسة اخرين.

ولا يمكن استئناف احكام المحاكم العسكرية التي اما يؤيدها رئيس البلاد او يعيدها الى المحكمة للنظر فيها.

وقال البيان «تحث منظمة العفو السلطات المصرية على وضع حد لمحاكمة مدنيين امام المحاكم العسكرية الامر الذي ينتهك بعض المتطلبات الاساسية للقانون الدولي».

واضاف ان المحاكمة «لا تتفق مع المعايير الدولية الخاصة باجراء محاكمات عادلة».

واحتج طلبة في جامعة المنوفية شمالي القاهرة اليوم ضد الحكم الصادر على محمد بشر استاذ الهندسة والسكرتير العام السابق لنقابة المهندسين بالسجن ثلاثة اعوام. والمدعى عليهم الذين اعتقلوا في 16 تشرين الاول (اكتوبر) العام الماضي اعضاء بارزون في النقابات التي اصبحت معقلا لنفوذ الاخوان المسلمين في نهاية الثمانينات.

وقال محللون سياسيون ان المحاكمة تحذير للاخوان للابتعاد عن انتخابات النقابات في المستقبل. ومنعت الحكومة الانتخابات في نقابتي المهندسين والمحامين منذ عام 1993.

وفي عام 1954 حظرت جماعة الاخوان المسلمين التي تأسست عام 1928 بعد محاولة لاغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر زعم ان الجماعة دبرتها ونفذتها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٤/١١/٢٠٠٠

في حادث السطو المسلح على بنكي المراغة

مدير البنك: الجناة اجبروني على تعبئة ٣ أجولة بالأموال لإخفاء البصمات

توزيع صورة المتهم القتيل بمحافظتي أسيوط وقنا بعد فشل أهالي سوهاج في التعرف على جثته



تحقيق :
محمد رضوان
جمال حسين
خالد حسن
تصوير: عصام عبد المنعم

تواصل اجهزة الامن بسوهاج جهودها المكثفة لضبط الجناة في حادث السطو المسلح على بنكي مصر والأهلي والذي اسفر عن مصرع ١١ واصابة ١٤.. القت الشرطة القبض على عدد كبير من المشتبه فيهم سياسياً وجنائياً والمسجلين سرقة بالاكراه وقطاع الطرق للتوصل إلى أي خيط يقود إلى الجناة خاصة انه لم يتعرف احد من قرى ومدن محافظة سوهاج حتى الآن على شخصية المتهم القتيل المتحفظ على جثته بمشرحة مستشفى سوهاج الجامعي وهذا يدفع إلى احتمال ان يكون منفذو المذبحة قدموا من جبال اسيوط.. تم امس توزيع صورة المتهم على جميع قرى ومدن محافظتي اسيوط وقنا في محاولة للتعرف على جثته بالإضافة إلى مضاهاة بصمات الجثة مع بصمات جميع المسجلين. التقت «الاخبار» بفتحي عبد النعيم مدير البنك الاهلي بالمراغة داخل مستشفى كلية الطب بسوهاج مصاباً بكسور بسيطة في كتفه وروى تفاصيل الساعة إلا ثلث من الرعب وقت عملية السطو المسلح على البنك وقال كانت الساعة ٩ وربع تقريباً ويجلس معي احد الاصدقاء الذي جاء ليسلم عليّ وجلس معي فاذا بالموظفين يقتحمون مكتبي ويخبرونني ان هناك اطلاق رصاص بالخارج ويبدو ان هناك عصابة مسلحة تريد اقتحام البنك على الفور ضغطت على اجراس مديرية الأمن وابلغتهم ان هناك عصابة تسطو على البنك وفجأة وجدت شابا يرتدي ملابس جينز شاهرا سلاحه الآلي امامي ويطلب مني فتح الخزينة واستجبت له في الحال ورحت ابحث عن المفاتيح محاولا اضاعة الوقت حتى تأتي قوات الشرطة وعندما فتحت خزينة فارغة من الاموال اطلق دفعة كاملة على العميل الموجود معي فارداه قتيلا في الحال وادركت هنا ان اي تهاون معه سوف يزيد من عدد الضحايا واسرعت بفتح الخزائن وطلب مني ان اعبيء الجوالات بالنقود وبالفعل ملأت له جوالين كاملين والثالث نصفه وكان حريصاً على إلا يلمسوا الخزائن بانفسهم في ذلك الوقت كان متهم اخر يطلق الرصاص على العملاء في الصالة الخارجية وقتل امامي ٢ من العملاء وكنت احاول التماسك لاقصى درجة حتى لا يزيد عدد الضحايا فكلما وجدوني متاخراً في جمع الاموال اطلقوا الرصاص بصورة عشوائية والتوتر يبدو على الشخصين المتهمين وهما في عمر ٢٢ سنة ولهجتهم قريبة من لهجة ابناء اسيوط ولولا تماسكي لكانا قتلا اكثر من ٤٠ فردا من الموظفين والعملاء داخل البنك. واكد مدير البنك الاهلي للاخبار ان الأمن في غيبة كاملة فالحادث استغرق داخل البنك ساعة إلا ثلث كاملة وعندما خرج الجناة ترجلوا مسافة أكثر من ٣٠٠ متر ولم يعترضهم احد سوى الرائد بكير وقال ان الجبن الذي اصاب رجال الشرطة هو السبب في هروب الجناة بهذه الصورة المخزية وعن سبب عدم اغلاق الابواب للبنك الأهلي مثل بنك مصر، قال مدير البنك اننا لم نسمع دوي الطلقات بسبب الزحام الشديد امام البنك وعندما اطلق الجناة الرصاص امام البنك بدأنا نسمعه بوضوح ولحظتها هم العامل باغلاق باب البنك إلا ان الجناة دفعوا العامل واسقطوه على الارض مقتحمين البنك وكان شخصان بمفردهما واحد داخل مكتبي والثاني في الصالة هما منفذي العملية من الداخل، اما الخارج فلم اشاهد شيئاً واعتدى احدهما على بالضرب بالدبشك، كما ان رصاصات كثيرة طاشت فوق راسي ورغم ذلك كنت متماسكا لابعد الحدود حرصاً على حياة المواطنين والموظفين من ناحية اخرى علمت «الاخبار» ان مجلس ادارة البنك الاهلي قرر صرف مبلغ ٦٠٠ الف جنيه لأسرة المجني عليه جاب الله بسيوني مراقب البنك الذي لقي مصرعه في الحادث كمكافأة خدمة واصابة عمل. من بين الشهود القريبين من الحادث التقت «الاخبار» بالسائق أبوطالب عبده وكان قريباً من موقف السيارات، حيث اجبر الجناة احد زملائه على ان يقوم بتوصيلهم.. يقول الشاهد: رأيت ٥ من الشباب صغار السن لايزيد عمر اكبرهم عن ٢٢ سنة.. كان ثلاثة منهم يحملون الاجولة المعبأة بالاموال والرابع خلفهم يحمي ظهورهم والخامس اوقف السيارة.. وكانوا يطلقون الرصاص بشكل عشوائي في جميع الاتجاهات.. وسمعهم معظمنا يتحدث بلهجة مختلفة عن لهجة ابناء سوهاج وعندما وصلوا إلى موقف السيارات نصف النقل كانت هناك سيارة زميلنا عبد المنعم يوسف محملة بالحديد فهددوه بالاسلحة الآلية وقالوا له «اطلع بينا بسرعة احنا امن دولة!» حيث ركب ثلاثة منهم في صندوق السيارة والرابع بجوار السائق وذهبوا في اتجاه الجبل الغربي وبعد عودته حكى لنا السائق انه سار بهم مسافة ٥٠٠ متر، ثم اوقفوا سيارة اخرى واخذوا بطاقته واطلقوا دفعة من الرشاش على اطار السيارة حتى لا يعود ويبلغ عنهم وهددوه بالقتل إذا تحدث أو ادلى بأي معلومات عنهم.. ثم استوقفوا سيارة اخرى يقودها السائق عادل مرعي وتحت تهديد السلاح حملهم إلى قرب الجبل الغربي عند منطقة زراعات وهناك تركهم واسرع عائدا



المصـدر : الأخبـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ٢٤/١١/٢٠٠٠

دون ان ينظر خلفه بعد أن اخذوا بطاقته ايضا.. وقد رجح بعض الاهالى ان يكون اتجاه الجناة إلى الجبل الغربى نوعاً من التمويه، بينما تكون وجهتهم منطقة اخرى بعيدة تماماً عن الجبل..وقد قامت الشرطة باستجواب عدد كبير من السائقين فى مقدمتهم السائقان اللذان اجبرهما الجناة على توصيلهم إلى وجهتهم..وقد اثبتت معاينة نيابة سوهاج الكلية لمسرح الحادث ان كلا من بنكى مصر والأهلى يوجد امامه برج مراقبة خاص بحراس الشرطة المكلفين بحراسة البنكين وأن هذين البرجين على بعد ١٠ امتار فقط فى مواجهة بوابة كل من البنكين وارتفاع كل من البرجين حوالى ٤ امتار ومبنى من الخرسانة المسلحة وانهما كانا خاويين من الحراس لحظة الهجوم المسلح، بينما كان حارسا كل من البنكين يجلسان لتناول طعام الافطار بجوار البنك.. ولو كان الحراس موجودين فى البرجين لسهلت جداً مهمتهما فى القضاء على الجناة لان موقع البرجين محصن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الوفـــد

التاريـــخ : ٢٧/١١/٢٠٠٠

نواب التيار الإسلامى فى مجلس الشعب:

لا نسعى لإنشاء حزب للإخوان ونتعاون مع الجميع فى القضايا العامة

كتب ـ محمود غلاب:

نفى نواب التيار الاسلامى انهم يفكرون حاليا فى انشاء حزب للإخوان او تشكيل جبهة مستقلة تحت قبة مجلس الشعب وقالوا انهم مستقلون على مبادىء التيار الإسلامى ويرحبون بالتعاون مع نواب المعارضة والحزب الوطنى وكبافة الاتجاهات داخل المجلس فى القضايا العامة.

كما اكدوا انهم نواب عن جميع فئات الشعب مسلمين ومسيحيين. واضاف النواب الذين يبلغ عددهم ١٧ نائبا انهم لم ينسقوا فيما بينهم حتى الآن، لان لكل منهم دائرة لها مطالب خاصة.

اتفق النواب على ان قضية القدس وعربدة اسرائيل فى فلسطين هى ما يشغلهم حاليا، وطالبوا بطرحها تحت قبة مجلس الشعب، واعلنوا تأييدهم لقرار الرئيس حسنى مبارك باستدعاء السفير المصرى من تل ابيب.

وقال حسين ابراهيم احد نواب التيار الاسلامى عن دائرة «مينا البصل» بالاسكندرية «للوفد» انه يمد يده للجميع فى كل القضايا ويطالب بتنقية جداول الانتخابات لأنها كانت وراء المهازل التى وقعت فى المعركة الانتخابية.

واشار إلى ضرورة اجراء الانتخابات القادمة بالرقم القومى، واضاف انه سيطالب بإلغاء القوانين المقيدة للحريات ومحاكمة المدنيين امام المحاكم العادية.

وطالب اكرم الشاعر نائب التيار الاسلامى عن دائرة المناخ ببورسعيد بضرورة اصلاح الجبهة الداخلية وإرجاع الهوية الوطنية الاسلامية للشباب الذين انساقوا وراء الاغانى والافلام الهابطة. واشار إلى ضرورة تنمية الانتماء للوطن عند الشباب واصلاح التعليم والقضاء على البطالة ومحاربة الفساد وإلغاء الاستثناءات.

وقال صابر عبدالصادق نائب التيار الاسلامى بدمياط انه لن يختلف مع المعارضة فى القضايا العامة ويسعى لان تكون هناك مساحات للتفاهم.

واشار إلى ضرورة فرض الاشراف القضائى على الانتخابات فى داخل اللجان وخارجها. وقال ان قضية فلسطين فى حاجة إلى عقلانية، وترك تحديد الموقف الذى يجب اتخاذه للدولة. واضاف: اننا نتعاون مع الحكومة من اجل حل مشاكل المواطنين.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/١١/٢٠٠٠

نحو إدانة عناصر من "الجماعة الإسلامية" في عملية السطو على المصرف الأهلي

[] اتجهت التحقيقات التي تجريها السلطات المصرية في حادثة السطو على فرع المصرف الأهلي في إحدى مدن الصعيد نحو إدانة عناصر تابعة لتنظيم «الجماعة الإسلامية»، اقدمت على العملية مخترقة قراراً اصدرته الجماعة بوقف العمليات، فيما بدا التنظيم اكثر حرصاً على توجيه خطاب سياسي خال من لغة التهديد والوعيد التي درج على استخدامها قبل اعتماد النهج السلمي.

□ القاهرة - محمد صلاح

■ علمت «الحياة» ان التحقيقات التي تجريها السلطات المصرية لكشف ابعاد وملابسات حادثة السطو المسلح على فرع المصرف الاهلي في مدينة المراغة التابعة لمحافظة سوهاج الاسبوع الماضي تتجه إلى إدانة اعضاء في الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الإسلامية» ظلوا فارين ومختبئين في كهوف ومغارات جبلية منذ حادثة الاقصر التي ارتكبها زملاء لهم في تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٩٧.

وتعد عملية الاقصر اخر عمليات التنظيم اذ دخل بعدها مرحلة جديدة توجت بقرار صدر في اذار (مارس) من العام الماضي وقضى بوقف شامل للعمليات العسكرية داخل مصر وخارجها. وافادت مصادر مطلعة ان اجهزة الامن تاكدت من ان المنفذين لم يتم توجيههم من الخارج وإنما اقدموا على تنفيذ العملية من تلقاء انفسهم مخترقين قرار «الجماعة» وقف العمليات.

وكان مسؤول مجلس شورى التنظيم مصطفى حمزة نفى بشدة تورط الجماعة في العملية، ورفضت المصادر الكشف عن تفاصيل ما جرى في التحقيقات خشية ان تؤثر على جهود الشرطة في ملاحقة المتهمين الفارين الذين استولوا على اكثر من ٦٠٠ الف جنيه بعدما قتلوا ١١ من العاملين في المصرف والمواطنين ورجال الأمن.

وعُلم ان اجهزة البحث الجنائي ما زالت تبذل جهوداً لتحديد شخصية متهم قتل اثناء العملية، ولوحظ ان «الجماعة» اصدرت بياناً امس في مناسبة بدء شهر رمضان خلا من اي تهديدات او إشارات إلى حادثة المصرف، او حتى الجدل الذي اثير داخل التنظيم اخيراً حول قضية العنف. وركز البيان على الموقف من قضية فلسطين والقدس، وجاء فيه: «اقبل رمضان والامة في اصعب فترات تاريخها تلتف بها الملاحم والفتن وتحيطها النوازل

والمحن وليس لها ملجا ولا منجى إلا في إيمانها بربها واعتصامها بدينها».

ووجه البيان الحديث الى الامة الإسلامية قائلاً: «ليكن رمضان انطلاقتك الجديدة وعزيمتك الاكيدة ورميتك السديدة وإعلانك الذي يراقبه الكون كله انه قد ولى زمن النوم وجاء عهد القيام، ولى زمن الهوان وجاء عهد الانتصار»، واختتم «إن المقدسات لن تتحرر وإن دماء الابرياء لن تحقن إلا يوم تمسكين (الأمة الإسلامية) على دينك وتصالحين ربك».

واستبعد مراقبون ان تعلن اية جهة مسؤوليتها عن عملية المصرف، إذ تلقى مثل تلك العمليات استنكاراً شديداً من جانب غالبية الجماعات الاصولية. ورفض محامون إسلاميون مراراً الترافع في قضايا تتعلق بحوادث السطو على المصارف او محلات المشغولات الذهبية.

وفي حال ثبوت تورط عناصر من «الجماعة الإسلامية» في العملية ستوضع قادة التنظيم امام تحد جديد، إذ سيتعين عليهم إثبات قدرتهم على السيطرة على اتباعهم من اعضاء الجناح العسكري وإلا فقد التنظيم كله صدقيته امام الراي العام التي حققها نتيجة حال الهدوء التي تمتع بها المصريون طوال السنوات الثلاث الماضية، خصوصاً ان مواقف متشددين من قادة التنظيم عارضوا التوجه السلمي لم تؤثر في استمرار العمل بقرار وقف العمليات خلال تلك الفترة ما يعني ان خرق القرار من جانب مرتكبي حادثة المصرف تم لاسباب اخرى تتعلق بالمنفذين انفسهم.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١١/٢٠٠٢

جريمة المراغة كشفت الشرطة

الأسلوب الإجرامى الذى استخدم فى تنفيذ عملية السطو على البنك فى المراغة بسوهاج مؤخرا هو الأسلوب نفسه الذى استخدم منذ خمس سنوات فى قتل صبحى سليمان عضو مجلس الأمة فى الستينيات ومجلس الشعب حتى منتصف السبعينيات، والذى قتل فى منزله بعد اقتحامه بواسطة عدد من الملثمين المسلحين بالرشاشات، ولم يستدل على القتلة حتى الآن، والشهيد كان من الرموز الناصرية فى سوهاج، كما انه أسلوب المجرمين فى قتل زميلهم المصاب حتى لا يدل عليهم متشابه مع الأسلوب المستخدم من مجرمى حادثة الأقصر الإرهابية فى عام ١٩٩٧م.. حادث المراغة كشف عن ضعف وتخاذل الشرطة وانهيار دائم، ويكفى أنها لم تصل لمكان الحادث إلا بعد مرور ساعة كاملة، كان الجناة خلالها قد فروا بما سرقوه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١/١٢/٢٠٠٠

أتفق مع وجهة النظر التي تقول عن حادث السطو المسلح علي فرع البنك الأهلي بسوهاج بأنه عمل إرهابي، وأن الهدف من ورائه إلي جانب السرقة هو إشاعة البلبلة والذعر بين المواطنين، ويبعث بأكثر من رسالة وفي أكثر من اتجاه.

أولا: بسبب العنف الذي استخدم فيه والذي أودي بحياة ١١ مواطنا.

ثانيا للمجموعة الإرهابية التي وقفت وراء هذا العمل الإجرامي لجأت إلي أسلوب التصفية الجسدية حسب المعلومات المتوفرة حتي الآن.. حتي بالنسبة لأحد عناصرها الذي أصيب أثناء العملية. أي أنها تعمدت عدم ترك أية خيوط تكشف عن هويتها. وهذا أسلوب جماعات تعمل وتخطط علي مستوي عال.

وثالثا: الظروف والملابسات التي أحاطت بتفاصيل الحادث.. مثل طريقة التنفيذ والملابس المستعملة وطريقة الهروب إلي الجبال.. كلها تكشف عن أسلوب جماعات الإرهاب المسلح.

أما لماذا عادت هذه العمليات تطل برأسها من جديد. فهذا يرجع في تقديري إلي عدد من الأسباب.

١ - الأحكام العسكرية الأخيرة التي صدرت ضد بعض قيادات النقابات المهنية المنتمية إلي جماعة الإخوان المسلمين.. والتي حوكمت بجريمة نشر فكر الجماعة في صفوف التنظيمات العمالية والشباب.

٢ - ما أسفرت عنه معركة انتخابات مجلس الشعب ولجوء الحكومة إلي استخدام العنف ضد مرشحي التيار الاسلامي ومحاولة إسقاط العديد من رموزه خاصة في الجولة الثالثة من الانتخابات.

٣ - في خلال العامين الأخيرين اختفي صوت الإرهاب المسلح من كثرة الضربات الأمنية المتلاحقة له واتباع جهاز الأمن لاستراتيجية تجفيف المنابع التي استخدمها للقضاء علي تلك الجماعات. ودخلت هذه الجماعات في فترة «كمون» حتي تلتقط أنفاسها وتحافظ علي ما تبقي من قوات من صفوفها وتنظيمها من جديد.

٤ - شعور تيار الإسلام السياسي بأن كل النوافذ الشرعية قد سدت أمامه.. فحزب العمل المعارض الذي كان يحتضن هذا التيار أغلق أبوابه. وأصبح البديل أمامه هو استخدام العنف كأسلوب للتعبير عن الرأي.

٥ - قد تكون حادثة السطو المسلح الأخيرة هي مجرد رسالة.. وقد تشهد الشهور القادمة أعمالا إرهابية أخري من هذا النوع.. بما يحمله ذلك من مخاطر علي أرواح المواطنين والدخول في مرحلة استنزاف جديدة مع قوات الأمن.. وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني.

وأخيرا.. لابد من إعادة النظر في الجدوي من قانون الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والمحاكم العسكرية.. وأن يحاكم كل مواطن أمام قاضيه الطبيعي وأن يعيش في ظروف طبيعية. وأن تفتح الدولة الباب أمام كافة القوي السياسية بما فيها تيار الإسلام السياسي للتعبير عن رأيها.. ومن يخرج علي الشرعية وعلي القانون تقطع رقبته. أما سياسة المنع والزجر والاعتقال فهي لا تولد إلا عنفا.. حتي ولو ظل كامنا عشر سنوات. هذا مع إدراكي أن بعض ممارسات تيار الإسلام السياسي ليست فوق مستوي الشبهات ويغلب علي بعضها الانتهازية وخلط ورقة الدين بالسياسية. وهذا لا يفعله تيار الإسلام السياسي وحده وإنما أغلب التيارات والقوي الأخري بما فيها الحزب الوطني نفسه.

مجدى مهنا



حمزة يعترف بوجود أزمة داخل التنظيم

السلطات المصرية تتجه الى اتهام "الجماعة" بحادث مصرف سوهاج

□ القاهرة - محمد صلاح

■ تتجه السلطات المصرية مسؤولية الى اعلان مسؤولية «الجماعة الإسلامية» عن حادثة السطو المسلح على فرع المصرف الأهلي في مدينة المراغة (محافظة سوهاج) التي وقعت الشهر الماضي وقتل فيها ١١ من العاملين في المصرف ورجال الأمن والمواطنين.

واعترف مسؤول مجلس شورى التنظيم مصطفى حمزة بوجود ازمة داخل الجماعة، ووجه تعليمات إلى اعضاء التنظيم طالبهم فيها بـ «تجميد التحدث في المشاكل والقضايا الخلافية داخل الجماعة»، ودعا إلى «تهيئة النفوس لجولة جديدة من العطاء لتجاوز ازمة الجماعة». ومعروف ان المسؤول السابق لمجلس الشورى رفاعي طه يقود تياراً متشدداً داخل التنظيم يعارض التوجه السلمي وقرار وقف العمليات المسلحة التي اصدرته «الجماعة» في آذار (مارس) من العام الماضي استجابة لمبادرة سلمية اطلقها في تموز (يوليو) ١٩٩٧ القادة التاريخيون للتنظيم الذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات.

وطرحت حادثة المصرف الاهلي تساؤلات حول ولاء عناصر الجناح العسكري للتنظيم الفارين في المناطق الصحراوية والجبلية والزراعية في الصعيد، إذ توقفت عمليات التنظيم تماماً منذ حادثة الاقصر الشهيرة التي وقعت في تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٩٧ وسرت مخاوف من ان يكون حمزة فقد سيطرته على هؤلاء او ان يكون طه تمكن من السيطرة عليهم فصاروا ينفذون اوامره، لكن التحقيقات التي تجريها السلطات المصرية في الحادث اثبتت ان المنفذين اقدموا عليه من تلقاء انفسهم ودون توجيه من الخارج ما يرجح أن تكون



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ١٢ / ـــ

العملية نفذت لمجرد تدبير اموال حتى يتمكن بعض عناصر الجماعة من مغادرة البلاد بجوازات سفر مزورة والتي يتطلب إعدادها مبالغ طائلة. واكدت مصادر مطلعة ان السلطات ستعلن في غضون أيام نتائج التحقيقات في الحادث.

وحصلت «الحياة» على نص رسالة حمزة إلى اعضاء «الجماعة الإسلامية» داخل مصر وخارجها حملت عنوان «نصيحة رمضان» وفيها عشر نصائح تتعلق بامور الدين لكن اهمها تلك التي تطالبهم بوقف الحديث عن المشاكل والقضايا الخلافية وغير ذلك مما يجر إلى آفات المعاني». ويبدو ان حمزة اراد توجيه إشارة إلى طه بإمكان تجاوز الخلاف معه إذا تراجع عن مواقفه المعارضة للقيادة الشرعية للتنظيم، إذ شدد في رسالته على ضرورة «التسامح مع من تراه مسيئاً إليك والدعاء له بظهر الغيب، فذلك طريق عند الله الذي نساله إياه في ليلة القدر».



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/١٢/٢٠٠٠

كل ثلاثاء

أمن رجال الدولة لا أمن المواطن العادي!

شدني «مانشيت» جريدة الوفد الرئيسي صباح الاربعاء ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٠ وهو «اتهام مصري وروسي بالتخابر مع إسرائيل» ويتعانق هذا «المانشيت» مع عنوان آخر بجواره وهو «مرتكبو الحادث من الجماعات الارهابية وهدفهم زعزعة الاستقرار» فتمعنت في المانشتين الرئيسيين.. ودار بذهني العدو الاسرائيلي وتدني اسلوبه، ومحاولاته زعزعة الاستقرار في مصر. بل ومحاولاته المستمرة بكافة الوسائل والآليات وليست قصة «لافون» ببعيدة في الخمسينيات، حينما بث رجالهم القنابل لضرب المنشآت والاشخاص الاجانب في مصر للايقاع بين مصر وامريكا والعالم الغربي، وغير ذلك من زرع الموساد في مصر طوال تاريخهم الاسود في الارض العربية وبالاخص مصر.

دار ذلك كله في وجداني الوطني وساءلت نفسي، لماذا دائما تستبعد الاجهزة الامنية او الامن البحث عن ايدي الموساد الاسرائيلي عند وقوع الاحداث التي تحاول ضرب الاستقرار الامني؟

الا يوحي الخبران المنشوران بجوار بعضهما بالربط بينهما؟.. اليست مصر مستهدفة لضرب السياحة خاصة ان التجسس امتد ليشمل المنشآت السياحية ذات الكثافة العددية؟.. الا يوحي ايضا ذلك بالهدف الذي تسعى اليه اسرائيل من معرفة الاوضاع السياحية وبالذات، المناطق التي يقبل عليها الاجانب؟

اعتقد ان الارهاب الذي نحمله كل الاوزار هو هروب من بحث جاد يربط الاحداث وتسلسلها بعضها ببعض لنصل الى الحقيقة الغائبة.

وهذا يذكرني بحادثة الاقصر وتداعياتها مما يدفعني الى الشك في ايدي الموساد.. ولا اقول بارتكاب الفعل انما باختراقها التجمعات ودفعها لارتكاب مثل هذه الوقائع المدبرة والمؤثرة على الاستقرار.

فاسرائيل والاعيبها ووسائلها الدنيئة معروفة!! وتبلغ بها الخسة الى ادنى مستوى من الاجرام الذي لا يراعي حرمة طالما يحقق اغراضهم المخططة بالتدبير الاجرامي البشع هذا الاتجاه قد يكشف عن ملابسات كثير من الحوادث الارهابية التي لا يمكن ربطها بشخص ما او بطريقة معينة درءا للمسئولية.

ان اسناد كل عملية تزعزع الامن او تدغدغه يجب ان نتعمق في بحث الآليات المستخدمة ونوعيتها والوسائل والتخطيط والتنفيذ ومستواه حتى نصل الى نتائج حقيقية تبنى على الحقائق والمعلومات لا على التخمين او الاستسهال او الادعاء بالوصول الى معرفة الجناة بايسر السبل التي تتبعها اجهزة الامن باستخدام وسائل التعذيب والاكراه مما يثير الشبهات حول حقيقة مرتكبي الحادث لاخفاء اسباب القصور الامني ومرارة الاخطاء. وهذا امر معلوم تعرفه اجهزة اسرائيل جيدا وتلعب عليه، فلماذا لا توضع احتمالات الموساد واياديها ولماذا لا نشرك معها المخابرات الامريكية وهما وجهان لعملة واحدة وقد امتزجا كنسيج واحد متعاون على ضرب القوى العربية في كل مكان، ونحن بسطحيتنا البحثية واستجابة لرد الفعل السريع والمؤقت تمكن لهم تضليلنا وابعادنا عن الوصول الى حقائق الامور.. انني انشد ان نتمسك بجميع الخيوط بحثا وتمحيصا واستنتاجا واستخلاصا، لان كثيرا من الجماعات في مصر مخترقة من الاجهزة الخارجية.. ووسائلها متعددة. وتجد مجالا متسعا تعيث فيه فسادا وافسادا.. فاخترقوا العمل البحثي والامني والسياسي.

فمصر مستهدفة .. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ان جند مصر في رباط الى يوم القيامة» وهذه الحوادث والحالات التي تصيبنا كلما احسسنا بالاستقرار تدلل على صدق هذا القول.. ومن ثم يجب ان نتنبه جيدا لكل الملابسات وتوقيت العمليات الاجرامية وامكانها.. واني متأكد ان من يتبع العمل الاجرامي يستحيل ان يكون عارفا بدينه او رجلا متدينا حقا لان ذلك يتعارض مع الدين، وهو منه برئ.

فالسرقة او القتل حتى ولو كان المجني عليه مجوسيا او وثنيا محرمة ومجرمة.. فاذا ما وجد الانحراف في التأويل والتفسير فالاب الشرعي له الاختراق من الخارج من خلال اجهزة المخابرات التي تغلغلت واستغلت عناصر معينة من بيئة ووسط محدد، فيجب ان نمحص الامر بجدية اكثر وبعمق.

ودائما حاولت الربط بين احداث وقعت، والاختراقات التي اعتقد في وجودها بيننا دون ملتفت اليها بامعان. وقد أعاد الى ذاكرتي الشكوك «مانشيت» الوفد والصدفة العجيبة التي قرنت العنوانين ببعضهما وخشيت على التقرير المنوه استسهال الوصول الى نتيجة مستقرة في ذهن كاتبه تبسيطا للامور وتسطيحا للحدث وصولا لنتائج مسبقة دون اى عمق يمحص كافة الاحتمالات والشكوك.

واستطرادا مع حدث مهاجمة البنك استوقفني

محمد علوان
المحامي
عضو الهيئة العليا لحزب الوفد



المصـــدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٥ / ٦ / ٢٠٠٠

مقال الاخ عباس الطرابيلي منددا بحال رجل الامن الذي يحرس المنشآت والاماكن الهامة والمواصفات المطلوبة منه.. وهو بحق قد اوضح النوعية الهزلية التى تمارس الحراسة للمنشآت والاماكن الحساسة. واثار فى نفسي كثيرا من اللغط عما نراه من اهتمام بقوات الحراسات الخاصة للشخصيات العامة والمناسبات والاضطرابات السياسية فيها وما يتلقونه من تدريب على اعلى مستوى تسليح حديث متطور وما تحت يدهم من سيارات مصفحة واجهزة اتصالات واعداد كفء وتدريب متواصل لمواجهة الاحداث السياسية او حماية الاشخاص فى المواكب والحفلات واللقاءات وما تتحمله الدولة من نفقات باهظة حتى وصل الامر الى حماية خاصة لبعض الهلافيت الذين لو ساروا فى الطرق العامة او وسط الناس ما شعر بهم احد.. انما الحراسة الخاصة تنبئ عنهم ويتحملها دافع الضرائب وسائر المواطنين.. وكل ذلك على حساب امن الحراسات على المنشآت الخاصة وغيرها مما تهدد المصالح الاقتصادية والبشر فى حياته العادية.. ورحم الله ايام خفير الدرك الذى كان يشعر المواطنين بالامن والامان فى الزمن الغابر.. وحالا مع التطور الآلى والقدرة.. نجد ان امن المواطن العادى اخذ فى التضاؤل ايام الامن السياسي الذي نحشد له افضل العناصر الامنية والآلات والآليات المتطورة.. فلماذا لا تطور اجهزة امن المواطنين فى حياتهم الخاصة وندعمها بشكل يشعرنا بالامان فى كل وقت ومكان.. ولنغير نظرتنا للامن ونعلم ان التوسع فى سلطات الامن السياسى يحمى الحكام ورجال الدولة.. لا المواطن العادي.. ويعيدنا ذلك الى النظرة للجيوش فى الماضى.. عندما كانت لحماية العروش لا لحماية الوطن.. فكانت للمواكب والاحتفالات فلنغير نظرتنا الامنية ونعيد ترتيب الاوراق.. ونعد رجل الامن فى القرى والنجوع من افضل العناصر ثقافة واداء وندعمه بالسلاح الناجع ووسائل الاتصالات والانتقالات الحديثة حتى يواجه الاحداث فور وقوعها لا ان نتباكى عما حدث بعد وقوع الواقعة برد فعل مؤقت سرعان ما يزول وتعود الحلقة الى دورانها وسيرها فى طريق لا يوصل الى الاهداف الامنية التى نريد تحقيقها ولن تتحقق الا اذا امنا قولا وفعلا وعملا بحق المواطن فى الامن ولنتمثل فى ذلك قول الله تعالى فى امن المواطن فى سورة قريش ﴿لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ ولتكن هذه السورة نبراسا لنا فى وضع السياسة الامنية وتطبيقها وممارستها فقد حددت الهدف والغاية والوسائل لتحقيق الامن وبث الطمأنينة فى النفوس والله هو الهادى والموفق لكل من يعمل لصالح الشعب وللشعب معتمدا على الله وثقة الجماهير.



المصدر : القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١٢ / ٢٠٠٥

رأى × رأى 4

فوز الإخوان

تعالت بعض الأصوات في الآونة الأخيرة تنادي بضرورة الاعتراف «بالإخوان المسلمين» كحزب معارض نتيجة لحصول ممثليه على ٨٧ مقعداً في الانتخابات الأخيرة في صحيفة الأهرام، وفي التليفزيون المصري، وفي صحيفتكم، في تعليقكم على إحدى رسائل القراء.

وإني قبل أن أتعرض لجماعة الإخوان المسلمين وتاريخها في إذكاء الفتنة الطائفية، وسعيها الدائم لتقويض دعائم الدولة ودستورها، أريد أن أسأل هل حصول جماعة سياسية غير شرعية على ٨٧ مقعداً في البرلمان من ٤٤٤ مقعداً سبباً كافٍ للمطالبة بشرعيتها؟ وماذا عن النمسا التي حصلت فيها جماعة سياسية شرعية بأغلبية مقاعد البرلمان، ومع هذا قامت الدول الحرة في العالم ولم تقعد لأن في مبادئها شبهة الحض على الكراهية، بسبب العقيدة مما يتنافى مع حقوق الإنسان التي تضعها دول العالم الحر في أولويات علاقاتها مع بعضها البعض. بنظرة سريعة لمبادئ هذه الجماعة كما وضعها مؤسسها الشيخ «حسن البنا» عام ١٩٢٨ نجدها كلها تحض على كراهية شركاء الوطن غير المسلمين وتنتقص حقوقهم الدستورية في المواطنة الكاملة بل وتهدم فكرة الوطن من أساسها!.

فنجده في رسالته إلى المؤتمر الخامس التي نشرت في كتاب صادر من بيروت يقول رابطة العقيدة عندي أقدس من رابطة الدم، ورابطة الأرض «يقصد الوطن» وفي تعريفه للحكومة الإسلامية التي يريد إقامتها يقول «الحكومة الإسلامية هي ما كان أعضاؤها كلهم مسلمين» مؤدين فرائض الإسلام وتعاليمه .. ولا بأس من الاستعانة بغير المسلمين عند الضرورة في غير مناصب الولاية العامة، ثم يقول في رسالة الجهاد «ليس الجهاد للمشركين فقط، ولكن لكل من لم يسلم، فلذا يجب قتال أهل الكتاب، وأن الله يضاعف أجر من قتلهم» هذه هي تعاليم مؤسس الجماعة ونبيها حسن البنا، وكان من آثار هذه التعاليم اغتيال أحمد ماهر والنقراشي ثم حوادث الفتنة الطائفية في الزقازيق عام ١٩٤٦، والسويس في يناير ١٩٥٢ التي سحل فيها أربعة أقباط ثم أشعلت فيهم النار حتى الموت

أما إخوان اليوم فهذا سيد قطب الذي كفر الناس والحكومة ووصف حب المصريين لوطنهم «هي وشائج الطين يتجمع حولها الناس، على أمثال ما تتجمع عليه البهائم من كلأ ومرعى» ثم أخيرا وليس آخرا.

المرشد الحالي مأمون الهضيبي الذي أفتى بعدم التحاق الأقباط بالجيش والاكتفاء منهم بدفع الجزية لشبه انحيازهم للعدو الذي هو على دينهم، إنني أرى أنه أولى بهؤلاء الكتاب من المطالبين بالاعتراف بالإخوان، أن يهتموا بالبحث في كيفية حصولهم على ٨٧ مقعداً، وهل يمثل هذا تراجعاً في مزاج بعض المصريين عن العقد الوطني والدستور الذي كافح آباؤهم للحصول عليه، والذي يرسخ مبدأ المواطنة والمساواة.

د. خيري كامل

٥٦٠٢٠١

عفواً

بقلم : عبدالله إمام

عندما أعلنوا أنهم هم الإسلام

مضت سنوات على الإخوان داخل السجون والمعتقلات، حدثت خلالها تغييرات جذرية فى المجتمع، وفى بنائه السياسى والاجتماعى، كانوا غائبين عنها، ولم يتمكنوا من استيعابها او التعايش معها، لأن عقولهم ظلت مغلقة، وعيونهم مقفولة لا ترى ان ثمة اشياء كثيرة وقعت، وان النظام الجديد الذى عارضوه واتهموه بالتواطؤ مع الاستعمار قد واجه الاستعمار بالسلاح فى حرب شرسة حقق خلالها نصراً سياسياً، واصبح نموذجاً وقدوة لشعوب العالم، وان خططاً للتنمية قد بدات وتنظيماً جديداً بدلاً من هيئة التحرير قد انشىء..

لقد تغير كل شىء، وسواء تابعوا هذا التغيير او سمعوا به او قراوا عنه، فإنهم لم يستوعبوه فعادوا ـ كما عاد أهل الكهف ـ يفكرون بافكارهم، عند المرحلة السابقة على تامرهم ودخولهم السجن..

بعد انتهاء احداث ١٩٥٤ ومحاكمتهم، تم الإفراج عن المعتقلين منهم، وكان من المفروض ان يذوبوا فى المجتمع الجديد، الذى كان يواجه تحديات من نوع مختلف عما شاهدوه قبل مؤامرتهم..

وأياً كانت الاسباب التى دفعت النظام إلى الإفراج عنهم عام ١٩٥٦ بعد انتهاء العدوان، فقد شقوا عن قلوب الذين افرجوا عنهم، واكتشفوا ان سبب الإفراج هو لمجرد المتاجرة امام العالم بادعاء النظام أنه ديمقراطى، ـ فلا نستطيع ان نجزم إلا انهم خرجوا من السجون والمعتقلات إلى بيوتهم، ليعودوا إلى اسرهم التى ذاقت مرارات الفرقة، وعاشت ظروفاً اقتصادية سيئة فى غياب العائل، فإنه حتى إذا كان النظام يريد ان يتاجر بالإفراج عنهم وحتى إذا كان هذا هو السبب الحقيقى للإفراج، فقد خرجوا ـ وعادوا إلى بيوتهم وإلى وظائفهم، واعمالهم السابقة بموجب قانون يعطيهم حق العودة إليها..

.. وكان من المفترض ان يبداوا حياة جديدة يعوضون أسرهم عن حرمانها وان يستوعبوا المتغيرات التى حدثت فى المجتمع، فيعودون، مكتشفين حقيقة اولية، لا تحتاج إلى إعادة اكتشاف بان الجريمة لا تفيد، وانه من خلال الاعترافات التى توالت فى قاعات المحاكم، بان نظام الجماعة ديكتاتورى، وانها لم تعرف الديمقراطية داخلها، وان النظام القائم فى مصر إسلامى وانه ليس فى الإسلام طريقة معينة للحكم..

لقد كانت المحاكمات العلنية بمثابة كشف كامل لكل خبايا الجماعة وبرامجها، وافكارها، ومخططاتها، وقادتها، وانها كانت تقاتل ضد الاحزاب، حتى تكون هى الحزب الوحيد، متخذة من الإسلام وسيلة لتحقيق اهداف سياسية، تنحصر فقط فى ان يتولى قادتها زمام السلطة.

.. وكان الشبان الصغار الذين اندفعوا فى سلك الإرهاب بعضهم امى لا يقرا ولا يكتب، واغلبهم لا يعرف حتى الأسس التى بنى عليها الإسلام، والتى مازالت حتى اليوم مغروسة فى اعماق المسلمين جميعاً لم يعترضها اى نظام، بل عملت كل الانظمة باستمرار على تثبيتها فى النفوس والتشجيع عليها، فكلها تدعو لعبادة الواحد القهار، وتشهد بالا إله إلا الله، وان محمداً رسوله ونبيه، وتقيم الصلاة، وتدفع اطفالها مع رجالها ونسائها لصوم رمضان، وتنادى بدفع الزكاة، وتدعو إلى الحج، وترتل القران، وتغنى (الله اكبر) نشيداً، وتسعى لتحقيق العدل والاستقلال وتامر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتعمل لصالح الامة وخيرها وسعادتها واستقرارها ما وسعها إلى ذلك سبيلا... وحيث توجد المصلحة فثم شرع الله.

لكن الإخوان الذين أفرج عنهم لم يتفهموا الواقع الجديد.. لان القضية لم تكن عقيدة ولا إيماناً، فقد افتضح امرهم.. ومع ذلك فإنه وفقاً لاعترافاتهم المنشورة، فقد سعوا منذ خروجهم إلى إعادة تشكيل الجماعة سراً..

ووضعوا تصنيفات جديدة للاعضاء، فالذين استوعبوا الدرس، ووقفوا على الحقيقة واعلنوا انهم قد أخطأوا وأن النظام قوانينه إسلامية.. اسموهم.. إخوان التأييد...

هؤلاء استبعدوهم من التشكيلات الجديدة التى سعوا إلى إقامتها بعد خروجهم من السجن مباشرة، لانه لا امان لهم فى ضمان السرية، او لان قناعات تسربت إلى عقولهم جعلتهم يعيدون النظر فى مواقفهم، وربما لانهم قد يناقشون، ويهدمون الأسس التى بنى عليها التنظيم من البداية بتحريم مشاركة الاعضاء فى الراى...

وهم ـ الآن ـ فى كل مذكراتهم وكتبهم يعترفون بأنهم بداوا إحياء التنظيم من جديد عقب الإفراج عنهم مباشرة بطريقة سرية، وإن كانوا يختلفون فى الأسباب التى دفعتهم للقيام بهذه الخطوة، فبينما يرى بعضهم أن دعوة الإخوان ينبغى ان تبقى، وإلا فإن الإسلام سيكون فى خطر، وأن دعوة الجماعة هى الوسيلة للإبقاء على الإسلام.. فالجماعة ـ فى رايهم ـ هى طريق الحفاظ على الدين، بل هى الإسلام... وعدم وجودها، معناه فناء المسلمين.

.. ويرى البعض الاخر ان المجتمع قد تحول ـ سنة ١٩٥٧ ـ إلى الشيوعية وان عليهم مواجهته، لان فى ذلك مواجهة للشيوعية، بينما يرى فريق ثالث انهم سعوا إلى إعادة التنظيم لانه هو السبيل للنهوض بالمسلمين....

اعترفوا ببدء قيام التنظيم مرة أخرى بمشورة وبإذن من المرشد العام الذى بارك الخطوة وشجعها...

ويروى واحد من قادتهم فى مذكراته انه فى عام ١٩٥٧: «التقيت فى مكة بالاخ (.......) وسالنى عن رايى فى قرار حل الإخوان، اجبت انه باطل شرعاً، وارتبطنا ببيعة مع الله على الا نتقاعس حتى نجمع صفوف الإخوان.. ومع اوائل ١٩٥٨ تعددت لقاءاتى معه، والتقيت بالأستاذ المرشد لاستأذنه فى العمل، واذن لنا بعد لقاءات عديدة شرحت له فيها الغاية والوسيلة. وبدا الاخ جولته على الإخوان القدامى بادئاً بالذين خرجوا من السجون من الإخوان، والذين لم يدخلوا لنختبر معادنهم، وهل أثرت المحنة على عزيمتهم.

وكانت عملية الاكتشاف لابد منها حتى نبدا العمل على أرض صلبة وحتى نعرف من يصلح فعلاً، وكنا ندرس التقارير التى يقدمها عن كل منطقة، وكنت ازور المرشد وابلغه بمجمل ما اتفقنا عليه وما وصلنا إليه وكنا إذا عرضنا عليه صوراً من الصعوبات التى نلاقيها قال: استمروا فى سيركم ولا تلتفتوا إلى الوراء، انتم تبنون بناء جديداً من أساسه»!.

اعترافات واضحة وصريحة بانهم اعادوا بناء تنظيم الإخوان من جديد وبموافقة المرشد الذى كان يتابع ويسعى لتذليل الصعوبات والعقبات التى تعترض القائمين على هذا العمل الذى هو فى ابسط صوره مخالف للقانون.

واحد اخر كتب أخيراً: «اننى تعرفت على هذا (الاخ نفسه.. سنة ١٩٥٨).. ولا اذكر كيف جاءنا، المهم اننا وجدناه فجاة معنا، ويجتمع معنا كل يوم لبحث احوال المسلمين وسبل النهوض بهم.. وكانت وجهة نظره إنشاء تنظيم حركى سرى، وكانت فى الرجل طاقة كبيرة، وروح عظيمة ويحمل فى جنبيه رسالة يرى انه لا مندوحة عن أدائها فهى تؤرقه بالليل وتشغل وقته بالنهار.. وخلال تجمع الإخوان من جديد كانت دوافعه واضحة يعلمها الجميع وهى تغلغل الشيوعيين فى المجتمع المصرى».



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٧ / ١٢ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبعد أن يشرح كيف تغلغل الشيوعيون حتى ان كلمة الإسلام صارت لا تذكر، وان كل مسلم غيور يشعر ان الإسلام والمسلمين فى خطر، ويقول: إن الشيخ استطاع ان يجمع بعض المجموعات الإخوانية التى كانت منتشرة، وتعمل بطريقة فردية متفرقة، وفى منتصف عام ١٩٥٩ بدأ التنظيم نشاطه بلجنة خماسية تقوده.. ويذكر أسماء أعضاء هذه اللجنة.

وهو أيضاً يشرح كيف تم استئذان المرشد فى إعادة التنظيم فى لقاء بينهما حيث خرج من اللقاء وهو يستطيع ان يقول فى ثقة لمن يعترض: «عندى تفويض من المرشد العام لتجميع الإخوان».

وواحد ثالث من قادة الإخوان يروى قصة إعادة التنظيم قائلاً: «انه خلال عام ١٩٥٧ ولا أذكر التاريخ بالضبط، كنت فى شقة بعض الإخوة بالزيتون ومعظمهم من الطلبة الجامعيين، ومعهد الزيتون الفرنسى، وكانت هذه الشقة شبه منتدى يرتاده الناس، إلا أن الذى يرتادها طائفة ذات صبغة معينة وهم الإخوان الشبان أو من هو قريب الصلة بهم».

.. ويروى كيف جاء رجل إلى الشقة وتكررت زياراته: «وتوثقت معرفتنا وزادت ارتباطاتنا، وكان لا يمر أسبوع دون أن نرى بعضنا مرة على الأقل، وتعرفت على بعض الإخوة ممن يعرفهم، وتعرف هو كذلك على بعض من أعرف من الإخوان.. وفى أحد الأيام حدثنى عن وجوب سعينا سوياً لتجميع الإخوان بدلاً من التشرذم الذى يعيشونه وعدم الثقة الذى يخيم عليهم والخوف من الضياع والانصهار فى دوامة المجتمع ورفضت الفكرة لصغر أعمارنا وقلة خبرتنا وصعوبة استجابة الإخوان لنا والشك فى نوايانا، وأن هذا الأمر يحتاج إلى شخصيات قيادية معروفة يستجيب لها الإخوان، وقال: علينا أن نبدأ ونسعى ونبحث فى نفس الوقت عن القيادة التى نسلمها الزمام ونعمل معها كجنود، واتفقنا.. وانتقلنا إلى عقد لقاء بحديقة الدمرداش بالعباسية بالقاهرة وتناقشنا طويلاً حتى انتهينا إلى إعداد تشكيلات»..

* «اجتمعوا.. وأعادوا التنظيم، وعقدوا لقاءً فى حديقة عامة حتى يبتعدوا من عيون الشرطة.. لأنهم يعرفون أنهم يرتكبون جريمة وكان خوفهم أن ينصهر الإخوان فى المجتمع»..

هذه الاعترافات فى مذكراتهم المنشورة أخيراً تقول بوضوح أنهم كونوا تنظيماً سرياً وبدأوا العمل فى تأسيسه بعد الإفراج عنهم، وعقب خروجهم من السجن مباشرة، وأنهم بدأوا يجندون أعضاء له، وأنهم كونوا اللجان وطافوا بالبلاد بحثاً عن الأعضاء الموثوق بهم، واختبروا الرجال، وذهبوا إلى المرشد، وبحثوا معه الأمر، وأعطاهم الإذن، وكانوا يرجعون إليه فى كل الصعوبات التى تعترضهم حتى يكون فى الصورة الكاملة.

كانت هذه بداية ضرورية قبل الوصول إلى عام ١٩٦٥ الذى يتجاهله الإخوان تماماً.. فهم لا يذكرونه إلا من خلال الحديث عن التعذيب.. والحديث عن إعدام سيد قطب.. والتعذيب حقيقة.. لا يدافع عنها، مع رفض المبالغة فيها..

وإعدام سيد قطب حقيقة.. والاختلاف فقط حول أسباب هذا الإعدام..



المصدر : الوفد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ / ١٢ / ٢٠٠٢

ثروة .. على المشاع !

د . سعيد سلامة

يقول التقرير الامنى عن حادث السطو على اموال بنكى مصر والاهلى بالمراغة ان الجناة ينتمون الى الجماعات الارهابية التى تسعى للحصول على المال لتمويل عملياتها، ونحن لانستبعد ان يكون ماجاء فى التقرير صحيحا ولكن الجزم بصحته مستبعد ايضا لانه يناقض ما اعلنته المؤسسة الامنية بثقة عن نظافة مصر وطهارتها من الارهاب وفلوله، كما انه من غير المتصور ان المؤسسة الامنية وقد اوتيت من الامكانيات والاسباب مالايخطر على قلب بشر، وملك يمينها قانون الطوارئ الذى لايقاس عمره بالايام والشهور وانما بالعقود وكسور القرن.. لايتصور ان تغفل عن مجموعة او بضع مجموعات من الارهابيين! ومع ذلك لانقصد ان المؤسسة الامنية قد ركنت الى شجب الارهاب لانه يريح كل من يعلق عليه امراء او ان القضية قد قيدت ضد مجهول، ولكن اذا ما سلمنا بصحة التقرير الامنى نكون قد سلمنا ايضا بان عمليات السطو - ومعظمها مسلحة - التى ترتكب فى غير البنوك ويقوم بها ارهابيون ينتمون الى جماعات ارهابية للحصول على المال لاستخدامه فى هدم او قلب نظام الحكم، وقياسا على ذلك فان عمليات السطو التى تقوم بها جماعات مسلحة فى امريكا لنهب البنوك وبيوت المال هدفها الاستيلاء على البيت الابيض!

هناك احتمال اخر خليق بالتمحيص وهو ان يكون ماحدث مجرد عملية سطو عادية قام بها جناة - من الطبيعى ان يكونوا مسلحين - للاستحواذ على مبلغ كبير من المال فى عملية واحدة لتامين حياتهم، ونحن نرتاح الى هذا الاحتمال فى ضوء يقظه المؤسسة الامنية الراصدة للارهاب الذى يعنيها من ناحية، وفى ضوء حالة الفوضى التى تمر بها البلاد من ناحية اخرى فلدينا كل انواع الفوضى.. فوضى فى الانتخابات، وفى المحاكمات وفى تنفيذ احكام القضاء، فوضى فى التعليم، فوضى فى الاخلاق، وفى الشارع المصرى.. فوضى فى كل مناحى حياتنا جعلتنا غير امنين على يومنا. هذا عن انواع الفوضى، اما عن كمياتها فهى من الوفرة بحيث اذا وزعت على اقطار العالم المستقرة الناعمة لجعلت اهلها يفضلون الموت، ومع ذلك قد يمكن الصبر على كل هذه الانماط، ولكن ان تتسلل الفوضى الى ثروة مصر وبالذات الى اموال الناس فى البنوك فهذا امر غير محتمل، فما اكثر عصابات الاستيلاء على الاراضى بالاف الافدنة وملايين الامتار المربعة، وما اكثر مقترضى المليارات من المصارف بلا ضمانات، وما اكثر عمليات الاختلاس من البنوك التى يقوم بها من ائتمنوا عليها.. والادهى والامر ان من نواب الشعب من تجرأ على نهب اموال الشعب وفى المقابل لانسمع عن اجراءات رادعة لوقف نزيف المصارف وبيوت المال كتلك التى تتخذ فى بعض الدول الاسيوية التى اشترعت عقوبة الاعدام للمتلاعبين باقوات الناس، وعقوبة كهذه نحن اولى بها بنص الشريعة الاسلامية التى توجب قتل كل من يعيث فى الارض فسادا.

ثروة مصر سائبة.. على المشاع.، والنهابون واللصوص ينقسمون حيالها الى فئتين، الاولى اعضاؤها يحسنون التزوير والتدليس بحكم عملهم واطلاعهم على خبايا الامور ومسارها، يدبرون امورهم على مهل وفى روية، ومن ثم قلما يكتشف امرهم لمهارتهم ولانخراطهم فى شبكة قوية مترابطة، وكلما زاد افسادهم وتراكمت خبرتهم تعززت مراكزهم وقويت شوكتهم، ويصبح الاقتراب منهم فى حكم المحظور او الممنوع، ولا يفوتنا التنويه الى ان اعضاء هذه الفئة من ذوى المناصب والمسئوليات، وانهم يقتلون الناس بالسم البطئ، اما الفئة الثانية فينتسب اليها من لايملكون الا



القوة الجاهلة، يدبرون امورهم بلا رؤيه وبلا تقدير واع للعواقب، فليس لديهم مايحرصون عليه من مال او جاه، وسيلتهم الاشتباك مع من يعترض طريقهم حتى الموت، وغالبا مايدفع الواحد منهم سني عمره او حياته كلها او بعضها ثمنا لفعلته.

من يدلنا على الفرق بين فئة تسطو بسلاح التزوير واخرى تسطو بسلاح العنف، النتيجة واحدة في الحالتين وان اختلفت الوسيلة، وهي الاضرار بالاقتصاد القومي الى حد التدمير وفقدان الثقة في مصارفنا واحجام الناس عن التعامل معها، فهل الفزع الذى اصاب المؤسسة الامنية من جراء حادث المراغة سببه الوسيلة المستخدمة فيه ام نتيجته؟ وهل ترى المؤسسة الامنية فرقا بين السم البطئ ومفعوله الأكيد وبين استخدام الطلقات التى قد تطيش!

الفوضى المقترنة بالتراخي هي المسئولة عن تشجيع محترفي السلب والنهب من الوجهاء والعظماء واهل الاستثمار الذين اتوا بالفعل على جانب كبير من ثروة البلاد، ومسئولة بالتالي عن اثارة المشاعر والحفائظ الى درجة ان اجمع مرتكبو حادث المراغة امرهم على اخذ نصيبهم من ثروة مصر السائبة عنوة ودفعة واحدة وبطريقة خائفة غير مبالين بحراسة واهية وغير مكترثين بقانون لايحترمه احد، وهذا التفسير للحادث ان لم يكن قائما اليوم فسيقوم غدا، وهو تفسير تعضده مؤقتا الحوادث المتزايدة للسطو على المنازل والقصور ومحلات المجوهرات ومنها مايسفر عن وقوع ضحايا بين قتلى ومصابين.

ولا احسب ان من اعدوا التقرير الامني بغافلين عن حالة الفوضي والتزوير والبطلان التى خيمت على البلاد، ولكن تضمينها في تقرير رسمى قد يكلفهم ما لايطيقونه من حرج، ومن ثم لم يجدوا الا مشجبا وحيدا يعلقون عليه همومهم وهو مشجب الارهاب.

كلمة الارهاب اعطيت من المعانى والمرادفات المطاطية اكثر مما تستحق واكثر مما تحتمل، فمعناها ببساطة اثارة الفزع، فهل الامن لايعنيه الا فزع من نوع خاص؟! وهل الفزع الذى يثيره نهب ثروة مصر والذى يثيره الاعتداء على الاعراض بلا تفرقة بين سن او جنس او قرابة، او الذى يثيره اقتحام الدور المطمئنة وممارسات البلطجية في الانتخابات التى راح ضحيتها ابرياء اقل من ان يعدل في نظر المؤسسة الامنية ذلك الذى اثاره استخدام السلاح في حادث المراغة! هل حادث المراغة رغم محدودية تاثيره وامكانية محاصرته اهم في نظر المؤسسة الامنية من كل انواع الفزع المشار اليها رغم تاثيرها المدمر على حاضر ومستقبل البلد من كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، الاجابة بنعم عن هذه التساؤلات ليس لها الا مدلول واحد، هو ان امن الشعب ليس له الاعتبار الاول.

اننا ندعو علماء الاجتماع لتدارس الامر ووضع تقرير تحت بصر القيادة السياسية يحللون فيه اسباب الجرائم المتزايدة كما ونوعا، بشجاعة وتجرد لوجه الله والوطن.



المصـــدر : الأهــرام المســائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٩ / ١٢ / ٢٠٠٠

مجزرة إرهابية تؤدى إلى مصرع أكثر من ٢٠ مواطنا سودانيا

مجموعة ارهابية من تنظيم «التكفير والهجرة» تفتح نيران رشاشاتها على المصلين أثناء صلاة التراويح

مصرع أحد الإرهابيين وفرار الباقين فى أسوأ حادث إرهابى قبل يومين من الانتخابات الرئاسية فى السودان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٩ / ١٢ / ٢٠٠٠

الخرطوم ـ وكالات الانباء : فى تصعيد خطير لاعمال العنف فى السودان قبل يومين فقط من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، اعلن التليفزيون السودانى الرسمى ان مسلحا أطلق النار بصورة عشوائية فى مسجد قرب العاصمة السودانية الخرطوم ليقتل ٢٠ مصليا كانوا يؤدون صلاة التراويح ويصيب ٤٠ اخرين على الاقل بعضهم جراحه خطيرة قبل ان تقتله الشرطة بالرصاص.

وذكرت بعض وكالات الانباء العالمية ان عدد القتلى وصل إلى ٣٠ شخصا والمصابين إلى مائة شخص من المصلين فى المسجد الواقع فى ام درمان. واكد التليفزيون السودانى ان الهجوم نفذه عضو فى جماعة التكفير والهجرة. واضاف ان القاتل يدعى عباس الباقر وأنه من قرية السبيس الواقعة فى منطقة الجزيرة واستطرد التليفزيون قائلا ان المسلح اطلق النار على رجال الشرطة الذين حاولوا اعتقاله وانهم ردوا على اطلاق النار بالمثل. وعرض تليفزيون هيئة الاذاعة البريطانية مشاهد لجثث غارقة فى برك من الدماء ومصابين تلطخت ملابسهم بالدم. وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط ان حشدا غاضبا تجمع أمام مستشفى ام درمان للمطالبة بالقصاص من مرتكب الحادث فى المسجد الواقع بقرية الجرافة شمالى ام درمان.

وذكر شهود عيان أنه فى الساعة ٨.١٥ من مساء امس بتوقيت الخرطوم واثناء الركعة الثانية من صلاة التراويح بالمسجد انهالت طلقات نارية من ثلاثة اتجاهات. ورجح أحد الجنود الذين تعاملوا مع الحادث بان أكثر من ثلاثة اشخاص نفذوا تلك المجزرة مشيرا إلى انهم كانوا يرتدون جلابيب بيضاء عليها سترات وانهم لاذوا بالفرار.

غداً الذى قتل.يذكر انه من المقرر ان يجرى السودان انتخابات رئاسية وبرلمانية على مراحل على مدى تسعة ايام ابتداء من يوم الاثنين المقبل. وتقاطع معظم احزاب المعارضة الانتخابات التى يسعى فيها الرئيس الحالى عمر البشير إلى الفوز بفترة رئاسية جديدة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩/١٢/٢٠٠١

حادثة المراغة ولا للتكفير المسلح فى مصر

تناولت وسائل الاعلام فى مصر والخارج حادثة المراغة بالاشارة والاتهام بالنصوص الى مسئولية الجماعات الاسلامية عن الحادث رغم ان الجماعة لم تشر الى ذلك لا من قريب ولا من بعيد ولكن الى اى مدى يصدق هذا الاتهام نذكر عدة ملاحظات ثم نتبع ذلك بالرأى.

١ - بداية الجماعات الاسلامية وقعت فى اخطاء كثيرة فى صدامها مع الدولة [illegible] عليها ولكن حادثة المراغة حادثة سطو مسلح قتل فيه عدد كبير من المدنيين وشبهة اتهام الجماعات تتعلق بوجود حادث مشابه فى السطو على بنك [illegible] اتهم فيه بعض الافراد المنتسبين للجماعة الاسلامية ومراجعة لحوادث الجماعات الاسلامية من واقع ملفات القضايا التى امامى وجدت ان مرتكبى حوادث العنف المنتسبين للجماعة لم [illegible] حادث قتل المدنيين من المصريين الا خطأ وان حوادث قتل المدنيين عمدا كانت لبعض الافراد المسيحيين او السائحين الاجانب ومعظم الحوادث كانت ضد الشرطة

٢ - انه منذ مبادرة وقف العنف وحادث الاقصر عام ١٩٩٧ لم ينسب للجماعات الاسلامية حادث عنف واحد.

٣ - الجماعات الاسلامية اعلنت فى بيان لها نفيها ارتكاب الحادث.

٤ - ان انتفاضة الاقصى اوجدت استنفارا عند الجماعات الاسلامية ضد العدو الصهيونى حتى الجناح المتشدد (مستور الجماعة الاسلامية مثال) [illegible] كانت تهديداتهم عبر وسائل الاعلام للمصالح الصهيونية

٥ - الشكل التنظيمى لعملية السطو من سيطرة بالسلاح الآلى وانسحاب يرجح شبهة انتساب العمل للتنظيم العسكرى للجماعة الاسلامية . مع الوقوف مع الملحوظة الخامسة من الممكن ان نجد انفسنا امام حالة جديدة من الاشكال التنظيمية تتمثل فى جماعة صغيرة تقوم على الفكر التكفيرى من الممكن ان تكون انشقت عن الجماعة الاسلامية لو صح وجود مثل هذه الجماعة التكفيرية ونقول تكفيرية بدليل القتل العشوائى للمدنيين فنحن امام حالة جديدة فى مصر وهى التكفير المسلح وهذا النوع ان صح فرض وجوده فهو قائم على فكر التكفير والهجرة القديم وان كانت جماعة التكفير جماعة انعزالية لم تستخدم السلاح الا لفرض فكرهم الخاطئ بالقوة فقط اما استخدام السلاح مع التكفير فهو اسلوب استخدمه تنظيم الناجون من النار عام ٨٧ فى محاولة اغتيال ابو باشا وايضا جماعة الشوقيين التى قامت باعمال سطو واستحلت اموال الناس فى الفيوم بدون برهان ولا دليل من كتاب الله وسنة رسوله وهى جماعة تكفيرية ايضا ولكن الاهم فى تلك الحادث إن صح نسبته إلى جماعة تكفيرية وليس إلى مجموعة مجرمين وهو الراجح.. الاهم هو ما الدافع لذلك الأسلوب هل الحاجة المادية.. من الممكن خاصة إذا كانت جماعة محاصرة تكفيرية مما دفعها إلى قتل المدنيين والسطو على البنك ام الدافع هو اليأس من حدوث انفراجة للدولة مع الإسلاميين خاصة ان المعتقلات مليئة بالألوف والدولة ترفض التواجد الإسلامى على الساحة السياسية بكافة اشكاله مثل المشروع الحزبى الإسلامى الذى قوبل بالرفض التام او حل حزب العمل لبعض شكله الإسلامى خاصة عند إثارته لقضية إسلامية أو المحاكمات العسكرية او قتل بعض افراد الجماعة الإسلامية فى حادثى العمرانية وأسوان اخيرا او كثرة مظاهر الخروج عن الالتزام والاخلاق الإسلامية على اى فرض دفع هؤلاء للتشدد واليأس فنحن إن صح وجود تلك الجماعة أمام حالة جديدة وعلى الدولة الا تتبع الاسلوب التقليدى بقتلهم فى الحقول او الجبال وانتهى الامر بالنصر بل لابد من المراجعة السياسية للحالة الإسلامية وخاصة



سياسة الدولة مع الجماعات الإسلامية بعد تلك السنوات المليئة بالأحداث وخاصة بعد المراجعات الكثيرة داخل صفوف تلك الجماعات لأن الاعتماد على الحل العسكرى (بكافة اشكاله) سيولد جماعات أكثر عنفا وتشددا ومراجعة الدولة لابد أن تقوم على قبول الجماعات الإسلامية بكافة تجمعاتهم داخل اطر مقبولة للطرفين والجماعات الإسلامية مهيأة لذلك بعد سنوات الصراع الطويل وعلو صوت تحرير فلسطين على كثير من القضايا وما وراء قضية فلسطين من النظام العالمى الجديد والصراع الحضارى الذى ينفخ فى ناره اراء كثيرة فى الغرب ضد الإسلام وتبقى الكرة فى ملعب الدولة ويبقى ان الانتخابات الأخيرة اظهرت للدولة ان الشعب يريد التغيير السياسي برفضه لرموز سياسية رسخت شكلا معينا لتعامل الدولة السياسى فى كافة الاتجاهات وعلى الدولة ان تعى رسالة الشعب جيدا ومنها قبوله للإسلاميين وأن انتشار الفضائيات والانترنت لم يعد فيه مكان لأسلوب الاتحاد الاشتراكى وامجاد يا عرب امجاد ولا يفهم من الكلام فتح حوار مع منفذى عملية السطو بل على الدولة تنفيذ القانون وتوفير كافة الضمانات القانونية للتحقيق ومحاكمة عادلة لان خروج الدولة على القانون كان من اسباب عنف الجماعات وأن تلغى الدولة فكرة الحل بالآتى مع الآلى لأنه لن يأتى إلا بعلو صوت الرصاص ولن نستنشق إلا رائحة الدماء وندور فى دوامة لن تنتهى فلمصلحة من. وأخيرا إن فتح قنوات التعبير السلمى للجماعات الإسلامية يخنق العنف ويلغى صوت الرصاص فلا تستهينو بحادث المراغة فإنه إنذار خطر (إن صح نسبته لجماعة).

ممدوح إسماعيل - المحامى



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب يناقش اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمكافحة الارهاب

كتب صالح شلبى:

اقرت لجنة الدفاع والامن القومى بمجلس الشعب فى اول اجتماع لها برئاسة المهندس فتحى قزمان امس اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع الارهاب ومكافحته ويناقشها المجلس فى اولى جلسات عمل له يوم ٢ يناير القادم.

اكد اللواء الدكتور سعيد صوان مساعد وزير الداخلية امام اللجنة ان الاتفاقية الجديدة تعد امتدادا لاجهزة الدولة للتوسع فى عقد الاتفاقيات وان هذه الاتفاقية اعدت على نفس نسق اتفاقية مكافحة الارهاب بين الدول العربية والتى وافقت عليها بالاجماع دون اى تحفظ. واشار صوان الى ان الاتفاقية الافريقية تقضى بالتعاون بين جميع الدول الافريقية فى مجال مكافحة الارهاب وتبادل البيانات والمعلومات بين الدول وتعد ثمرة عمل جاد وطويل بين وزارتى الداخلية والخارجية.

واشار الى نصوص الاتفاقية وقال انها تقضى بمنع استخدام اراضى الدول الافريقية كقاعدة لتخطيط اعمال ارهابية او تنظيمها او تنفيذها او الاشتراك فيها او التورط فيها باى شكل من الاشكال والعمل على تطوير وتعزيز اساليب مراجعة ورصد الحدود البرية والبحرية والجوية ونقاط التفتيش الخاصة بالجمارك والهجرة ومنع اى محاولات للتسلل يقوم بها افراد او مجموعات فى تخطيط اعمال ارهابية اوتنظيمها او تنفيذها والقاء القبض على مرتكبى الاعمال الارهابية ومحاكمتهم واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع انشاء شبكات دعم الارهاب باى شكل من الاشكال كما تتعهد الدول الاطراف بتبادل اى معلومات من شانها ان تؤدى الى تحقيق هدف القاء القبض على اى شخص اتهم بارتكاب عمل ارهابى ضد صالح اى دولة او ضد مواطنيها وحجز ومصادرة اى نوع من الاسلحة او الذخائر او المتفجرات اوالاجهزة او الاموال او اية وسيلة اخرى استخدمت فى ارتكاب عمل ارهابى.



المصـــدر : الأحــــــرار

التاريـــخ : ١٩ / ٩ / ٢٠٠٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ آلاف هارب من أحكام و١١٦ بندقية آلية في حملة بقنا

قنا: جمال النجار

قامت اجهزة الامن بقنا بشن حملة موسعة على جميع مراكز وقرى المحافظة بقصد اعادة الامن والانضباط الى المحافظة سقط خلالها عدد كبير من مروجي الاسلحة النارية غير المرخصة وعدد اخر من مروجي السموم المخدرة كما سقط عدد كبير من الهاربين من احكام واجبة النفاذ عليهم تم تحرير محضر للمخالفين واحيلوا للنيابات المختصة التي تولت التحقيق

كان اللواء سامح ابو الليل مساعد الوزير لامن قنا قد اشرف على حملة موسعة قام بها رجال المباحث الجنائية وقطاعات الامن المختلفة بالمديرية تم خلال الحملة ضبط ٣٠٠ هارب من احكام بينهم ١٥ محكوما عليهم في جنايات وكذلك ضبط ١٧١٥ محكوما عليهم في جنح.

كما تم ضبط ١١٦ قطعة سلاح متنوعة من بين المضبوطات و١٢ بندقية اليه سريعة الطلقات وكميات من الرصاص و٢١٢ طلقة اخرى كما سقط في قبضة رجال الامن ٢٠ بلطجيا وقام العميدان ممدوح مقلد مدير المباحث واحمد حسين رئيس المباحث باشراف اللواء درويش مصطفى مدير الادارة العامة للمباحث الجنائية بمنطقة جنوب الصعيد بتحرير المحاضر للمتهمين واحالتهم للنيابات المختصة التي تولت التحقيقات.



المصدر : المساء

التاريخ : ٢٢/١٢/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محاولة اغتيال محمد أحمد حسين عضو مجلس الشعب بأسيوط

مجهولون أطلقوا عليه ٥ رصاصات.. ونقل للمستشفى فى حالة خطيرة



محمد احمد حسين

اسيوط - صلاح فضل:

حاول مجهولون اغتيال محمد أحمد حسين عضو مجلس الشعب باسيوط.. اطلقوا عليه ٥ رصاصات اثناء سيره على كورنيش النيل الليلة الماضية عقب خروجه من حفل افطار بنادى الحقوقيين، وفروا هاربين، ونقل إلى مستشفى اسيوط الجامعى فى حالة خطيرة.

اصيب العضو باربع طلقات فى الوجه وطلقة فى الذراع اليمنى.. وهو ينتمى الى عائلة الحيات بقرية نجع سبع مركز اسيوط وبينها خصومة ثارية مع بعض عائلات القرية.. وظهر العداء واضحاً فى انتخابات مجلس الشعب الاخيرة.

تبذل اجهزة الامن جهوداً مكثفة للقبض على الجناة.. ويخضع المصاب لرعاية طبية فائقة فى محاولة لانقاذ حياته.



المصــــدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــــخ : ٤ / ١٢ / ٢٠٠٠

الحزب الإسلامى

بعد حصول جماعة الإخوان المسلمين على ١٧ نائبا في مجلس الشعب، وقد يرتفع الرصيد إلى ١٩ إذا جرت انتخابات الدائرة التي ألغاها القضاء في الإسكندرية وترشحت فيها السيدة جيهان الحلفاوي وحققت أعلى الأصوات، طرح قادة الإخوان الكبار من أمثال الشيخين مصطفى مشهور ومأمون الهضيبي وسيف الإسلام البنا قضية (الحزب الإسلامي) باعتباره حقا أصيلا كفله الدستور لأصحاب اتجاه سياسي، أثبتت مصداقيته في الشارع السياسي، حتى إن مجموع نواب الإخوان يفوق عدد نواب أحزاب المعارضة الرئيسية.

والواقع أن المبررات التي تسوقها الحكومة في رفض تأسيس حزب إسلامي تفتقر إلى المنطق وتفتقر إلى العقلانية، فضلا عن أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول العربية التي أعطت للحركات الإسلامية حق التنظيم السياسي وأقصد تحديدا تجربة الإخوان المسلمين في الأردن واليمن، كما لم يستفد على أي نحو بتجربة الجبهة القومية الإسلامية في السودان، والتي استطاع البشير الذي يمثل الجناح العسكري في السلطة أن يطيح بشريكه الأصولي حسن الترابي بجرة قلم من دون أن تنقلب الدنيا، ولم تطلق رصاصة واحدة.

تقول الحكومة إن تأسيس حزب على أساس ديني يعتبر من المحرمات، ويقول قادة الإخوان (ومنهم عصام العريان) إنهم لا يريدون حزبا دينيا وإنما يريدون حزبا مدنيا له مرجعية إسلامية، يمكن أن ينضم له الجميع بمن في ذلك الأقباط، تعود الحكومة فتقول (إن تأسيس حزب إسلامي سيدفع البعض إلى المطالبة بتأسيس حزب قبطي، مما سيؤدي إلى تفتيت البناء الاجتماعي) ويقول قادة الإخوان ومنهم الهضيبي إذا افترضنا أن الأقباط سوف يؤسسون حزبا فإن هذا لن يضير أحدا وفي إيطاليا كما في دول أوروبية أخرى ديمقراطية مسيحية ولم نسمع عن أزمات طائفية أو مشكلات دينية مع أصحاب الديانات الأخرى في البلاد الأوروبية.

وكاتب هذا المقال له كتاب بعنوان (الحزب الإسلامي) وصفه البعض ومن بينهم المرحوم الأستاذ محمد حامد أبو النصر المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين- في رسالة بعث بها إلي بأنه يتسم بالموضوعية والمنطق، توصلت فيه إلى أن التيار الإسلامي يشكل أحد الروافد الأساسية للفكر السياسي في مصر والوطن العربي كما أن الحركات الإسلامية حركات وطنية وليست عميلة (بالمنطق الأمني) وأن تأسيس حزب له مرجعية إسلامية سوف يساهم إلى حد ما في تخفيف درجات العنف، وقلت ومازلت أن الإخوان المسلمين يشكلون اليوم جماعة معترفا بها في الأردن يخوضون الانتخابات التشريعية والمهنية والنقابية مثلهم مثل أي تيار سياسي آخر ولا يعقل أن يكون الملك حسين الذي أتاح للإخوان حرية الحركة أكثر ديمقراطية من حكام مصر وقلت أيضا ومازلت أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح سمح للتيار الإسلامي في بلاده بتشكيل حزب إسلامي هو (التجمع اليمني للإصلاح)، وقد حقق هذا الحزب نتائج كبيرة في الانتخابات التشريعية التي جرت في اليمن عامي ٩٣ و١٩٩٧ وصار الإسلاميون في الأردن واليمن قطاعا مهما من قطاعات العمل السياسي بدلا من أن يكونوا منبوذين ومحرومين من العمل الشرعي.

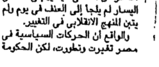
لقد رصد المراقبون انخفاضا في معدلات عمليات العنف السياسي التي كان يمارسها المتطرفون الإسلاميون في الأردن بعدما اعترفت الدولة بحق الجماعة (الإخوان) في ممارسة العمل السياسي علانية، لكن اللافت للنظر أن جماعات العنف في اليمن تمادت في عمليات العنف رغم أن لها حزبا كبيرا له أعضاء في البرلمان، وله سيطرة على عدد كبير من المساجد والمدارس الأهلية فضلا عن جامعتين إحداهما في صنعاء والأخرى في حضرموت، وقد يعود استمرار العنف في اليمن إلى أسباب أخرى من بينها وجود خلل في التوازن السياسي بين محافظات الشمال التي تستأثر بالسلطة والثروة والقرار وبين محافظات الجنوب التي تعاني الحرمان والعوز بعدما لجأت السلطة إلى سياسة فصل العمال والجنود والموظفين، فتحولوا إلى بطالة، أي وقود وبارود غضب.

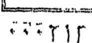
وفي مصر لاتزال القيادات الحاكمة منذ جمال عبد الناصر حتى الآن ترى أن تأسيس حزب للإخوان يهدد الحياة السياسية سواء أكانت شمولية أو تعددية حزبية وأن جماعة الإخوان المسلمين تنتهج العنف وتتبنى الأسلوب الانقلابي، وأنه لا أمن معها، ولا أمان فيها، وأن تاريخ الإخوان هو تاريخ أسود مثل قرن الخروب كله اغتيالات ومؤامرات وأن الثورة لم تنقلب على الإخوان، وإنما الإخوان هم الذين انقلبوا على الثورة وحاولوا اغتيال عبد الناصر في حادث المنشية عام ١٩٥٤، لكن الأمر المؤكد أن هناك تحولات جرت في فكر جماعة الإخوان بدليل ثقة الناخبين فيهم، ومنح ١٧ نائبا إخوانيا ثقتهم، وإذا افترضنا أن عقل الإخوان لم يتغير وأن منهجهم الانقلابي كما هو فإنني أتساءل عن مبررات رفض الحكومة لحزب الوسط وهو حزب مدني مائة في المائة يتصدره رجل محترم مثقف مستنير هو المهندس أبو العلا ماضي الذي تحترمه الحركات السياسية في مصر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار لم يلجأ إلى العنف في يوم ولم يتبن المنهج الانقلابي في التغيير.

والواقع أن الحركات السياسية في مصر تغيرت وتطورت، لكن الحكومة

بقلم :

عادل الجوجري







المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٤/١٢/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هى التى لم تتغير، لسببت اساسى هو انها تضع معايير امنها فوق مصلحة ومستقبل الوطن وهى تعتمد على تقارير اجهزة الامن وافكار اجهزة الامن وهى اجهزة تضع الهواجس والشك والريبة كاعتبارات اساسية، ولا علاقة لها بالمنظور السياسى، او بالحوار وطالما استمرت هذه النظرة ستظل الفجوة قائمة فى النظام السياسى والحزبى فهناك احزاب ورقية هى مثل الارقام التى لا معنى لها ومع ذلك هى موجودة ولها شرعية مثل احزاب الامة والاتحادى الديمقراطى والشعب والخضر ومصر الفتاة، وهناك تيارات سياسية فاعلة موجودة ومؤثرة ولها اعضاء فى البرلمان لكن ليس لها احزاب ولا تعترف بشرعية وجودها الدولة، ولعل المجتمع الذى يفرز ظاهرة من هذا النوع لا يمكن أن يتطور ويتقدم وأن يحارب إسرائيل ففى الكيان الصهيونى (إسرائيل) اكثر من حزب دينى متعصب ولم نسمع عن صراع دموى له طابع طائفى بين اليهود بل على العكس فإن الاحزاب الدينية اليمنية تلعب دورا مهما فى حسم التشكيلات الوزارية فى (تل ابيب)، خاصة حزب (شاس)، ونحن لا نبغى سوى ان تكون الاحزاب معبرة عن التفاعلات السياسية فى البلد وإلا ظلت كيانات وهمية وأسماء خيالية، واتحدى ان يذكر لى أحد اسم رئيس حزب الخضر او رئيس حزب مصر الفتاة، اما رئيس حزب الامة فهو معروف ومشهور بقراءة الكف ومعرفة الطالع وضرب الودع وهى مهام تحبها الحكومة وترعاها فهى المشغل عندها بكثير من قراءة الواقع والتعامل معه.

مهزلة فى البرلمان

شهد الاسبوع الماضى مهزلة بكل المقاييس فقد جرت انتخابات فى لجنة الثقافة والإعلام فى البرلمان انتهت بفوز الزميل حمدين صباحى عضو مجلس نقابة الصحفيين بـ١٣ صوتا مقابل ١٠ اصوات حصلت عليها السيدة فايدة كامل وتم إعلان فوز حمدين وصعد إلى المنصة الرئيسية لكن الست امال عثمان لم يعجبها فوز احد قادة المعارضة برئاسة لجنة من ضمن ١٤ لجنة نوعية وبالتالى قالت ان اللائحة لا تجيز فوز حمدين لانه لم يحصل على الاغلبية اى ١٦ صوتا وقررت إعادة الانتخابات، وطلب المجتمعون إجراء الانتخابات فى نفس اللجنة وفى نفس التوقيت لكن السيدتين امال عثمان وفايدة كامل رفضتا ذلك واجريت الانتخابات بعد ٤٨ ساعة وجاءت النتيجة لمصلحة فايدة كامل بـ٢٠ صوتا مقابل ١٠ اصوات لحمدين.

هذه القصة نهديها لكل من يامل فى التغيير عن طريق الحكومة او النظام ونزف له البشرى بأن لا أمل فى التغيير، طالما ان مصر عقمت عن إنجاب بدلاء لفتحى سرور ومصطفى كمال حلمى وكمال الشاذلى وفايدة كامل، واحمد ابو زيد وباقى اعضاء مجلس الشورى الذين تحنطوا فى مواقعهم يرفضون التغيير فالسيدة فايدة كامل مع احترامنا لها مارست العمل البرلمانى وحصلت على فرصتها اكثر من مرة وكان عليها أن تترك الفرصة لزميل اخر وخاصة إذا كان حمدين صباحى عضو مجلس نقابة الصحفيين والرمز الناصرى المعروف كما كان على فتحى سرور أن يترك مكانه لشخص اخر يضيف جديدا للحياة البرلمانية وبصراحة شديدة اقول إننى اخاف على مصر من برلمان ممتلئ، بوجوه قديمة لا تصلح للقرن ٢١، ولا الالفية الثالثة فهى نتاج زمن الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن وقد انتهى الاتحاد السوفيتى بجلالة قدره وبقى فتحى سرور.

الشورى يستأنف جلساته السبت
مناقشة ٤ تقارير و١٥ إتفاقية دولية

كتب محمد عبدالحافظ:

يستأنف مجلس الشورى جلساته السبت القادم برئاسة د.مصطفى كمال حلمي.. يتم خلاله تشكيل لجنة خاصة لدراسة بيان الرئيس مبارك الذى القاه فى الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى فى افتتاح الدورة البرلمانية.. كما يناقش المجلس خلال جلساته الصباحية والمسائية يومى السبت والاحد ٤ تقارير نهائية أعدتها اللجان النوعية بالمجلس، وتشمل تقارير استثمار الموارد المائية «تنميتها وحسن استخدامها».. والاثار الانسانية والاجتماعية للبحوث العلمية والتكنولوجيا «الضوابط والاخلاقيات».. وخطة قوميه لاعداد الشباب لدخول الالفية الثالثة.. والمشكلة السكانية فى بداية القرن الجديد «الزيادة ـ الخصائص ـ اعادة توزيع السكان».. كما يناقش المجلس ١٥ اتفاقية احيلت الى المجلس وناقشتها اللجان النوعية المختصة.



حادثة المراغة والموساد متهم بتهديد أمننا

شغلت حادثة المراغة اهتمام الناس لامور عدة الاول لطريقة الافلام الامريكية التى تمت بها والثانى لعدم التوصل إلى اى من المتهمين رغم مرور أكثر من شهر على الحادث والثالث القتل العشوائى للمدنيين وقد أشرت فى مقال سابق إلى شبهة انتساب الحادثة إلى جماعة تكفيرية ونحلل فى هذا المقال الاهتمام الأهم الموجه إلى الموساد والذى ذكرته بعض الاقلام هنا وهناك والموساد متهم لعدة أسباب أولا أنه هو الجهة صاحبة المصلحة الوحيدة فى عدم استقرار مصر وأمنها وحالة الهدوء الأمنى التى تشهدها مصر لا تروق للموساد خاصة مع وجود سوابق رغم اتفاقية السلام فى التسلل لاختراق أمن مصر عبر الجواسيس المتعددين مثل مصراتى وعزام وغيرهما.

ثانيا: مع وجود حالة التعبئة النفسية الغضبية المسيطرة على الشعب المصرى تجاه العدو الصهيونى والشعور الشعبى الجارف المؤيد لقضية فلسطين أصبح من مصلحة الموساد توجيه الشعور الغضبى إلى جهة أخرى بافتعال حادثة مثيرة للمشاعر كما حدث فى حادثة المراغة.

ثالثا: وهو المهم وجود حالات مشابهة لحوادث مثيرة استهدفت مدنيين بطريقة عشوائية ولم يتم توجيه الاتهام لأحد فيها مثل الحادثة الشهيرة منذ سنوات فى كافتيريا وادى النيل بميدان التحرير والتى تم تفجير قنبلة فيها بطريقة عشوائية وقتل وجرح فيها عدد من المدنيين ولم يتم إعلان قرار الاتهام لأى جهة أو شخص حتى الآن رغم مرور سنوات وقد أشارت أصابع الاتهام لدور الموساد فى تلك الحادثة.

رابعا: من مصلحة الموساد هدم الحالة الهادئة بين الدولة والجماعات الإسلامية التى مر عليها أكثر من ثلاث سنوات منذ مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف وتبعتها جماعات أخرى بإعلانها وقف العنف ويبقى أن صح الاتهام كيف تسلل الموساد إلى صعيد مصر وأخيرا ننتقل إلى الاتهام الثالث فى الحادثة وهو

١- الموجه إلى أن منفذى الحادث مجموعة من المجرمين من عصابات السطو المسلح وليس ذلك صعبا لتوفر السلاح فى الصعيد وطبيعة جغرافيا الصعيد.

٢- عشوائية التنفيذ فى عملية السطو فبعد أن كان المتهمون متوجهين إلى البنك الأهلى وفشلوا فى اقتحامه توجهوا إلى بنك مصر مما يدل على رغبتهم فى الحصول على المال بأى طريقة وأى أسلوب ثم فرارهم يدل على أنهم من أهل الصعيد العالمين بالطرق هناك وقد وقعت حادثة مشابهة فى الصعيد فى السطو على محطة بنزين بواسطة السلاح وثبت قيام عصابة من المجرمين بتلك الحادثة وإن صح نسبة الحادث إلى عصابة من المجرمين دل ذلك على تطور فى أسلوب الجريمة وأن الافلام الأمريكية وصل تأثيرها لصعيد مصر.

ممدوح إسماعيل المحامى



المصدر : صوت الأمة

التاريخ : ٢٠٠٦/١٢/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنور الهوارى يكتب:

المرشد الأمين.. فى فهم الإخوان المسلمين!

الإخوان تحولوا إلى مجموعة منعزلة تحمى نفسها من الذوبان فى المجتمع وعندما تفكر فى الانفتاح.. تنفتح بقصد الغزو والاختراق والسيطرة على الناس

لهم قاموسهم الخاص.. وكذلك آدابهم وفنونهم ونوادرهم التى لا يعرفها أحد غيرهم



المصدر : صوت الأمة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧/١٢/٢٠٠٦

مرة أخرى تعود مسألة الحزب الإخوانى إلى الظهور من جديد، وتثير من الجدل القدر الكبير.. والمسألة تحتاج إلى النظر من أكثر من زاوية سواء نظرنا إليها فى إطار اللحظة التاريخية الراهنة والتى ربما تحددها بالأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، أو سواء نظرنا إليها من إجمالى الخبرة التاريخية للإخوان والتى تستغرق عمر ما يزيد على سبعين عاماً، أو سواء نظرنا إليها من مدخل الظروف الإقليمية والدولية الضاغطة والمتحولة التى تعيشها مصر.

فى البداية لابد أن نشير إلى معنى ودلالة ومفهوم كلمة «الإخوان» على أرض الواقع ثم كما تتراءى صور مختلفة فى أذهاننا وتصوراتنا. وعندى فإن الإخوان، من المنظور الاجتماعى الثقافى، تحولوا إلى ما يشبه الطائفة القوية المتمركزة حول ذاتها أو تحولت إلى ما يشبه المجتمع المحكم والتكامل داخل المجتمع الأصلى. وهى طائفة تغلق على ذاتها بالقدر الذى يسمح لها بحماية وجودها من الذوبان والاختراق. وبالتوازى مع ذلك، هى طائفة تنفتح على المجتمع الأصلى «مصر» بقصد الغزو والاختراق، والفتح، ومد جسور الهيمنة والسيطرة، وبسط حبال الشد والجذب. فطائفة الإخوان لها أعرافها وتقاليدها وطقوسها التى تمتد من الميلاد إلى الوفاة، ولها قاموسها اللغوى واصطلاحاتها الخاصة المتداولة فيما بينها. وهو قاموس خفى لا يسهل على غير الإخوان أن يفك شفرته. ولطائفة الإخوان آدابها وعرفتها ونوادرها ومكافآتها ومراجعها التى تشكل القاسم المشترك الذى يربط أعضاءها ويدمجهم بجماعتها ويطبعهم بطابعها. ولطائفة الإخوان قراءاتها الخاصة لتاريخ الإسلام، ولواقع العالم، ولحركة التاريخ، ولصناعة المستقبل. ولطائفة الإخوان منهجهم العملى الواقعى فى مسائل مثل المرأة، الديمقراطية، الجنس، التربية، الخصوصية. إلخ. وهو منهج يعيد إنتاج القديم من أشكال تدعى وصالاً مع العصر، ولكن يبقى جوهرها قديماً، ومحافظاً. ولهذا فإن للطائفة الإخوانية جهازها الخاص فى الفتوى والتشريع. بل ولها صحيفتها الأسبوعية الخاصة التى لا يكتبها إلا الإخوان، والتى لا يقرؤها إلا الإخوان. وفى العبادات، تجد لطائفة الإخوان منهجاً موازياً للعبادات المعروفة بفروضها ونوافلها، فعندهم نظام الأسر والأوراد والأذكار. وللإخوان من المنظور الاجتماعى الثقافى - احتياجهم للتصلب والتزمت على إجمالى النسق الاجتماعى والثقافى لعموم المجتمع المصرى فهم فى خصومة مع مجمل إنجاز حركة النهضة المصرية على امتداد القرنين الأخيرين، يستوى فى ذلك الأدب مع الفن، مع ما يموج به الشارع من كل جديد ومستحدث أو كل قديم مستقر.

وفى المنظور السياسى فإن طائفة الإخوان تعلى من شأن التنظيم لتجعله فوق شأن الدين، وتعلى من شأن الحركة لتجعلها فوق شأن الفكر، وتعلى من شأن التقليد الآمن لتجعله فوق الاجتهاد المحفوف بالمخاطر، وتعلى من شأن الجماعة حتى تكاد تمحو شأن الفرد. ثم هى فى كل الأحوال، طائفة تطوى صدرها على الكثير من عشق فكرة «الدولة»، والهيام بها، والتوق إليها والسعى نحوها. ففكرة «الدولة» والوصول إليها والاستيلاء عليها هى المرادف لدخول الجنة، والحصول على مرضاة الله، وهى المرادف العصرى للهجرة إلى المدينة، وفتح مكة، وهى المرادف للفتوحات والغزوات التاريخية المنتصرة فى الخبرة الإسلامية. وتوازيا مع عشق الدولة، وتعظيمها، وتصويرها على أنها سائسة الدنيا وحارسة الدين، فإن طائفة الإخوان لا تزال منصرفة إلى الدولة بطابعها الأموى، والعباسى والعثمانى، أى دولة "القرون الوسطى، التى تجاوزها الزمن، وتجاوزتها الدنيا، والحاصل الآن فى التنظيم الإخوانى هو الارتكاز على فكرة الطاعة وعلى فكرة البيعة، بصورة تجعل الموروث السياسى للعصور الوسطى حياً وناطقاً ومتجدداً فى صلب الممارسة السياسية الداخلية والذاتية لطائفة الإخوان المسلمين.

فالفكرة الحاكمة لمجمل التفكير والحركة والتنظيم والطموح الإخوانى هى فكرة تأسيس خلافة خامسة بعد الراشدين وبنى أمية وبنى العباس وبنى عثمان.. وهى فكرة تجدها شائعة فى الخطاب المعلن للشيخ البنا وعن زوال الكتابة وإنتاج الخطاب من بعده.. وهذه الفكرة، أحياناً يضمرها الإخوان، وأحيانا يعلنونها، أحياناً يرونها غاية لهم فى العصر الحديث وأحياناً يتناسون أنها فكرة لعصور مضت وانقضت، فإنهم فى الحقيقة يؤسسون مشروعهم السياسى على حلم السطو على أمة الإسلام فالسطو على أمة «لا إله إلا الله» هو صلب وجوهر الفكر السياسى لطائفة الإخوان المسلمين. وبينما تتجه الإنسانية المتحضرة نحو تقليص دور الدولة فإن العكس مازال قائماً لدى الإخوان طالما أنهم يربطون بين الدين والدولة فهم لن يقبلوا بالدولة ناقصة الصلاحيات والسلطات المطلقة إلا إذا قبلوا تصوراً للدين بعيداً عن المطلقات واليقينيات، وهو أمر مستحيل.

وأحب هنا أن ألفت الانتباه إلى فارق نوعى مهم، فالإخوان يحلمون بدولة الفتح والغزو الراشدية والأموية والعباسية والعثمانية ولكنهم بالإضافة إلى ذلك يسلكون سبيل دولة القمع الوطنية المركزية البوليسية التى عركتهم وعركوها وطحنتهم بعدما حاولوا أن يطحنوها طوال النصف الأخير من القرن العشرين.. فدولة بنى أمية أو بنى العباسى أو بنى عثمان، لم تكن تملك أدوات القمع الهائلة المتاحة الآن بين يدى الدولة الوطنية فى العالم الثالث حيث يعمل ويحلم الإخوان المسلمون ثم لم تكن لتلك الدولة فى القرون الوسطى هذه القدرة الهائلة على تجنيد كل أدوات الفقه، والفكر والثقافة والفن فى دولاب الدولة مثلما تفعل الدولة الراهنة.. ولا جدال فى أن خبرة العقود الخمسة الماضية، أحدثت نوعاً من التجاذب الحميم بين الدولة التى تقمع الإخوان، وبين الإخوان الذين يريدون الاستيلاء على هذه الدولة، وثمة نوع من الإعجاب المتبادل بين الطرفين. وثمة نوع مضمر من التبادل المتوالى لأساليب العمل بين الطرفين، فكلاهما يستعير من الآخر، ويأخذ عنه، ويقتدى به، فى النقاط التى رآه حقق منها نجاحاً، فلك أن تتخيل رؤساء الدولة كما لو كان كل منهم مرشداً عاماً، ولك أن تتخيل المرشد العام وهو يجسد صورة ومضمون رئيس الدولة المركزية القابضة «المهيمنة». وثمة ترسانة من المفاهيم القمعية والشمولية التى يزخر بها التنظيم الإخوانى، وهى مرادف متماثل، لترسانة المفاهيم القمعية، والشمولية لدى الدولة المتحكمة والمسيطرة، فأمن الدولة يوازى أمن الدعوة، والخضوع للقانون يوازيه «سلم نفسك»، والحفاظ على الاستقرار يوازيه حق الطاعة، والمصالح العليا للدولة يوازيها المصالح العليا للجماعة، وأسرار الدولة يوازيها



المصدر : صوت الأمة

التاريخ : ٢٧/١٢/٢٠٠٠

استمرار الجماعة، والوحدة الوطنية يوازيها وحدة الصف والوزير المسئول يوازيه الأخ المسئول هذا هو الوصف الاجتماعي والثقافي والسياسي لطائفة الإخوان، وهو مقدمة لازمة للحديث عن حزب الإخوان

فالإخوان المسلمون، تطوروا من جمعية يغلب عليها التصوف في نهاية العشرينيات، إلى جماعة يغلب عليها السياسة في نهاية الثلاثينيات وحتى الخمسينيات، إلى طائفة محكمة مغلقة قوية منظمة، في النصف الأخير من القرن العشرين وربما يكون مزعجاً، الإيحاء بالتشابه الذي قد يكون بينها وبين اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية وسواء كان هذا التشابه صحيحاً أم موغلاً في الخطأ والافتراء فإن الذي يعنينا في هذا المقام هو التركيز على الكيفية التي يسعى بها الإخوان للحصول على القوة، حتى يتسنى لهم الوصول إلى القوة، وهي هنا «الدولة» باعتبارها الاحتكار الشرعي والقانوني لممارسة القوة على المجتمع.

ومن بيئة وأجواء الربع الأول من القرن العشرين،

حيث ولد ونشأ وتعلم الشيخ البنا وصولاً إلى تأسيس فكرته ثم جماعته يمكن القول إن هذه الفترة التي شهدت السقوط الأخير للخلافة الإسلامية. إنما كانت في الحقيقة وفي اللحظة ذاتها تشهد سقوط المنهجية التقليدية الموروثة في الفكر الإسلامي. ومن ثم كانت الفريضة الشرعية التي تحتمها اللحظة، هي تجديد الإسلام، وتجديد الإسلام هو في المقام الأول والأخير عملية معرفية ذهنية، ينشأ عنها تأسيس جديد للقواعد المنشئة للمعرفة الدينية والقواعد المادية لاستنباط الأحكام، والقواعد المادية لفهم الكتاب والسنة، إذ كما جاء في الحديث « يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»

ومنذ اللحظات الأولى لتأسيس جمعية ثم جماعة ثم طائفة الإخوان وقع لبس وخلط واضح وفادح بين مهمة تجديد الإسلام وهي المهمة التي يدعيها الإخوان، ويزعمونها لأنفسهم دون أن يكون لهم فيها باع طويل أو قصير. وبين مهمة ممارسة السياسة والسعي لحيازة القوة واحتكار السلطة باسم الإسلام، وهي المهمة التي يتنصل منها الإخوان ويبدون الزهد فيها والترفع عنها في حين أنها الحافز الذي يحركهم ويقعدهم ويفرحهم ويحزنهم. فالإخوان يتحدثون عن التجديد وقلوبهم معلقة بالسلطة حتى يصلوا إليها، ويتحدثوا عن الدعوة وأبصارهم ترنو إلى الدولة، ويشيروا نحو الآخرة وعجلاتهم تعشق الأولى.

وعلى هذا الأساس، فإن الخطأ الإخواني خطأ ممتد في الزمن، لأكثر من سبعين عاماً.. فالطاقة والجهد والحركة الإخوانية منصرفة نحو التنظيم الإخواني لحمايته وتوسيعه وتعميقه وتقويته على أساس أن هذا التنظيم هو التجسيد الموضوعي للإسلام، أو هو دولة الإسلام الكامنة والمختبئة حتى تتاح لها فرصة الظهور والتمكين.

وجوهر الخطأ الإخواني، يتمثل في أنه لأول مرة، في تاريخ الإسلام، ينتقل العمل الديني من أيدي العلماء والثقات إلى أيدي الهواة من الطلبة والموظفين ابتداء من الشيخ حسن البنا في مقاهي الإسماعيلية، وليس انتهاء بالشيخ جابر في امبابة، والشيخ عمر عبد الكافي في نادي الصيد.

وكانت الخلاصة، أن الإخوان- عبر سبعين عاماً- احترفوا إفساد الدين وإفساد السياسة في آن واحد، وأفسدوا الدين بأن جعلوا التنظيم بديلاً عن التجديد، وأحلوا الموظفين في مكان العلماء، وأفسدوا السياسة بأن أعرضوا عن الدولة الحديثة واستلهموا دولة القرون الوسطى، وتخلفوا عن معركة الحرية والعدل والقانون وتفرغوا خفافاً وثقالاً بطرح مفاهيم شمولية تدعم الدولة القائمة ولا تؤثر عليها بالسلب من هيمنتها وسيطرتها.

وإجمالاً، فإن طائفة الإخوان أفسدت الدين بأن أعادت تجديده، على أيدي علماء يواصلون سيرة مالك والشافعي وأبي حنيفة، وابن حنبل، وابن عبد السلام، وابن تيمية وابن حزم، وابن رشد.. وتركت الدين لعبة مستباحة يلهو بها أجيال من الهواة الذين يحترفون الخطابة والتحريض والوعظ إلى أجيال من الهواة الذين يحترفون القتل والإبادة من مصر إلى السودان إلى الجزائر.. وعلاوة على ذلك فإن طائفة الإخوان أفسدت الدولة الحديثة بأن وقفت عائقاً أمام التطور الديمقراطي واصطنعت ازدواجية القرآن والدستور، وازدواجية الشريعة والقانون، وازدواجية الاحتفاظ بالهوية والصلح مع العصر.

وعلى امتداد سبعين عاماً، احترفت طائفة الإخوان، طرح القضايا، الخاطئة في التوقيت، والخاطئة في المنهج، ففي الوقت الذي كان الإسلام، ومازال يحتاج إلى فتح أبواب الاجتهاد والتجديد الشامل، ذهبوا يطرحون قضية أسموها تطبيق الشريعة بدوافع سياسية مجردة تتبع أساليب التحريض وتنتهي إلى غايات التغلب السياسي ولذلك ليس غريباً أن تجد قيادات وزعامات إخوانية تحيط نفسها بهالات الوقار والمجد وألقاب «الداعية الإسلامي» وما شابه ذلك، في حين أنه لا يحسن التفرقة بين فرائض الوضوء وسنن الوضوء.

وعلى امتداد سبعين عاماً، لم يكلف الإخوان أنفسهم قراءة تاريخ الإسلام، ليعرفوا كم في رءوسهم من أوهام وأباطيل فما يسمونه دولة المدينة، لم يكن هكذا، وإنما كان «المدينة المنورة» أو مدينة الرسول. وما يسمونه دولة الإسلام لم يكن هكذا وإنما كان دولة أبي بكر أو دولة عمر أو دولة عثمان أو دولة بني أمية.. إلخ» فالدين ينسب لله وحده وإلى أنبيائه ورسله. وأما الدولة فهي تنسب للإنسان. نعم الدين لله «دينا قيماً ملة إبراهيم حنيفاً» أما الدولة فهي للإنسان. وهذه هي الحقيقة التاريخية الواقعية التي عانقت حركة الإسلام في تيار الزمن، وهي الحقيقة التي استقر عليها المسلمون جيلاً بعد جيل.. فالدين حقيقة مطلقة والدولة واقع نسبي، ومن المفزع أن تتغلب الدوافع السياسية وخصوصاً المعارك الانتخابية على الفكر الإخواني فتجعلهم يعرفون الإسلام تعريفاً محدوداً ومقزماً فيقولون «الإسلام هو الحل» بينما الإسلام هو الدين الذي يتعبد البشر به لله.

ويبقى أن قيادات الإخوان من الموظفين وأهل المهن والحرف ليسوا أهل علم، وليسوا أهل فقه، وليسوا أهل فكر ونظر، حتى يطمئن المرء إلى مقولاتهم حول تفسير الإسلام، وحتى يطمئن المرء إلى تصوراتهم حول ما



يسمونه المرجعية الإسلامية.

وإذا كان الإخوان يسعون إلى حزب سياسي فإن هذا الحزب لن يكون إلا واحدة من الواجهات التى يتم تعليقها فوق دولة الإخوان القائمة حالياً، وهى دولة «ظل»، مكونة من مستوطنات مغلقة ومحصنة ومتناثرة فى أنحاء القطر المصرى من الإسكندرية إلى أسوان، وسوف يساهم الحزب فى إنشاء معابر وجسور تربط بين كانتونات ومستوطنات هذه الدولة وتضم أجزاءها إلى بعضها. وساعتها سوف يدرك المصريون أنهم وقعوا بين كماشة ليس لها فكان فقط وإنما لها أكثر من فك وفك وفك.

ولدى الإخوان انصراف غريزى وإعراض فطرى عميق عن قراءة التاريخ الإسلامى ليس فقط ما كان منه بعيداً بل أيضاً ما كان منه قريباً، هناك فى المشرق الإسلامى حيث النموذج الشيعى للدولة الدينية فى إيران، أو فى جنوب الوادى حيث النموذج السنى للدولة الدينية فى السودان فيما تتجه التجربتان نحو التخفف من أثقال الهوس الدينى، والاتجاه الصعب نحو الطابع المدنى للدولة والسياسة، فإن الإخوان فى مصر مازالوا يصرون على إعادة إنتاج الخطأ وتكراره واستنساخه من جذوره حتى أطرافه وحواشيه.

وعشق الإخوان للسلطة، وإيمانهم بالدولة، وإخلاصهم للتمكن والقوة يقودهم إلى الاعتقاد بأن الدين لا تحرسه إلا الدولة. وهى فكرة تنطوى على استعداد لاستخدام الإكراه والإجبار والقوة فى ميدان العقيدة، وهى فكرة تنطوى على عدم الثقة بالإنسان الفرد، فالإخوان لا يمكنهم أن يؤمنوا بالحقيقة التى أقرها الإسلام والتى اهتدت إليها الإنسانية وهى أن الدين يحرسه المتدينون، وأن العقائد يحميها إخلاص المؤمنين بها، وأن مبادئ حرية العقيدة.. والفكر والتعبير التى تسود عصرنا قد رفعت يد الدولة عن كل هذه الشئون.

وعملياً فإن حزب الإخوان لن يفتح أبوابه إلا لذكور الطائفة ورجالها فقط، أما نساء الإخوان، ثم المسلمون ثم الأقباط فلا مكان لهم على الإطلاق. لأن هذه هى طبيعة الميراث الإخوانى، وطبيعة التنظيم الإخوانى وطبيعة العقلية الإخوانية التى تكونت طوال سبعة عقود.

فالجماعة القائمة على فكرة ونموذج المستوطنة المغلقة والمحصنة يستحيل أن تتحول بين عشية وضحاها، إلى حزب سياسى ديمقراطى منفتح. والله أعلم.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]

يقتل أعضاءه حتى لا يترك دليلا يهدى أجهزة الأمن:

الجيل السرى للإرهابيين !

■ أعضاؤه غير مسجلين أمنيا.. وصغار السن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٢ سنة

■ التائبون ليسوا بعيدين عن عضوية هذا الجيل .. وكشف تورطهم يحتاج إلى إعادة تفكير

تحقيق: عصام عبد الجواد

بينما استعد الجميع لرؤية ستار عام ألفين وهو ينزل معلنا نهاية مسرحية الحوادث الإرهابية، وقع حادث السطو على بنك المراغة بسوهاج ليفاجيء الاستعداد العام ويؤكد أنه مازالت للمسرحية بقية، لا يعلم أحد إلى متى ستمتد. وأخطر ما فى هذا الحادث هو الأسلوب الجديد الذى انتهجه، وكأنه إعلان عن تكتيك جديد وقناعات جديدة تشير إلى ميلاد جيل جديد من الإرهابيين. والمذهل أن كل الدلائل بما فيها آراء القيادات الأمنية لم تنكر وجود تكتيك جديد. غير أنها أكدت فى الوقت ذاته أن هذا التكتيك مهما كان جديدا وحديثا. فإن أجهزة الأمن قادرة على مطاردته وتقويضه.

المذهل فى هذا الجيل الذى أطلق عليه البعض الجيل الرابع من المتطرفين أنه يتخلص من أعضائه بالقتل فى حالة الإصابة أو فى حالة الشك فى القبض عليه حتى لا يكتشف أمره وأمر باقى أعضاء الجماعة.

هذا الجيل جعل أجهزة الأمن تعاود التفكير فى خططها وتعاملاتها مع هذه النوعية الإجرامية من الجماعات الإرهابية خاصة ملفات ما يطلق عليهم «التائبين». فقد أكد الكثيرون أن عددا من هؤلاء التائبين مازالوا يحملون نفس الأفكار، لكنهم استفادوا من فترة تواجدهم فى السجن والالتقاء بعدد من القيادات الإرهابية وإعادة تقييم خططهم فى تجنيد عناصر جديدة من صغار السن الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و ٢٢ عاما وهو أكثر الأجيال الإرهابية خطورة.

وقد ظهر ذلك واضحا فى عملية المراغة، إذ لم تستطع أجهزة الأمن التعرف على جثة الإرهابى القتيل رغم الجهود المضنية التى بذلتها لمعرفة شخصية هذا الإرهابى الصغير إلا أنها حتى الآن لم تصل إلى أية معلومات تقود إلى صاحب الجثة، كما حدث فى الهجوم الذى وقع على معبد الدير البحرى بالأقصر عام ٩٧ والذى لم تتعرف فيه أجهزة الأمن حتى الآن على جثة الإرهابى السادس والتى مازالت مجهولة حتى الآن.

هل هذه علامات قوية على ميلاد جيل جديد مخيف من الإرهابيين؟

يقول اللواء محمود عبد العال مساعد وزير الداخلية للأمن العام السابق: الجماعات الإرهابية تطور نفسها كل يوم وفى كل عملية يقومون بها يتضح فيها هذا التطور الكبير فى تنفيذ جرائمهم وهو أمر غاية فى الأهمية خاصة أن الجرائم التى تحدث الآن فيها نوع من التطور والذى استفادت منه الجماعات المتطرفة جيدا، واستفادت من التكتيك والتنفيذ بدقة. وهو دليل على تواجدهم وإعادة النظر فى خططهم وفى تنفيذهم لهذه العمليات لكن المهم ليس هو التطور الذى حدث فى هذه الجماعات الإرهابية لكن الأهم من ذلك كله أن تكون أجهزة الأمن على قدر أكبر من هذا التطور.

فقد انتهى عصر المجرم الذى كان يتسلق المواسير حتى يدخل المنزل من الشباك لسرقته وأصبح المجرم الآن سواء الإرهابى أو الجنائى مثقفاً ومتعلماً وأغلب عناصر الجماعات المتطرفة يستفيدون من دراستهم وتعليمهم سواء فى الهندسة الميكانيكية أو فى الكيمياء أو الطب، ويقومون بدراسة الجريمة قبل تنفيذها جيدا، ويتدربون عليها وعلى كيفية الدخول والخروج من

الموقع دون أية خسائر فى صفوفهم، ويستغلون كل شىء من حولهم لصالحهم حتى يستطيعوا الهروب دون أن يعرفهم أحد

هذا الجيل - والكلام مازال للواء محمود عبدالعال - يعد من أخطر الأجيال الإجرامية لأنه يستغل شبابا صغير السن غير مسجل أمنيا، ولم تسبق معرفته من أية جهة بالإضافة إلى عمليات غسيل المخ التى تمت له حتى يدفع حياته مقابل عدم القبض عليه وهذا التكتيك من قبل هذه الجماعات لم يبدأ اليوم فقط، بل بدأ منذ حادث الهجوم على فندق أوروبا فى وسط شارع الهرم بالجيزة عام ٩٦ عندما أطلقت مجموعة مسلحة النار على فوج سياحى أمام الفندق فى الساعة السابعة صباحا وفرت هاربة دون أن يتعرف عليهم أحد أو يتأكد من صور شخصياتهم. هذه العصابات الإجرامية ذات التكتيك العالى تحتاج إلى رجال أمن مدربين تدريبا عاليا جدا.. مدربين أولا على سرعة التصرف والبديهة، ثانياً على التعامل مع السلاح بكل أنواعه بسرعة ودقة متناهية. أما الذى يحدث الآن من قبل الحراسات الموجودة سواء على البنوك أو على الفنادق أو الأماكن المهمة فأغلبهم جنود درجة ثالثة لا يستطيعون التصرف السريع وغير مدربين تدريبا جيدا على إطلاق النار حتى إن بعض الضباط ليست لهم دراية أو خبرة كافية بعملية إطلاق النار والتنشين الدقيق والسريع ورجل الأمن يحتاج إلى تدريب مستمر.

ومطلوب أيضا من قيادات الأمن تدريب الضباط جيدا واختيار أفضل العناصر القادرة على حماية المنشآت والتعامل السريع مع المجرم مهما كان السلاح الذى يحمله ومهما كانت درجة ذكائه وتخطيطه.

وفى دول أوروبا وأمريكا - يواصل اللواء محمود عبدالعال - يتم تدريب الضباط بصفة مستمرة على أحدث أنواع الأسلحة وعلى أحدث أنواع خطط الجريمة. فعندما تقع جريمة ما وتشعر قيادات الأمن أن هذا النوع من الجريمة دخيل على مجتمعها وأن المجرم استخدم أسلوبا جديدا فإنهم يقومون بتدريب كل الضباط المنوط بهم التعامل مع مثل هذه الجريمة تدريبا جيدا حتى يستوعبوا التطور فى الجريمة كما أن هناك دورات تدريبية لكبار الرتب من الضباط والاطلاع المستمر على أحدث وسائل مكافحة الجريمة.

وقد صرح مصدر أمنى مهم بوزارة الداخلية بأن أفراد الجماعات الإرهابية التى تقوم بتنفيذ العمليات بهذا الأسلوب الجديد قد تعدوا الخطوط الإنسانية بقتلهم للأبرياء ثم قتلهم لزملائهم فى حالة الإصابة، وهو تكتيك جديد تتبعه الجماعات الإرهابية لتضليل الأمن لأن فى اعتقادهم أنهم بذلك يستطيعون الهروب بعدم ترك دليل واحد يقود للوصول إليهم والقبض عليهم.

لكنى أستطيع أن أؤكد أنه لابد لهؤلاء المجرمين من الوقوع فى قبضة أجهزة الأمن، وفى أقرب فرصة حيث تقوم أجهزة الأمن بعمليات بحث واسعة على جميع المحاور ليس للقبض على مرتكبى حادث المراغة فقط بل لتطويق الجماعات الإرهابية والحيلولة دون تنفيذ حوادث أخرى، كما قامت أجهزة الأمن فى الماضى القريب بوقف عمليات التمويل التى كانت ترد من الخارج لهذه القيادات الهاربة واستطاعت أجهزة الأمن أن تقلص عملياتهم وتقضى على أكثر من ٩٥٪ من نشاطهم، وهو مجهود يشهد به كل متابع لما قامت به أجهزة الأمن حتى إننا فى عام ١٩٩٩ لم تقع حادثة إرهابية واحدة. وفى عام ٢٠٠٠ تعتبر حادثة المراغة هى الوحيدة طوال عامين وهو ما يعنى أن أجهزة الأمن تعمل بجد ونشاط وأنها لم تغفل أبداً، فهى تتابع جميع أنشطة الجماعات الإرهابية سواء فى الداخل أو الخارج، ونتوقع فى أى وقت أن يحدث من تلك الجماعات ما حدث فى المراغة لأننا لا نؤمن أبداً بعملية وقف العنف التى أعلنت عنها تلك الجماعات.

ويبقى أن موضوع الإفراج عن التائبين لا يتم إلا بطرق مدروسة وبحسابات دقيقة جدا ويتم وضعهم تحت المراقبة لفترة طويلة للتأكد من تركهم للفكر المتطرف واندماجهم فى المجتمع، والقول المغلوط بأن الجماعات الإرهابية مازالت تزاول نشاطها بدليل قيامها بتجنيد عناصر جديدة هذا قول غير صحيح لأن أية جريمة مهما كانت جنائية أو إرهابية فمن الممكن أن يكون مرتكبها غير معروف وغير مسجل ويحتاج وقتا للبحث عنه والوصول إليه لأننا فى النهاية نتعامل مع جريمة دون النظر إلى منفذها ونعمل على الوصول إلى الجانى مهما كان مسجلا أو غير مسجل لأنه فى النهاية شخص مجرم ولابد من القبض عليه وتقديمه للعدالة حتى يأخذ جزاءه.

ويؤكد نفس المصدر على أن هؤلاء المجرمين سوف يقعون فى أيدى أجهزة الأمن فى القريب العاجل لأن المجرم مهما حاول أن ينفذ الجريمة الكاملة فلن يستطيع وسوف يترك دليلا نستطيع من خلاله الوصول إليه حتى لو كان فى حضن الجبل ومهما استحدث من أساليب حديثة.

ومهما تطورت هذه الجماعات وغيرت من أساليبها فإننا نحن نتطور أيضا لمواكبة أحدث أساليب الجريمة بكل أنواعها وأشكالها الإرهابية والجنائية.

ويقول اللواء محمد عبد الفتاح عمر الخبير الأمنى ومساعد وزير الداخلية السابق أن هذه الجماعات لن تتوقف عن عملياتها القذرة ومهما أعلنت عن أنها أوقفت عملياتها الإرهابية



فهى ليس لها عهد وليست لها كلمة، لأنها أولا وأخيرا جماعات إجرامية فقط تستفيد من الموقف الذى أمامها. لذلك فهم يؤمنون بالتقية وهو أسلوب يعلنون فيه أنهم لن ينفذوا عملياتهم حتى يتبين للرأى العام أنهم توقفوا عن العنف حتى يستفيدوا من هذا التوقف بتجنيد عناصر جديدة واستخدام أساليب جديدة فى تنفيذ عملياتهم القذرة فى محاولة منهم للوصول إلى أهدافهم بقتل الأبرياء.

وقد ثبت بالدليل القاطع أن هذه الجماعات - يواصل اللواء عبدالفتاح - مازالت تباشر نشاطها الإرهابى بتجنيد عناصر جديدة صغيرة السن، غير معروفين لتنفيذ عملياتهم ويستطيعون بعد تنفيذ العملية والهروب الذوبان وسط المجتمع، دون أن يعرفهم أحد، وهؤلاء يتم تجنيدهم إما عن طريق القيادات الهاربة أو ما يسمى «التائبين» الذين يتم الإفراج عنهم ويحتاجون فى الحقيقة متابعة دقيقة جدا وضرورة وضعهم تحت المنظار الأمنى بصفة مستمرة للتأكد من صدق توبتهم أو معرفة علاقاتهم مع من كانوا فى الماضى القريب من أعضاء الجماعات المتطرفة■



المصدر : المتوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ١٢ / ٩٩

أوراق الدكتور أحمد خليفة (٥)

الوحى.. والوعى

قبل أن يرحل الدكتور أحمد خليفة العالم الاجتماعى الكبير كتب تجربته فى الحياة السياسية والاجتماعية بعيون الباحث المدقق وبعد رحيله أصبحت هذه التجربة ملكا للتاريخ وللأجيال الجديدة..

«ما الفظيع أن تضرب كسوحا بعكازيه»

(فولر)

روعت مصر فى أحد الأيام بأحداث لم يسبق لها مثيل. هجوم مسلح مفاجئ على المدرسة العسكرية يقوم به عدد من الشبان وكأنهم فى موقعة حربية. وأسفر الهجوم عن مصرع وإصابة عدد كبير من الضباط والطلاب. وتساءل الناس فى فزع وجزع: لماذا تسفك دماء الأبرياء وبهذه القسوة والوحشية ولغير سبب مفهوم؟ ثم لم يلبث أن اختطف عالم كبير هو المرحوم الشيخ الذهبى ثم قتله خاطفوه وكان وراء كل حادث جماعة من هذه الجماعات التى وصفت بالدينية.. وهكذا لم يعد يخفى أن شيئا جديدا غريبا مقلقا يجرى على ساحة مصر.

وإزاء هذه الأحداث المروعة الدامية لا يملك الإنسان إلا التساؤل: هل يستطيع مجتمع حريص على حاضره ومستقبله أن يعيش فى ظل مواجهة عارمة من التعصب والهوس؟. وهل أصبح العنف يسير فى ركاب العقيدة التى تملأ النفس طمأنينة وسكينة؟. هل يعقل أن ينسب سفك الدماء أنهارا إلى حركة تنشر البعث الإسلامى؟

لقد كانت هناك حركة إسلامية ثورية تسعى إلى المجد الذى كان عليه الإسلام ليكون مجدا لحاضره كما كان مجدا لماضيه. وكان هناك فكر عظيم من وراء هذه الحركة إذا ما ذهبنا حتى الأفغانى ومحمد عبده إلى القريب فى فكر حسن البنا والدعوة الإخوانية حتى أواخر الأربعينات. كان كل هذا فكرا قويا رصينا عامرا بالتسامح ساعيا بالحجة والإقناع.

إلا أن النذر بدأت تتجمع فى أواخر الخمسينات. ولعل كتاب سيد قطب «معالم فى الطريق» كان علامة على هذا المنعطف الحاد فى طريق الصحوة الإسلامية إذ اتسم الفكر الجديد بالغضب والتغالى. وقد يرجع هذا إلى أحداث الصدام مع السلطة فى ١٩٥٤ وما نجم عن ذلك من اضطهاد للإخوان خلف من المرارة ما دفع سيد قطب إلى وصف المجتمع الإسلامى الحاضر بأنه مجتمع جاهلى ولو آمن بالله. ولما كان جاهليا فقد تعين القضاء عليه. وهكذا بدأت فكرة العنف عند سيد قطب. وإن كان أغلب الظن عنفا دفاعيا إزاء الاضطهاد الذى يتعرض له الإخوان. ولكن هذه الأفكار وما سبقها وخاصة كتابات أبو الأعلى المودودى قد فتحت الطريق لأفكار أشد عنفا وتحبيذا للعنف لدى بعض الجماعات فى الدعوة إلى فعل ما أمر الله به والنهى عما نهى عنه.

والواقع أن الدعوة الإسلامية منذ عهد الرسول عليه السلام كان منهجها الحكمة



وحسن الموعظة. مصداقا لقوله تعالى: «فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر» وقوله تعالى: «أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين». ونوح ظل يدعو قومه ردحا طويلا «ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما فأخذهم الطوفان وهم ظالمون».

ويبدو أن العنف الهجومى ليس محل اتفاق كامل فى هذه الجماعات. وهذا ما قاله محكوم عليه فى قضية الفنية العسكرية عندما سئل فى ذلك:

«نحن على قناعة كاملة بأن العنف والصدام مع السلطة فى مثل هذه الظروف لن يعود على حركة الدعوة الإسلامية إلا بمزيد من المعوقات. وفى كل مرة كنا نلجأ فيها إلى الصدام مع السلطة كنا ندفع إلى ذلك دفعا من قبل مجموعة من الظروف وليس حبا فى العنف وليس رغبة فى الدموع. وإننى أقول إن هذه الظروف التى أدت إلى العنف فى كل مرة ما زالت موجودة. بل يمكن أن أقول إن هذه الظروف والأسباب التى أدت بنا إلى العنف وإلى صدامات مع السلطة قد تضاعفت الآن. وبالتالى فلم ولن ينتهى العنف بيننا وبين السلطة مادامت أسبابه لم تنته.. ونحن حينما نقول إننا نرفض العنف فليس تجنبا لخسائرنا الناجمة عنه. فلقد ثبت أن الشباب المسلم أهل للتضحية. ولكننا نرفض العنف حرصا على دعوتنا وضمانا لتصحيح مسيرتنا».

إلا أن مكمن الخطر فى هذه المذاهب ليس الأخذ بمبدأ العنف فى الدعوة. إنما فى اقتران العنف بفكر التكفير. فهم يعدون المجتمع كافرا.. ومن ثم يحل دمه ويحل شرعا حربه والانقلاب عليه والقضاء عليه بالسيف والدماء. وهى نظرة عدوانية حتى على أصول الدين نفسه ولو تمسحت به، لأنها تقوم على ادعاء العصمة– والعصمة لله وحده، لنفر من الناس نسبوا بأنفسهم إلى أنفسهم الصواب المطلق وأخذوا لأنفسهم تكفير الآخرين والحكم بفساد دينهم.. بل قتلهم. وعندها يصبح الحكم الأعلى بيد جماعة من البشر لم يخترهم أحد وإن ادعوا أن العناية الإلهية خصتهم بالحكم والحكمة، جماعة لا يطمأن إلى صلاحيتهم وقدراتهم على تسيير أمور المسلمين والمواطنين فى وجه التحديات الضخمة لهذا العصر يحكمون حكما مطلقا باسم الله سبحانه ويطيحون بكل من عارضهم بحجة عصيان الله والإفساد فى الأرض. ولكن محمدا كان خاتم الأنبياء وآخر من اختاره الله من رسل لهداية الناس. وترك الأمر بعد ذلك لعباد الله ليختاروا من يشاؤون لتولى أمورهم.

إلا أن هذه الجماعات ترفض الديمقراطية وهى حكم عباد الله وتفرض نفسها وترفض الديمقراطية– أو أى اسم على هذا المعنى بينما لا تحرم الشريعة الإسلامية شيئا من ذلك أو تكرهه. ولكن كانت كراهيتهم للديمقراطية لأنها قد تأتى بمن لا يساير فكرهم المعصوم فى مذهبهم، كما أنهم يجدون فى الديمقراطية طريقا صعبا معقدا طويلا بالنسبة لهم، وهم يريدون بالسيف والدماء وبغير صبر أو انتظار أن يغيروا العالم ويستولوا على الحكم مدعين أنهم يريدون الحكم بما أنزل الله دون أن يسمحوا لأحد بأن يناقشهم فيما يعنون بذلك على وجه التعيين والتحديد.

وواضح أن الدين بذلك قد سخر لأغراض السياسة والحكم والدنيويات ولعلهم تأثروا بأوضاع خاصة لدى الشيعة تعتبر الإمام وارثا للنبوة وذا من منزلة عند الله أكبر من غيره توجه له الطاعة العمياء من الكافة، وهى مبادئ لا يقرها فقه السنة، وفيها إهانة للعقل البشرى، وهى منحة الله سبحانه لعباده التى اختصهم بها وخيانة لفطرة الإنسان ومسئوليته عن تقدمه ومساهمته بفكره وعمله وثقافته لخير المسلمين والمواطنين جميعا، أيتفق هذا مع ما يفخر به بعض أتباع هذه الجماعات من أنه قد حدد فكره وثقافته واستغنى عن كل ثمار العقل الإنسانى واكتفى بقراءة الكتب الدينية؟

مثل هؤلاء لم يعودوا قادرين أو راغبين فى أية مناقشة تتناول أمور المجتمع، فقد افترضوا مسبقاً أنهم على حق وأن غيرهم على باطل. ولا يقبلون الجدال بالبرهان ولا يناقشون النظام السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى بل يرفضون الدولة ذاتها بكل ما تقوم عليه. ومن ثم فهى ليست معارضة فى إطار الحلبة السياسية. بل رفض جذرى شامل يهدف إلى تدمير الحلبة السياسية ذاتها وتدمير العمل السياسى بكامله.

إن المنتمين إلى هذه الجماعات إنما يسمون إلى إطار خارج كل ما هو سائد فإذا انغلق الباب بينهم وبين الآخرين وعجزوا عن الحوار. فإنهم يكونون لأنفسهم عالما خاصا غير هذا الزمان وهذا المكان تسوده مفاهيم ومعتقدات تخلق الشعور لدى عضو الجماعة بأنه صاحب حق وصاحب قوة، ومن ثم لم يكن غريبا أن تكون هذه المفاهيم غاية فى البساطة والتسطيح مما يسهل فهمه ونشره وسط أكبر عدد من الناس، وهى مفاهيم فى الوقت نفسه ربما تحمل شرعية تفوق أية شرعية على وجه الأرض.

ولو كانت هذه الجماعات تمثل فكرا ثوريا إسلاميا أو حركة بعث إسلامية لكانت شيئا طيبا لن يتردد معه عامة الناس وخاصتهم فى اتباعها. ولو كانت حركة واعية بأوضاع العالم والتحديات التى تجابه شعوب الأرض فى هذا العصر وما ينهال من متغيرات حضارية، ولو فتحت باب الحوار حول كل ذلك، ولو لم تكن حركة غضب ونفاد صبر واستبداد بالرأى لاختلف الأمر معها ولكان لها وضع التقدير والاحترام بل فرصة الازدهار فى المجتمع.

ورغم ما يحيط بفكر هذه الجماعات من شكوك فإننا لا ننسب إليهم سوء النية، بل إن جمهرتهم شباب آمنوا بربهم وأحبوا دينهم وتفانوا فى طاعته، إلا أنهم وقعوا فى مفاهيم ساذجة وسطحية تلاها عليهم



المصدر : المتوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ / ٤ / ٢٠٠٢

بدأ الخطر بجماعات ليست للمعارضة.. بل لهدم المجتمع

جماعة عرفت كيف تخضعهم لسلطانها. ولهذا فإننى لا أميل إلى استخدام تعبير التطرف الدينى. إذ أن الدين الحق لا يرد عليه التطرف. بل يزداد به العبد فضلا. وعلينا البحث عن صيغة أخرى تؤدى بشكل أفضل ما نعنيه من أن يتحول الدين والتدين إلى مركبة للكراهية والتعصب والجمود والعجز عن إدراك أعذار الآخرين والنزوع إلى استخدام العنف فى أمور الدين ونبذ التسامح والتعاطف. كما أن تعبير التطرف تعبير نسبى غير محدد فلسنا ندرى النقطة التى ينتهى عندها التدين المحمود الذى يرقى بصاحبه ويبدأ بعدها التعصب المريض المرذول.

ولعل فى تعبير «الصلف الدينى» ما قد يسعفنا عندما لا يكون الأمر اعتزازا بالدين قدر ما هو اختيال به وزجر للآخرين وتحقير لهم واتهامهم فى إيمانهم، وهو أمر مستكن بين الإنسان وربه. وخاصة إذا وقع ذلك من شباب صغير لم يدرس الدين ولم يتسع له الوقت بعد للتعمق فى علومه ولا يعرف منها إلا قشورا قد يكون كل مصدرها مرشدا أو أميرا لا يكبره فى السن كثيرا، لم يجلس يوما إلى علماء الدين ينهل منهم أصول الدين. ومع كل هذا الخواء فإن هذا الشباب يدعى أنه أكمل دينا وأعلم بأحكامه، ويتعالى على علماء الدين بل يقتلهم أحيانا وهم حفظة القرآن، ويرميهم بالجهل أحيانا والعمالة للسلطة أحيانا أخرى. هذا ما نقصده بالصلف الدينى، لا أن يستغرق الإنسان فى فرائض الدين وعباداته وينصرف زاهدا عن هواه وعن عرض الدنيا ومباهجها. ولدينا منذ زمن طويل هذا التيار الدينى المحافظ أو المتشدد وهو تيار محمود ولا غرابة فى وجوده فى مجتمع للدين فيه مكانة رفيعة تستدعى وجود هذا الرهط من الدعاة بسلوكهم إلى مجتمع يخلو من المحرمات كالخمور والقمار والتبرج وأماكن اللهو السيئ.

التطرف إذن أو الصلف أو التعصب حالة تسىء إلى أية قضية فما بالك إذا تحول التعصب وهو عنف فكرى إلى عنف حقيقى مادى. إن التعصب فى ذاته يعمى الإنسان من الإدراك الكامل لأى أمر من الأمور ويضيق الأفق ويقطع صلة الرحم بين الإنسان وأخيه. وقد نجد بعض العذر فى هذه الظاهرة التى تمثل رد فعل مبالغا فيه نتيجة ضعف الوازع الدينى فى المجتمع الحديث، وبالتالى التردى الخلقى باعتبار الدين أساسا لكل قاعدة أخلاقية تقريبا.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢١/١٢/ ١٩٩٦

والدين الإسلامى كخاتم الأديان قد جمع كل فضيلة تمين المجتمع على البقاء والتقدم، وتضع له قواعد وأصول التعامل الاجتماعى دون إغراق فى الماديات أو استغراق فى الغيبيات. ولكن التعصب أيا كان الأمر لا يمكن أن يكون أساس الحياة فى مجتمع، وعلى المجتمع أن يتلقى هذه الرسالة ويقر فى يقينه أن الدين أمر لا يستقيم بغيره أى مجتمع، بل إن المجتمعات التى تركت الدين وراء ظهرها تتلفت اليوم لاهثة بحثا عن الدين نادمة على ذهابه.

فإذا عدنا إلى تلك الصورة القاتمة، ظاهرة الجماعات التى بلغ بها الصلف الدينى أن أنكرت على الآخرين دينهم وإيمانهم ومجتمعهم كله فسوف يلفت نظرنا غلبة عنصر الشباب فيها. ولا شك أننا لا نستطيع أن ننكر أثر المثالية التى يتمتع بها الشباب أصلا فى اعتناق الأفكار الرافضة. فهم غير مرتبطين بمصالح مستقرة، فى مال أو مهنة أو وظيفة، ولكن الأهم هو ذلك الشوق إلى مجتمع طاهر مبرأ. والحيرة بين القيم الضاربة المتصارعة والحنين إلى جمال اليقين لأنه فى عالم متغير لم تعد هناك قيمة واقفة على قدميها دون قيمة أخرى تحاول أن تنحيها فى عالم من الشك والتلون. ومن هنا الحنين إلى اليقين الروحى وخضوع العقل وتواضعه فى زمن يشهد جبروت العقل البشرى وما حققه من العلم والمنجزات.

إلا أننا إذ نصدم بما يحدث على الساحة الشبابية من عنف لا نملك إلا أن نتساءل: لماذا نشهد اليوم بالذات قسوة الظاهرة فى أعتى مظاهرها، واعتقادى أن وراء ذلك أصلا مزدوجا هو الكبت السياسى بما صحبه من خواء عقلى فى الستينات والعنف الاقتصادى بالصورة التى شهدناها فى السبعينات.

أما عن الكبت السياسى فإن الشباب الذى نتكلم عنه اليوم معظمه من مواليد الثورة التى اتسمت وقتا طويلا بالقمع الفكرى وكره المغامرات الفكرية. لم يكن هناك أمن فكرى. إنما كان المتاح- كما هو الوضع على الساحة العربية عموما- سلسلة من القوالب الفكرية والأفكار سابقة التجهيز وفرض هذه القوالب والأفكار كقضايا مسلمة. وإذا كان الجيل السابق على ذلك الجيل قد مر مع الشباب بهذه المرحلة أيضا فإنه كان قد تكون فعلا إلى حد ما فى جو من الحوار أكثر حرية وهو أمر لم يتوافر للشباب الصغير الذى شب فى ظل هذا الحجر الطويل، وكانت النتيجة ذلك الخواء العقلى لدى شباب لم ينطلق فى الآفاق ولم يسمح له بالتنقل بين الأفكار وقطف ثمارها المتنوعة، بل أعد لاستقطاب الفكر المبسط. جيل لم يتعلم الجدال ولم يعد للحوار وإن كان فى نفس الوقت فى حاجة إلى الانتماء إلى أى شيء يقبض بيده عليه. وقد انعكس هذا الفقر فى الإعداد العقلى والحرمان من مرونة الحوار والمناقشة على أسلوب حياتهم فيما بعد، فلم يطيقوا النقاش والتصقوا بما أوحى لهم من أفكار التصاقا لا يقبل النقد فهم على حق وهم وحدهم على حق ولا مجال للآخرين حتى فى إبداء آرائهم.

الشباب الحائر إذن الذى لم يدرب عقليا والذى يشعر بالحاجة إلى الانتماء إلى شيء، والذى رفض المجتمع القائم لما يقدمه له من متاعب وما يحرمه منه من آمال ومستقبل، كان جاهزا بغاية اليسر لاستقطابه لفكرة مبسطة مسطحة وهى العودة إلى الماضى حيث كل شيء كان جميلا وطيبا وعادلا. لقد حقق له هذا الانتماء حلا لصراعه ومشاكله فالفكرة بسيطة لا تحتاج إلى عناء كبير لاحتضانها، وهى تضمه إلى



معسكر كبير ممن هم على شاكلته يشعر بينهم بالانتماء والقوة فهو لم يعد فردا فى العراء إزاء مجتمع يطحنه أو ينبذه بلا رحمة، بل أصبح صاحب عقيدة ثابتة لا تحتمل الجدل، وما أسهل هذا الموقف الذى يريحه من أى عناء عقلى أو نشاط فكرى.

وقد يمكن القول فوق ذلك إن الارتكان إلى العقيدة الدينية مهرب من هيمنة الدولة الحديثة والمؤسسات الكبيرة على الفكر والسلوك، ومصدر من مصادر الاعتزاز بالنفس المستمد من رضى الله عنها، فى عالم من التضليل والإعلام الزيف وصعوبة التعبير عن الرأى والمساهمة فى صنع القرار، فى مثل هذا العالم ألا يصبح اليقين المستمد من الدين بديلا مغريا فى عصر سريع التفجر سريع الحركة؟ ألا يصبح الدين هو المأوى الأخير للباحث عن حد أدنى من الثبات واستقرار القيم؟

وفى عصر الانتشار الثقافى، أو كما يقال الغزو الثقافى، ألا تكون المقاومة فى صورة موقف ثقافى أيضا؟.. وإذا كان الدين هو أساس الثقافة فى هذا المجتمع الذى يتعرض للغزو أفلا يكون رد الفعل الدينى هو رد الفعل الملائم؟

وقد نرى فى مجتمعنا حركة تحضر هائلة ولكنها ذات صلة ضعيفة جدا بتطور أساليب الإنتاج وتطور الصناعة، وبالتالى فإن القيم الريفية وهى وثيقة الصلة بالدين لا تترك مكانها بسهولة لقيم المجتمع الصناعى الأقل تمسكا بالدين بل تخضع المدينة نفسها لقيمه.

وثورة يوليو لا يمكن أن تبقى ثورة إلى الأبد، ولابد أن تضعف بالتدريج طاقات انفجارها، واعتقادى أن نهاية الستينات وبداية السبعينات قد شهدت هذا الضعف، ولم يكن يستقيم أن ندعى أننا ما زلنا نعيش ثورة يوليو فى ذلك الوقت، إنما كنا نعيش قرارات ثورة يوليو، وكان لابد من أن ننتبه لكى نحدد التراث الذى نحتفظ به وندعمه من هذه الثورة والخصائص التى يمكن التخلى عنها. كان لابد أن نذكر أن ثورة يوليو قد أدت مهمتها ما استطاعت


د. أحمد خليفة

وتقدمت فى السن، وأن المجتمع فى حاجة إلى تجديد طاقاته الثورية. وفى نفس الوقت يحتاج إلى الاستقرار إذ لا يوجد مجتمع يتحمل أن يعيش فى ثورة مستمرة، والذى نبهنا وأيقظنا إلى هذا المعنى فى حقيقة الأمر هم الشباب فى أوائل السبعينات، فهم أول من يحس بالاختلال الاجتماعى، وسواء رضينا أم لم نرض، وسواء أصابوا أم أخطأوا فإنهم قرعوا الأجراس للتنبيه إلى أن المجتمع يتململ، إلا أنهم حائرون وباحثون عن أحضان قيم جديدة يستقرون عليها. وقيمة هذا التنبيه الشبابى ليست فى صحة أفكارهم أو اتجاهاتهم بل فى أنه إنذار للمجتمع حتى لا ينسى أن هناك اختلالا فى الإيقاع الاجتماعى. لقد كانت صحوة الشباب أو غضبه شجبا لأوضاع رأى أنها لا تتفق مع تصوراتهم النزيهة عن الحياة.

إن الظواهر الشبابية المقلقة التى رأيناها خلال السبعينات والتى تفسر بأنها انقضاض على أوضاع المجتمع لا يمكن أن ننحيها أو نتجاهلها. أو حتى نقمعها بالقوة على وهم أننا نستطيع بالقهر أن نتخلص منها. إن هذا جدير بخلق دائرة العنف، عنف من السلطة يقابله عنف من القوى التى تتصدى للتعبير والتغيير. إن لغة العنف لا تصلح للتعامل بين الحاكم والمحكوم، وأفضل منها أن يقوم حوار سلمى يسقط العقد ويكشف المواقف ويحدد المواقع.

وإذا كانت الدولة قد اعتادت على مجابهة الحركات اليسارية المتطرفة وجرمتها فى كتب القانون فإنها وجدت بالنسبة للحركات القائلة بالدين صعوبة



هي غياب الحدود الفاصلة بين التدين والتطرف والتآمر فماذا نستطيع أن نصنع لمن يذهب للصلاة أو يدعو للصلاة أو يمارس الزهد أو يدعو إليه، ومن يطلق لحيته أو يحجب امرأته؟. إن غياب الحد الفاصل هذا يجعل المهمة أمام الدولة عويصة وأثرها في الرأى العام كريها أن تطارد الدولة المؤمنين بينما تسمح لمن يرتكبون الخطايا والموبقات بأن يسيروا أحرارا في طريقهم.

ومع ذلك فقد كان ممكنا لهذه الطاقة الرافضة للمجتمع أن تتجه إلى المذاهب الفوضوية أو إلى ما اصطلح على تسميته بأقصى اليسار القائم على هدم النظام القائم والطبقة، بل إنكار الأديان والدعوة إلى الإلحاد. كان من الممكن أن تتوظف هذه الطاقة في هذا الاتجاه إلا أن التربة مصر الاجتماعية وفي كثير من الدول الإسلامية مشبعة بالمشاعر الدينية إلى حد شكل مناعة إزاء هذه التوجهات، ومن ثم اتجهت هذه الطاقة الكاسحة إلى الجانب الآخر وهو الاستغراق في الدين والعودة إلى الأصول المثالية التي جاءت إلينا عبر السيرة النبوية وسير الخلفاء مما يشع منه الصدق والعدل وخشية الله. ويبقى أن نأمل في أن تبقى هكذا طاقة إيجابية ظاهرة.

وكما قدمنا فقد كان للحصار العقلي في الستينات أثر في منع الشباب من أن يتجه إلى أي تيارات مستقبلية لما يستدعيه ذلك من دراسة عويصة للعلم والتاريخ وتفسيره والتكنولوجيا وعناء في تقليب النظر والفكر.

ومع أنها حركة شبابية والشباب بطبيعته أكثر تقدمية وأقل محافظة من كبار السن، بل مسئول اجتماعيا عن حدوث التطور الاجتماعي ومقاومة الجمود والتحجر والعودة المستحيلة إلى الجذور، فإن ما يحدث في العالم المسلم اليوم يجرى على خلاف ذلك ويشهد جيلا جديدا يدعو إلى القديم ويتشبث بالماضي.

في الستينات في أوروبا وأمريكا كانت هناك أيضا حركات شباب وصفت بالتطرف. بل لجأت إلى العنف، وكانت هذه الحركات تتسم أساسا بالرفض بل العزلة عن المجتمع ولو عن طريق المخدرات. وكانت هناك مطالبة عارمة لتغيير الأسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي، وبصفة عامة فقد كانت هذه الاتجاهات تقدمية وإن لم يكن هناك وضوح فكرى يحدد قسمات المذهب الذي كانوا يبشرون به، ولكنها على أية حال كانت انتفاضة قائمة على رفض المجتمع القائم، ولعل هذا هو وجه الشبه الوحيد مع حركة الشباب المسلم التي ترفض المجتمع وتعزله وتطالب بتغيير الأسس التي يقوم عليها والعودة إلى الإسلام في عبارة عامة دون وضوح كامل وبرامج مفصلة. إلا أن وجه الخلاف الحازم بين الحركتين هو أن حركة الشباب في الغرب كانت تسعى إلى التخلص من الماضي. كانت حركة تقدمية غير محافظة بينما حركة الشباب المسلم تمرد على الحاضر وسعى إلى الماضي ورجعة إلى أوضاع مضت عليها مئات السنين رأوا فيها المثال الذي يجب أن نسعى إليه وننسج على منواله. هي حركة تنسب نفسها إلى البعث الإسلامي ولكنها ليست من حركات التجديد التي حمل لواءها أمثال الأفغاني ومحمد عبده. وليست حركة اجتهاد وإعمال للفكر لتطويع المبادئ الإسلامية الاصيلة للمتغيرات الجديدة بل حركة سلفية نصوصية لا تطيق المزيد.

كان الشباب في حالة حصار وإعياء عقلي دفعته إلى الاستسلام الفكرى، ولكن العنصر الثاني الذي أحدث التفاعل الكبير هو العنف الاقتصادي الذي عشناه في السبعينات، وهو شيء غير الغنى والفقر فقد عاش الشعب المصرى دائما فقيرا ولم يكن هذا عنفا اقتصاديا. العنف الاقتصادي



يعنى أن فئة سمسطة وبوسائل ليس فيها تورقيم أو احترام أو عدالة أو حساب للإنسان تمرد اقتصاديا وبالتالى تمرد اجتماعيا ليست مسألة أغنياء وفقراء، إنما هى قضية الثراء الفاحش العاجل الغامض والمغالاة فى إظهار مظاهر الثراء بما يتضمنه ذلك من المغالاة فى طرح التقاليد وبعض التقاليد الوافدة. كل هذا أدى إلى الاعتقاد بأن هناك جماعة ما تمسك بخناق هذا البلد وتشبعه لطما وركلا وإهانة وتنكيلا عن طريق الاقتصاد، وبالتالى فقد أدى العنف السياسى دوره بتثبيت الفكر وجاء العنف الاقتصادى لشحنه بالسخط والغضب.

هذه العلامات الشبابية الخطرة التى ظهرت فى أوائل السبعينات كان من ورائها ولا شك هذه الطاقة الساخطة الرافضة، وقد كانت طاقة الرفض والسخط دائما من وراء الحركات المتطرفة أيا كان نوعها، والظروف وحدها هى التى تترجمها إلى اتجاهات بذاتها، فقد يؤدى السخط إلى هوس دينى كما قد يؤدى إلى الإلحاد واعتناق المذاهب المادية وإنكار الدين. ولكن وراء كل ذلك تلك الطاقة المدمرة التى يؤججها الألم والحرمان.

وموقف شبابنا الذى بدت بوادره فى أوائل السبعينات كان من ورائه. إذن هذان العاملان اللذان أشرنا إليهما: العنف السياسى والعنف الاقتصادى.

ولا ندرى لماذا لم يطلق على هذا النظام الاقتصادى الذى سمى بالانفتاح الاسم الاقتصادى الذى يعرف به فى كل بلاد العالم، وهو الرأسمالية أو المشروع الخاص أو الحر حتى يمكن أن يحاسب طبقا للمواصفات والصفات التى يعرف بها كل نظام. إن إطلاق اسم الانفتاح كان غير موفق وإن كان مرجعه الحياء والخجل من كلمة الرأسمالية بعد أن أصبحت كلمة نابية بعد عشرين عاما من الثورة. ولهذا سارت الممارسة بنفس الغموض الذى كان يكتنف التسمية، ولعلنا لا نخالف الصواب لو قلنا إن هذه التجربة قد أسفرت عن ملامح صارخة من عدم المسئولية، وأعادت إلى الأذهان تلك الرأسمالية الشرسة فى صورتها الوحشية الأولى التى لا تعنى بغير تحقيق الربح الفاحش السريع وبأى ثمن ودون احتفال بأداء أى التزام قبل الدولة او المجتمع. وعادت نظاما يلغى التنمية القومية ويطلق العنان لرؤوس الأموال

تسكر وتعربد وتحطم الصناعات الوطنية وتخلق طبقة من الطفيليين الذين لا يساهمون فى أية عملية إنتاجية، كما ساعد على ذلك خلق سلوك استهلاكى أبله ونماذج وقيم اجتماعية سلبية تحول دون تنمية الثروة القومية تنمية حقيقية وتحويل المجتمع إلى طاقة منتجة.

ومما يؤسف له أن ما سمى بسياسة الانفتاح وبالصورة العشوائية غير المخططة التى نفذت بها قد وضعت مولودا كريها هو عبادة الأشياء ارتفعت معها قيمة الحيازة والتملك فوق كل شىء، وإذا دخلنا دائرة عبادة الأشياء التى تلعب على الميل الغريزى إلى الحيازة والاستحواذ وغمرنا الأسواق بهذه الأشياء وغمرنا المجتمع بالعاجزين عن الحصول عليها فقد وضعنا الأساس للتناقضات الاجتماعية وأشعلنا فتيل الانفجار.

والواقع أن العالم المتحضر لا يعرف فى الوقت الحاضر شيئا اسمه اقتصاد حر حرية كاملة. بل يصدره إلى دول الجنوب النامية التى تقع فى براثنه فى عبوة براقة وابتسامة خادعة. وسرعان ما يتحطم الاقتصاد من الداخل وتنهشه ذئاب البنوك العالمية والشركات عابرة الجنسيات وتترك الفريسة فى دمائها تمد يدها طلبا للغوث.



وحتى لو تحققت في أول الأمر زيادة في الدخل القومي فإن هذه الزيادة سوف تتجه إلى أعلى أي إلى الطبقات الأقدر اقتصاديا فهي التي تستفيد من مغامرات رؤوس الأموال بما يترتب على ذلك من تضخم وغلاء، أما عامة الشعب فإنهم يقاسون دون جدوى والاقتصاد القومي لا يكسب شيئا، ولن ينجم في النهاية عن هذه الفوضى الاقتصادية باسم الاقتصاد الحر إلا أسراب من العناكب تنصب شباكها وتستدرج إليها كل شيء حي.

أي نظام اقتصادي لا غنى له عن تنظيم يتطلب كحد أدنى ضمان توزيع الدخول والثروة في صالح الطبقات العاملة المساهمة بالعمل أو رأس المال في العملية الإنتاجية لا في صالح القطاعات الطفيلية غير المنتجة كالمضاربين وغيرهم ممن لا إسهام لهم في إنتاج الثروة.

وسرعان ما أحدث هذا العنف الاقتصادي آثاره المدمرة في المجتمع وأبرز التناقضات الاجتماعية وغمر الاقتصاد بمعدلات ضخمة من التضخم مما جعل الحياة تبدو قاسية لعامة الشعب، وتزداد قسوة واستحالة يوما بعد يوم، وأحس الشباب قبل غيره كما هو الحال دائما باعتباره صاحب الغد بهذه القسوة والاستحالة وعانى من مشكلات الحياة أكثر من غيره، ورأى الأبواب مغلقة بينه وبين حياة طبيعية يحقق فيها وجوده وغرائزه التي منحها له الخالق سبحانه وتعالى وفرصته في تكوين أسرة.

وضاعف هذا العناء الشعور بافتقاد العدالة الاجتماعية ومظاهر الثراء والإثراء السريع الذي لا مبرر له، فزادت من تقلصات الشباب ومن غضبه في عصر لا يعفي الشباب من الإغراء وهو إغراء جاءنا مع النزعات المادية.


Bibliotheca Alexandrina
0305932